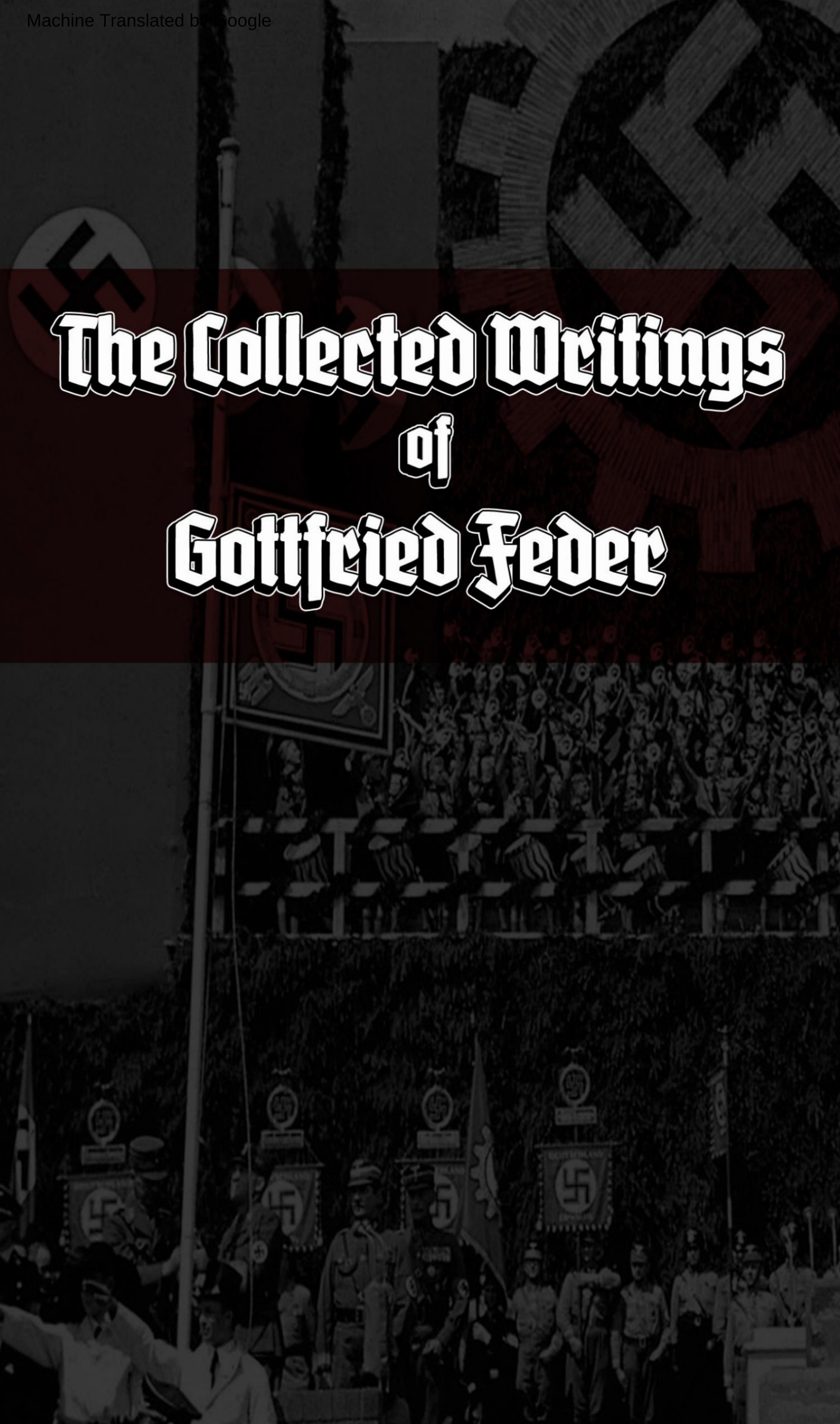


The Collected Writings of Gottfried Feder

مجموعة كتابات

جوتفريد فيدر

نُشر في كالي يوغا، سنة 130هـ

SUDETENLAND VERLAG

جدول المحتويات

جوتفريد فيدر



ᛉ ᛣ
جوتفريد فيدر 27)يناير 1883، فورتسبورغ، ألمانيا 24 -سبتمبر)
1941، مورناو، كان ناشطًا سياسيًا ألمانيًا وكان المنظر الاقتصادي الرئيسي
من المرحلة الأولية للاشتراكية الوطنية الألمانية.

اكتسب فيدر، وهو مهندس مدني، شهرة واسعة في عام 1919 بفضل كتابه "بيان من أجل كسر الجمود".
"عبودية المصلحة"، وكان خطابه أمام اجتماع حزب العمال الألماني في ميونيخ في سبتمبر/أيلول من ذلك العام بمثابة الإلهام المباشر لأدولف هتلر الدخول في السياسة. وجدت أفكار فيدر الاشتراكية والمناهضة للرأسمالية تعبيرًا لها لاحقًا في برنامج هتلر المكون من 25 نقطة لحزب العمال الوطني الاشتراكي الألماني (NSDAP) في مارس 1920، وكذلك في كتاب فيدر نفسه، "الدولة الألمانية على أساس الاشتراكية الوطنية"، الذي اعتبره هتلر "التعليم المسيحي للحركة [الاشتراكية الوطنية]". بين عامي 1924 و6391، جلس فيدر في الرايخستاغ الألماني وشغل منصب رئيس المجلس الاقتصادي لحزب العمال الوطني الاشتراكي (1931) ووزير الدولة لوزارة الاقتصاد الألمانية (1933) ومفوض الإسكان في الولاية (1934) . ومع ذلك، مع التكيف العام للسياسة النازية مع النظام الاقتصادي القائم، تضاءل دور فيدر في شؤون الحزب بشكل كبير، وبحلول عام 1936 كان قد تم تهميشه تقريبًا.

برنامج المجلس الوطني
حزب العمال الاشتراكي الألماني
ومفاهيمه العامة

رواية تاريخية عن صعود

الحزب النازي مع دراسة سيرة ذاتية عن حياة أدولف هتلر

وُلِد أدولف هتلر في 20أبريل 1889في براوناو أون ذا إن، وهي قرية قديمة في النمسا.
بافاريا.

كان والده طفلاً يتيماً لفلاح فقير، وتدرج في المناصب حتى أصبح موظفاً جمركياً. أما والدته، فقد تنحدر من عائلة فلاحية ألمانية. في الثالثة عشرة من عمره، فقد والده، وبعد أربع سنوات فقد والدته. كان أدولف هتلر آنذاك طالباً في مدرسة ريالشوي بمدينة لينز على نهر الدانوب، بعد تخرجه من المدرسة الوطنية. كانت رغبة والده أن يصبح موظفاً، لكن رغبته كانت أن يصبح فناناً. أجبرته وفاة والدته على العمل في مهنة المحاماة دون تأخير.

في السابعة عشرة من عمره، ذهب هتلر إلى فيينا، حيث كان يطمح لأن يصبح مهندسًا معماريًا. كسب رزقه بجهده الخاص، بدايةً كعامل بناء، يخلط الملاط، ثم كرسام معماري. في الثامنة عشرة من عمره، بدأ يهتم بالسياسة؛ أصبح مناهضًا للماركسية، لكنه لم يكن له دور قيادي حتى ذلك الحين. منذ شبابه، كان هتلر قوميًا متحمسًا، وكان يأمل في الجمع بين التجارب الاجتماعية التي اكتسبها خلال فترة عمله وقناعاته القومية. عاش في فيينا لعدة سنوات في فقر مدقع.

في عام ١٩١٢، هاجر إلى ميونيخ، حيث كان طالبًا. لم يعرف قطّ متع الشباب، ولكن منذ اليوم الذي غادر فيه منزله وفي جيبه خمسون كرونة، كان العمل والحرمان نصيبه. في فبراير ١٩١٤، نجح في الإعفاء من الخدمة العسكرية في الجيش النمساوي. بعد ستة أشهر، اندلعت الحرب. تطوع فورًا للخدمة في الجيش الألماني، وحصل، بعد مناشدة مباشرة للملك لودفيغ ملك بافاريا، على إذن بالانضمام إلى فوج بافاري كمتطوع للحرب. في ١٠أكتوبر ١٩١٤، انطلق الفوج الجديد.

في 2ديسمبر 1914، حصل المتطوع البالغ من العمر 25عامًا على الصليب الحديدي، وهو وسام الخدمة العسكرية الثاني.
فصل.

تقديرًا لشجاعته في الهجوم على "بايرنفالد" وفي المواجهات الأخرى قرب فيتشايته، أُمر بتولي مهمة ناقل بريد، وهو ما تطلب شجاعةً ومصداقيةً خاصتين، إذ كان من الضروري نقل التقارير عبر الأراضي المفتوحة تحت نيران كثيفة. وسرعان ما ذاع صيته في جميع أنحاء الفوج، متجاوزًا دائرة رفاقه الضيقة.

في 7أكتوبر/ تشرين الأول 1916، أصيب بشظية قذيفة. في مارس/آذار 1917، عاد إلى فوجه. حصل على العديد من الأوسمة الأخرى، بما في ذلك دبلوم الأفواج لشجاعته الاستثنائية في المعارك قرب فونتين، وأخيرًا وسام الصليب الحديدي من الدرجة الأولى.

في 14أكتوبر/ تشرين الأول 1918، أصيب بجروح بالغة مع العديد من رفاقه في فوجه بغاز الخردل، الذي استخدمه البريطانيون لأول مرة آنذاك، فأصيب بعمى مؤقت. وبينما كان في المستشفى، اندلعت الثورة.

بناءً على ذلك، قرر هتلر أن يصبح سياسيًا. في عام ١٩١٩، انضم إلى حزب صغير مؤلف من ستة رجال، وأسس فيه حزب العمال الوطني الاشتراكي الألماني. وضع برنامج الحركة الجديدة، وحدد طابعها وأهدافها.

النواة: سبعة رجال

في سبتمبر/أيلول ،1919ألقى أدولف هتلر خطابه الأول أمام سبعة رجال؛ ثم خاطب جمهوراً يتألف من ،11و52، و74؛ وفي ديسمبر/ كانون الأول ؛111وفي يناير/كانون الثاني ،1920خاطب جمهوراً يتألف من 270شخصاً، وبعد ذلك بفترة وجيزة، خاطب جمهوراً يتألف من 400شخص. في الرابع عشر من نوفمبر عام ،١٩٢٠ألقى خطابًا في اجتماع جماهيري حضره ١٧٠٠شخص. نظّم هتلر حينها دعاية الحزب الناشئ، الذي بلغ عدد أعضائه بعد عام من العمل ٦٤عضوًا. وبعد عام - ١٩٢٠ -وصل العدد إلى .٣٠٠٠بلغ نشاط هتلر الدعائي في ميونيخ حدًا جعله يُلقي خطابات في الاجتماعات الجماهيرية ثلاث مرات أسبوعيًا، ويُواصل دروسه أيام الاثنين. هاجم هتلر في المقام الأول حماقة فرساي، ونفى ادعاءات الماركسيين وحزب الوسط وغيرهم بإمكانية الوفاء بتلك المعاهدة. وسخر من شعار هذه الأحزاب -"تخلوا عن أسلحتكم، وسيتخلى الآخرون عن أسلحتهم أيضًا". وتحدث على افتراض أنه بعد أن نتخلى عن أسلحتنا، سيواصل الآخرون التسلح -إن لم يكن بأموالهم الخاصة، فبالملايين المنتزعة من الأمة الألمانية المجردة تمامًا من السلاح. في حين عارض دعاية الحزب الاشتراكي الديمقراطي والمركز لصالح توقيع المعاهدة، تنبأ بأن منطقة الرور سوف تُحتل، أياً كان ما نوقعه.

1921.

تميز هذا العام بتأسيس أولى المجموعات المحلية في روزنهايم ولاندشوت. نظّم هتلر أول مجموعة رجالية لحماية الحزب، وبدأ نضاله ضد الحركة الانفصالية في بافاريا. كما ألقى قائدنا كلمة في اجتماع حضره أكثر من 5000شخص في السيرك بميونيخ.

أعلن في اجتماعاته أن تطبيق المعاهدة لن يُسهم، كما زعم الحزب الاشتراكي الديمقراطي وحزب الوسط وحزب الشعب، في بناء الرخاء الألماني بسلام وهدوء، بل إن نتيجة هذه السياسة الحمقاء ستكون تضخمًا واسع النطاق، مما يُلحق ضررًا بالغًا بالصناعة الألمانية. واعتُبر ادعاء هتلر بأن الحكومة الألمانية تخطط لإلغاء تأميم السكك الحديدية الحكومية "كذبة مكشوفة". أُحبطت محاولة للتمرد داخل الحزب. وصاغ هتلر دستورًا جديدًا للحزب، منحه سلطات ديكتاتورية.

حاولت الديمقراطية الاجتماعية، التي عجزت عن تجاهل اسم هتلر، التخلص من مصدر إزعاجها بأساليب إرهابية. وشهدت الاجتماعات صدامات دموية، تغلبت فيها أعصاب قائدنا الحديدية. وتشكلت خلال هذه الاجتماعات فرقة حراسة شخصية لا تُقهر، سُميت منذ ذلك الحين "كتيبة العاصفة".

1922.

بينما كان غزو ميونيخ مستمرًا، بدأت الحركة بالانتشار في باقي أنحاء بافاريا. رفض هتلر جميع عروض التنازل للانضمام إلى أحزاب أخرى. دمّر تدريجيًا جميع التشكيلات الحزبية "القومية" المماثلة، وجعل الحركة الاشتراكية الوطنية تتفوق عليها.

في أكتوبر ،1922سار هتلر على رأس 800رجل إلى كوبورغ، وخلال مرتين خلال 24ساعة، ولأول مرة سحق الإرهاب الأحمر في تلك المدينة.

أعلن أدولف هتلر حينها علنًا أننا نندفع بسرعة نحو التضخم، وهو ما توقعه نتيجةً لسياسة التحالف الأسود-الأحمر.

عُرف بأنه أخطر وأبغض أعداء النظام. توقف الحزب الاشتراكي الديمقراطي وحزب الوسط عن الدفاع عن أنفسهما بالحجج، واتبعا سياسة التشهير.

1923.

في يناير/كانون الثاني ١٩٢٣، عُقد أول مؤتمر كبير للحزب، وكُرِّست أولى أعلامه. وتم تأسيس كتيبة العاصفة رسميًا.

دُرست دعاية الحزب دراسةً شاملةً وحُسِّنت، وترسخت المبادئ الدائمة للتنظيم. التفّ حول هتلر أتباعٌ كثر، وأغلبهم اليوم شركاؤه المخلصون في النضال. في هذه الأثناء، ازدادت الهجمات عليه إصرارًا؛ فوجد نفسه في السجن لأول مرة بتهمة إزعاج اجتماعات خصومه؛ ودُفعت عليه غراماتٌ باستمرار. ومع ذلك، لم يكفّ لحظةً واحدةً عن النضال ضد النظام.

خلال صيف عام 1923، نجح أدولف هتلر في القضاء على الإرهاب الأحمر في أغلب مدن بافاريا؛ راتيسبون، وهوف، وبايرويت، ونورمبرغ، وفورت، وإنجولشتات، وفورتسبورغ، وشفاينفورت، ـ في كثير من الأحيان على حساب إراقة الدماء في معارك الشوارع، التي هزم فيها العصابات الإرهابية الاشتراكية الديمقراطية والشيوعية.

رافق كفاحه ضد حكومة الرايخ العاجزة اتهامات لاذعة. تنبأ بفشل مقاومة الحكومة الضعيفة في قضية الرور، وهاجم باستمرار سياسة التفاهم مع فرنسا، وسياسة الوفاء بها. ولم يغفل قط عن الإشارة إلى ضرورة التفاهم مع إنجلترا وإيطاليا.

في نوفمبر/تشرين الثاني 1923، حاول أدولف هتلر قلب النظام. فشلت الانتفاضة، وأُلقي القبض عليه.

1924.

عُقدت المحاكمة الكبرى في ميونيخ في مارس/آذار ١٩٢١. ورغم إدانته بناءً على الوقائع، فقد نال زعيمنا تبريرًا أخلاقيًا ساحقًا. وقد أثّر دفاع هتلر على المحكمة تأثيرًا بالغًا، وكان تحمّله المسؤولية الكاملة والحصرية مقنعًا لدرجة أن خطاب المحامي الذي وجّه إليه الاتهام تحوّل إلى شهادة بارزة على دوافعه النبيلة. ومع ذلك، حكم عليه القاضي بالسجن.

عانى الحزب الاشتراكي الوطني من فقدان زعيمه. اقتنع خصومه بأن الحركة قد انتهت، فتشجعوا لتوقيع ميثاق دوز سيئ السمعة، مُطلقين بذلك عمدًا نظام نهب ألمانيا الذي بلغ ذروته في خطة يونغ. يا له من انتصار للاشتراكيين الديمقراطيين والوسط! يبدو أن هدف استعباد ألمانيا قد تحقق!

حاول هتلر عبثًا، من خلال رفاقه الأحرار، أن يقاوم ميثاق دوز. وعبثًا، جعلهم يُعلنون علنًا أن وعود حزب الوسط والحزب الاشتراكي الديمقراطي والحزب الشعبي، بأن القروض الأجنبية بموجب الخطة ستزيد من الرخاء الوطني، وأن البطالة ستتوقف، وأن الأجور سترتفع، وأن الضرائب ستُخفّض، وأن الزراعة ستُنقذ، كانت مجرد خدعة للأمة. وعبثًا، جعلهم يُشيرون إلى أن ميثاق دوز سيؤدي حتمًا إلى زيادة الفقر، لأن فوائد القروض ستُشلّ الصناعة، بينما القروض نفسها لم تكن سوى وسيلة للوفاء بالالتزامات المالية بموجب الخطة؛ فالإفلاس والبطالة سيزيدان، والأجور...

وسوف تتراجع الأسعار والضرائب، وسوف يواجه المزارعون الدمار الكامل وسوف يضطرون إلى التخلي عن كل ما يملكون.

في 20ديسمبر ، غادر هتلر القلعة.

1925.

بحلول السابع والعشرين من فبراير عام ،1925انطلقت دعوة أدولف هتلر لإعادة ميلاد الحزب،
ألقى خطابه الأول بعد سجنه أمام جمهور من 4000شخص.

لقد تم تفكيك الحركة الاشتراكية الوطنية بعد أحداث التاسع من نوفمبر.
وصودرت جميع ممتلكاته وأمواله؛ فبدأ أدولف هتلر، وهو لا يملك شيئًا، إعادة بناء الحزب من جذوره. سخرت صحيفة "فورفارتس" وصحيفة "جيرمانيا" في برلين من جهوده، وسخرتا من "الأحمق الذي جنّ جنونه بسبب السجن".

ومع ذلك، سارت عملية إعادة بناء الحزب بسرعة كبيرة تحت قيادة هتلر. والتقى القادة القدامى حوله مجددًا بإيمان. وحفّز هتلر صحافة الحزب على تجديد نشاطها.

بحلول ديسمبر ،1925بلغ عدد أعضاء الحزب 27000عضو. المركز والحزب الاشتراكي
وأصدر الديمقراطيون قرارا يمنع الزعيم من التحدث علناً لمدة عامين.

1926.

وشهد شهر يونيو/حزيران من هذا العام انعقاد أول مؤتمر للحزب منذ سجن هتلر.

كان العالم البرجوازي لا يزال مقتنعًا بأن سياسة الإنجاز ستنقذ ألمانيا، وأن ميثاق دوز سينعش الصناعة. وكان الماركسيون على يقين بأن سيطرتهم راسخة.

انفصل الرئيس فون هيندينبورج عن أنصاره وسار مع حزب الوسط والحزب الاشتراكي الديمقراطي. وواصل الحزب النضال؛ وبحلول نهاية العام بلغ عدد أعضائه 49ألف عضو.

1927.

سُحب الأمر الذي يمنع هتلر من التحدث علنًا، إذ تبيّن استحالة تنفيذه. خاطب هتلر عددًا من الاجتماعات الجماهيرية. وشهد كل شهر رسوخًا متزايدًا للحزب.

لقد أثبتت التطورات الشاملة بقوة متزايدة أن هتلر كان على حق.
انكشف ميثاق دوز، وكانت عواقبه وخيمة. حاول الديمقراطيون الاجتماعيون وحزب الوسط إنقاذ ما يمكن إنقاذه بالأكاذيب والشتائم.

في أغسطس، دعا هتلر إلى مؤتمر للحزب في نورمبرغ، والذي حقق نجاحًا باهرًا. وبحلول نهاية العام، بلغ عدد أعضاء الحزب 72ألف عضو.

1928.

قاد أدولف هتلر حزبه في هجوم مكثف على النظام القائم. وأصبحت الاشتراكية الوطنية الآن العدو اللدود لمدمري ألمانيا من الداخل والخارج.
وجّه هتلر هجومه تحديدًا ضدّ التدمير غير المبرر للمزارعين والطبقة المتوسطة. تنبأ بالكارثة التي ستحلّ بالأسواق المحلية. وأعلن في مئات الاجتماعات مرارًا وتكرارًا أن سياسة الإنجاز جنون، وأن...

كانت العواقب وخراب الصناعة الألمانية ستؤدي إلى موتها. سخر الاشتراكيون الديمقراطيون وحزب الوسط وسخروا في محاولتهم للانتقام. وُجّهت أكاذيبهم واتهاماتهم إلى هتلر شخصيًا.

وبحلول نهاية العام بلغ عدد الأعضاء 108000 عضوًا، و21 عضوًا من الحزب جلس في الرايخستاغ.

1929.

واصل أدولف هتلر كفاحه ضد النظام القائم بنشاط لا يكل. وتم تعزيز صحافة الحزب، وزادت قوة كتيبة العاصفة، وتعززت التشكيلات، وكثفت الدعاية. وبدأت مبادئ الاشتراكية الوطنية تتغلغل بعمق في الوعي الوطني.

في الرابع من أغسطس ، انعقد المؤتمر الثاني للحزب في نورمبرغ على نطاق واسع. هاجم هتلر النظام الأسود والأحمر بقوة متزايدة، وبرز بلا منازع كأقوى قائد في وجه كل ما يُقصد بـ"الديمقراطية". وقُضي على جميع محاولات إزاحته عن قيادة الحزب.

وبحلول نهاية العام بلغ عدد أعضاء الحزب 178 ألف عضو.

1930.

كان النضال ضد خطة يونغ على أشده. دافع هيندنبورغ عنها بقوة، مؤكدًا أنها ستُنقذ ألمانيا، وستُنعش الصناعة الألمانية، وستُقضى على البطالة، وسيستعيد المزارعون نشاطهم، وسيُتاح تخفيف الضرائب.

وصف أدولف هتلر هذه الآراء بأنها غير واقعية ومدمرة، وتنبأ بعكسها. واصل حزبه توعية الأمة وسط قتال عنيف. وردّ خصومه بوابل من الأكاذيب.

جرت انتخابات الرايخستاغ في 14 سبتمبر 1930. حصل الحزب على 6.5
مليون صوت، وانتُخب 107 أعضاء. وكان تنظيمها الداخلي أقوى من أي وقت مضى.
وقد نجح هتلر على الفور في سحق بعض المحاولات البسيطة للثورة، والتي تم الترويج لها من الخارج، وتم طرد أولئك الذين لم يستسلموا دون قيد أو شرط.

بدأ حزب الوسط، الذي سلّم نفسه للحزب الاشتراكي الديمقراطي، خيرًا كان أم شرًا، بتحريض الكنيسة ضد هتلر. شنّ الأساقفة والكهنة المنتمون لحزب الوسط هجومًا متعصبًا على الحركة الاشتراكية الوطنية، وحرموا أتباعها، بل ورفضوا دفنهم وفقًا للطقوس المسيحية. تمسك هتلر بقناعته الراسخة بأن الوسط يعني دمار ألمانيا، وواصل محاربته بعزم أكبر من ذي قبل. ورفض رفضًا قاطعًا أي محاولة لانتزاع أي تعديل من آرائه منه.

وبحلول نهاية العام بلغ عدد أعضاء الحزب 389 ألف عضو.

1931.

استمرّ النضال ضدّ خطة يونغ. وأصبحت العواقب التي توقّعها هتلر واقعًا.

بدأت الحكومة بالإدارة عبر إجراءات الطوارئ، ظنًّا منها أنها ستنقذ الصناعة. وتبع ذلك خلافات حادة، أشار فيها أدولف هتلر مجددًا إلى العواقب الوخيمة لهذه السياسة. وفي غضون بضعة أشهر -بل بضعة أسابيع- ثبتت صحة توقعاته.

في تلك الأثناء، انطلقت أعدادٌ من الصحف الاشتراكية الوطنية، ونما مكتب النشر المركزي للحزب تدريجيًا ليصبح مؤسسةً ضخمة. وزادت كفاءة التنظيم، وبلغت كتيبة العاصفة مع مرور الوقت مرحلةً متقدمةً من التطور.

لقد كان خصومنا يتخبطون في الأكاذيب وكانوا يسمحون بإرسال طلبات البضائع إلى فرنسا.

بحلول نهاية عام ١٩٣١، وصل عدد أعضاء حزب هتلر إلى ٨٠٦ آلاف، وبعد شهر وصل إلى ٨٦٢ ألفًا، ثم ٩٢٠ ألفًا. وفي يوم الانتخابات، بلغ عدد الأعضاء نحو مليون عضو، وملايين المؤيدين في صناديق الاقتراع.

الرجل الذي كان عاملًا فقيرًا ثم جنديًا في الجبهة، بنى في أقل من ثلاثة عشر عامًا أعظم منظمة سياسية شهدتها ألمانيا على الإطلاق. الوسيلة الوحيدة التي يستخدمها خصومه ضده هي الكذب والتشهير. وقد انتصر دائمًا حتى الآن رغم كل هذه الأكاذيب، وهذه المرة كاد أن يُنتخب رئيسًا للرايخ.

هل تمكن أحد في تاريخ ألمانيا بأكمله من تحقيق إنجاز مماثل في اثني عشر عامًا، في مواجهة معارضة الحزب، والمال العالي، ورأس المال، والصحافة، والرأي العام، والبيروقراطية، والأكاذيب، والإرهاب، والاضطهاد؟

لم يكن هذا طفلاً محميًا؛ فمنذ سنواته الأولى كان رجلاً في أعلى المستويات بمعنى الكلمة، معتمدا فقط على قوته الخاصة.

مقدمة

في فايمار عام ١٩٢٦، قرر مجلس الحزب نشر سلسلة من الكتيبات، تتناول بإيجاز القضايا الأساسية التي تؤثر على جميع جوانب الحياة السياسية في ألمانيا. كان هدفنا، ولا يزال، تقديم صورة متسقة وشاملة لموقف الاشتراكية الوطنية تجاه مختلف مهام حياتنا العامة، وكيف تأمل في تصحيح أخطائها وعيوبها.

لذا، فإن مهمتنا هي دراسة الوضع الراهن دراسةً شاملة، ثم البحث علميًا في أصله، وأخيرًا، بإلهامٍ إبداعي، الإجابة على السؤال الحاسم: ماذا إذن؟ الهدف الأسمى لهذه الكتيبات هو الإشارة إلى أساليب جديدة لحياة الدولة، وللمالية والاقتصاد؛ ولإعلاء شأن "حجر البرونز" في خضم الفوضى، ولتكوين مخزون من المعرفة الواضحة من خلال الدراسة الدقيقة، بحيث تنبثق من كل ذلك إرادة سياسية موحدة.

في الاجتماع الكبير المنعقد في 31 أغسطس/ آب 1927، أعلن أدولف هتلر بحزم: "إن مسائل البرنامج لا تؤثر على مجلس الإدارة؛ البرنامج ثابت، ولن أسمح أبدًا بتغيير مبادئ الحركة، كما هو منصوص عليه في برنامجها". أؤيد هذا التصريح الحاسم من زعيمنا بكل إخلاص، إذ لا شيء أخطر على حياة وقوة حركة كحركتنا من أن يخضع برنامجها الثابت، مع مرور الوقت، للنقد السلبي.

"لا يحتاج أي رجل يشعر أنه لا يستطيع المضي قدمًا معنا حتى النهاية في القضية اليهودية، وفي حربنا ضد التمويل العالي، وميثاق دوز وسياسة الإفقار، أو في أي مسائل أخرى واردة في برنامجنا، أو يميل إلى مقايضة حرية الأمة الألمانية من خلال عصبة الأمم، وميثاق لوكارنو، بالتسوية والجبن، إلى التقدم إلينا؛ فمكانه خارج الحزب النازي. نحن نرفض تمامًا "المعرفة الخاصة المتفوقة" التي هو مستعد لإبرازها في الخطابات الصحفية والخطابات المنبرية.

إن الرجل الذي يتفق مع مبادئنا من حيث الجوهر قد يكون لديه تحفظات حول بعض التفاصيل البسيطة، لأننا لا يمكن أن نتوقع أبدًا أن نتفق بشكل مطلق على جميع المسائل، وخاصة في حركة سياسية عدوانية.

لكن الأمر يختلف عندما يُسيء الخصوم السياسيون فهم نقطة ما بتشويهها بشكل بغيض، وهو ما حدث بالفعل. في مثل هذه الحالة، لا بد من تعليق رسمي.

نرفض تعديل برنامجنا لأسبابٍ نفعية، كما تفعل أطرافٌ أخرى، ليتناسب مع ما يُسمى بالظروف المُتغيرة. ونعتزم جعل هذه الظروف مُلائمة لبرنامجنا من خلال إتقانها.

لقد تم تكليفي من قبل أدولف هتلر بإصدار هذه السلسلة من الكتيبات، والتي هي لتشكيل الأدبيات الرسمية للحزب.

لقد أدرجت البيان الرسمي للحزب الصادر في 6 مارس 1930؛ بالإضافة إلى ردي على الأسئلة العشرة التي طرحتها علينا صحيفة دويتشه تاغس تسايتونج، الجهاز القيادي لرايخسلاند بوند.
لقد قبلت تلك الصحيفة ردودي.

هذه هي الطريقة الأفضل والأكثر فعالية للتخلص من كل الأكاذيب حول سوء تصرفنا فيما يتعلق بملكية وتيرات الممتلكات العقارية في ألمانيا.

.1البيان الرسمي للحزب حول موقف الحزب فيما يتعلق بالسكان المزارعين والزراعة

ميونيخ، 6مارس 1930

.1أهمية الطبقة الزراعية والزراعة بالنسبة لألمانيا

تعتمد الأمة الألمانية على استيراد المواد الغذائية الأجنبية لتغطية جزء كبير من غذائها. قبل الحرب العالمية، كنا نغطي تكاليف هذه الواردات من صادراتنا الصناعية وتجارتنا ورؤوس أموالنا في الخارج. لكن نتائج الحرب قضت على هذا الاحتمال.

اليوم، ندفع ثمن غذائنا المستورد غالبًا من خلال قروض أجنبية، مما يُغرق الأمة الألمانية في ديون متزايدة للممولين الدوليين الذين يُقدمون القروض. إذا استمر الوضع على ما هو عليه، فسيزداد الشعب الألماني فقرًا.

إن السبيل الوحيد للتحرر من هذه العبودية يكمن في قدرة ألمانيا على إنتاج المواد الغذائية الأساسية محليًا. لذا، تُعدّ زيادة الإنتاج الزراعي الألماني مسألة حياة أو موت بالنسبة للأمة الألمانية.

علاوة على ذلك، فإن السكان في البلاد، الذين يتمتعون بسلامة اقتصادية وإنتاجية عالية، أمر ضروري لصناعتنا، التي سيتعين عليها في المستقبل أن تبحث أكثر فأكثر عن فرص في السوق المحلية.

ونحن نعتبر أيضًا سكان البلاد حاملي ميراث الصحة، ومصدر شباب الأمة، والعمود الفقري لقوتها المسلحة.

إن الحفاظ على طبقة زراعية فعالة، تتزايد أعدادها مع تزايد عدد السكان بشكل عام، يعد ركيزة أساسية في البرنامج الاشتراكي الوطني، لأن حركتنا تأخذ في الاعتبار رفاهية جميع أفراد شعبنا في الأجيال القادمة.

.2إهمال الدولة في الوقت الحاضر للطبقة الزراعية والزراعة

إن الإنتاج الزراعي القابل للزيادة أصبح معوقاً، لأن الديون المتزايدة للمزارعين تمنعهم من شراء الضروريات الزراعية، ولأن حقيقة أن الزراعة لا تحقق عائداً تزيل الحافز لزيادة الإنتاج.

ومن بين الأسباب التي تجعل الزراعة تفشل في تقديم عائد كاف للعمالة ما يلي:

- .افي السياسة المالية الحالية، التي تُحمّل الزراعة أعباءً لا داعي لها. ويعود ذلك إلى اعتبارات حزبية، ولأن سوق المال العالمي اليهودي الذي يُسيطر فعليًا على الديمقراطية البرلمانية في ألمانيا -يرغب في تدمير الزراعة الألمانية، لأن هذا من شأنه أن يُضع الأمة الألمانية، وخاصة الطبقة العاملة، تحت رحمته.

.2في منافسة المزارعين الأجانب، الذين يعملون في ظل ظروف أكثر ملاءمة، والذين لا يخضعون لسياسة حماية الزراعة الألمانية؛

.3في الأرباح الباهظة التي يحققها وسطاء الجملة الكبار، الذين يدفعون
أنفسهم بين المنتج والمستهلك.

.4في المعدلات القمعية التي يتعين على المزارع أن يدفعها مقابل الطاقة الكهربائية والأسمدة الاصطناعية
الشركات التي يديرها اليهود في الغالب.

لا يُمكن تغطية الضرائب الباهظة من ضعف عائد العمل في الأرض. يُجبر المزارع على الاستدانة ودفع فوائد ربوية على القروض. يغرق أكثر فأكثر تحت وطأة هذا الاستبداد، وفي النهاية يخسر كل ما يملك للمقرض اليهودي. تُصادر ممتلكات الطبقة الزراعية الألمانية.

.3في الرايخ، كما نأمل أن نرى، يجب احترام حقوق الأرض ويجب أن تكون هناك سياسة زراعية لألمانيا.

لا يمكن أن يكون هناك أمل في أي تحسن جذري في ظروف الفقر التي يعيشها سكان البلاد، أو في إحياء الزراعة، طالما أن الحكومة الألمانية تخضع في الواقع لسيطرة أقطاب المال الدوليين، بمساعدة النظام البرلماني الديمقراطي للحكومة؛ لأن هذه الرغبات تهدف إلى تدمير قوة ألمانيا، التي تعتمد على الأرض.

وفي الدولة الألمانية الجديدة والمختلفة للغاية، التي نطمح إليها، سوف يحظى المزارعون والزراعة بالاهتمام الذي يستحقونه نظرًا لحقيقة أنهم يشكلون الدعامة الرئيسية للدولة الألمانية الوطنية الحقيقية.

ومن هنا تبرز المتطلبات التالية:

.ايجب أن تكون أراضي ألمانيا، التي اكتسبتها الأمة الألمانية ودافعت عنها، في خدمة الأمة الألمانية، وطنًا ومصدر رزق. ويجب على من يشغل هذه الأراضي إدارتها بهذا المعنى.

.2لا يجوز امتلاك الأرض إلا لأعضاء الأمة الألمانية.

.٣تُعتبر الأراضي التي اكتسبوها قانونًا ملكًا قابلًا للتوريث. إلا أن الحق في حيازة الملكية يرتبط بالالتزام باستخدامها بما يخدم المصلحة الوطنية.
يتم تعيين محاكم خاصة للإشراف على هذا الالتزام؛ وتتكون هذه المحاكم من ممثلين عن جميع أقسام الطبقة المالكة للأراضي، وممثل واحد عن الدولة.

.٤لا يجوز أن تُصبح الأراضي الألمانية موضع مضاربة مالية، ولا أن تُوفر دخلاً غير مكتسب لمالكها. لا يجوز شراؤها إلا لمن يكون مستعدًا لزراعتها بنفسه. ولذلك، للدولة حق الشفعة في كل بيع للأرض.

يُحظر رهن الأراضي لمقرضين خاصين. تُمنح القروض اللازمة للزراعة بشروط ميسرة للمزارعين إما عن طريق جمعيات معترف بها من الدولة، أو عن طريق الدولة نفسها.

.٥تُدفع للدولة رسومٌ مقابل استخدام الأراضي، وفقًا لمساحتها ونوعيتها. تُعفي هذه الضريبة على الأراضي من أي ضرائب إضافية على العقارات.

.٦لا يمكن وضع قاعدة ثابتة بشأن حجم الزراعة. من وجهة نظر سياستنا السكانية، نحتاج إلى أعداد كبيرة من الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

المزارع. ومع ذلك، فإن للزراعة على نطاق واسع دوراً أساسياً للغاية، وإذا حافظت على علاقة جيدة مع الشركات الصغيرة، فإنها مبررة.

.7سوف يكون هناك حاجة إلى قانون الميراث لمنع تقسيم الممتلكات و
تراكم الديون عليه.

.8للدولة الحق في استملاك الأراضي، مع تقديم تعويض مناسب.
ممنوح:

أ. عندما لا تكون مملوكة لعضو من أفراد الدولة؛

ب. عندما -بموجب حكم صادر عن محاكم الأراضي -يُقرر أن مالكها، بسبب سوء التصرف
الزراعة لا تعمل لصالح المصلحة الوطنية؛

ج. لغرض توطين المزارعين المستقلين عليها، عندما لا يقوم المالك بزراعتها بنفسه؛

د. عندما يكون ذلك ضروريًا لأغراض خاصة للدولة في المصلحة الوطنية (مثل الاتصالات والدفاع الوطني). يجوز مصادرة الأراضي المكتسبة بشكل غير قانوني (وفقًا للقانون الألماني) دون تعويض.

[illegible]

إن استعمار الحدود الشرقية أمر بالغ الأهمية. في هذه الحالة، لن يكفي مجرد إنشاء المزارع، بل سيلزم إنشاء مدن تجارية مرتبطة بهذا الفرع الصناعي الجديد. هذه هي الطريقة الوحيدة لتوفير فرصة لجعل المزارع الصغيرة مشروعًا مربحًا.

وسيكون من واجب السياسة الخارجية الألمانية توفير مساحات واسعة لتغذية واستقرار السكان المتزايدين في ألمانيا.

4.يجب رفع مستوى الطبقة الزراعية اقتصاديًا وتعليميًا

.ايجب التخفيف الفوري من الفقر الذي يعانيه سكان الريف من خلال إعفاءات ضريبية وتدابير طارئة أخرى. ويجب الحد من تفاقم المديونية بخفض سعر الفائدة على القروض إلى ما كان عليه قبل الحرب بموجب القانون، واتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة الابتزاز.

.٢يجب أن يكون من سياسة الدولة ضمان تحقيق عائد من الزراعة. يجب حماية الزراعة الألمانية بالرسوم الجمركية، وتنظيم الدولة للواردات، ووضع برنامج وطني للتدريب.

يجب تحرير تحديد أسعار المنتجات الزراعية من المضاربة في السوق، ويجب وقف استغلال المصالح الزراعية من قبل الوسطاء الكبار، ويجب على الدولة تشجيع نقل أعمالهم إلى الجمعيات الزراعية.

ومن مهام هذه المنظمات المهنية تقليل نفقات تشغيل المزارعين وزيادة الإنتاج. (توفير الأدوات والأسمدة والبذور ووسائل التربية)

(على سبيل المثال، توفير ظروف مواتية، وتحسينات، ومكافحة الآفات، وتقديم المشورة المجانية، والبحوث الكيميائية، إلخ.) تُقدم الدولة دعمًا كاملًا للمنظمات في أداء مهامها. وتحرص الدولة، على وجه الخصوص، على خفض تكلفة الأسمدة الصناعية والطاقة الكهربائية على المزارعين بشكل ملحوظ.

٣.يجب على المنظمات أيضًا أن تُرسي طبقة عمال المزارع كأعضاء في المجتمع الزراعي بموجب عقود عادلة اجتماعيًا. وستكون الرقابة والتحكيم في هذه الأمور من اختصاص الدولة. ويجب تمكين العمال الجيدين من الارتقاء إلى مرتبة ملاك المزارع. وسيتحقق التحسين المنشود في ظروف معيشة وأجور عمال المزارع حالما يتحسن الوضع الزراعي العام. وعندما تتحسن هذه الظروف، لن يعود من الضروري استخدام عمالة أجنبية في الأرض، وسيُحظر هذا العرف في المستقبل.

٤.الأهمية الوطنية للطبقة الزراعية تتطلب من الدولة تعزيز التعليم الفني الزراعي (مؤسسات الشباب، والمدارس الثانوية الزراعية، بشروط مواتية جدًا للشباب الموهوبين الذين يفتقرون إلى الإمكانيات).

5.لا تستطيع المنظمات المهنية تقديم كل المساعدة التي تحتاجها الطبقة الزراعية؛ وحدها الحركة السياسية للحزب الوطني الاشتراكي الألماني من أجل الحرية الألمانية قادرة على القيام بذلك.

سكان الريف فقراء لأن الأمة الألمانية بأكملها فقيرة. من الخطأ الاعتقاد بأن طبقة واحدة من العمال تستطيع النجاة من تقاسم ثروات المجتمع الألماني ككل، ومن الإجرام إثارة الغيرة بين أهل المدينة وأهل الريف، الذين تربطهم صلة قرابة، خيرًا كان أم شرًا.

إن المساعدات الاقتصادية في ظل النظام السياسي الحالي لا يمكن أن تنتج تحسناً دائماً، لأن العبودية السياسية هي أساس فقر شعبنا، والأساليب السياسية وحدها هي القادرة على إزالة ذلك.

الأحزاب السياسية القديمة، التي كانت، ولا تزال، مسؤولة عن الاستعباد الوطني،
لا يمكن أن يكونوا قادة على طريق الحرية.

إن هناك مهام اقتصادية هامة تنتظر المنظمات المهنية في دولتنا المستقبلية؛ وحتى الآن، فهي قادرة على القيام بالكثير من العمل التحضيري في هذا الاتجاه؛ ولكنها غير مناسبة للنضال السياسي من أجل التحرير، الذي يتلخص في إرساء أسس نظام اقتصادي جديد؛ لأن هذا النضال سوف يتعين أن يُخاض من وجهة نظر ليس مهنة واحدة، بل من وجهة نظر الأمة بأكملها.

الحركة التي ستواصل النضال السياسي من أجل التحرير حتى النهاية
هو الحزب النازي

(توقيع) أدولف هتلر



سياسة الحزب النازي بشأن ملكية الأراضي

رد من جوتفريد فيدر

نشرت صحيفة "دويتشه تاغس تسايتونغ" (العدد 47بتاريخ 25يناير/ كانون الثاني 1930، عددًا من الأسئلة التي طرحها علينا قادة اتحاد براندنبورغ. وكان هدفهم الرئيسي هو تحديد موقف الحزب النازي من الملكية الخاصة للأراضي، والميراث، وفرض الائتمانات، والتعريفات الجمركية، وتنظيم الأسعار، وتقاسم الأرباح، بالإضافة إلى القضايا ذات الاهتمام الاجتماعي والسياسي العام، والتكتيكي الانتخابي.

أنا.

ومن أجل تخفيف القلق بشأن أي تفسير تعسفي لاحق للنقطة 17من برنامج الحزب، تم طرح السؤال الأول بالكلمات التالية: "هل الحزب الوطني الاشتراكي الديمقراطي مستعد لتقديم ضمانة بأنه لن يواجه

"ملكية الأرض."

الجواب: تعترف الاشتراكية الوطنية بالملكية الخاصة كمبدأ، وتضعها
تحت حماية الدولة.

وسوف تسعى إلى الحفاظ على مزيج صحي من جميع الشركات، الصغيرة والكبيرة، في الحياة الاقتصادية للأمة.

إن روح البرنامج بأكمله تثبت بوضوح أن الاشتراكية الوطنية، باعتبارها خصمًا قويًا ومتسقًا للماركسية، ترفض تمامًا مبدأها المركزي المدمر المتمثل في المصادرة العامة، وتعتبر الطبقة الزراعية الدائمة هي الأساس الأفضل والأكثر أمانًا للدولة الوطنية.

ولكن باعتبارها أيضًا خصمًا قويًا للرأسماليين الكبار الذين يهدفون إلى حشد كل القيم الزراعية لأنفسهم، وطرد المزارعين عن طريق الضرائب والفوائد على القروض، فإن الاشتراكية الوطنية تطالب بحماية الدولة للمزارعين ضد عدوان مصالح الأعمال الكبرى.

نحن بحاجة إلى طبقة قوية وصحية من المزارعين، خالية من عبودية الفائدة وطغيان الضرائب.

الثاني

السؤال الثاني كان موجها لي شخصيا، باعتباري معين من قبل هتلر
"المحكم النهائي في جميع المسائل المتعلقة بالبرنامج".

"ما هو موقف الاشتراكية الوطنية من ميراث الملكية، و
"واجبات الخلافة؟"

الجواب: بما أن الملكية هي عماد الفكرة القومية، فإن استمراريتها، أي توريث الأرض التي استصلحها أجداد الإنسان وزرعوها، نتيجة طبيعية.
لذا، تعترف الاشتراكية الوطنية بمبدأ التوريث، كما تعترف بمبدأ ملكية الأرض.

إذا انتقلت الممتلكات إلى أقارب بعيدين، فإن الدولة الاشتراكية الوطنية ستفرض ضريبة خاصة، ولكن في حالة القرابة الأقرب، سيتم تقييم هذه الضريبة بالمعدل السائد في الوقت الحالي.

ثالثا.

تم طرح هذا السؤال بسبب القلق -الذي لا أساس له من الصحة -فيما يتعلق بإمكانية عواقب منع القروض من أصحاب رؤوس الأموال الخاصة على ضمان الأرض.

الجواب: إن الدولة التي ترغب في تحرير الملكية الزراعية من الديون، وإنقاذ المزارعين من براثن الممولين المحترفين –حيث طرد اليهود العديد من المزارعين من منازلهم –والدولة التي ترغب في تحطيم احتكار المال الرأسمالي وإلغاء عبودية الفائدة، من غير المرجح أن تمنع القروض الضرورية ولا أن تفرض فوائد باهظة؛ بل على العكس من ذلك، فإن الاشتراكية الوطنية تنوي مساعدة الزراعة إلى أقصى حد.

الرابع.

"كسر عبودية الفائدة". إلغاء الدخل غير المكتسب. "ما هو..."
"ما هو موقف الحزب الوطني الاشتراكي من رأس المال المدخر أم الموروث؟"

الجواب: هل يوجد لدى أي مزارع اليوم "دخل غير مستحق" من مطالبات الفائدة، أم يمكن لأي مالك أرض أن يعيش على الأموال التي وفرها من إيجاراته؟

وهذا يعني أن هناك قلقًا بين بعض مالكي الأراضي الذين ما زال لديهم القليل من رأس المال، أو أن هناك سوء فهم متعمد أو جهلًا بهذا المطلب الأكثر أهمية في البرنامج الاشتراكي الوطني.

ملاحظة: نعني حرفيًا "كسر عبودية الفائدة". لا أحد يصف المبالغ الصغيرة من الفوائد على المدخرات أو الرهن العقاري أو القروض الحكومية بأنها عبودية للفائدة. ما نعنيه بذلك هو عندما يسلبنا التضخم المتعمد جميع مدخراتنا، ويضطر المزارع إلى دفع فوائد على قروض عقارية جديدة وقروض قصيرة الأجل بأسعار تُدمره.

إن من يؤيدون التمسك بالنظام الرأسمالي الحالي يعارضون المصالح الحقيقية للمزارعين، ويؤيدون السماح للبنوك ووكلائها بالتدخل في الزراعة. أما بالنسبة لبقية المعلومات، فأنصح القراء بالاطلاع على كتيبيّ "الدولة الألمانية على أساس وطني واجتماعي" و"برنامج الحزب النازي".

الخامس.

إن سياستنا فيما يتعلق بالضرائب تنص بوضوح وبشكل ثابت على: تحرير المستهلك من عبء الضرائب غير المباشرة، والمنتج من الضرائب التي تقيد أعماله.

هل ينوي الحزب إلغاء الرسوم الجمركية على الواردات؟

الجواب: ينبغي لرابطة الأراضي الألمانية أن تدرك أن التصويت الاشتراكي الوطني في الرايخستاغ ذهب بشكل مطلق لصالح الرسوم الجمركية الوقائية على المنتجات الزراعية، وفقًا لمبدأها -حماية عمل الأمة في المدينة والريف.

السادس.

مسألة تقاسم الأرباح. يستحيل هنا تناول هذا الموضوع الواسع والشائك. في مجلتي الأسبوعية "الشعلة"، وصفتُ موقفنا بالتفصيل في عدد من المقالات.

المقال المنشور في صحيفة دويتشه تاغستسايتونغ مُضلِّل، إذ يُخرج الجمل التي اقتبسها من سياقها. أرى شخصيًا أن تقاسم الأرباح، بالمعنى العام للمدارس الفكرية الرأسمالية والماركسية، ليس الحل الصحيح. في هذا الصدد، يُشير برنامجنا إلى عمال المصانع، ولا جدوى من محاولة توضيح المسألة في كُتيّب يتناول الزراعة.

السابع

تمديد فوائد التأمين على الشيخوخة.

"كيف يمكن جمع الأموال لهذا الغرض؟"

الجواب: يوجد حاليًا تأمين للشيخوخة، ولكنه في كثير من الحالات غير كافٍ، ويُعتبر إفقارًا. بمجرد رفع العبء الضريبي، وعودة العاطلين عن العمل القادرين على العمل إلى الحياة الاقتصادية، ستتوفر وسائل كافية لتوفير إعانات شيخوخة كافية لمن فقدوا وظائفهم.

السابع، التاسع، العاشر.

هذه مجرد أسئلة تتعلق بتكتيكات الحزب، وليس بأي مبدأ.

بصفتنا معارضين لائتلافٍ جلب الشقاء على ألمانيا، فإننا مضطرون، بطبيعة الحال، للتصويت مع الشيوعيين بين الحين والآخر (مع أن عالمًا بأكمله يفصلنا عنهم)، تمامًا كما يفعل الحزب الوطني الألماني والحزب الوطني المسيحي للمزارعين. لا نسمح لأحدٍ بأن يُملي علينا من أين نستمد أنصارنا، بل نتوجه إلى كل من يحمل في أجساده روحًا ألمانية طيبة، وذوي نوايا حسنة، ويرغب في وضع حدٍّ لسوء الإدارة البرلمانية وسياسة الوفاء البائسة (بمعاهدات السلام). لا نعتبر "التواصل الاجتماعي" مع الأحزاب الأخرى وسيلةً سليمةً لتحرير الأمة الألمانية من الماركسية والبرلمانية، لأن ذلك يؤدي إلى المساومة السياسية. لا شيء سوى العمل الدكتاتوري وممارسة السلطة بعزمٍ قادرٍ على انتشال ألمانيا من هذا الوحل.

إن الأمة لا تريد كلمات جميلة، بل تريد القوة؛ لا تريد مساومة، بل عملاً حقيقياً من أجل أمتنا الفقيرة والمضطهدة.

يرد وصفٌ وافٍ وواضحٌ لما سبق في العدد 19 من مجموعة النازيين - "خبزنا التاريخي: مسائل أساسية في الزراعة الألمانية"؛ لهيرمان شنايدر، إيكرسدورف، مقاطعة نامسلاو، بشأن سياسة النازيين تجاه الزراعة. ويتضمن الكتاب مقترحاتٍ مدروسةٍ لإعادة بناء الطبقة الزراعية المتعثرة في ألمانيا.

يحتوي الكتاب رقم 16، للدكتور بوخنر، على مقالة ممتازة حول معنى وروح سياستنا الاقتصادية.

رقم 12، بقلم العقيد هيرل، يصف سياستنا في الدفاع الوطني.

وسوف نختتم ببضعة ملاحظات حول بعض القضايا التي يصورها أعداؤنا السياسيون بطريقة غير صادقة وخبيثة على أمل إلحاق الأذى بنا.

إن موقفنا تجاه الطبقة الرسمية الدائمة موقفٌ جديرٌ بالتقدير. ما كان ينبغي لنا أن نكون معجبين بملك بروسيا العظيم بكل إخلاص لو كنا ضد هذه الطبقة. ما كان الجيش في الخارج، طبقة رسمية نقية لا تشوبها شائبة، هو للدولة في الداخل. يجب أن يصبح الشرف والواجب من جديد صفتين أساسيتين في موظفينا. سيختفي هذا النوع من المسؤولين، الذين يخضعون لأمر الحمر والسود، في الدولة القادمة؛ هؤلاء المتملقون الحزبيون لا يجدون في الشرف والواجب أي فائدة.

إن الادعاء بأن الاشتراكيين الوطنيين يعارضون الموظفين ويعتزمون تخفيض رواتبهم وإلغاء معاشاتهم التقاعدية، هو أكاذيب سياسية روجتها صحافة خصومنا. بل على العكس، نرغب في منح جميع أبناء الأمة الذين خدموا ألمانيا بإخلاص طوال حياتهم معاشًا شرفيًا يُخفف عنهم هموم شيخوختهم. بهذه الطريقة فقط، تُحرر المساعدة الاجتماعية من وصمة "الإفقار".

يجب أن نشير أيضًا إلى توسيع نطاق فكرة المعاش التقاعدي ليشمل الحرفيين المستقلين والعمال اليدويين. لا داعي للقلق بشأن كيفية جمع الأموال لهذا الغرض. عندما نتوقف عن دفع آلاف الملايين سنويًا إلى الخارج، وأكثر من ذلك إلى بنوكنا، سيكفي جزء ضئيل من هذه المبالغ لدفع معاشات الشيخوخة.

مساعدة البطالة والتأمين

ليس من شأن الدولة في حد ذاته دعم القادرين على العمل بأموالها. لم يتغير موقفنا تجاه نظام المساعدة الحالي لمن لا يستطيعون كسب عيشهم؛ فقد طالبنا دائمًا في البرلمان بتحسين ظروف العاطلين عن العمل.

إننا نفعل هذا، ليس لأننا نعتقد أن هذه هي الحالة الصحيحة للأمور، ولكن لأن حكومة مثل الحكومة الحالية، التي أدت سياساتها الخارجية والداخلية الحمقاء إلى دفع العمالة وإنتاج الغذاء وكل التجارة إلى حافة الهاوية، ملزمة بالسماح لسياساتها بالمرور دون أن تتأثر.

إن الدولة التي لا تستطيع إعادة ملايين الرجال القادرين على العمل إلى العالم الاقتصادي تستحق أن تُجرف؛ لذا، إذا فشلت مالياً في تلبية مشكلة المساعدة في حل مشكلة البطالة، فلن يكون أمامنا سوى أن نتجاهل الأمر.

إن الهجمات المتنوعة على نظام الإعانات، حتى وإن كانت مبررة عند الإشارة إلى حالات إساءة استخدام هذه المساعدة الاجتماعية، لا تُثنينا عن المبدأ الذي نؤمن به. ومع التسليم بأنه من بين ما يقرب من ثلاثة ملايين عاطل عن العمل، قد يكون هناك ألفان أو ثلاثمائة ألف من المتكاسلين سيئي السمعة الذين سيعودون إلى العمل بسهولة إذا أُلغيت الإعانات، إلا أنه يجب ألا ننسى أن هناك ما لا يقل عن مليونين ونصف مليون عامل وموظف ومهندس وفني ومراقب عمل وكاتب، إلخ، يبحثون بشدة عن عمل ولا يجدونه. وبسبب فشل سياستنا الحكومية غير السليمة تمامًا، يستحيل إحداث أي تغيير في الإعانات البائسة للعاطلين عن العمل.

الهجمات على الدين ورجال الدين

لا يمكننا أن نعلن في كثير من الأحيان أن الحزب الاشتراكي الديمقراطي الوطني لا يحلم بمهاجمة الدين المسيحي وخدامه المستحقين.

إننا نهاجم السياسة المفسدة التي ينتهجها المركز وحزب الشعب البافاري؛ هؤلاء لا يفوتون أي فرصة للصراخ "الكنيسة في خطر" إلا عندما يتعاونون مع الديمقراطية الاجتماعية الملحدة التي تنكر الله.

إن السبب في أننا نملك مثلاً سامياً ومقدساً لعلاقة الإنسان بإلهه هو أننا نكره أن نرى الدين ملوثاً بأوساخ الصراع السياسي.

2.النقاط الـ 25

أعلن حزب العمال الوطني الاشتراكي الألماني في اجتماع جماهيري كبير في 25فبراير ،1920في قاعة Hofbräuhous-Festsaalفي ميونيخ، برنامجه للعالم.

وفي المادة الثانية من دستور حزبنا تم إعلان هذا البرنامج غير قابل للتغيير.

البرنامج

"إن برنامج حزب العمال الألماني محدود من حيث المدة، ولا ينوي القادة، بمجرد تحقيق الأهداف المعلنة فيه، إنشاء برامج جديدة، لمجرد زيادة استياء الجماهير بشكل مصطنع، وبالتالي ضمان استمرار وجود الحزب.

.1نطالب باتحاد جميع الألمان لتشكيل ألمانيا العظمى على أساس الحق
من حق تقرير المصير الذي تتمتع به الأمم.

.2نطالب بالمساواة في الحقوق للشعب الألماني في تعاملاته مع الأمم الأخرى، وإلغاء معاهدتي السلام في فرساي وسان جيرمان.

.3نطالب بالأرض والأقاليم (المستعمرات) لتغذية شعبنا ولتوطين سكاننا الزائدين عن الحاجة.

.٤لا يجوز لأحد سوى أعضاء الأمة أن يكون مواطنًا للدولة. ولا يجوز لأحد سوى ذوي الدم الألماني، أيًا كانت عقيدتهم، أن يكون عضوًا في الأمة. وبالتالي، لا يجوز لأي يهودي أن يكون عضوًا في الأمة.

.5لا يجوز لأي شخص ليس مواطنًا للدولة أن يعيش في ألمانيا إلا كضيف ويجب عليه
يعتبر خاضعًا لقوانين أجنبية.

.٦يتمتع مواطنو الولاية وحدهم بحق التصويت في حكومة الولاية وتشريعاتها. لذلك، نطالب بأن تُمنح جميع التعيينات الرسمية، مهما كان نوعها، سواءً في الرايخ أو في الريف أو في المناطق الأصغر، لمواطني الولاية وحدهم. نعارض العرف البرلماني المُفسد المتمثل في شغل المناصب لمجرد الاعتبارات الحزبية، دون مراعاة الشخصية أو الكفاءة.

.٧نطالب الدولة بأن تجعل من واجبها الأول تعزيز الصناعة وسبل عيش مواطنيها. إذا لم يكن من الممكن توفير الغذاء لجميع سكان الدولة، فيجب إبعاد الأجانب (غير مواطني الدولة) عن الرايخ.

.٨يجب منع جميع هجرة غير الألمان. نطالب بإجبار جميع غير الألمان الذين دخلوا ألمانيا بعد ٢أغسطس ١٩١٤على مغادرة الرايخ فورًا.

.9جميع مواطني الدولة متساوون في الحقوق والواجبات.

.١٠يجب أن يكون من الواجب الأول لكل مواطن في الدولة أن يعمل بعقله أو بجسده. لا يجوز أن تتعارض أنشطة الفرد مع مصالح الجميع، بل
ويجب أن يتم ذلك في إطار المجتمع وأن يكون من أجل الصالح العام.

ونحن نطالب بالتالي:

.11إلغاء الدخول غير المكتسبة من العمل.

إلغاء عبودية الفائدة.

.12ونظراً للتضحيات الهائلة بالأرواح والممتلكات التي تطالب بها كل حرب من الأمم، فإن الإثراء الشخصي بسبب الحرب يجب أن يُنظر إليه باعتباره جريمة ضد الأمة.

ونحن نطالب بالتالي بمصادرة جميع مكاسب الحرب بلا رحمة.

.13نطالب بتأميم جميع المؤسسات التي كانت حتى الآن عبارة عن شركات (اتحادات).

.14نطالب بتوزيع الأرباح الناتجة عن تجارة الجملة.

.15نطالب بتطوير واسع النطاق لرعاية كبار السن.

.16نطالب بإنشاء وصيانة طبقة متوسطة صحية، وتحويل أماكن تجارة الجملة إلى ملكية جماعية على الفور، وتأجيرها بأسعار رخيصة للتجار الصغار، وإعطاء اعتبار بالغ لجميع الموردين الصغار للدولة والسلطات المحلية والمناطق الأصغر.

.17نطالب بإصلاح زراعي يتناسب مع احتياجاتنا الوطنية، وإقرار قانون لمصادرة الأراضي دون تعويض لأغراض جماعية؛ وإلغاء الفائدة على قروض الأراضي، ومنع كل المضاربة على الأراضي[1] .

.١٨نطالب بملاحقةٍ قضائيّةٍ حازمةٍ لكلّ من تُلحق أنشطته الضرر بالمصلحة العامة. يجب معاقبة المجرمين الدنيئين ضدّ الأمة، والمرابين، والمستغلّين، وغيرهم، بالإعدام، أيّاً كانت عقيدتهم أو عرقهم.

.19نطالب باستبدال القانون الروماني الذي يخدم النظام العالمي المادي بنظام قانوني شامل لألمانيا.

.٢٠بهدف إتاحة فرص التعليم العالي لكل ألماني كفؤ ومجتهد، وبالتالي التقدم، يجب على الدولة أن تدرس إعادة بناء شاملة لنظامنا التعليمي الوطني. ويجب مواءمة مناهج جميع المؤسسات التعليمية مع متطلبات الحياة العملية.

يجب أن يكون فهم فكرة الدولة (علم اجتماع الدولة) هدفًا مدرسيًا، بدءًا من بزوغ فجر ذكاء التلميذ. نطالب بتنمية المواهب لدى أبناء الأسر الفقيرة، مهما كانت طبقاتهم أو مهنهم، على حساب الدولة.

.21يجب على الدولة أن تحرص على رفع مستوى الصحة في البلاد من خلال حماية الأمهات والرضع، وحظر عمل الأطفال، وزيادة الكفاءة البدنية من خلال الجمباز والرياضات الإلزامية المنصوص عليها في القانون، ومن خلال الدعم الشامل للأندية العاملة في التنمية البدنية للشباب.

.22نطالب بإلغاء الجيش المدفوع الأجر وتشكيل جيش وطني.

.٢٣نطالب بمكافحة قانونية للكذب السياسي المتعمد ونشره في الصحافة. ولتسهيل إنشاء صحافة وطنية ألمانية، نطالب بما يلي:

---

1 في 13أبريل ،1928أدلى أدولف هتلر بالتصريح التالي: من الضروري الرد على التفسير الخاطئ من جانب معارضينا للنقطة 17من برنامج الحزب الوطني الاشتراكي الألماني.

بما أن الحزب النازي يعترف بمبدأ الملكية الخاصة، فمن البديهي أن عبارة "المصادرة دون تعويض" لا تشير إلا إلى الصلاحيات القانونية الممكنة لمصادرة الأراضي المكتسبة بشكل غير قانوني، أو التي لا تُدار وفقًا للمصلحة الوطنية، عند الضرورة. وهي موجهة وفقًا للمصلحة الوطنية، وموجهة في المقام الأول ضد الشركات اليهودية التي تضارب بالأراضي.

(توقيع) أدولف هتلر ميونيخ، 13أبريل .1928



أ. أن جميع محرري الصحف ومساعديهم الذين يستخدمون اللغة الألمانية
اللغة، يجب أن يكونوا أعضاء في الأمة؛

ب. أن صدور الصحف غير الألمانية يتطلب الحصول على إذن خاص من الدولة. ولا تُطبع هذه الصحف بالضرورة باللغة الألمانية؛

ج. يُحظر قانونًا على غير الألمان المشاركة ماليًا في الصحف الألمانية أو التأثير عليها، وتكون عقوبة مخالفة القانون إغلاق أي صحيفة من هذا القبيل، والترحيل الفوري لغير الألمان المعنيين بها. ويجب حظر نشر الصحف التي لا تخدم الصالح العام. نطالب بملاحقة جميع الاتجاهات في الفن والأدب التي من شأنها أن تُفسد حياتنا كأمة، وقمع المؤسسات التي تُعارض المتطلبات المذكورة أعلاه.

.24نطالب بالحرية لجميع الطوائف الدينية في الدولة، طالما أنها لا تشكل خطراً عليها ولا تتعارض مع المشاعر الأخلاقية للجنس الألماني.

الحزب، بصفته كذلك، يدافع عن المسيحية الإيجابية، لكنه لا يلتزم في مسألة العقيدة بأي عقيدة معينة. إنه يحارب الروح المادية اليهودية في داخلنا وخارجنا، وهو مقتنع بأن أمتنا لا يمكنها تحقيق الصحة الدائمة إلا من الداخل على مبدأ:

المصلحة العامة قبل المصلحة الذاتية.

.٢٥لتحقيق كل ما سبق، نطالب بإنشاء سلطة مركزية قوية للدولة، وسلطة مطلقة للبرلمان المركزي سياسيًا على الرايخ بأكمله وعلى تنظيمه، وتشكيل مجالس للطبقات والمهن لتنفيذ القوانين العامة التي يصدرها الرايخ في مختلف ولايات الاتحاد.

يقسم زعماء الحزب على المضي قدمًا بشكل مباشر -إذا لزم الأمر للتضحية بأرواحهم.
الحياة -في ضمان تحقيق النقاط السابقة.

ميونيخ، 24فبراير .1920

卐 卐 卐 卐 卐

بعد نقاش مستفيض في الاجتماع العام للأعضاء بتاريخ 22مايو ،1920تقرر أن "هذا البرنامج غير قابل للتغيير". هذا لا يعني بقاء كل كلمة فيه دون تغيير، ولا منع أي عمل لتعميق البرنامج أو تطويره، ولكنه يعني ضمناً، وبحزم قاطع ووضوح لا يتزعزع، عدم جواز المساس بالمبادئ والأفكار الرئيسية الواردة فيه.

لا يمكن أن يكون هناك أي انحراف أو تحريف انطلاقا من اعتبارات المصلحة، ولا أي تدخل خفي في نقاط مهمة للغاية -وغير مرغوب فيها للغاية بالنسبة للترتيبات الحالية في السياسة والمجتمع والاقتصاد -في البرنامج، ولا أي انحراف في المشاعر.

طبع أدولف هتلر نقطتيه الرئيسيتين بخطٍّ مُرصَّص: المصلحة العامة قبل الذات -روح البرنامج. وإلغاء عبودية المصلحة -جوهر الاشتراكية الوطنية. بمجرد تحقيق هاتين النقطتين، يعني ذلك انتصارًا للنظام العالمي المُرتقب للمجتمع في "الدولة الحقيقية" على الفصل الحالي بين الدولة والأمة والاقتصاد تحت التأثير المُفسد للنظرية الفردية للمجتمع كما هو الحال الآن.

مُصنَّع. إن الدولة الزائفة اليوم، التي تقمع الطبقات العاملة وتحمي مكاسب المصرفيين ومضاربي البورصة المسروقة، هي ساحةٌ للإثراء الشخصي المتهور وأدنى أنواع التربح السياسي؛ فهي لا تُراعي شعوبها، ولا تُقيم أي رابطة أخلاقية رفيعة. إن سلطة المال، أشد القوى قسوةً، تُحكم سيطرتها المطلقة، وتمارس نفوذًا مُفسدًا ومُدمرًا على الدولة والأمة والمجتمع والأخلاق والدراما والأدب، وعلى جميع شؤون الأخلاق، وهو أمرٌ يصعب تقديره.

لا ينبغي بالطبع أن يكون هناك تردد أو تراجع في هذا الصراع العملاق؛ فهو إما النصر أو الهزيمة.

إن وجهة النظر المتنوعة إلى حد ما حول نفس المبدأ الأساسي، والتي قدمتها في كتابي "الدولة الألمانية على أسس وطنية واجتماعية" (Nachf.، F. Eher)ليست تغييراً، بل هي سلسلة من النقاط التي تنتمي إلى بعضها البعض، وقد تم جمعها وترتيبها وفقاً لمختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والمالية والثقافية للحياة.

لو اعتُبرت آرائي هذه (انظر الصفحة ٢٢)مختلفة أو معارضة للنقاط الخمس والعشرين، لما وصف هتلر كتابي في مقدمته الموجزة بأنه "تعاليم حركتنا". لكل شخص حرية اختيار أيٍّ من الرأيين حسب ذوقه، ولكن إذا قارنهما معًا، فلن يجد أيًّ ا منهما متناقضًا.

ومن أجل ضمان الاتفاق المطلق في المستقبل على مطالبنا كما وردت في برنامجنا، وحماية الحركة من الصدمات التي من المحتمل أن تضر بأي حركة، —
في ضوء "اقتراحات التحسين" التي قدمها النقاد المحترفون والهواة، والمتذمرون والعارفون بكل شيء، قام أدولف هتلر، في مؤتمر لجميع منظمي المناطق الذي عقد في بامبرج في 11فبراير ،1926بتعيين جوتفريد فيدر رسميًا ليكون الحكم النهائي في جميع الأسئلة المتعلقة بالبرنامج.

3.الأفكار الأساسية

نهدف في هذه النشرة إلى عرض المبادئ الأساسية للمفهوم الاشتراكي الوطني للدولة بأقصر وأبسط طريقة ممكنة. وسنتناول في نشرة لاحقة الجوانب الاجتماعية والنظرية والروحية لهذا المفهوم بمزيد من التفصيل.

ولن نحاول أيضًا وصف الطموحات السياسية الأخرى المختلفة أو أولئك الذين يمثلونها في الأحزاب والجمعيات المختلفة -فهذه مهمة في حد ذاتها - ولكننا نضع هنا فقط النقاط الأساسية لمطالبنا.

نشأ العالم من الفوضى، والنظام من الفوضى، والتنظيم من الارتباك الشديد.

اليوم، تعمّ الفوضى العالم، بلبلة، صراع، كراهية، قمع، نهب، قسوة، أنانية. الأخ غريب عن أخيه. أبناء الأمة الواحدة يهاجمون بعضهم بعضًا، ويطعنون رجلًا حتى الموت لمجرد أنه يرتدي صليبًا معقوفًا. جميعهم يعانون من نفس الأعباء، ونفس الحرمان؛ ومع ذلك، من سمع خلال هذه الأشهر الأخيرة عن عمال ماركسيين يهاجمون أو يقتلون أصحاب عملهم، أو قادة أحزابهم، أو أيًا من المصرفيين ومصاصي دماء البورصة، أو أيًا من المضاربين بالجملة؟ الضحية الوحيدة للفوضى هي العامل الصالح البسيط. لقد فقد الماركسيون عقولهم، ويتسارعون للانضمام إلى ناهبي طبقتهم، بينما ينقلبون بوحشية على من يقفون على أهبة الاستعداد لإنقاذها.

الأحزاب القومية وغيرها من الأحزاب تشارك في الحكومة، أو تتنافس للانضمام إليها مع من دمروا مُثُلهم الوطنية، ففقدوا بذلك شرفهم وكرامتهم. أما جمعيات الدفاع فتسعى جاهدةً لاختراق "الدولة" -دولة سيفرينغ وغرزيسينسكي -من دعاة السلام، والأمميين، واليهود، الذين يعتقدون أنهم قادرون على إدارة الحكومة معهم.

لقد فقدوا عقولهم! إن ما يُسمى بـ"الحركة اليمينية" لا يدركون أن النسور والثعابين، والذئاب والحملان، والبشر وجراثيم الكوليرا، لا يمكنهم التعاون. إنهم يبذلون قصارى جهدهم لإضفاء مظهر "النظام" على الفوضى والفوضى السياسية والعجز السياسي. لكنهم يقفون في وجه الاشتراكيين الوطنيين، هؤلاء "المتعصبين"، إذ تملأهم مخاوف جنونية من أن يحرمهم هؤلاء من بعض امتيازاتهم ومناصبهم السابقة، متناسين أنهم خسروا كل شيء بسبب نفس الشعب الذي يطالبونه الآن بـ"حصة من الخبز والسمك السياسي".

إن الصناعيين، سواء كانوا كبارًا أو صغارًا، ليس لديهم سوى هدف واحد في الاعتبار -الأرباح -ورغبة واحدة فقط -الائتمانات -واحتجاج واحد فقط -ضد الضرائب؛ إنهم يخشون ويحترمون شيئًا واحدًا فقط -البنوك؛ وهم يهزون أكتافهم أمام المطلب الاشتراكي الوطني بكسر عبودية الفائدة.

رغبتهم الوحيدة هي "الاستدانة". ويرى هؤلاء أن الجزية الضخمة التي تجبيها البنوك من القروض، دون عناء أو جهد، أمرٌ مُناسب تمامًا. وقد أسسوا أحزابًا اقتصادية، وصوّتوا لقوانين دوز، التي تُعدّ السبب الرئيسي للضرائب الباهظة.

لقد رحل الشرف عن عالم الأعمال، الذي أصبح كله في أيدي الشركات القوية. استسلم المنتجون للتمويل الكبير، عدوهم اللدود. واضطر أرباب العمل في المصانع والمكاتب، الغارقون في الديون، إلى الاكتفاء بأدنى حد، لأن جميع أرباح العمل تذهب إلى جيوب أصحاب النفوذ المالي غير الشخصي على شكل فوائد وأرباح.

إن أصحاب السلطة عاجزون تمامًا عن وقف الفوضى. سحقتهم الضرائب والفوائد من الأعلى، وهددتهم تذمرات المغمورين من الأسفل.

أيها العمال، لقد قيدوا أنفسهم أعمى بدولةٍ تسيطر عليها الرأسمالية، بينما يسمح لهم مستغلو الفوضى الحالية بالبقاء في السلطة كمجرد عبيدٍ للجماهير الكادحة. غضبهم ليس موجهًا ضد جنون الماركسية، بل ضد حاملي الصليب المعقوف. إنهم ينسون أننا، نحن وحدنا، شهدنا اقتراب مأساة الاقتصاد الألماني، وأدركناها، وأظهرنا كيف يمكن لألمانيا، إذا ما عولجت في الوقت المناسب، أن تعيد التوازن بقوتها الذاتية.

جمعياتٌ تحت مسمياتٍ مختلفة، عقلانيةٌ في أفكارها الأساسية، يائسةٌ في ظلّ الفوضى الراهنة للحياة العامة، تسعى جاهدةً لإيجاد نظام. عبثٌ كلُّ ذلك، لأنها بعيدةٌ عن الأمة ككلٍّ اجتماعيٍّ كبير. جميعها لا تسعى إلا إلى انتزاع منافعَ زهيدةٍ لطبقتها؛ مُجرّدةً من أيّ مبدأٍ سياسيٍّ أو اقتصاديّ، تُطبّق على كلّ حزبٍ سياسيٍّ بدوره. تخضع للنظام القائم وتُخضع ما يُسمّى بالسلطة العليا.

لقد كلفت الأمة الألمانية مبالغ طائلة من المال لمنظمين ومدراء ووسطاء لا حصر لهم، لكن لا أحد منهم يُقدم أدنى فائدة. التضخم -وهو إجراء إجرامي -سلب جميع الطبقات، والمقتصدين، وأعضاء الجمعيات، والحرفيين، مدخراتهم.

ضريبة جديدة، تُفرض مباشرةً من الطاولة الخضراء، تُبدد الآمال المبنية على سنوات من العمل. فالميزة المُكتسبة بعد اجتماعات ومناقشات ووفود لا تُحصى للحكومة، عادةً ما تُلغى بارتفاع تكلفة المعيشة، أو ارتفاع الأسعار أو انخفاضها.

فوضى وجنون! كيف يمكن لمزارع أن يعيش في ظل هذا الاضطهاد؟ كيف يمكن للعامل أن يشتري والأسعار ترتفع باستمرار؟ ما فائدة رفع رواتب الموظفين والمسؤولين في ظل ارتفاع مستمر لمؤشر غلاء المعيشة؟ إنهم يلتمسون بسذاجة المساعدة من الدولة، الدولة التي تسببت في كل هذا الإفقار والقمع، والتي ليست "أب الأمة"، بل هي الطاغية وجباية الضرائب من استبداد المال.

لذلك فإنهم يتجهون مرارا وتكرارا إلى الأحزاب القديمة، ويقولون إنهم لا يهتمون بالسياسة وينتمون إليها.

إلى أي حزب، وفي نفس الوقت دع الصراعات الحزبية البائسة تستمر كما كانت من قبل.

إن المهمة العظيمة التي وضعتها الاشتراكية الوطنية أمامها هي التصميم على استعادة الشكل، وتبديد الفوضى، وإعادة النظام إلى العالم الذي انحرف عن الأنظمة القديمة، وحماية هذا النظام -بالمعنى الأفلاطوني الأعلى.

تجدر الإشارة هنا إلى أننا لا نعتبر "نظامًا" النظام الظاهري للدولة المُسيّرة، ولا نهب الأموال المُقدّس بالعرف والمُباح قانونًا، ولا مؤامرات النقابات والصناديق الاستئمانية وغيرها من أساليب الخيانة الوطنية المُنظّمة، مهما كانت "فعاليتها". حتى عصابة اللصوص لديها "نظام"، وللسجون "لوائحها". لكن في الأمة ككلّ عضوي، يُظهر كل جانب من جوانب حياتنا العامة الألم والعبودية والقمع والنفاق، ويُقدّم صورة فوضوية لصراع الجميع ضد الجميع.

الحكومة ضد الشعب، والحزب ضد الحزب، وفي نفس الوقت عقد تحالفات غير طبيعية، صاحب العمل ضد الموظف، والتاجر ضد المنتج والمستهلك، والمالك ضد المستأجر، والعامل ضد المزارع، والمسؤولون ضد الجمهور، والعامل ضد العمال.

"البرجوازية"، الكنيسة في مواجهة الدولة، كلٌّ منهما يُهاجم خصمه الخاص دون تفكير، ولا يُفكّر إلا في مصالحه الأنانية، وتقدمه، وثروته الطائلة. لا أحد يُفكّر في حقّ الآخر في الحياة، أو في أنّ سعيه وراء غاياته الأنانية يعني أنّ على غيره دفع ثمنها. لا أحد يُفكّر في رفاهية جيرانه، أو في واجباته السامية تجاه المجتمع. سعيٌ مُضنيٌ وراء مكاسب شخصية. ادفع جارك بمرفقك لتصعد، واسحقه إن كنت ستجني منه شيئًا -ما الاكتراث؟ هذه هي طبيعة العمل المعاصر.

دعونا لا نخدع أنفسنا. نحن في خضم تغير عالمي كبير، ومن الطبيعي ألا ترى النفوس البسيطة، والأرواح المسكينة المتجولة، مخرجًا من هذه الفوضى، فتبحث عن الراحة في...

انتحار، أو ظنّ أن العالم يقترب من نهايته، وانضمّ إلى سباق العجل الذهبي، واندفع أعمى نحو الدوامة. "استمتعوا ما دمتم قادرين -واتبعونا في الطوفان."

إن مثل هذه الضربة المروعة لمعنويات أمة لا يمكن تفسيرها أو تبريرها إلا عندما يهتز الأساس الفكري للمجتمع بأكمله أو يصبح زائفًا -وفي الواقع نرى أن الماركسية والرأسمالية وقادة حياتنا العامة يعبدون نفس الإله -

الفردانية. المصلحة الشخصية هي الحافز الوحيد، وهي الحصول على مزايا لطبقتك الخاصة في الحياة.

وفي وقت لاحق، سوف تظهر مساهمة أخرى في هذه السلسلة، مخصصة لدراسة متأنية.

دراسة اجتماعية لبناء المجتمع.

سأحاول هنا بإيجاز أن أُقدم صورةً مُقارنةً للفرق بين الأخطاء العضوية في الدولة والاقتصاد السياسي اليوم وجوهر الدولة الاشتراكية الوطنية. المبدأ الحالي هو: المجتمع هو مجموع الأفراد -والدولة في أحسن أحوالها ليست سوى تجمعٍ مُلائمٍ للأفراد أو الجمعيات.

يمكننا تشبيه هذه النظرية في بناء المجتمع بكومة من الحجارة. الشيء الحقيقي الوحيد فيها هو قطع الحجارة الفردية. شكلها مسألة صدفة؛ سواء كان الحجر في الأعلى أو في الأسفل، فهذا أمر غير مهم. والنتيجة ليست أكثر ولا أقل من كومة من الحجارة.

الحجارة.

وبنفس التشبيه، فإن الدولة التي تخضع لمذهبنا الاشتراكي الوطني في المجتمع وفلسفته هي المنزل. ميكانيكيًا، يتكون المنزل أيضًا من عدد من الطوب المفرد -رمل، وإسمنت، وعوارض خشبية، ونوافذ، وأبواب، وأرضيات، إلخ. ولكن يمكن لأي شخص أن يرى أن المنزل، أو الغرفة، كيان أسمى، شيء جديد ومميز وكامل في حد ذاته، أكثر من مجرد مجموع طوب مكدس. يمكن لأي شخص أن يفهم أن المنزل لا ينشأ بتكديس عدد من الأجزاء المفردة في كومة، بل بتجميع هذه الأجزاء وفقًا لخطة مدروسة.

هكذا هي الحال مع الأمة. لا يمكن للدولة الحقيقية أن تظهر إلا بعد أن تُنظّم الفوضى عضويًا، بخطة مدروسة، وتُفسح المجال للتشكيل، ولا حتى يُجمع كلٌّ عقلاني من كتلة الأجزاء. حينها فقط ستتخذ الأجزاء المكونة شكلًا هادفًا. شرح أوتمار سبان، رئيس جامعة فيينا سابقًا، بشكل رائع في كتابه "الدولة التي تعيشها" وفي كتابه "المجتمع" الأسس الاجتماعية للدولة الفردية المعاصرة، مُقارنةً بالمثل الأعلى للنظام العالمي في دولة قائمة على مبادئ علمية.

لقد صاغنا نحن الاشتراكيون الوطنيون العبارة التي يمكن لجميع الرجال أن يفهموها:

المجتمع قبل الفرد

لا يرقى الفرد إلى حياة أسمى، كلٌّ في مكانه، إلا بخدمة المصلحة العامة كعضو في الجماعة الوطنية. هكذا فقط يبلغ كلٌّ الاشتراكية الحقيقية، والشعور الجماعي، والحياة الحقة، ويشعر بالأمن، ويدرك أنه في ظل هذه الفكرة فقط يمكن لحكومة وطنية عضوية أن تنشأ من نظام النهب الحالي، وتكون مفيدة للمجتمع ولكل فرد فيه.

اليوم، أصبح الفرد ضحية عاجزة للقوى المتصارعة على السيادة؛ ومنظماته عاجزة عن مساعدته. لا يُدرك بوضوح من هو العدو الحقيقي -المُستغلّ والمستغلّ العاطل. ورغم الصرخة الماركسية ضد الرأسمالية، والتصريحات المُتدينة للوسط، وشكاوى عالم الأعمال من عبء...

الضرائب والفوائد، لا أحد يدرك العدو العالمي، والمال الذي يطغى على العالم، وممثله، قطب اليهود.

لقد شعرت جميع الطبقات بسياط الفائدة؛ ويثقل جابي الضرائب كاهل كل شريحة من السكان، ولكن من يجرؤ على معارضة سلطة البنوك والبورصات؟ يُعلن رأس المال عن طبيعته بالنمو، على عكس كل التجارب في أي مكان آخر على الأرض، كما لو كان خارج نفسه دون عناء أو جهد، عن طريق الفوائد والأرباح، وبتزايد قوته وقوته كل دقيقة. لقد تغلب مبدأ الكذب الشيطاني على نزاهة العمل الإبداعي.

الانهيار، عبودية الاهتمام هي صرخة حربنا.

أعلم أن هذا المطلب، الذي يُشكّل أساس كل مطلب آخر، لا يُفهم فهمًا صحيحًا بأهميته الواسعة حتى في صفوفنا. قليلٌ من متحدثينا، على سبيل المثال، يجرؤ على مهاجمة هذه المسألة الأساسية، مع أن معظمهم يُدرك أهميتها؛ إذ إن أحد شعارات حزبنا هو "محاربة رأس المال والبورصة". لكن ماهية "عبودية الفائدة" الحقيقية، وكيف تؤثر على حياة الأمة والفرد، وكيف استعبدت "المالية" السكان، وما هي الأساليب الصحيحة والعملية التي يجب اتباعها لكسرها، وما هي نتائج كسرها على السكان جميعًا -كل هذا واضحٌ لقلةٍ قليلةٍ بما يكفي لتمكينهم من شرحه بكلماتهم الخاصة.

في عمله العظيم، كفاحي، (المجلد الأول، ص (225-224أشار أدولف هتلر إلى الأهمية الكبرى لهذه المسألة على النحو التالي: "عندما استمعت إلى المحاضرة الأولى لجوتفريد فيدر حول كسر عبودية الفائدة في يونيو ،1919عرفت على الفور أن هذه حقيقة نظرية مهمة للغاية لمستقبل الأمة الألمانية. لقد أصبح الكفاح ضد رأس المال والتمويل الدوليين النقطة الرئيسية في برنامج نضال الأمة الألمانية من أجل الاستقلال والحرية".

...

إن جميع الاشتراكيين الوطنيين الجادين يشتركون في هذا الاعتقاد، لأن حل هذه المسألة يعني حل المسألة اليهودية، وأكثر من ذلك بكثير.

إن معاداة السامية هي إلى حد ما الأساس للشعور الكامن وراء حركتنا بأكملها.

كل اشتراكي وطني هو معاد للسامية، ولكن ليس بالضرورة أن يكون كل معاد للسامية اشتراكيًا وطنيًا.

معاداة السامية سلبية؛ إذ يعترف معادٍ للسامية بحامل جرثومة الطاعون الوطني، لكن هذه المعرفة عادةً ما تتحول إلى كراهية لليهودي الفرد ولنجاحهم في الحياة التجارية. ثم، في أفضل الأحوال، تنهض معاداة السامية للمساعدة في طرد اليهود من دولتنا وحياتنا الاقتصادية. لا يُشغل معادٍ للسامية نفسه بالتفكير في كيفية أو ماذا بعد ذلك.

إذا كان مبدأ الهيمنة اليهودية الحالية _المصلحة الذاتية قبل المصلحة العامة _والنظام المصرفي والائتماني اليهودي لا يزال قائماً حتى بعد طرد اليهودي، فسوف يظل هناك ما يكفي من اليهود غير الشرعيين، أو حتى "الألمان العاديون" من عرق مختلط، على استعداد لدخول أحذية اليهود والغضب ضد عرقهم كما يفعل اليهود اليوم، وربما نرى الكثير من "المعادين للسامية" يجلسون حيث كان اليهود يجلسون ذات يوم.

الآن، تُعتبر الاشتراكية الوطنية، بمطلبها الرئيسي، كسر عبودية المصلحة، بنّاءة في جوهرها. إنها تُلحق ضررًا أعمق، وعواقبها أشمل بكثير.

في مقالي "الذاكرة برامجنا" (الكتاب السنوي للجمعية الوطنية، ،(١٩٢٧أشرتُ إلى المكانة الخاصة التي يمنحنا إياها هذا المطلب بين جميع الأحزاب والجمعيات الأخرى. ففي جميع مطالبنا الأخرى، نجد طموحات متشابهة ومتوازية لدى أحزاب اليمين واليسار. ولا يمكن لأي حزب آخر سوى حزبنا أن يُظهر أي نظير لهذا المطلب الواحد.

Machine Translated by Google

نعلم جميعًا أن لا اليسار، بشعاراته الكاذبة "تسقط الرأسمالية"، ولا اليمين بعباراته عن الوطن، قادرٌ على بدء عصر عالمي جديد، فلا الماركسيون ولا الرجعيون قادرون على تغيير أي شيء في طبيعة اقتصادنا، بل سيدمرونه كما يفعل الشيوعيون في روسيا. إنهم عاجزون عن البناء.

مثل الشيوعيين في روسيا.

ماذا نعني بعبودية الاهتمام؟

حالة الشعوب تحت سيطرة المال المالي لليهود في العالم.

يقع مالك الأرض تحت هذا العبودية، فيضطر إلى الحصول على قروض لتمويل عملياته الزراعية -قروض بفائدة عالية تكاد تلتهم نتائج عمله -أو يضطر إلى الاستدانة وجر الرهن العقاري خلفه مثل ثقل الرصاص.

وهكذا هو الحال مع العامل الذي ينتج في المحلات والمصانع بأجر زهيد، في حين يحصل المساهم على أرباح ومكافآت لم يتعب في الحصول عليها.

وهذا ينطبق أيضا على الطبقة المتوسطة التي تعمل في مجال الدخل، والتي يذهب عملها بالكامل تقريبا إلى سداد الفوائد على السحب على المكشوف من البنوك.

كذلك حال كل من يكسب قوته بالعمل الذهني أو البدني، بينما تجني نسبة ضئيلة نسبيًا، دون جهد أو عناء، أرباحًا طائلة من أرباح أسهمهم ومضارباتهم وأسهمهم المصرفية. ولا نقصد هنا المدخرين المقتصدين وصغار الرأسماليين.

[illegible] على شكل

كذلك الحال بالنسبة للصناعي الذي بنى مشروعه بجهدٍ واجتهاد، وحوله مع مرور الوقت إلى شركة. لم يعد حرًا، بل عليه إرضاء مجلس الإدارة الجشع ومساهميه أيضًا -إن لم يرغب في أن يُستبعد.

وهكذا هي الحال مع كل الدول التي تغطي عجزها عن طريق القروض.

إن هذه العبودية تعني الخراب لأي أمة تسلم إلى سلطة المال والمصرفيين حقوقها السيادية في الداخل، والسيطرة على مواردها المالية، وسككها الحديدية، والضرائب والجمارك، كما فعلت ألمانيا بقبول قانون دوز.

يخضع العمل الإبداعي لنفس العبودية، إذا كان يفكر في المال قبل كل شيء. اليوم
لقد أصبح المال، "خادم الأعمال"، هو السيد، بل الطاغية الوحشي للعمال.

إن عبودية المصلحة هي التعبير الحقيقي عن التناقضات، رأس المال مقابل العمل، الدم مقابل المال، العمل الإبداعي مقابل الاستغلال.

إن ضرورة كسر هذه العبودية لها أهمية كبيرة بالنسبة لأمتنا وجنسنا، بحيث يعتمد عليها وحدها أمل أمتنا في النهوض من عارها وعبوديتها؛ في الواقع، أمل استعادة السعادة والازدهار والحضارة في جميع أنحاء العالم.

إنها المحور الذي يدور حوله كل شيء؛ إنها أكثر بكثير من مجرد ضرورة للسياسة المالية. فبينما تضرب مبادئها ونتائجها عميقًا في الحياة السياسية والاقتصادية، فإنها تُعدّ مسألةً محوريةً في الدراسات الاقتصادية، وبالتالي تؤثر على كل فرد وتتطلب قرارًا من كل فرد: إما خدمة الوطن أو إثراءً خاصًا غير محدود. إنها تعني حلًا للمسألة الاجتماعية.

إن كل "أسئلة العالم" يمكن وصفها بكلمة واحدة، ترتفع مثل شعلة من الفوضى؛ وفي الوقت نفسه، لا يستطيع عدد لا يحصى من الأنبياء والكتب استنفاد كل الأسئلة التي تنشأ عن تلك الكلمة.

لا يمكننا أن نقول أكثر في الوقت الحاضر حول هذا المبدأ الأساسي الواسع للاشتراكية القومية. لقد ألقيت الضوء بالفعل على كل جانب أساسي من المشكلة في كتيباتي: — Das Manifest zur Brechung der Zinsknechtschaftميونيخ، 1926(نفدت طبعته الآن)؛ — Der Staatsbankrott، Die Rettung — Jos.C. Huber، Diessen، 1919؛ Der kommende Steuerstreikديسن، 1921؛ وNachf.، Der Deutsche Staat auf nationaler und sozialer Grundlage — Frz. Eherميونيخ، (كل ذلك يمكن الحصول عليه من خلال مكتبة حزبنا في ميونيخ، Thierschstr. 11).

إن إتقان تفاصيل هذه المشكلة يتطلب دراسة مكثفة، لأن الاقتصاد العملي في السنوات الخمسين الماضية اتبع الفكرة الرأسمالية عن كثب، لدرجة أن كل من نشأ معها يحتاج إلى تغيير كامل في توجهه من أجل التحرر منها.

ومن المقرر أن يظهر قريبا كتيب حول هذا الموضوع، والذي سيقدم لأعضائنا شرحا لهذه المهمة الهامة للغاية التي تقع على عاتق الدولة القومية القادمة.

بالإضافة إلى المبدأين الأساسيين الجديدين لبرنامجنا المذكورين أعلاه، فإننا
ويجب ذكر بعض الأمور الأخرى المتعلقة بالسياسة العامة للدولة.

إن المبدأ الذي تقوم عليه سياستنا في الدولة هو باختصار كما يلي: الرايخ الألماني هو موطن الألمان.

إنه المبدأ الأعظم لسياستنا الخارجية بأكملها، وهو يتضمن التحرر السياسي لألمانيا، وكل متطلبات سياستنا العنصرية، وشروط عضوية الدولة.

مبدأنا الاقتصادي هو: واجب الاقتصاد الوطني هو توفير الضروريات
الحياة وليس لتأمين أعلى الأرباح الممكنة لرأس المال.

"إن مبدأ السياسة الاقتصادية هذا يشمل موقفاً أساسياً للاشتراكية الوطنية تجاه الملكية الخاصة، وفيما يتعلق بمختلف أشكال الأعمال، من الصغيرة جداً إلى الكبيرة جداً ـالنقابات والائتمانات ـوكذلك القضايا الأخلاقية الكبرى التي يجب أن تكون قوة حية في الأعمال التجارية، إذا لم يكن من المقصود أن ينحدر "الاقتصاد الوطني" إلى مجرد استغلال للأمة وأن يُدار فقط من أجل الربح!"

مبدأنا فيما يتعلق بالتمويل هو كما يلي:

يجب أن يكون التمويل موجودًا لصالح الدولة؛ ولا يجوز لرجال المال أن يشكلوا
دولة داخل الدولة.

ينطوي هذا المبدأ على تغيير جذري. وهو يتعلق بالتدابير العملية التي يجب اتخاذها لكسر عبودية الفائدة، مثل تأميم التمويل، والسيطرة على نظام الائتمان والنظام المصرفي.

كل واحدة من هذه المهام بالغة الأهمية من وجهة نظر برنامجنا. فهي تشمل جميع التشريعات الضريبية، مع تحقيق الهدف النهائي -والذي يبدو مستحيلاً -
هدف الدولة بدون ضرائب.

مبدأنا فيما يتعلق بالمواضيع الاجتماعية هو كما يلي:

إن المصلحة العامة هي القانون الأسمى للجميع.

هذا المبدأ الذي نؤمن به يتعارض تمامًا مع الممارسات الحالية، حيث تسعى كل طبقة وكل مهنة لتحقيق مكاسب لفئتها الخاصة في السياسة الاجتماعية دون مراعاة المصلحة العامة. نهدف إلى تمكين الجميع من إيجاد مسكن وكسب عيشهم، وإنشاء نظام عام لرعاية المسنين.

فيما يتعلق بالتقدم التعليمي والأخلاقي، فإن مبدأنا الثابت هو أن كل عمل في هذا الاتجاه يجب أن يُنجز انطلاقًا من منظور القومية الألمانية وحدها. لا يمكن للقوى الأخلاقية والفكرية لأمتنا أن تُنشئ نهضة جديدة، أو عصرًا كلاسيكيًا جديدًا في الفنون، بالأمر أو بالقوة. يجب وضع حدٍّ للأضرار التي لحقت بها.

لقد تعرضت حياتنا الفنية والفكرية الألمانية للتدمير على أيدي الدكتاتورية اليهودية، وخاصة من خلال تسميم الصحافة.

وبالإضافة إلى هذا المجال المهم من الحياة العامة، هناك بالطبع الكثير من التحسينات الأخرى التي ينبغي أخذها في الاعتبار.

ومن الواضح أن نظامنا القانوني سوف يتعين تعديله لمواجهة تنوع المؤسسات الجديدة؛ وأنه يتعين إزالة فضيحة الانتخاب للبرلمان من خلال التصويت الديمقراطي، وأنه بعد الفترة الانتقالية للدكتاتورية، سوف يتعين علينا أن نقرر بشأن الشكل الخارجي المرئي للدولة والوظائف الداخلية للولايات الفيدرالية.

ومع ذلك، يمكننا بالفعل أن نرى في هذا المخطط الموجز الأبعاد الواسعة لهذه الأسئلة
عندما نضع أنفسنا وجهاً لوجه مع المبادئ الأساسية الهائلة لبرنامجنا.

"إن هذا ليس أمراً جوهرياً -في الواقع، لا يهمنا سواء كانت مملكة أو جمهورية، وسواء كان لدينا اتحاد من 5 أو 25 ولاية، بشرط أن تكون جميعها ولايات ألمانية مجتمعة تحت حكومة مركزية قوية، عندما تكون وجهاً لوجه مع الأجنبي، وبشرط أن يتمكن فقط مواطنو الدولة الألمانية في الوطن من العيش سعداء وراضين.

.4متطلبات البرنامج بالتفصيل

كما صاغها جوتفريد فيدر في .Der deutsche Staat

لتسهيل عملية استقطاب الأعضاء الجدد، يُستخدَم البرنامج بالشكل التالي. تُصنَّف البنود الفرعية تحت العناوين الأكثر أهمية، بما يتوافق مع المبادئ الواردة في الفصل السابق.

البرنامج السياسي والاقتصادي للحزب النازي

هدفنا هو إعادة ميلاد ألمانيا بالحرية الألمانية بالروح الألمانية.

والوسائل لتحقيق هذا الهدف هي:

.1المبدأ السياسي: الرايخ الألماني هو موطن الألمان.

أ. في السياسة الخارجية:

•تشكيل دولة وطنية متجانسة، تضم كل أبناء العرق الألماني.

•تمثيل نشط للمصالح الألمانية في الخارج.

ب. في السياسة العنصرية:

•تشكيل دولة وطنية متجانسة، تضم كل أبناء العرق الألماني.

•تمثيل نشط للمصالح الألمانية في الخارج.

ج. في السياسة الداخلية:

•لا يجوز لأحد، سوى الألمان الذين يدينون بالانتماء إلى المجتمع بأكمله بروح ومصير ألمانيا، ممارسة حقوق مواطن الدولة.

•من ليس ألمانيًا لا يجوز له العيش في الدولة الألمانية إلا كضيف ويخضع للقانون الأجنبي.

•تتمتع حقوق الألمان بالأولوية على حقوق مواطني الدول الأجنبية.

.2مبدأنا الاقتصادي: واجب الدولة هو توفير الضروريات المعيشية
عدم ضمان أعلى الأرباح الممكنة لرأس المال.

أ. تعترف الاشتراكية الوطنية بالملكية الخاصة كمبدأ وتحميها من خلال
قانون.

ب. ومع ذلك، فإن المصلحة الوطنية تقتضي وضع حد لتراكم الثروة في أيدي الأفراد.

ج. يشكل جميع الألمان مجتمعًا لتعزيز الرفاهية العامة و
ثقافة.

د. في حدود التزام كل ألماني بالعمل، مع احترام حرمة الملكية الخاصة، يتمتع كل ألماني بحرية الكسب والتصرف في نتائج عمله.

هـ. ينبغي تشجيع التكامل السليم بين جميع أشكال الأعمال، الصغيرة والكبيرة، في جميع مجالات الحياة الاقتصادية، بما في ذلك الزراعة.

و. جميع الأعمال القائمة التي كانت حتى الآن في شكل شركات،
أن تكون مؤممة.

ز. الربا والاستغلال والإثراء الشخصي على حساب الغير والإضرار به.
ويعاقب بالإعدام كل من خالف أحكام الأمة.

ح. إدخال سنة عمل إلزامية (لصالح الدولة) على كل مواطن.
الألمانية.

٣.مبدأنا المالي: يجب أن يكون التمويل لمصلحة الدولة؛ ولا يجوز لأقطاب المال أن يُشكّلوا دولة داخل الدولة. ومن هنا، نهدف إلى كسر عبودية الفائدة.

أ. إعفاء الدولة، وبالتالي الأمة، من ديونها للمؤسسات المالية الكبرى التي تقرض بالفائدة.

ب. تأميم بنك الرايخ ومؤسسات الإصدار. ج. توفير المال لجميع المرافق العامة الكبرى (الطاقة المائية، والسكك الحديدية، إلخ)، ليس عن طريق

القروض، بل بإصدار سندات حكومية بدون فوائد أو دون استخدام النقد الجاهز.

د. إدخال معيار ثابت للعملة على أساس مضمون.

هـ. إنشاء بنك وطني لتنمية الأعمال (إصلاح العملة) لمنح القروض بدون فوائد.

و. إعادة هيكلة جذرية للنظام الضريبي على أسس اجتماعية واقتصادية. إعفاء المستهلك من عبء الضرائب غير المباشرة، وإعفاء المنتج من الضرائب المُرهِقة (الإصلاح المالي والإعفاء الضريبي).

4.مبدأنا الاجتماعي والسياسي: إن المصلحة العامة هي القانون الأعلى للجميع.

أ. تطوير تأمين الشيخوخة على نطاق واسع بتأميم نظام المعاشات. يُؤمَّن لكل فرد من أفراد الدولة الألمانية ما يكفيه للعيش عند بلوغه سنًّا معينة، أو قبل بلوغه في حالة العجز الدائم.

ب. مشاركة جميع العاملين في المشاريع الإنتاجية في الأرباح وفقًا للكفاءة والعمر. كما تُشارك المسؤولية في إنجاز المهمة من منظور وطني.

ج. الاستيلاء لأغراض اجتماعية على جميع الأرباح الناتجة عن الحرب والثورة، وغير الناتجة عن العمل الشريف، وأموال المرابين وجشعي الأموال.

د. معالجة النقص في المساكن من خلال مشاريع بناء جديدة واسعة النطاق في جميع أنحاء الرايخ بالوسائل المقترحة في رقم 20 (بنك وطني جديد).

٥.هدفنا الثقافي هو ازدهار جميع العلوم والفنون الجميلة في ظل دولة حرة سياسيًا واقتصاديًا سليمة. وستتمثل وسائل تحقيق ذلك في:

أ. تربية الصغار ليكونوا أصحاء في الجسم وأحرارًا في العقل، بعد أن كبروا.
تقاليد الثقافة الألمانية.

ب. الحرية الكاملة للعقيدة والضمير.

ج. حماية خاصة للطوائف المسيحية.

د. تثبيط العقائد التي تتعارض مع الغرائز الأخلاقية الألمانية والتي تحتوي على مواد ضارة بالدولة والأمة.

هـ. منع كل التأثيرات السيئة في الصحافة والأدب والمسرح والفنون ودور السينما.

و. حرية التعليم في المدارس الثانوية الألمانية؛ تشكيل لجنة حكم
طبقة من الرجال ذوي العقلية الرفيعة.

.6الشؤون العسكرية.

أ. جعل الأمة فعّالة من خلال السماح لكل ألماني حر بالخدمة والتحمل
الأسلحة.

ب. إلغاء الجيش المدفوع الأجر.

ج. إنشاء جيش وطني للدفاع الوطني بقيادة نخبة من الضباط المحترفين ذوي الكفاءة العالية.

.7توصيات أخرى.

أ. إصلاح الصحافة. قمع جميع الصحف التي تُضرّ بالمصلحة الوطنية. تحمل المسؤولية الكاملة عن جميع المعلومات الاستخباراتية الكاذبة والمُزيّفة عمدًا.

ب. تعديل قوانين الانتخاب بما يقضي بإلغاء أساليب التحطيم في الانتخابات، وحصانة المنتخبين.

ج. إنشاء غرف خاصة للحرف والمهن.

د. الإصلاح القضائي فيما يتعلق بقوانين الأراضي -الاعتراف بحقوق الملكية في الأرض كمبدأ؛ عدم جواز الاقتراض من مصادر خاصة بضمان الأرض؛ منح الدولة حق الشفعة، وخاصة في حالة الأجانب واليهود؛ منح الدولة صلاحية إدارة العقارات في حالة سوء الإدارة من جانب المالك.

القانون المدني -حماية متزايدة للغاية للشرف الشخصي والصحة، على النقيض من الحماية القانونية أحادية الجانب لحقوق الملكية، والتي تسود في الوقت الحاضر.

هـ. إصلاح قانون الدولة.

شكل الدولة الأنسب للشخصية الألمانية هو سيطرة سيادية موحدة في سلطة شخصية مركزية. على الأمة أن تقرر لاحقًا ما إذا كانت هذه السلطة الشخصية المركزية ستُمارس من قِبل ملك منتخب أم رئيس.

الطابع الفيدرالي للرايخ.

إن دستور الأمة الألمانية المؤلفة من عدد من البلدان المرتبطة ببعضها البعض عن كثب من خلال العرق والتاريخ يجعل من الضروري أن تتمتع كل دولة من هذه الدول باستقلال واسع النطاق في شؤونها الداخلية.

من شأن الرايخ أن يمثل الأمة الألمانية في الخارج، وأن يوفر جوازات السفر والجمارك، وكذلك الجيش والبحرية.

هناك ثلاث عقبات رئيسية أمام تنفيذ هذا البرنامج الوطني للتنمية الوطنية
الاشتراكية: الماركسية، والنظام البرلماني، وكبار رجال الأعمال الرأسماليين.

.1إن حملتنا المناهضة للماركسية موجهة ضد العقائد التخريبية لليهودي كارل ماركس -عقائد الحرب الطبقية التي تقسم الأمة، وإلغاء الملكية الخاصة التي تجعل ممارسة الأعمال مستحيلة -وضد النظرة المادية الاقتصادية للتاريخ برمته.

.2إن حملتنا ضد البرلمانات موجهة ضد عدم مسؤولية ما يسمى بممثلي الشعب، الذين -لكونهم محصنين -لا يمكن استدعاؤهم عمليًا للإجابة عن نتائج قراراتهم؛ وأيضًا ضد كل الشرور التي تنشأ عن النظام (الفساد الأخلاقي، والمحسوبية، والرشوة)، وكلها تؤدي إلى الشر النهائي -حكومة تعتمد على مثل هذا البرلمان.

.3إن حملتنا ضد المال، والتي تأتي في مرتبة أعلى من الحملتين الأخريين، موجهة ضد القوة العالمية التي يمتلكها المال، أي ضد الاستغلال الدائم لأمتنا من جانب بيوت الإقراض الكبرى.

إنها أيضًا معركة هائلة ضد روح الجشع والطمع المادي القاتلة للأرواح مع كل ما يصاحبها من إزعاج في حياتنا العامة والتجارية والثقافية.

المعركة الرئيسية هي بين نظريتين عالميتين، تُمثَّلان ببنيتين مختلفتين جوهريًا: الروح المبدعة والمبدعة، والروح المضطربة الجشعة. الروح المبدعة، الراسخة الجذور، لكنها متفوقة على بقية العالم في التجربة الروحية، يحملها أساسًا العرق الآري؛ أما الروح الجشعة، عديمة الجذور، التي لا تهدف إلا إلى الأشياء المادية، التجارية، فيمثلها اليهود أساسًا.

إن الاشتراكية الوطنية، مثل معاداة السامية، تنظر إلى الروح المادية اليهودية باعتبارها السبب الرئيسي للشر؛ ولكنها تعلم أن هذا الصراع الأعظم في التاريخ لا ينبغي أن يتوقف عند مجرد تدمير الروح السامية؛ وهذا هو السبب في أن البرنامج العظيم للاشتراكية الوطنية يتجاوز بكثير الرغبة المعادية للسامية في التدمير، لأنه يقدم صورة إيجابية وبناءة، تظهر كيف ينبغي أن تظهر دولة العمل والإنجاز الاشتراكية الوطنية عندما تكتمل.

بمجرد تحقيق هذا الهدف النبيل، سينحل الحزب الاشتراكي الوطني تلقائيًا؛ لأن الاشتراكية الوطنية ستكون حينها جوهر حياة الأمة الألمانية بأسرها. ليس الحزب الاشتراكي الوطني حزبًا سياسيًا بالمعنى التقليدي للكلمة، بل هو ذلك الجزء من الأمة الواثق والمطمئن للمستقبل، الذي التف حول قادة أقوياء وعازمين على إنقاذ ألمانيا من العار والعجز في الخارج، ومن التدهور المعنوي في الداخل، ولجعلها قوية ومحترمة في الخارج، ومعافاة أخلاقيًا واقتصاديًا في الداخل.

"الرايخ الألماني هو موطن الشعب الألماني."

إن كل كلمة من هذا المبدأ من مبادئ السياسة العامة للدولة تشكل ضربة قاضية، عندما نفكر في الحالة البائسة التي وصلت إليها الأمور اليوم.

"الرايخ الألماني" -أين يوجد الرايخ الألماني اليوم؟ هل يمكن لألمانيا أن تدّعي أنها دولة مستقلة؟ كلا! حتى أكثر خبراء قانون الدولة تهاونًا لا يستطيعون وصف دولة، كألمانيا الآن، بأنها دولة تتمتع بكامل حقوقها السيادية.

إن أهم خمسة حقوق للدولة هي: السيادة على أراضيها، وجيشها، وشعبها.
المالية، والإدارة الداخلية، والاتصالات، وأخيرا العدالة.

إن ما عليك إلا أن تطرح الأمر بهذه الطريقة على أي شخص عادي دون مزيد من التوضيح لحقوق الأمة بموجب القانون الدولي، وتقارنه بموقف ألمانيا اليوم، ويصبح من الواضح أنه من المستحيل الحفاظ على وجود "الرايخ الألماني" ذي السيادة بعد الآن.

سيطرتنا على أراضينا مُهزلة، ففرنسا، متى شاءت، تستطيع الاستيلاء على الأراضي الألمانية دون طلب إذن أو مقاومة. التشيك، البولنديون، الدنماركيون

كان بإمكانه خوض أي مغامرة داخل الأراضي الألمانية دون خوف من أي عائق. أما "النظام القديم الملعون" فقد وضع تفسيرًا مختلفًا تمامًا لأدنى خرق للحدود. فكان الغزو العسكري للأراضي الألمانية يعني آنذاك "حالة حرب".

لحماية سيادتها الإقليمية، تحتاج الأمة إلى قوة مسلحة قادرة على صد أي هجوم على أراضيها، وبالتالي على حياة وسعادة مواطنيها. لا يمكن لأي دولة حرة أن تسمح لدولة أجنبية بمراقبة أفعالها، أو أن يكون لها الحق في تحديد قوة جيشها أو معداته أو تسليحه أو حامياته؛ وإذا فعلت ذلك، فهي بالتأكيد ليست "ذات سيادة"؛ ولا يمكنها التحكم في وسائل قوتها؛ وقد تخلت عن السيطرة على قواتها العسكرية. وقد فعلت ألمانيا ذلك باستسلامها للجان نزع السلاح والسيطرة التابعة للعدو.

وكانت ألمانيا قد عانت بالفعل من هذا الإذلال في ظل شروط الهدنة وفقدت حقوقها الدولية.

ورغم ذلك، ربما كان بوسعها أن تحتفظ بجزء من سيطرتها الداخلية؛ ولكن بمجرد تدمير السيطرة العسكرية، استغل أقطاب المال الفرصة لاستغلال العمالة الألمانية بلا حدود.

في البداية، انفجر سيل الثورة الموحل فوق ألمانيا؛ ثم تقاسم المرابون والمستغلون، والخونة الاشتراكيون الديمقراطيون، وأبناء الفوضى، والمنشقون، وسجناء السجون، السلطة مع الديمقراطيين وحزب الوسط، وخلفهم وفوقهم جميع الممولين، اليهود، مارسوا أعمالهم. وسرعان ما استُدعي الماسونيون الأحرار من الأحزاب الوطنية المزعومة، وخاصة الأخ شتريسمان. وكانت الضربة القاضية على وشك أن تأتي. سلب الخبراء، بقانون دوز، ألمانيا السيطرة على مواردها المالية، التي قُيدت لحفنة من اليهود، وأقطاب المال الألمان والأجانب. تخلى الرايخستاغ عن السكك الحديدية، ومعها السيطرة على الاتصالات، وجزء كبير من السيطرة على الضرائب والجمارك، بتسليمها إلى مفوض التعويضات.

لم تعد هناك سيطرة على العدالة. تخضع المناطق المحتلة للقانون العسكري الأجنبي؛ وتُحكم لوائح خاصة بقية ألمانيا، مثل تلك المتعلقة بدفاع الجمهورية؛ ويُهدد انعدام الأمن الحقوقي، وتُنظم عمليات السطو العام من خلال ما يُسمى بقانون التأجير، مما يُجبر المحاكم على إعلان الباطل صوابًا.

لم تعد ألمانيا دولة ذات سيادة. إنها مستعمرة للعبيد. يُضطهد الألمان، ويُزج بهم في السجون، ويُحرمون من حرية التعبير -لمجرد أنهم ما زالوا "ألمانًا" ويرغبون في إنهاء عبوديتهم.

نعم، نريد أن تعود ألمانيا حرة، وسيكون هذا الرايخ الألماني القادم موطنًا للألمان، ليس مجرد آلة لحفظ النظام، وليس مجرد "دولة" أو "سلطة" أو "حكومة"، أو وظيفة رغيدة لحفنة من العائلات الحاكمة، بل وطن، تلك الكلمة الساحرة -حب الوطن، الجميل، المشمس، الحبيب. تفوح رائحة أرض الوطن، ويرتجف المتجول فرحًا لشعوره بأرض الوطن تحت قدميه؛ فهو مرتبط به بروابط الدم.

الشعور بالوطن هو شعورٌ بالأمان، ومنه تتفتح زهرة حب الوطن الجميلة. وما من هدفٍ أسمى للدولة والأمة من هذا.

إنه أعظم من سياسة اجتماعية حذرة، ومن تأمين البطالة، ومن مخططات الإسكان، رغم أن امتلاك المرء لمنزله الخاص هو في الواقع أحد أقوى الحوافز لحب الوطن.

الوطن هو أكثر من مجرد "دولة إمبراطورية" يخدمها الإنسان، سواء من باب الحماس أو الانتماء.
تحت الإكراه.

إنه أكثر من مجرد إدارة، أو دفاع عن مصالح شخصية، أو حظيرة للماشية، أو حماية للأشخاص والممتلكات. كل هذه المرافق العامة يجب أن تخدم مفهوم الوطن. وكما أن لفكرة الوطن سحرًا خاصًا لدى الأطفال في بيئة سليمة،

إن الأسرة المنظمة، حيث تثير غرفتك الخاصة مشاعر مختلفة تمامًا عن غرفة في فندق أو زنزانة سجن؛ فالمنزل هو شيء رقيق للغاية ولكنه قوي في نفس الوقت، وهو متفوق على فكرة الارتباط بغرض ما، وهو المفهوم الليبرالي -البرلماني -الديمقراطي للدولة الاجتماعية.

سياسة الدولة

المبدأ: يجب أن يكون الرايخ الألماني موطنًا للألمان -وليس لليهود، أو الروس (الشيوعيين)، أو الديمقراطيين الاجتماعيين، الذين ليس لديهم وطن يسمى ألمانيا (كريسبين)، ولا لجميع الأجانب الذين يقيمون على الأراضي الألمانية لفترة أطول أو أقصر.

نحن في معارضة حادة وجوهرية لدستور فايمار، الذي يتحدث فقط عن "المواطنين الألمان"، لكنه يتجاهل مفهوم "الألماني" بالمعنى الوطني، أو بالأحرى العنصري.

(أ) السياسة الخارجية.

.1إنشاء دولة وطنية قوية تضم جميع فروع العرق الألماني.

يجب أن يتحد جميع الألمان، سواءً كانوا يعيشون تحت السيادة الفرنسية أو الدنماركية أو البولندية أو التشيكية أو الإيطالية، في رايخ ألماني. لا نطالب بأقل ولا بأكثر مما طالبنا به أعداؤنا -حق الألمان في اختيار الانتماء إلى وطنهم الأم، الدولة الألمانية.

نطالب بجميع الألمان في ألمانيا السوديتية، والألزاس واللورين، وبولندا، ومستعمرة النمسا التابعة للعصبة، والولايات التي خلفت النمسا القديمة. إلا أن هذا المطلب يستبعد صراحةً أي ميل نحو الإمبريالية؛ فهو المطلب البسيط والطبيعي الذي تطرحه أي قومية قوية كمطلب طبيعي لها.

.2إن التمثيل القوي للمصالح الألمانية في الخارج هو نتيجة ضرورية أخرى من النقطة أ.

عادةً ما يكون الأفضل والأكثر اجتهادًا وجرأةً -من مهندسين ومستكشفين وأساتذة وتجار وأطباء -هم من يسافرون إلى بلاد أجنبية حاملين معهم الثقافة الألمانية. إنهم أعضاء في العائلة الوطنية الألمانية العظيمة، التي يجب ألا يغيبوا عنها أبدًا. لهم الحق في توقع الحماية من وطنهم في الخارج. يجب ألا يكونوا مجرد ناشرين للثقافة، بل طليعة واعية للفكرة الجرمانية في العالم؛ ليسوا "رسل الإنسانية"، بل حاملي الفكرة النوردية.

على من يمثلون ألمانيا في الخارج ألا يتبنوا مفاهيم أجنبية، بل أن يتمسكوا بتفوقهم الألماني. يجب أن تُنظّف وزارة خارجيتنا بصرامة. علينا أن نتخلص من الخضوع للأجنبي على طريقة إيرزبرغر وشتريسمان، وسيتضح أن التمثيل القوي للمصالح الألمانية سيُحترم تمامًا، وستكون النتيجة هي الاهتمام بالرغبات الألمانية بدلًا من الازدراء.

(ب) السياسة العنصرية.

.3استبعاد اليهود وجميع غير الألمان من جميع المناصب المسؤولة في الحياة العامة.

إن هذا الطلب طبيعي جدًا بالنسبة لنا الاشتراكيين الوطنيين إلى درجة أننا لا نحتاج إلى مزيد من التوضيح؛ ولكن من غير الممكن تقديم حجج مقنعة باختصار لأولئك الذين يفشلون في استيعاب مبادئ عقيدتنا العنصرية.

من ينظر إلى اليهودي كمواطن في دولة الديانة اليهودية -لا كشعب غير متجانس ومنعزل، طفيلي بطبيعته -سيفشل في إدراك جوهر هذا المطلب. لو قال أو اعتقد رجل أن الملفوف الذي نما بالصدفة وسط نبتة فراولة هو نبتة فراولة، وأنه يمكن الحصول على فراولة جيدة منه، فسيكون مخطئًا كما لو ظن أن شبلًا أسدًا دخل بين قطيع من الأغنام أصبح خروفًا. لن يكون الألماني جيدًا كمسؤول حكومي في الصين أو الهند، ولا ينبغي لنا أن نرغب في أن يكون صيني أو هوتنتوت مسؤولاً في الخزانة أو عمدة مدينة ألمانية.

ورغم ذلك فإن وجود أنور باشا أو تشانغ كاي تشيك في السلطة في ألمانيا سيكون أفضل من وجود يهودي يتمتع بحرية التصرف في خصائصه العنصرية المتحللة.

المؤكد هو أن الثورة أرخَت قيود النظام في الدولة، وأن المصرفيين اليهود المخضرمين، وكذلك اليهود القادمين من الشرق الذين هاجروا مؤخرًا إلى ألمانيا، قد أثروا بإفقار ألمانيا. لقد شهدنا جميعًا هذا، وشهدنا ذلك؛ فتفكك مؤسسات دول الشمال الأوروبي مستمرٌّ على الدوام. «لا سبيل أمام هذا الشعب الماكر إلا طريقًا واحدًا، وهو أنه لا أمل له في شيء طالما ظل النظام قائمًا». (غوته في معرض بلاندرسفايلن)

ولذلك نطالب بـ:

.4يجب وقف هجرة اليهود الشرقيين وغيرهم من الأجانب الطفيليين، أن يتم ترحيل الأجانب غير المرغوب فيهم واليهود.

في زمن التضخم الكبير، توافد يهود غاليسيا وبولندا كالحشرات إلى مدن ألمانيا. ورغم ندرة المنازل، سرعان ما سكنوا في مساكن جيدة، بينما اضطر الألمان إلى التسلل إلى الجحور. بدأوا أعمالهم القذرة، فاشتروا كل شيء -اللؤلؤ، والسجاد الفارسي، والماس، والذهب، والفضة، والبلاتين، وقروض الحرب، وأوراق النقد من فئة الألف مارك، والنحاس، والرصاص، والأدب، والمسارح، والحبوب (شركة إيفابوراتور). وسرعان ما أصبحوا أثرياء بشكل واضح، وحظوا بمكانة ألمانية مرموقة في نظر "الألمان العاديين".

التنازل غير مقبول بتاتًا في مواجهة هذه القضية. يجب أن يكون لدينا إداريون ذوو معتقدات عرقية واضحة لا تقبل التنازل. يجب استعادة صحة العرق من خلال التطبيق العملي للمعاملة المعادية للسامية، ويجب أن تتجه أمتنا نحو الشمال وفقًا للفكرة النوردية.

ربما لا ينتمي هذا السؤال إلى "البرنامج المؤقت" للحزب النازي؛ ولكن يجب علينا جميعًا أن نفهم بوضوح أنه لا يمكن فعل الكثير مع الأمة الألمانية حتى يتم "تدميرها".

ولكن يمكننا أن نؤكد هنا والآن أن الانحطاط العنصري الرهيب لم يتم إيقافه إلا -على الأقل من الناحية النظرية -بسبب الاهتمام الملحوظ الذي أثارته عمومًا قضايا العرق وبسبب وجود عدد من الكتب حول هذا الموضوع؛ ولا شيء سوى العمل الجاد والمستمر يمكن أن يسمح لنا بتحقيق تقدم حقيقي.

(ج) فيما يتعلق بمواطنة الدولة فإننا نطالب بما يلي:

.5أن لا أحد سوى الألمان الذين يؤمنون بالثقافة الألمانية والمصير المشترك يتمتع جميع الألمان بحقوق مواطن الدولة.

حتى هنا، يجب وضع حدود. فالأشخاص الذين، حتى لو وُلدوا في ألمانيا، يتصرفون عمدًا بطريقة تضر بالأمة والدولة، ويتلقون أوامر من الخارج ويطيعونها -أي لا يقبلون بالمشاركة في المصير المشترك -قد لا يُمنحون حقوق المواطنة؛ فهناك الكثيرون الذين سنضطر إلى حرمانهم من شرف التمتع بهذه الحقوق.

.6لا يجوز لغير الألمان الإقامة في الدولة الألمانية إلا كضيوف ويجب اعتبارهم
باعتبارها خاضعة للقانون الأجنبي.

هذا مبدأ ضروري، يهدف إلى وضع حدٍّ أبديٍّ للخضوع الأبدي للأجنبي. لكن هذا لا يعني أننا لن نرحّب بمواطني بلد أجنبي بحرارة ونعاملهم معاملةً حسنة كضيوف ما داموا يتصرفون بلباقة؛ بل

.7تكون لحقوق ومصالح الألمان الأولوية على حقوق ومصالح رعايا أي دولة أجنبية.

لا داعي لتضمين متطلباتنا الإضافية في برنامجنا بالتفصيل. على سبيل المثال، سيتم لاحقًا تحديد شكل القوانين التي تؤثر على الأجانب، وكذلك أساليب إبعاد اليهود. لا يُتوقع من برنامج المبادئ أن يكون برنامج عمل، يُقدم تفاصيل تكتيكية عن كيفية ضمان السيادة، إلخ. أنا أعارض تمامًا تحديد برنامجنا بصرامة شديدة، ففي هذا الصراع الكبير يجب علينا أولًا تحديد المبادئ التي لن نتراجع عنها أبدًا، وألا نُقلّد أساليب الأحزاب البرجوازية والاشتراكية في استقطاب الأصوات.

السياسة الاقتصادية

ومن واجب الحكومة الوطنية توفير الضروريات الحياتية وليس
تأمين أعلى أرباح ممكنة لرأس المال.

قد يخطر ببال البسطاء من ذوي التفكير البسيط أن إعلان هذه الحقيقة الواضحة كمبدأ أمرٌ لا لزوم له. فمن المعروف لدى المُنتِج والمزارع والحرفي والصانع أن ما يصنعه إما يُستخدَم أو يُستهلك -بنفسه أو، كمنتج تجاري، من قِبل الآخرين.

في نظره، الأعمال التي لا تتعلق بالإنتاج أو الاستهلاك هي أعمال تجارية.
سخيف، مستحيل، ومخالف للمنطق السليم.

هذا يقودنا إلى إحدى أكبر الصعوبات الفكرية التي نواجهها في عملية التوظيف. لا بد لأبناء وطننا من القول: -بالطبع، إن شعوركم الفطري في التفكير بمعاني وأهداف العمل والاقتصاد صحيح تمامًا، لكن للأسف، ما يُسمى بالاقتصاد السياسي اليوم لا يُجيب بأي حال من الأحوال على هذا الادعاء الفطري. إذا دققتم النظر، ستكتشفون السمات المريعة التي تُناقض تمامًا الواجب البديهي للاقتصاد السياسي الوطني.

ماذا عن المُرابين والمُستغلين؟ هل يُفكّر هؤلاء النهابون الشاملون في توفير ضروريات الحياة؟ كلا! هل يُشاركون في خلق القيم، هل يُنتجون شيئًا؟ كلا! إنهم لصوص وخونة بالمعنى الاقتصادي، ولا يجمعون الثروة إلا لأنفسهم.

ماذا عن البنوك؟ إنها تُدوّر النقود وتُعطي "الائتمان". نعم؛ لكن مكتب البريد يقوم بذلك، وهو أرخص وأسرع وأفضل؛ ولمن تُعطي البنوك الائتمان؟
—إلى

المحتاجون، الجماهير الكادحة، الذين لا يملكون مسكنًا خاصًا بهم، أو لبناء المنازل، لتلبية الحاجة الماسة للمساكن؟ لا! أو للمزارعين، أو لأولئك الذين يديرون الأعمال التجارية والذين ينتجون ويوزعون الضروريات الاقتصادية؟ ليس بحرية، وفقط إذا تم تقديم الضمان، بالإضافة إلى الالتزام الطبيعي بالسداد؛ علاوة على ذلك، فإنهم يفرضون فوائد. هل تهتم البنوك بما إذا كان عملاء المنتجين قد تلقوا خدمة جيدة وبتكلفة زهيدة وسريعًا، أو ما إذا كانت الضروريات الاقتصادية تُقدم بسرعة وبتكلفة زهيدة وبالاهتمام الواجب؟ لا! تفكيرهم الوحيد هو تحقيق الربح من الفائدة أو العمولة أو أيًا كان اسم العملية المصرفية لاستغلال المعروض من النقود. ماذا تنتج البنوك؟ لا شيء! ماذا يكسبون؟ مبالغ طائلة.

وهكذا، لا يُلبي المُرابون، والمُستغلّون، والبنوك، والمُموّلون، أي ضرورة، بل يجنون أرباحًا طائلة من النظام الرأسمالي السائد، بل يُطبّقون الاستبداد على النظام الاقتصادي المُعادي للمجتمع الحالي ويستغلّونه. وتتمثل المهمة الرئيسية للاقتصاد في ضمان استقرار فوائد القروض، أي إجبار العمال على التنازل عن جزء من أرباحهم لـ"المدينة". فماذا يفعل صاحب المصنع، أو كما يُطلق عليه العمال، "المُستغلّ" و"مصاص الدماء"؟ يسعى إلى تحقيق أكبر ربح ممكن، من خلال دفع أقلّ الأجور الممكنة، واستخدام مواد رديئة، والإنتاج الضخم، والتوسّع، وارتفاع أسعار التجزئة.

لا يُبالي بفقر موظفيه؛ ولا يُبالي إن كان لا بدّ من التخلص من بضائعه بسرعة كنفايات، فهذا أفضل، إذ يعني له المزيد من العمل والأرباح. يندفع السُذّج مرارًا وتكرارًا وراء النفايات الرخيصة، لو عُرضت بشكل جذاب.

إن عائد رأس ماله يأتي في المقام الأول، ويأتي توفير الضروريات الحياتية في المرتبة الثانية.

ومع ذلك فهو يفعل شيئًا، فهو يوفر العمل.

صاحب المصنع الحقيقي شيء مختلف تمامًا، فهو من يدرك مهمته السامية كقائد اقتصادي. يجب أن يتمتع بقيمة أخلاقية عالية - بالمعنى الاقتصادي على الأقل.
مهمته هي اكتشاف الاحتياجات الاقتصادية الحقيقية للشعب -وإذا كان مخترعًا أيضًا، فهو يقوم بهذا العمل الريادي بنفسه. يجب عليه إبقاء تكاليفه منخفضة قدر الإمكان، وأن يستثمرها على أفضل وجه، وأن يُبقي الأسعار منخفضة قدر الإمكان لطرح سلعه في السوق؛ وأن يحافظ على جودة وكمية الإنتاج، وأن يدفع أجورًا جيدة لموظفيه، حتى يتمكنوا من شراء السلع بحرية، وأن يفكر دائمًا في تحسين وتجديد المصانع وأساليب التداول. إذا وضع كل هذا في المقام الأول في عمله، فإنه "يوفر ضروريات الحياة" بأفضل وأرقى معانيها، وستأتي الأرباح من تلقاء نفسها دون أن يجعلها هدفه الأول. "أفضل مثال على هذا النوع من المصنّعين وأكثرهم شهرةً عالميًا هو هنري فورد. وهناك أسماء أخرى في صناعاتنا الثقيلة لا تقل شهرةً عنهم،"

كروب، كيردورف، آبي، مانسمان، سيمنز، وغيرها الكثير.

وتختلف طبيعة هذه الشركات بشكل كامل عندما لا تكون تحت سيطرة شخصية من قبل رجال يتمتعون بصفات أخلاقية عالية ويهتمون بمصالح عمالهم، بل يتم تسليمها إلى شركات محدودة غير شخصية.

ما دام مؤسس الشركة هو المساهم الرئيسي، ويستطيع الحفاظ على جودة منتجاته، فقد يكون كل شيء على ما يرام؛ ولكن بمجرد حدوث التحول، تطغى عليه مصالح المساهمين الرأسماليين. يعتمد الملاك السابقون، أي المديرون، الآن على مجلس الإدارة، ممثلاً للمساهمين، لتحسين أساليب العمل وظروف العمل، وليس للمساهمين أي مصلحة (باستثناء مصلحة السائق المستعبد) في رفاهية العمال وجودة العمل، طالما أن...

الأرباح الناتجة عنها كبيرة وجيدة. كان لطرح الأسهم الخاصة تأثيرٌ مدمرٌ للغاية، إذ يمكن لأي مضاربٍ أن يحتكر الأسهم ويصبح مالكًا فعليًا لمنشآت صناعية كبيرة دون أن يعرف عنها شيئًا. بالنسبة لبورصة الأوراق المالية، الأسهم والسندات مجرد أوراقٍ يُستغلّونها. لا يهتمون بظروف الإنتاج والعمل، فمعظمهم لا يستطيع تحديد المنتجات أو شروط التسويق والعمل والأجور والصيانة في الأعمال التي يملكونها قانونًا. (!)وهم في الواقع مالكون، لمجرد أنهم احتكروا أسهم هذا المصنع أو ذاك في السوق.

دعونا الآن ندرس هذا الوضع في ضوء تأثيره على الاقتصاد السياسي، حتى ندرك الطابع الفاسد للنظام الرأسمالي.

اليوم، تبحث الشركات فقط عن عائد على رأس المال.

تتبع متاجر التجزئة الكبيرة أساليب مختلفة. فهي تزرع "الجذب" و"الخداع" و"الخداع".
"المتوسط"، و"السلع الكمالية"، وإثارة الرغبة في الأشياء غير الضرورية، كما أظهرت أعلاه.

القصور العظيمة، المبنية بكل فنون الرقي، تدعو إلى شراء سلع تبدو رخيصة، لكنها في الغالب عديمة الفائدة، ومن خلال تقديم شروط دفع ميسرة، فإنها تغري زبائنها بإنفاق كل أنواع المبالغ على الرفاهية الخالصة. يتم توفير الحمامات لتمكين الناس من قضاء وقت طويل في المتاجر، وبالتالي تصبح مجرد بؤر للإسراف، فلا يتخيل أحد أنه يحصل على أي شيء كهدية. لا يشتري الأثرياء حقًا من المتاجر الكبيرة؛ فهم يعرفون ما لا يعرفه الفقراء -من يشتري رخيصًا يشتري غاليًا. هل يتخيل الحشود الذين يشترون في تلك القصور أنها بُنيت بطريقة أخرى غير بنساتهم المدخرة؟ هل يعتقدون أنهم يفلتون من دفع ثمن السلالم المتحركة والمصاعد والحمامات والإضاءة الشبيهة بالجنية؟

اعلموا أيضًا أن المتاجر الكبيرة تُلحق الدمار بأصحاب المتاجر الصغيرة، وأنها تستغل العمالة المنزلية وموظفيها بقسوة بالغة، وأن معظم ما يُصنع منها رديء. عادةً ما تكون السلع الجيدة أغلى من تلك الموجودة في المتاجر المتخصصة المحترمة، وهو ما يُبرر نضالنا ضد المتاجر الكبيرة. نعتبرها شكلًا خاصًا من أشكال الرأسمالية في التطبيق العملي، لا يوفر ضروريات الحياة، بل الغرض منه فقط هو تحقيق أرباح طائلة للمساهمين.

ونظرا لهذا المفهوم الرائد لتوفير الضروريات الحياتية (والذي ينبغي لنا أن نلاحظ أنه لا علاقة له بالمخطط الشيوعي للاقتصاد)، فإن المسألة تحتل المرتبة الأولى من حيث الأهمية في موقفنا تجاه الملكية الخاصة.

.٨تعترف الاشتراكية الوطنية بالملكية الخاصة كمبدأ، وتحميها بالقانون، شريطة أن تُكتسب وتُستخدم بشرف. لا مجال لمناقشتها هنا، ولكن من يفهم مصطلح "العمل" فهمًا صحيحًا سيدرك سريعًا أن نتاج "العمل" يجب أن يكون ملكًا لمن يعمل. سيعجز المنتج عن فهم لماذا يجب أن يكون عمله، أو قيمته، ملكًا لـ"مجتمع" غامض، ولن يُقرّ بسهولة بأن ثمار عمله يجب أن تذهب إلى فرد، هو الرأسمالي. لذا، فإن الفهم الصحيح لمعنى "العمل" يؤدي بطبيعة الحال إلى الاعتراف بالملكية الخاصة.

هناك أخيرًا موضوعٌ آخر -مفهوم المنزل. لا يكون المنزل واقعًا إلا إذا كان ملكًا خاصًا بالإنسان، ومنزله يؤوي عائلته. فاكهة الإنسان وخضرواته من حديقته ألذّ من وجبةٍ في مطعمٍ مزدحم. من لا يعرف الشوق إلى الممتلكات ولا لذة الامتلاك، سيفشل في فهم أهمية الاعتراف بالملكية الخاصة. مثل هذا الإنسان ليس له جذورٌ في أي مكان، ومن الغريب أن...

الإنسان المفترس دائمًا ما يكون حسودًا، باحثًا عن كل جديد ليمتلكه، بينما الإنسان النوردي، الإنسان الترابي المتين، متواضع تمامًا في أفكاره. لا يريد أكثر مما يستطيع الحصول عليه بعمله. لا يرغب العامل في امتلاك فيلا فاخرة لا يمكنه كسبها أبدًا؛ إنه يريد منزلًا صغيرًا جميلًا خاصًا به، لا منزلًا مستأجرًا سيدفع مقابله طوال حياته ثلاثة أو أربعة أضعاف تكلفة بنائه. أما اليهودي، الرأسمالي، فلا يريد أن يكون مقيدًا بأي قطعة أرض؛ فمثله الأعلى هو خزنة كبيرة مليئة بالأوراق المالية وسندات الرهن العقاري والكمبيالات. الثروة، لا في الممتلكات، بل في ممتلكات الآخرين المرهونة، هي غايته. إنه لا يعمل، لكنه لا يرتاح حتى يجمع أكوامًا من السندات التي تمنحه السيطرة الكاملة على كل من أقرضهم المال. المطلب التالي لبرنامجنا مُصاغ لوضع حد لهذا.

.9إن رفاهية الأمة تتطلب وضع حد لتراكم الثروة.
في أيدي الأفراد.

الثروة ليست ضارة في حد ذاتها؛ بل على العكس، فالممتلكات المُدارة جيدًا تُفيد كل من يرتبط بها. ولكن، مرة أخرى، إن نظام القروض الرأسمالي هو الذي حوّل الثروة من نعمة إلى نقمة؛ إنه نهب. فالغالبية العظمى من العمال الذين لا يملكون (40)والطبقة الوسطى المثقلة بالديون يزدادون انفصالًا عن الأغنياء؛ ويُحجز على عدد لا يُحصى من صغار الملاك بسبب الديون، وتزداد سلطة الممولين، الذين لا يعرفون وطنًا ولا وطنًا، شرًا وهم يجلسون في قلاعهم الحديثة، أي البنوك. ولمواجهة ذلك، ستحرص الدولة الوطنية على:

.10يجب أن يتشكل جميع الألمان في مجتمع عمل من أجل تعزيز
الرفاه العام والثقافة.

تعني فكرة مجتمع العمل هذه الإطاحة الاقتصادية بالمفهوم العالمي للمجتمع. يجب أن يندرج جميع العمل والإنتاج ضمن الفكرة الأسمى المتمثلة في خدمة المجتمع. وهي لا تتعارض بأي حال من الأحوال مع الجهد الفردي والاجتهاد، بل تعني أن التقدم الفردي لا ينبغي أن يكون على حساب الآخرين. وتتجلى هذه النقطة في التعبير عن هذا المطلب.

.11في إطار واجب العمل العام الملقا على عاتق كل ألماني، ومع الاعتراف بالملكية الخاصة كمبدأ، يجب أن يكون كل ألماني حرًا في الكسب بالطريقة التي يختارها، وحرًا في التصرف في نتائج عمله.

ما سبق يرفض صراحةً مخططات التأميم الماركسية، وكذلك المالية العليا. يجب أن تشمل الدولة أكبر عدد ممكن من الوجودات الحرة المرتبطة بفكرة الخدمة الاجتماعية. من غير الوارد بالطبع إدارة المناجم، وأفران الصهر، ومصانع الدرفلة، وأحواض بناء السفن على نطاق ضيق، لكن مئة ألف صانع أحذية حر ومستقل أفضل من خمسة مصانع أحذية ضخمة.

تُعدّ المزارع الكبيرة في شمال وشرق ألمانيا أكثر إنتاجيةً إذا أُديرت على نطاق واسع مقارنةً بإدارتها من قِبل مزارعين صغار مُلّاك الأراضي. وتُحقق المزارع الصغيرة أفضل النتائج إذا كانت قريبةً من المدن والقرى. وتتطلب النقطة التالية ما يلي:

.12مزيج صحي من الشركات من جميع الأنواع، الكبيرة والصغيرة، بما في ذلك الزراعة،
يجب الحفاظ عليها.

.١٣تأميم الشركات الكبرى (النقابات، والتروستات). هذا المطلب يتماشى مع نضالنا العام ضد الفكرة الرأسمالية. —الهدف الأول للنقابات والتروستات في أي فرع إنتاجي هو الاتحاد مع شركات مماثلة أخرى.

لغرض تحديد الأسعار. لا تحكمهم رغبة في توزيع سلع جيدة بأسعار رخيصة. تجذب هذه "الحلقات" الشركات الجديدة الناجحة بشكل خاص. تُشترى الشركات الجديدة في نفس المجال وتُستبعد، غالبًا مقابل ثمن باهظ كتعويض. يُنظّم العرض من خلال التجميع، مما يُمكّنهم من تنظيم الأسعار وفقًا لـ"عرض وطلب" حقيقي ظاهريًا. هذا ما يُقلق المساهمين، الذين لا يرغبون في رؤية الأسعار منخفضة بسبب المنافسة. تُنظر إلى الأفكار والاختراعات الجديدة بعين عدائية، ويُفضّل قمعها إذا كان تبنيها سيُهدد القدرة الشرائية للمصانع القديمة. من الواضح أن هذه الشركات، التي تُدار كصناديق استثمانية ضخمة من مكتب مركزي كبير، "جاهزة للتحول الاجتماعي"، أي أنها توقفت عن تقديم أي من الخدمات التي تقدمها المنافسة الفردية للمجتمع. إنها مشلولة منذ البداية ولا تخدم سوى جشع الرأسمالية.

.14يُعاقب بالإعدام المرابين والمستغلين والإثراء بلا رحمة على حساب الأمة.

القانون، بصيغته الحالية، يمنح حماية خاصة للملكية الفردية. تُعاقَب السرقات الصغيرة بقسوة، بينما لا يُتيح القانون أي سبيل للقبض على المحتالين الكبار الذين ينهبون أمة بأكملها بأساليب رأسمالية. ونشير تحديدًا إلى أولئك الذين روّجوا للتضخم واستفادوا منه. كانت تلك أول مرة في التاريخ تُسلب فيها أمة مجتهدة بأكملها مدخراتها بسبب جريمة تضخم على نطاق واسع كما حدث في ألمانيا.

كان جشع البنوك بعد الاستقرار أسوأ من نهب الطرق. سقط عدد أكبر من الألمان ضحايا ممارسات "سرايا الحرب" مقارنةً بأي عصابة لصوص منظمة.

عندما يحين الوقت، سنتناول هذه الأمور بمزيد من التفصيل، وعلينا إيجاد صيغة قانونية لها. لكن الجميع يتفق على وجوب معاقبة "الاحتيال المنظم على الأمة" بنفس قسوة، بل وأكثر، من سرقات الأموال الصغيرة أو الاحتيال.

.15إدخال سنة إلزامية للعمل أو الخدمة لكل ألماني.

إن الالتزام بالخدمة بالعمل سيكون التعبيرَ الواضحَ للعامة عن واجب الخدمة. الهدفُ منه هو التثقيف، وأن يُعطي كلَّ ألمانيٍّ مثالاً على عمل المجتمعِ كله كرجلٍ واحد. وسيُظهرُ لكلِّ ألمانيٍّ نعمةَ الوفاءِ الصارمِ بالواجبِ في خدمةِ الوطن.

السياسة المالية

كسر عبودية الفائدة.

لقد تم تدوين مبادئنا بشأن هذا الموضوع بشكل كامل في الفصل الثاني، لدرجة أننا
سوف نتناول هنا فقط التدابير المناسبة لتحقيق هدفنا في الممارسة العملية.

.16تحرير الدولة، وبالتالي الأمة، من ديونها ومن الالتزام بدفع الفوائد للبنوك المالية الكبرى.

لا يجوز للدولة الاقتراض، فليست مضطرة لذلك. لا مجال للمقارنة بين الدولة والفرد الذي يطلب قروضًا بين الحين والآخر ويُجبر على الاقتراض. تسيطر الدولة على دار سك العملة، وبالتالي يمكنها جني المال، وهو ما لا يستطيعه الفرد! لقد فعلت ذلك بجنون.

خلال فترة التضخم. وفعلت الشيء نفسه مع الرينتنمارك، ثم فعلت الشيء نفسه -بعد تنازلها عن سيطرتها لما يُسمى بنك الرايخ -مع ما يُسمى بالرايخمارك.

يمكن للدولة أن تستخدم هذا الحق في كسب المال بشكل أفضل بكثير، دون التعرض لخطر التضخم. —ولكن فقط إذا قامت أولاً بما يلي:

.17تم تأميم الرايخسبنك وجميع البنوك المصدرة،

.18إذا كان هناك توفير للمال لجميع الأغراض العامة الكبرى (طاقة المياه، والسكك الحديدية، وما إلى ذلك) ليس عن طريق القروض، ولكن عن طريق منح سندات الدولة غير ذات الفائدة، أو دون استخدام الأموال الجاهزة.

بمعنى آخر: إن الطباعة العشوائية للأوراق النقدية، دون خلق قيم جديدة، تعني التضخم. وقد مررنا جميعًا بهذه التجربة. لكن الاستنتاج الصحيح هو أن إصدار الدولة لسندات بدون فوائد لا يمكن أن يُحدث تضخمًا إذا ما أُنشئت قيم جديدة في الوقت نفسه.

إن استحالة قيام مشاريع اقتصادية كبرى اليوم دون اللجوء إلى القروض ضرب من الجنون. وهنا يكمن الاستخدام الرشيد لحق الدولة في إنتاج المال الذي قد يُحقق أفضل النتائج.

يجب أن يكون واضحًا لأي شخص أنه، على سبيل المثال، من الممكن إنشاء محطة كهرباء كبيرة تستخدم الطاقة المائية بالطريقة غير العادية التالية:

تُقدّم الحكومة مشروع قانون إلى المجلس التشريعي لاستغلال الطاقة المائية في بافاريا وساكسونيا، وغيرهما، من خلال تلبية جميع المتطلبات الاقتصادية. يُقرّر المجلس التشريعي المحلي، أو أي هيئة أخرى، مسألة الإنشاءات، ويُخوّل وزير المالية أو بنك الدولة إصدار سلسلة من الأوراق النقدية، مُعلّمة خصيصًا لإثبات تغطيتها الكاملة للأعمال الجديدة قيد الدراسة. تُدعم هذه الأوراق النقدية بالائتمان المُشترك للدولة أو الرايخ. لا يُمكن لأحد الاعتراض على معدل التضخم. يُنفّذ الإنشاء بالائتمان الإضافي الذي يمنحه المجلس المُمثّل للدولة، وتُصبح الأوراق النقدية عملة قانونية كباقي الأوراق النقدية.

عند اكتمال العمل، تُزوَّد الشركات بالنترات أو الكهرباء مقابل هذه الأموال، ويمكن استردادها وإتلافها بعد بضع سنوات. النتيجة: الدولة، الأمة، قد أنشأت مشروعًا جديدًا، يُؤمِّن لها مصدر دخل جديد وفير، ويزيد من ثراء الأمة.

ولإثبات حماقة النظام الحالي، دعونا نقارن ما سبق بما يحدث الآن.

الآن.

تم الحصول على قرض. قام قلة من الرأسماليين بما لا تستطيع الأمة بأكملها فعله، حتى لو صوّت البرلمان لصالحه؛ إذ سمحوا للدولة باقتراض المال منهم. وبدلًا من استخدام سلطتها المباشرة لصالح الأمة، التزمت الدولة بدفع فائدة دائمة على المبلغ اللازم لإنجاز عمل معين، مُثقلةً كاهلها بعبء ثقيل. والأهم من ذلك كله، أنها أصدرت سندات، مما خلق "قدرة شرائية جديدة". في الميزانية العمومية، لا فرق بين أن يكون العمل الجديد مُمثلًا بأوراق نقدية جديدة أو سندات جديدة.

لكن المجتمع يعاني من الضرر لأن السندات تعني ضمناً رهن العمل الجديد لرأس المال، الذي يضمن نفسه بشكل طبيعي، ويُملي الأسعار، ويجني الأرباح. وهكذا، فإن الممولين هم في الواقع من يزدادون ثراءً بفضل تطوير الطاقة المائية الوطنية؛ فهم لا يبالون بالسداد؛ ويحبون احتكارات مثل الأبقار الحلوب الدائمة. ويُجبر السكان على...

لدفع ثمن باهظ للتيار الكهربائي أو النترات، ومرة أخرى يتم تحويل جزء من الممتلكات الوطنية لصالح الممولين.

يجب أن أحيل القارئ إلى كتاباتي السابقة، وخاصةً كتاب "الدولة الألمانية"، الذي يتناول هذه المسائل بتفصيل أكبر مما هو متاح في هذه النشرة. علاوةً على ذلك، تتناول عدة أعداد في هذه السلسلة جوانب خاصة مختلفة من أساليب الدولة الجديدة في خلق النقود.

.١٩نطالب بتطبيق معيار ثابت للعملة. هذا ما نعترف به الآن، لكن النهب لا يزال قائمًا. كنا نحن الاشتراكيين الوطنيين، بمجرد تولينا السلطة، مستعدين تمامًا لوضع حدٍّ فوريٍّ لخدعة التضخم، ولتطبيق معيار جديد مضمون للعملة.

.20إنشاء بنك وطني جديد للتنمية والاقتصاد.

تم شرح هذا الطلب بشكل شامل في الكتيب 8من المكتبة الاشتراكية الوطنية: aus Wohnungselend, Wirtschaftskrise und Erwerbs1osene1end. Die Wohnungsnot und die Sociale Bau - und Wirtschaftsbank als Retterinومن اللافت للنظر أن مطلبنا هذا بشأن السياسة المالية قد تغلغل بعمق في الأوساط السياسية الأخرى إلى جانب دوائرنا.

في عام ١٩٢١، قدّمتُ هذا الطلب إلى الحكومة البافارية في صورة مشروع قانون مُعدّ بالكامل. في البداية، لاقت الفكرة تعاطفًا كبيرًا: ولكن بمجرد استشارة "الخبراء" -أي مجتمع المصارف- رفضت الحكومة "يوتوبيا الفيدرالي".

بعد الانتخابات الناجحة في تورينجيا في فبراير ١٩٢١، بذل حزبنا في البرلمان جهودًا حثيثة لإنشاء مثل هذا البنك، ووجد فون كلوتشتنر، وزير المالية، مستعدًا للتعاون؛ كما تعاطف معه البرجوازيون. وبأغلبية الأصوات في البرلمان، مُنحت الحكومة صلاحية إنشاء بنك اجتماعي للتنمية والاقتصاد. وبناءً على ذلك، منعت حكومة الرايخ، بضغط من بنك الرايخ، تنفيذ إرادة الشعب.

وفي الوقت نفسه، تمكنت من تقديم مشروع قانون في الخطوط العريضة إلى الرايخستاغ، ينص على إنشاء بنوك مماثلة في الولايات المختلفة؛ ولكن في الدورة القصيرة لعام دوز (1924)، تم تأجيل ذلك بحذر من قبل أحزاب الحكومة حتى الحل في خريف ذلك العام.

عُرض مشروع قانون لإنشاء بنك على برلمان ميشلنبورغ. أُبطل القرار بسبب تردد وزير المالية القومي الألماني، وكذلك بسبب العقبات التي كان من المتوقع أن يضعها بنك الرايخ في الطريق.

إن الفكرة التي يقوم عليها بنك التنمية ليست أقل بساطة من الخطة التي شرحناها أعلاه والتي تهدف إلى خلق الأموال لأغراض عامة عظيمة.

ينبغي منح شركة اقتصادية مشتركة، مثل بنك التنمية الاقتصادية، الحق في إصدار أموال للتنمية (باومارك-شاينن) تغطيها قيمة المنازل المبنية حديثًا. ويمكن بعد ذلك تشييد هذه المنازل دون تحمل عبء الفوائد الباهظ، الذي يجعل من المستحيل اليوم بناء كميات كافية.

لكل ألماني وطنه الخاص. شعب حر على أرضٍ خالية من الأعباء.

.21إعادة هيكلة شاملة للنظام الضريبي على أسس اجتماعية وسياسية واقتصادية. إعفاء المستهلك من عبء الضرائب غير المباشرة، وإعفاء المنتج من الضرائب التي تُقيّد أنشطته.

السياسة الاجتماعية

السياسة الاجتماعية هي الشعار المُفضّل لدى مُعالجينا السياسيين الحاليين. يبدو هذا الشعار جميلًا، ويُشجّعهم على التأييد، ويجذب أصواتًا للحزب الذي يَعِد بإصلاح كل شيء.

عندما يعد كل حزب المسؤول، على سبيل المثال، بزيادة الراتب، فإنهم يسمون ذلك سياسة اجتماعية.

وهو الأمر نفسه عندما يعدون بتحقيق رغبات الموظفين والعمال؛ أو عندما يفعلون القليل لتخفيف معاناة الأشخاص ذوي الدخول المحدودة، أو ضحايا الحرب، أو المعلمين الشباب، أو الألمان في الخارج.

وكل الناس يركضون وراء هؤلاء الصيادين السياسيين عندما يعزفون على مزمارهم "الاجتماعي"2 .

يجب أولاً توضيح أن السياسة الاجتماعية تُشير إلى المصلحة العامة باعتبارها القانون الأسمى، وأن السياسة الاجتماعية، كما يُفهم الآن، هي في الواقع سياسةٌ قائمة على المصلحة الذاتية دون مراعاة المصلحة العامة. تُطلق وعودٌ طائشةٌ شتى، ويجب على من يُطلقونها أن يدركوا منذ البداية استحالة الوفاء بها.

الآن وقد أصبحت ألمانيا عاجزة سياسياً واقتصادياً ومالياً، وهو ما يتجلى أولاً في قوانين دوز، ثم في قانون يونغ، وفي ما يُسمى بسياسة الإنجاز التي أثقلت كاهل أمتنا وجعلت الحياة شبه مستحيلة، أصبح الحديث عن "السياسة الاجتماعية" باطلاً ومضحكاً. الآن وقد أصبحت الحياة الألمانية ضيقة للغاية، حيث يدوس كل رجل جاره ويحاول أن يسبقه ويدفعه جانباً، وحيث تتباين طبقات السكان، فإن هذا يعد بتفضيل فئة على أخرى، ليس "سياسة اجتماعية للصالح العام"، بل تحريض طبقة على أخرى. إنهم يدركون جيداً أن أي "تحسن" مؤقت يلغيه ارتفاع تكلفة المعيشة وزيادة الضرائب.

وتعني السياسة الاجتماعية شيئا مختلفا تماما —إنها التصميم على حل المشكلة الاجتماعية.

تعتقد الطبقات العاملة المستغلة والمتضررة أن أجورها العادلة وحقوقها المعيشية المستحقة لا تستحق ذلك. يتم حجب مكانتهم في النظام الاجتماعي عنهم -ومن هنا تأتي الحرب الأهلية.

ومن الواضح للجميع أن حياتنا الاقتصادية تعاني من إصابات عميقة وظلم مرير.

ومع ذلك فإن الاستنتاجات التي توصلت إليها الماركسية بـ"حربها الطبقية" و"مطالبها الاجتماعية والاقتصادية" في "مصادرة ممتلكات المستولى عليها" و"التأميم" خاطئة تماما، لأن هذا يضرب كل المتطلبات الحقيقية لسياسة اجتماعية حقيقية، والتي يكون قانونها الأعلى هو الرفاه العام.

إن المبدأ الأساسي للصراع الطبقي -كمبدأ سياسي -هو الكراهية. إن "مصادرة المُصادر" تجعل من الحسد مبدأً اقتصاديًا، و"التنشئة الاجتماعية" تعني القضاء على الشخصية القيادية، وإحلال المادية، أي الجماهير، محل الفكر والكفاءة.

2إشارة إلى عازف مزمار هاملن.

Machine Translated by Google

لم يعد هناك ما هو مطلوب لإثبات الانهيار الكامل للمبادئ الماركسية، بالنظر إلى الإفلاس الكامل للنظام الاقتصادي الشيوعي والفشل البائس للثورة الألمانية عام 1918.

أود أن ألفت انتباه قرائي بشكل خاص إلى أن هذه الاشتراكية الزائفة، المنبثقة من الماركسية، لا تقوم على المنطق السليم ولا على أي فكرة "اجتماعية"، وليست بناءة، بل تظل غارقة في أدنى مستويات الفكر السياسي، وتستند إلى المبدأ العام نفسه المتمثل في الفردية الفظّة والفوضوية كما عرفناها دائمًا. يؤمن بها مجرد عدد من الأفراد، توحدهم مشاعر الكراهية والحسد -دون أي غرض بناء- تجاه النصف الآخر من الأمة. ألا يُدهشنا أن المسألة الاجتماعية لم تُحل، ولا يمكن حلها، بهذه الطريقة، وأن حلهم الوحيد هو الكراهية والرغبة في النهب؛ وأن دولة حية لا يمكن أن تنشأ من ثورة البورصة الماركسية، بل من كومة من الأنقاض.

مرة أخرى، تجد الاشتراكية الوطنية الكلمة المناسبة: ثورة البورصة. الماركسية تعبير عن خيانة الرأسمالية. رأسمالية، لأنه عندما يغرق مجتمع قائم على الفردية في الفوضى، فإنه يقع بالضرورة تحت سيطرة قطب المال الكبير.

إن النظريات الاجتماعية السياسية، التي تدّعي معاداة الرأسمالية (الماركسية، صراع الطبقات) -السياسة الاجتماعية بمفهومها الحالي- هي بالضرورة رأسمالية، لأنها تشترك في المبدأ الفكري نفسه. لا ترغب هذه النظريات في بناء كيان عضوي عضوًا تلو الآخر، أو في التشابك المؤلم بين الطبقات المختلفة العاملة في ظل مفهوم الوحدة الوطنية الراسخ، بل إن طموحاتها أنانية بحتة، ورغبتها هي تحسين وضعها دون مراعاة الآخرين.

الرأسمالية والماركسية شيء واحد! إنهما ينبعان من نفس الجذع الفكري.
هناك فرق شاسع بيننا وبينهم، نحن أشدّ خصومهم. يختلف مفهومنا لبناء المجتمع اختلافًا كبيرًا عن مفهومهم. ليس صراعًا طبقيًا ولا أنانية طبقية، بل قانوننا الأساسي هو الرفاه العام.

.٢٢تطورات كبيرة في تأمين الشيخوخة بتأميم معاشات الحياة. يُؤمَّن لكل فرد من أفراد الأمة الألمانية ما يكفيه للعيش عند بلوغه سنًّا معينة، وقبل بلوغه سنًّا معينة في حال العجز الدائم.

هذا هو حل المشكلة الاجتماعية .

ليس السخط المباشر على الأجور والرواتب والدخول هو ما يُسبب التوتر الاجتماعي، بل هو عدم اليقين، وقلق الإنسان بشأن سنواته الأخيرة، خشية أن يُلقى في الشارع. هذا القلق المُلِحّ هو ما يدفع مختلف المهن إلى الالتحام في منظمات اجتماعية زائفة على غرار الماركسية والرأسمالية، ويُفاقم العداء بين صاحب العمل والموظف. إنه يُطلق العنان لأدنى الغرائز لدى كلا الجانبين، وتكون النتيجة عداءً متبادلاً. يتلاشى هدف العامل الحقيقي في الحياة في خضم النضال من أجل زيادة مؤقتة في الأجور، ولا يُدرك أبدًا ما ينبغي أن يكون عليه الهدف الأسمى للسياسة الاجتماعية، وهو توفير الرعاية المناسبة لكبار السن.

عمر.

نلاحظ مجددًا كيف توصلت الدولة إلى حلٍّ جيدٍ ومُحمودٍ في حالة الطبقة الرسمية، وذلك بتوفيرها الرعاية اللازمة لهم بعد التقاعد. إنه الحل الأمثل والناجح للمثال الرأسمالي للدخل، ألا وهو تحويله إلى مثال الدولة الحقيقي للرعاية، القائم على العمل الشخصي والكفاءة.

وسيكون تحقيق هذا المستوى من الرفاهية العامة هو الهدف الأسمى والأسمى للاشتراكية الوطنية.

.23تقاسم الأرباح للجميع.

يتماهى الحزب النازي مع هذا المطلب. إنه في الواقع مطلب اشتراكي بحت بالمعنى الحرفي للكلمة؛ ومع ذلك، يأتي إلينا كهدية جذابة، وإن كانت مُفسدة، من الرأسمالية.

تقاسم الأرباح الناتجة عن عمل الآخرين^ يندرج تحت بند الدخل غير المكتسب، وهو ما تهاجمه الاشتراكية الوطنية بشدة. تقاسم أرباح عمل الإنسان مطلب طبيعي وعادل اجتماعيًا، ولا يمكن الاعتراض عليه كمبدأ.

إن الصعوبة تكمن في تنفيذه، أي في تحديد مقدار الحصة المستحقة لإنتاج ومهارة واجتهاد العامل، والحصة المستحقة لعمل المخترع والمحاسب والتاجر والإدارة وغيرها من الظروف المرتبطة بالعمل.

من المهم للغاية، بطبيعة الحال، ألا يُستثنى من الاعتبار الأطراف التي تزيد من قيمة المنتج. حتى في ظل النظام الحالي، يُمكن استرداد جزء من الغنيمة التي يأمل رأس المال في الحصول عليها من مشروع تجاري لصالح العامل.

ولن نناقش هنا مسألة كيف ستحل الدولة الاشتراكية الوطنية هذه المشكلة في وقت لاحق.

لقد اعتقدت شخصيا أن خفض الأسعار بشكل عام، مع الحفاظ على الأجور عند مستواها الحالي، سيكون الطريقة الأفضل والأكثر عملية لتلبية الطلب على تقاسم أرباح إنتاجنا الوطني بأكمله.

مع ذلك، من الممكن أن تحل الدولة الاشتراكية الوطنية المشكلة بطريقة أشمل بكثير مما تتصوره اليوم العقول ذات التوجهات الماركسية والرأسمالية. إن الطلب الحالي على تقاسم الأرباح ينبع إما من رغبة في الربح (رأسمالية في جوهرها)، أو من حسد (ماركسي في جوهره).

في الدولة المثالية وحدها، كما نتصورها، يكون الأمر مبررًا، لأنه عندما نأتي إلى حل هذه المشكلة، يجب أن نتجنب الطريقة الرأسمالية المتمثلة في منح حصة صغيرة في العمل، والغرض الوحيد منها هو ضمان حق المساهمين الأكبر في أرباحهم، وكذلك فكرة الحسد الماركسية، لأن ذلك يحط من العامل الشخصي ويضر بالجمهور العام.

نعطي بعض الأمثلة من أجل الوضوح.

لا يجدي نفعاً بالنسبة لعمال "تقاسم الأرباح" في مصنع الأحذية أن يحصلوا على بضعة أسهم في العمل أو مكافأة صغيرة أو زوج من الأحذية بسعر التكلفة، إذا كان عليهم أن يدفعوا نفس القدر من الثمن مقابل قمصانهم وبدلاتهم وجواربهم وطعامهم وشرابهم، لأن الخياطين والخبازين ومصنعي الجعة يغطون جشع صانعي الملابس والمخابز ومصانع الجعة من خلال "تقاسم الأرباح" الخاص بهم.

إن خفض الأسعار هو السحر الذي يجب أن يعطي لكل عضو في الأمة حصة من أرباح الإنتاج الوطني.

لن يُرضي شعور الاشتراكي الوطني الأصيل بالعدالة الاجتماعية إذا استُبعد عمال النظافة، والعمال المياومون، وعمال السكك الحديدية، وسعاة البريد، وعمال النقل، وعمال المستشفيات -على سبيل المثال لا الحصر -والعمال الزراعيون، وعمال المناجم، [illegible] "تُؤتي ثمارها" في السنوات التي يكون فيها الحصاد وفيرًا؛ وفي الصناعات الثقيلة أيضًا، لا تُدرّ المناجم سوى ربح ضئيل بسبب ضغط المنافسة العالمية.

هل يُمكننا الجزم بأن ملايين العمال والموظفين، الذين غالبًا ما يعملون في أهم فروع الصناعة، والذين لا يستطيعون، بسبب الظروف، أن يأملوا في نصيب مباشر من الأرباح، سيحظون بمعاملة أقل من الطبقة العريضة، التي تعمل ربما كغاسلين أو حمالين في ملهى ليلي أو حمام تركي، أو في مصنع بصريات أو كيميائي، وتتمتع باحتكار يُغذي العالم أجمع؟ هل سيُسهم هذا الأخير في تقاسم الأرباح والأرباح على المنتجات الفاخرة، في جعل نيل هذه المزايا لغالبية الأمة أمرًا مستحيلًا أكثر فأكثر؟

نحب أن نتأمل في سيلٍ من الأرباح والمكافآت وهدايا عيد الميلاد التي تُسكب على العمال والمسؤولين، الذين أدوا أعمالاً رائعةً في الشركة لسنوات. لا داعي لمناقشة هذه الطموحات ذات الطابع الاجتماعي والسياسي أو مناقشتها في هذه الرسالة على أساس المبادئ العامة. فالمطلب، كما هو عليه الآن، مطلبٌ مهم، وينبغي أن يجذب المؤيدين. تعتمد "الأرباح" بشكل أساسي على الوضع العام للشركة وعلى المهارة الفنية ومهارة البيع لدى الإدارة؛ وقد يأتي الفشل من خطأ في البناء أو خطأ في الحسابات. مهما بلغت مهارة العمال واجتهادهم، فقد يكون تأثيرهم على نتائج عمل العام، أو على المكاسب أو الخسائر، ضئيلًا أو معدومًا.

تُبرر كفاءتهم مطالبتهم بأجر مناسب وكافٍ، ولكن لا يوجد أي مبرر أخلاقي أو اقتصادي لمطالبتهم بحصة من الأرباح. سيرفضون، بحق، اقتراح تغطية أي خسائر في السنة المالية من مدخراتهم؛ وسيرفضون، بحق، أن يُتوقع منهم التعويض، بتخفيض أجورهم، عن سوء الإدارة أو الإسراف في المعيشة من جانب المديرين. لكن "تقاسم الأرباح" لا يكون مبررًا إلا إذا توافرت القدرة والاستعداد لتقاسم المخاطر والخسائر، أو إذا كانت الكفاءة الخاصة تستدعي ذلك.

وهنا أحد جوانب تقاسم الأرباح العامة.

على سبيل المثال، لماذا تستمر مصانع الصباغة الكبرى في ألمانيا، مع وضعها الاحتكاري السائد، في كونها مجرد بقرة حلوب رأسمالية لمساهمي شركة IG Farbenindustrie، وفي أفضل الأحوال، من خلال رفع الأسعار، تمنح حصة من الأرباح لعمالها ومسؤوليها؟

وستكون مهمة الدولة الاشتراكية الوطنية هي ضمان وضع أرباح الاحتكار الضخمة تحت تصرف الجميع من خلال خفض الأسعار بسخاء شديد.

ومن الواضح أن المشكلة لا تتعلق بالسياسة الاجتماعية، بل ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالنظام الاجتماعي الرأسمالي الحالي (مطالبات المساهمين).

إننا نرغب في تطبيق هذه المبادئ التي تم التعبير عنها بإيجاز؛ وأن نسترشد بها في هدفنا المتمثل في تحقيق تقاسم الأرباح على أوسع نطاق ممكن في جميع الشركات التي تذهب فيها الأرباح حصريًا إلى جيوب الممولين المحترفين.

.24مصادرة جميع الأرباح التي لم تتحقق من خلال العمل الشريف، ولكن من خلال الحرب والثورة -وكذلك -استقرار وإعادة تقييم العلامة التجارية؛ وكذلك ممتلكات المرابين والناهبين.

وهذا مقياس للعقاب والعدل، ولا يحتاج إلى تفسير تحت أي مبدأ.

.٢٥معالجة مشكلة نقص المساكن من خلال بناء واسع النطاق في جميع أنحاء الرايخ باستخدام الوسائل المتاحة بموجب القرار رقم ٢٠ (بنك التنمية). يُغلق هذا قائمة المطالب الاجتماعية والسياسية. أما فيما يتعلق بالمسألة المالية التقنية، فلا يوجد الكثير مما يمكن قوله في هذه النشرة، فهي موضوع خاص وواسع النطاق، ويبدو أن الخبراء الماليين وحدهم هم من يدركونه، وسيتوجب عليهم تنفيذه. تتناول النشرة رقم ٨ من مكتبة الجمعية الوطنية هذا الموضوع بشكل شامل.

الدين والفن

لا يُمكن ذكر أكثر من بضعة مبادئ رئيسية في هذا الشأن ضمن برنامج. وقد سبق بيان ذلك. أما فيما يتعلق بالباقي، فيجب أن يكون مبدأنا عدم إقحام مسائل الدين في التصريحات المتعلقة بالسياسة العامة؛ مع أننا قد نتعامل مع التأثير المُفسد للعقائد السرية لليهودية كموضوع للتصريحات والهجمات العلنية.

وينطبق الأمر نفسه على جميع الهجمات السخيفة على المسيحية. فعبارات مثل "المسيحية لم تُلحق إلا الضرر" تُظهر ببساطة أن من يقولها يفتقر إلى الذكاء الإنساني والسياسي.

قد يُلام المرء الكنيسة على تدخلها في السياسة، وسيُستنكر جميع المسيحيين الصالحين الفظائع التي تُمارس باسم الصليب من قِبَل محاكم التفتيش ومحاكمات السحر، لكن من الخطأ استغلال أعظم ظاهرة في تاريخ البشرية، بشكلٍ عام، لتبرير أخطاء الأفراد وفسادهم. لقد ساهم الدين المسيحي في تربية وتثقيف الملايين، وقادهم إلى الله من خلال المعاناة.

لقد برزت ثقافة العصور الوسطى بعلامة الصليب؛ فالإنجاز والتضحية والإيمان الشجاع متجذر في المسيحية. لذا، يجب أن نحرص على التمييز بين جوهر المسيحية الروحي الداخلي والزوائد المتنوعة التي ظهرت عليها خلال مسيرتها التاريخية.

حزبنا يقف على أساس المسيحية الإيجابية.

ليس هذا هو المكان المناسب لمناقشة جميع المشاكل والآمال والرغبات فيما يتعلق بما إذا كانت الأمة الألمانية قد تكتشف في وقت ما شكلاً جديدًا لمعتقداتها وتجاربها الدينية؛ فهذه أمور تتجاوز تمامًا حدود برنامج مثل برنامج الاشتراكية الوطنية.

من الضروري للغاية أن نواجه جميع التأثيرات المُزعزعة التي تُلحق الضرر بأمتنا في مجالات الفن والأدب والعلوم والمسرح والسينما، وفوق كل ذلك في مجال الصحافة. برنامجنا الأساسي -النقاط الخمس والعشرون -

يذهب إلى التفاصيل بما فيه الكفاية بحيث لا يكون من الضروري أن نقول المزيد حول هذا الموضوع.

الإصلاحات العسكرية وغيرها

الجيش الوطني، وغرف التجارة والمهن، وإصلاح حق الانتخاب والقانون، كلها قضايا جسيمة تمس الحياة العامة، ولا يمكن حصرها في بضع جمل. الأفكار الرئيسية مُدرجة في البرنامج نفسه، لكن مهمة التفكير فيها والعمل عليها، والأهم من ذلك، غرسها في الماضي التاريخي، ستكون التحدي الأكبر في السنوات القادمة، عندما نأمل أن تكون السلطة السياسية في أيدينا، وعندما نكون مُجهزين بالقوة والمعرفة اللازمتين لتولي شؤون الدولة.

وهنا لدينا مجال غني للبحث في إطار الاشتراكية الوطنية.

إن أهمية الاشتراكية الوطنية تتجلى في حقيقة أنها لم تترك مجالاً من مجالات الحياة الوطنية دون مساس به؛ لأنها توفر أساساً جديداً تماماً يتعين علينا أن نبني عليه تلك الحياة.

5.ما لا نرغب فيه

ومن أجل تعزيز الجانب الإيجابي لبرنامجنا، سيكون من الجيد أن نذكر قريبًا ما لا نرغب فيه.

لا نريد أن تعود عجلة التاريخ إلى الوراء، ولا أن نعيد الحياة إلى سلالاتٍ اندثرت، ولم يبقَ لها أثرٌ يُذكر -بسبب أخطائها. ولا نريد أن نعيد الطبقات التي خُلعت عن عروشها إلى مواقعها المتميزة السابقة.

إن طبقة الضباط والمسؤولين ليست في الواقع أعلى أو أفضل من أي طبقة مهنية أخرى، بقدر ما يعملون حقًا وفقًا لفكرتنا المتمثلة في خدمة الأمة في المقام الأول.

إنه ليس الدانتيل الموحد أو الذهبي، بل الأداء، الذي يصنع الرجل.

لا نرغب في تفضيل أحادي الجانب أو ارتفاع مصطنع للطبقة العاملة، ولا في أي شكل من أشكال ديكتاتورية البروليتاريا. لا يجوز لأحد أن يُقنع نفسه بأن أي طبقة، لمجرد أنها تعرضت للقمع في الماضي، قد تطالب بالسلطة. هذه الطموحات، عندما تُترجم إلى واقع، تؤدي حتمًا إلى عواقب وخيمة، كتلك التي رافقت ثورة البورصة في نوفمبر 1918. حتى الآن، ليست الشريحة "المضطهدة" من السكان هي المسيطرة، بل حشد من النصابين السياسيين، والمغامرين الجشعين، والمستغلين، والمتطفلين، والحمقى، الذين استولوا على الآلة السياسية والإدارة. لقد تحولت ديكتاتورية البروليتاريا الموعودة إلى...

دكتاتورية "الربحية"

حتى أي نظام جديد للدولة في ظل الاشتراكية الوطنية لا يمكن أن يُكتب له النجاح إلا إذا كان تحت تصرفه طاقمٌ مُدرَّبٌ تدريبًا عاليًا من رجالٍ حازمين مُتشبِّعين تمامًا بمبادئ برنامجنا، رجالٌ جادّون ذوو طاقةٍ وخبرة. حتى في ظلِّ وجودنا، سيشقُّ الكثير من الديماغوجيين المحضين طريقهم ويحصدون المنافع في ظل النظام الجديد.

من الأسهل بكثير انتقاد عيوب النظام الاجتماعي المنهار من القيام بعمل بناء عليه.

لا نحتاج فقط إلى حزب جديد، يكتسب تدريجيًا موطئ قدم في البرلمان والإدارة، ثم ربما يقبل منصبًا أو اثنين في وزارة ائتلافية، ليُنكسر ظهره في النهاية، فحينها سينتهي دورنا في التاريخ، تمامًا كما انتهى دور الديمقراطية الاجتماعية اليوم كقوة سياسية وفكرية في ألمانيا. وينطبق الأمر نفسه على القوميين الألمان، الذين تراجعوا بالفعل عن مبادئهم الرئيسية سعيًا للحصول على مقاعد في الحكومة.

لا نريد وزراءً يتولّون مناصبهم لمجرد المنصب أو السلطة، بل سنعتبر أيّ منصبٍ كهذا مرحلةً نحو هدفنا الأسمى. بيننا وبين الآخرين، يبقى سيف نظريتنا العالمية المُلتهب دائمًا.

من ناحية أخرى، هناك الدولة؛ أو بالأحرى الدولة الصورية، ذات الطابع الليبرالي الديمقراطي البرلماني، والتي تضطر بالضرورة إلى إخفاء طغيان الممولين، وعلى قدميها حشد غاضب من أتباع معسكرات اليهود وصائدي الأماكن، الذين يقاتلون من أجل كسب لقمة العيش من هذا النظام.

من جانبنا النضال من أجل تحرير وتطهير شعبنا حتى نصل إلى دولة العدالة الاجتماعية والحرية الوطنية الحقيقية.

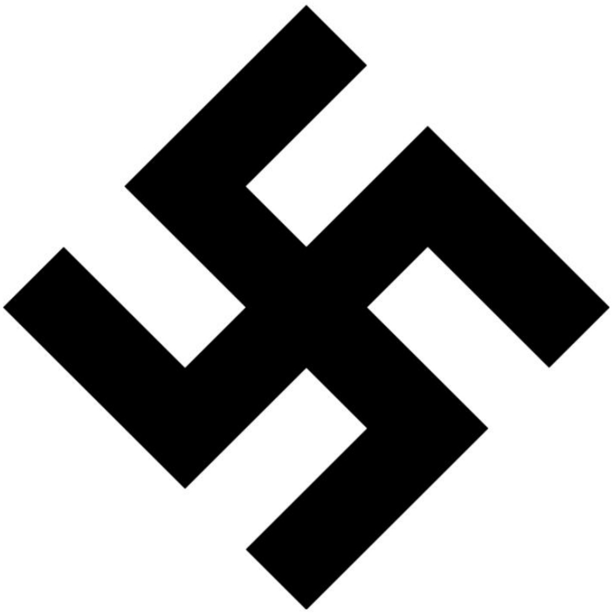
6.الخاتمة

مهمة هذا الكتيب الأول من مكتبة الحزب الاشتراكي الوطني هي تعليم الاشتراكي الوطني ما يجب أن يعرفه عن برنامج الحزب. لقد رأينا مرارًا وتكرارًا المبدأ الرئيسي الوحيد الذي يتجلى في جميع حججنا: الاشتراكية الوطنية نظرية عالمية، تقف في تناقض صارخ مع عالم الرأسمالية المعاصر وأتباعها الماركسيين والبرجوازيين.

حياتنا عبارة عن نضال في خدمة هذه الفكرة العظيمة، نضال من أجل ألمانيا جديدة.

نحن الاشتراكيون الوطنيون نرفع راية العاصفة أمام العالم. شبابٌ دائم، متألق
ويتألق في الشمس الصليب المعقوف، رمزًا لإيقاظ الحياة من جديد.

بيان إلغاء
عبودية الاهتمام



المامونية مرضٌ خطيرٌ وشاملٌ وساحقٌ يُعاني منه عالمنا الثقافي المعاصر، بل البشرية جمعاء. إنه كالداء الفتّاك، كالسمّ الضارّ الذي استولت عليه شعوب العالم.

من المفهوم أن المامونية هي:

من ناحية أخرى، القوى المالية الدولية الساحقة، والقوة المالية فوق الحكومية المتربعة على عرش أي حق في تقرير المصير للشعوب، ورأس المال الدولي الكبير، والدولة الذهبية الصرفة؛

ومن ناحية أخرى، فإن هناك عقلية استحوذت على أوسع دائرة من الناس؛ وهي الرغبة الشديدة في الربح، والمفهوم الدنيوي المحض للحياة الذي أدى بالفعل إلى انحدار مخيف لجميع المفاهيم الأخلاقية ولا يمكن أن يؤدي إلا إلى المزيد.

وتتجسد هذه العقلية وتصل إلى ذروتها في حكم الأثرياء الدوليين.

المصدر الرئيسي للقوة في المذهب المالي هو الدخل السهل الذي لا نهاية له والذي يتم إنتاجه من خلال الفائدة.

ومن فكرة الفائدة على القروض غير الأخلاقية تمامًا، ولدت فكرة الذهب الدولي.

إن الدستور العقلي والأخلاقي الذي نشأ نتيجة لشهوة الفائدة والربح من كل نوع قد أدى إلى الفساد المخيف لجزء من البرجوازية.

إن فكرة الفائدة على القروض هي اختراع شيطاني لرأس مال القروض الكبير؛ فهي وحدها التي تجعل حياة الأقلية من كبار الأثرياء ممكنة على حساب الشعوب المنتجة وإمكاناتها في العمل؛ وقد أدت إلى اختلافات عميقة لا يمكن التوفيق بينها، وإلى الكراهية الطبقية، التي ولدت منها الحرب بين المواطنين والإخوة.

العلاج الوحيد والوسيلة الجذرية لعلاج معاناة البشرية هي

إلغاء عبودية الفائدة.

إن إلغاء عبودية الفائدة على المال يعني الحل الوحيد الممكن والواقعي.

التحرير النهائي للعمل الإنتاجي من قوى المال القسرية الخفية.

إن إلغاء عبودية الفائدة يعني استعادة الشخصية الحرة، وخلاص الإنسان من العبودية، من اللعنة التي ربطت بها المامونية روحه.

من يريد محاربة الرأسمالية يجب عليه إلغاء عبودية الفائدة.

من أين يبدأ إلغاء عبودية الفائدة؟ برأس مال القروض!

لماذا؟

لأن رأس مال القروض، مقارنةً بجميع رؤوس الأموال الصناعية الكبيرة، طاغٍ لدرجة أنه لا يمكن مكافحة قوى المال الكبرى بفعالية إلا من خلال إلغاء عبودية الفائدة. تبلغ نسبة رأس مال القروض إلى رأس المال الصناعي الكبير ٢٠:١. يجب على الشعب الألماني سنويًا جمع أكثر من ١٢ مليارًا كفوائد لرأس مال القروض على شكل ضرائب مباشرة وغير مباشرة، وإيجارات، وارتفاع تكاليف المعيشة، بينما حتى في سنوات ازدهار الحرب، لم يتجاوز إجمالي أرباح الشركات المساهمة الألمانية مليارًا واحدًا.

إن النمو الهائل لرأس مال القروض يتجاوز كل القدرة البشرية على الحساب،

من خلال الدخل الأبدي، الذي لا نهاية له، والذي لا يتطلب جهدًا من الفائدة، ومن الفائدة على الفائدة.

ما هي النعمة التي يجلبها إلغاء عبودية الفائدة على العمال؟

من ألمانيا، من أجل البروليتاريين في جميع بلدان الأرض؟

إن إلغاء عبودية الفائدة يمنحنا إمكانية السعي لإلغاء جميع الضرائب المباشرة وغير المباشرة. اسمعوا هذا يا منتجي القيمة في جميع البلدان، وجميع الدول والقارات: جميع إيرادات الدولة المتدفقة من مصادر مباشرة وغير مباشرة تتدفق باستمرار إلى جيوب رؤوس أموال القروض الكبيرة.

إن أرباح الشركات المملوكة للدولة، بما في ذلك الخدمات البريدية، والتلغراف، والهاتف، والسكك الحديدية، والمناجم، والغابات، وما إلى ذلك، تكفي بالكامل لتمويل جميع الالتزامات الأساسية للدولة فيما يتصل بالمدارس، والجامعات، والمحاكم، والهيئات الإدارية، والرعاية الاجتماعية.

وبالتالي، فإن أي اشتراكية حقيقية لن تجلب أي نعمة للبشرية طالما أن الأرباح الناتجة عنها لا تزال مرتفعة.
وتظل المؤسسات العامة رافدة لرؤوس الأموال الكبيرة المقترضة.

"ولذلك فإننا نطالب كقانون أساسي للدولة، أولاً للشعوب الألمانية، ثم كقانون أساسي لكل الشعوب المتقاربة التي ترغب في الدخول معنا في المجتمع الثقافي لعصبة الأمم، بما يلي:

.1تُعلن سندات الحرب، إلى جانب جميع أدوات الدين الأخرى للرايخ الألماني، إلى جانب جميع أدوات الدين الأخرى للولايات الفيدرالية الألمانية، وخاصة سندات السكك الحديدية، فضلاً عن سندات الدين لجميع الحكومات المحلية، باعتبارها عملة قانونية بقيمتها الاسمية، مع إلغاء الالتزام بالفائدة [أو بالأحرى يتم تحويلها إلى ائتمان مصرفي].

.2في جميع الأوراق المالية الأخرى ذات الفائدة الثابتة، والسندات المغطاة، والسندات الصناعية، والرهون العقارية، وما إلى ذلك، يتم استبدال الالتزام بالفائدة بالتزام بسداد أصل الدين؛ وبالتالي، بعد 20 أو 25 عاماً، واعتماداً على سعر الفائدة، يتم سداد رأس المال المقرض، ويتم سداد الدين.

.٣تُسدد جميع ديون العقارات والرهون العقارية، وما إلى ذلك، على أقساط تساوي قيمة الدفعات المستحقة حتى الآن، بما يتوافق مع الرسوم المسجلة في سجل الأراضي. وتصبح ملكية المنازل والأراضي المُعفاة من الديون بهذه الطريقة جزءًا من ملكية الدولة أو الحكومة المحلية. [بهذه الطريقة، تُصبح الدولة في وضع أفضل للتحكم في الإيجارات وخفضها].

.٤ينبغي أن يكون النظام النقدي بأكمله تحت إدارة البنك المركزي للدولة. وبالمثل، تُصبح جميع البنوك الخاصة، بما في ذلك بنوك الشيكات البريدية، وبنوك الادخار، والاتحادات الائتمانية، فروعًا تابعة لها.

.٥يُمنح جميع الائتمان العقاري من خلال بنك الدولة فقط. يُمنح الائتمان الشخصي والائتمان التجاري للبنوك الخاصة بموجب امتياز من الدولة.
يُمنح هذا الامتياز بناءً على اعتبارات الحاجة، مع حظر إنشاء فروع في مناطق معينة. وتُحدد الدولة قيمة الرسوم.

.٦تُسدد سندات الملكية بنفس طريقة سداد السندات ذات الفائدة الثابتة، بمعدل سنوي قدره ٥٪. تُدفع الأرباح الزائدة جزئيًا للمساهمين كتعويض عن رأس المال "المخاطر" (على عكس السندات ذات الفائدة الثابتة والسندات المدعومة بالعملة)، بينما يُوزع الفائض المتبقي، بموجب الحق السيادي للعمالة، إما اجتماعيًا أو يُستخدم لخفض أسعار المنتجات.

.7بالنسبة لجميع الأشخاص الذين لا يستطيعون كسب عيشهم لأسباب جسدية (التقدم في السن، المرض، الإعاقة الجسدية أو العقلية للعمل، الشباب المدقع)، يستمر دفع دخل الفائدة من أصول رأس المال الحالية كمعاش تقاعدي بنفس المستويات، بل وحتى بمستويات متزايدة في نهاية المطاف، مقابل تسليم الأوراق المالية.

.٨للحد من التضخم الحالي للعملات الورقية، تُفرض ضريبة شاملة ومتدرجة على شهادات سندات الحرب وغيرها من أدوات الدين للرايخ والدول. ويجب تحويل هذه الأوراق إلى عجينة.

.9من خلال التنوير المكثف للشعب، يجب توضيح للناس أن المال ليس ولا ينبغي أن يكون سوى قسيمة للعمل المكتمل؛ وأنه في حين أن كل اقتصاد متطور للغاية يحتاج بالطبع إلى المال كوسيلة

إن وظيفة النقود، بالإضافة إلى التبادل، تنتهي عند هذا الحد أيضًا، ولا ينبغي بأي حال من الأحوال أن نمنح النقود قوة خارقة للطبيعة لتنمو من تلقاء نفسها عن طريق الفائدة، على حساب العمل الإنتاجي.

لماذا لم نفعل كل هذا بالفعل، وهو أمر واضح للغاية، والذي يجب اعتباره
كبيضة كولومبوس للمسألة الاجتماعية؟

لأننا، في عمى مامونيتنا، لم نتعلم كيف ندرك بوضوح أن مبدأ قدسية الفائدة خداعٌ ذاتيٌّ شنيع، وأن إنجيل فوائد القروض، الذي يُسعد المرء وحده، قد أوقع تفكيرنا بأكمله في شباك البلوتوقراطية الدولية. ولأننا نسينا، وأُبقينا في حيرةٍ متعمدةٍ من قِبل قوى المال الجبارة، حقيقةَ أنه -باستثناء قلةٍ من الأغنياء -

الفائدة التي تبدو رائعةً، ويحبها الطائشون، تُعوّض عنها الضرائب تمامًا. جميع تشريعاتنا الضريبية، ما دامت لم تتحرر من عبودية الفائدة، مجرد التزامٍ بدفع الجزية لرأس المال الكبير، وليس، كما نتصور، تضحيةً طوعيةً لإنجاز العمل من أجل المجتمع.

ومن ثم فإن التحرر من عبودية الفائدة على المال هو الشعار الواضح للثورة العالمية، من أجل تحرير العمل الإنتاجي من قيود قوى المال فوق الحكومية.

التنفيذات والأساس المنطقي

نحن نواجه واحدة من أشد الأزمات التي عانى منها شعبنا المعدم في تاريخه المؤلم. شعبنا يعاني من مرض خطير، والعالم بأسره يعاني من مرض خطير.
تتلعثم الأمم عاجزةً؛ شوقٌ عارمٌ، صرخةُ فداءٍ تسري في الجماهير الكئيبة. بالضحك والرقص، وبالسينما والاستعراض، يسعى الشعب إلى نسيان مصيره المؤسف -نسيان آماله الخائبة، وألمه الداخلي العميق.

عن خيبة الأمل الرهيبة التي شعرنا بها بسبب ما قد نطلق عليه بكل سرور "مكاسب الثورة".
لكن كيف اختلف تصورنا للأمور؟ كيف اختلفت كل الوعود الجميلة؟ كل ما كنا نأمل في الحصول عليه في ظلمة الليل، في ظلام انهيارنا العسكري، بدا ذهبًا لامعًا، أما الآن، عندما يُنير النهار الرمادي ما وجدناه، فقد أصبح مجرد قطع خشب متعفنة.

الآن نقف هنا في حيرة. من أجل هذه القطع الخشبية المتعفنة التي لمعت ببريقٍ في الليل، تخلصنا من كل ما كان عزيزًا وثمينًا علينا حتى ذلك الحين، وملأنا جيوبنا بهذا الكنز المؤسف. فلا عجب أن يستحوذ اليأس على أفقر الفقراء تحديدًا، وأنهم يثورون غضبًا لا مبرر له على إخوانهم، وفي شوقهم العميق للخلاص يسعون إلى تدمير كل ما يعترض طريقهم.

لا بد أن تؤدي هذه الحالة إلى الجنون التام، إذا كان انعدام الضمير والغباء يدفعان الناس إلى المزيد من التحريض.

وإلى أين يقود هذا الجنون، نرى ذلك في روسيا البلشفية. لقد أثبت التأميم، كما يُسمى التشريك في روسيا، فشله، كما يُعلن لينين الصامد.
الاقتصاد مُدمر، والقوة الشرائية للنقود معدومة، والمثقفون يُقتلون، والعامل بلا قوت. يأسٌ يعم الشعب بأكمله؛ وحده الإرهاب الدموي القائم على المرتزقة الصينيين واللاتفيين قادر على حماية الطغاة الحمر من انتقام الشعب المُخذول. بيننا أيضًا، سيتبع التطور هذا المسار، إذا استمر السماح للمضاربين الدوليين، والمتعصبين الحزبيين المهووسين، وممثلي البرجوازية الأكثر إرهاقًا، وأفراد عرق غريب بطبيعته عن الشعب الألماني، بالتواجد في الحكومة.

ما كانت تلك الكلمات الجميلة التي همس بها أحدهم في آذاننا؟

السلام، عصبة الأمم، البرلمانية، سيادة الشعب، الديمقراطية، ديكتاتورية البروليتاريا، الاشتراكية، القضاء على الرأسمالية، التحرر من العسكرة، وغيرها من الشعارات البراقة. كان من المفترض أن ينشأ شعب حر جديد، يقرر مصيره بنفسه. لم يتحقق أيٌّ من ذلك، ولم يكن من الممكن أن يتحقق، ولن يتحقق أبدًا، ما لم نحقق بجدية أخلاقية عالية في كل هذه الأشباح وكل هذه الشعارات -ما لم نختبر أعراض المرض بضمير حي كطبيب ذكي ومهتم، ونشخص الحالة الراهنة للمريض بدقة، دون أن ندخر جهدًا لمعرفة مصدر هذا المرض الخطير.

مرض عصرنا يسمى المامونية.

ما هي المامونية؟

المامونية هي الحكم الشرير وغير المرئي والغامض للقوى المالية الدولية العظمى. المامونية هي أيضًا عقلية؛ إنها عبادة هذه القوى المالية من جانب كل من أصيب بالسم الاموني. المامونية هي التضخم غير المحدود للدافع البشري السليم في حد ذاته للاستحواذ. المامونية هي شهوة المال التي نمت إلى جنون، والتي لا تعرف هدفًا أسمى من تكديس المال فوق المال، والتي تسعى بوحشية لا مثيل لها إلى إجبار جميع قوى العالم على خدمتها، ويجب أن تؤدي إلى الاستعباد الاقتصادي، إلى استغلال إمكانات العمل لجميع شعوب العالم. المامونية هي العقلية التي أدت إلى تراجع جميع المفاهيم الأخلاقية. يجب أن تُساوى المامونية التي تُعتبر ظاهرة عالمية بالأنانية الوحشية والقاسية لدى الإنسان. المامونية هي روح الجشع، والرغبة اللامحدودة في الحكم، والعقلية التي تركز بالكامل على الاستيلاء على سلع وكنوز العالم؛ فهو في جوهره دين الإنسان الموجه نحو العالم الدنيوي فقط.

المامونية هي النقيض المباشر للاشتراكية. تُفهم الاشتراكية على أنها أسمى فكرة أخلاقية، وهي أن الإنسان ليس في العالم لنفسه فحسب، بل على كل إنسان واجبات تجاه المجتمع، وتجاه البشرية جمعاء، وأنه ليس مسؤولاً فقط عن الرفاه اللحظي لأسرته وأفراد قبيلته وقومه، بل عليه أيضاً التزامات أخلاقية راسخة تجاه مستقبل أبنائه وقومه.

بشكل أكثر تحديدًا، يجب أن ننظر إلى المامونية على أنها تواطؤ واعي بين كبار الرأسماليين المتعطشين للسلطة من جميع الشعوب. والجدير بالذكر في هذا الصدد هو الظهور الخفي للمامونية.

إن كبار رجال الأعمال يتربصون كقوة دافعة أساسية وراء الإمبريالية الأنجلو-أمريكية التي تحاصر العالم، لا غير. لقد موّلت قوى المال الكبرى جرائم القتل الجماعية المروعة في الحرب العالمية. لقد نسجت قوى المال الكبرى، بصفتها مالكة جميع الصحف الكبرى، العالم في شبكة من الأكاذيب. لقد أثاروا بكل سرور جميع المشاعر الدنيئة، ورعوا باجتهاد نمو الاتجاهات الحالية، ودفعوا الانتقام الفرنسي إلى أقصى درجات الغليان من خلال دعاية صحفية بارعة. لقد غذّوا بعناية فكرة الوحدة السلافية، والغرور الصربي بكونه قوة عظمى، وحاجة هذه الدول للمال، لدرجة أن حريقًا عالميًا لا بد أن يشتعل.

حتى بيننا في ألمانيا، كانت روح المامونية التي أرادت أن تعرف فقط المزيد عن أرقام الصادرات، والثروة الوطنية، والتوسع، ومشاريع البنوك الكبرى، والصفقات المالية الدولية،

لقد أدت هذه الأحداث إلى انهيار الأخلاق العامة، وإلى انحدار دائرتنا الحاكمة نحو المادية واللذة، وإلى سطحية حياتنا الوطنية، وهي كلها عوامل تتحمل المسؤولية المشتركة عن الانهيار المرعب.

يتعين علينا أن نتساءل بدهشة: من أين جاءت المامونية، ومن أين استمدت رأس المال الدولي الكبير قوتها التي لا تقاوم.

لا ينبغي إغفال أن التعاون الدولي للقوى النقدية العظمى يُمثل ظاهرة جديدة كليًا. لا مثيل لها في التاريخ. كانت الالتزامات الدولية ذات الطابع النقدي مجهولة تقريبًا. فقط مع صعود الاقتصاد العالمي، ومع التجارة العالمية الشاملة، ترسخت فكرة اقتصاد الفائدة الدولي، وهنا نلمس أعمق جذورها، وهنا نلمس أعمق مصدر قوة تستمد منه الأممية الذهبية قوتها التي لا تُقاوم.

الفائدة، ذلك التدفق السلس واللامتناهي للسلع القائم على مجرد ملكية المال دون أي جهد إضافي، قد أدى إلى نمو قوى المال الهائلة. فائدة القروض هي المبدأ الشيطاني الذي انبثقت منه "دولية الذهب". لقد التصق رأس مال القروض بقوة بدمائه في كل مكان. ومثل أذرع شقائق النعمان، وقع رأس مال القروض الضخم في شرك جميع الدول وجميع شعوب العالم.

القروض الحكومية، والسندات الحكومية، وسندات السكك الحديدية، وسندات الحرب، والرهون العقارية، والتزامات السندات المغطاة - باختصار، لقد حاصرت أدوات القروض من جميع الأنواع حياتنا الاقتصادية بأكملها، حتى أن جميع شعوب العالم تتلوى من الآن فصاعدًا في شباكها الذهبية. من أجل مبدأ الفائدة، وتماشيًا مع وهم سياسي مجنون تمامًا بأن كل نوع من أنواع الملكية يحمل حقًا في الدخل، فقد استعبدنا لفوائد المال. لا يمكن تقديم أي سبب أخلاقي حقيقي وسليم لتبرير أن مجرد امتلاك المال يجب أن يجلب الحق في دفع فوائد دائمة.

هذا التعارض الداخلي مع الفائدة، ومع كل أنواع الدخل دون أي عمل إنتاجي، يمتد عبر حياة جميع الشعوب والأزمنة. لكن لم يسبق أن أصبحت هذه المقاومة الداخلية العميقة لسلطة المال واعيةً لدى الأمم كما هي في عصرنا.

لم يسبق أن أُعدّت المامونية بهذه الطريقة الشاملة للعالم لبدء الهيمنة عليه. ولم يسبق لها قط أن سخّرت كل الخسة، وشهوة السلطة، وشهوة الانتقام، والجشع، والحسد، والكذب، بطريقة خفية ووحشية، كما هو الحال الآن. تُعدّ الحرب العالمية في جوهرها أحد أهم القرارات في مسيرة تطور البشرية، في الصراع لتحديد ما إذا كانت النظرة العالمية المامونية المادية أم النظرة العالمية الاشتراكية الأرستقراطية هي التي ستحدد مصير العالم في المستقبل.

العالم.

ظاهريًا، انتصر التحالف الأنجلو-أمريكي الماموني بلا شك في البداية. وكرد فعل ضده، نشأت البلشفية في الشرق، وإذا رغب المرء في رؤية فكرة عظيمة في البلشفية، فهي بلا شك الموقف المتعارض تمامًا مع النظرة العالمية المامونية. إلا أن الأساليب التي تسعى البلشفية إلى استخدامها لهذا الغرض هي علاجات فاشلة من قِبَل الدكتور آيزنبارت. إنها محاولة لمساعدة مريض من تسمم داخلي بمشرط، ببتر رأسه وذراعه وساقيه.

في مواجهة هذا الهجمة البلشفية، في مواجهة هذا الانقلاب العبثي، يجب علينا أن نقدم فكرة جديدة قابلة للتنفيذ تعمل بقوة موحدة على توحيد كل الطبقات العاملة، من أجل طرد السم الذي جعل العالم مريضا.

أرى أن هذا يعني إلغاء عبودية الفائدة على المال.

هناك ثلاثة عوامل تجعل الفائدة على رأس المال المقترض بارزة باعتبارها السبب الحقيقي والأصيل لبؤسنا المالي.

أولا، التفاوت الهائل في رأس مال القروض ذات الفائدة الثابتة، وبالتالي رأس المال الذي ينمو من تلقاء نفسه دون تطبيق أي عمل إبداعي، بل وينمو إلى الأبد.
في ألمانيا، وصل رأس مال القروض هذا إلى مستوى لا نعتبره مرتفعًا جدًا، إذ بلغ 250 مليارًا. مقابل هذا المبلغ الضخم، يبلغ رأس المال العامل الصناعي لصناعتنا الألمانية بأكملها 11.8 مليارًا فقط. بالإضافة إلى ذلك، يبلغ رأس مال 16 ألف شركة صناعية ذات مسؤولية محدودة 3.5 مليار، ما يعني أن إجمالي رأس المال الصناعي لدينا لا يتجاوز 15 مليارًا. وتُعد نسبة 20:1 أول النتائج الأساسية .

ويعني هذا التقييم أنه في المشاكل المالية ذات الأهمية الكبرى، يجب أن تثبت جميع التدابير المتعلقة برأس المال المقترض أنها أكثر فعالية بنحو عشرين مرة من التدابير الموجهة إلى رأس المال الصناعي الكبير.

ثانيًا: تُقدَّر فوائد رأس مال القرض المذكور أعلاه بـ 250 مليار مارك، بإجماليها على مر العصور، أي ما يعادل حوالي 12.5 مليار مارك سنويًا. في المقابل، بلغ إجمالي أرباح الشركات الصناعية الموزعة عام 1916 حوالي مليار مارك عام 1915. وفي العقود السابقة، بلغ هذا الرقم، في المتوسط، حوالي 600 مليون مارك. وفي العامين الأخيرين من الحرب [1914-1918]، ربما يكون قد ارتفع بشكل ملحوظ، ولكنه سيشهد انهيارًا أشد وطأة في العام الجاري [1919].

بلغ متوسط الربحية لجميع شركات المساهمة الألمانية 8.21%؛ وبالتالي، كان أعلى بنحو 3.5% فقط من متوسط العائد على قيم القروض ذات الفائدة الثابتة.

وهكذا، أُلخص، سيُضطر الشعب الألماني في المستقبل إلى دفع حوالي ١٢.٥ مليار [سنويًا] لفوائد القروض الرأسمالية الضخمة، بينما بلغ عائد رأس المال الصناعي مليارًا واحدًا في ذروة الازدهار، ولم يتجاوز ٠.٦ مليار في فترات الرخاء المستقر. وهكذا، نرى هنا مرة أخرى نسبة تتراوح بين ١:١٢ و١:٢٠.[3]

العامل الثالث والأخطر هو النمو الهائل الذي يتجاوز فهم رؤوس أموال القروض الكبيرة، من خلال الفائدة والفائدة على الفائدة. عليّ أن أستطرد قليلاً هنا، وآمل أن أتمكن من شرح المشكلة من خلال رحلة قصيرة في الرياضيات المتقدمة. سأقدم أولاً بعض الأمثلة.

القصة الساحرة لاختراع لعبة الشطرنج معروفة جيدًا. منح الملك الهندي الغني شهرام المخترع، شكرًا له على اختراع اللعبة الملكية، تحقيق أمنية. كانت أمنية الرجل الحكيم أن يعطيه الملك حبة قمح واحدة على المربع الأول من لعبة الشطرنج، واثنتين على الثاني، وأربع حبات على الثالث، وبالتالي دائمًا في كل مربع ضعف ما كان عليه في المربع السابق. ابتسم الملك لرغبة الرجل الحكيم المتواضعة في ظاهرها وأمر بإحضار كيس من القمح حتى يمكن تقسيم حبات القمح لكل مربع. وكما نعلم جميعًا، كان تحقيق هذه الأمنية مستحيلًا حتى بالنسبة لأغنى أمير في العالم. لن تكفي جميع محاصيل العالم في ألف عام لملء المربعات الـ 64 لرقعة الشطرنج.

---

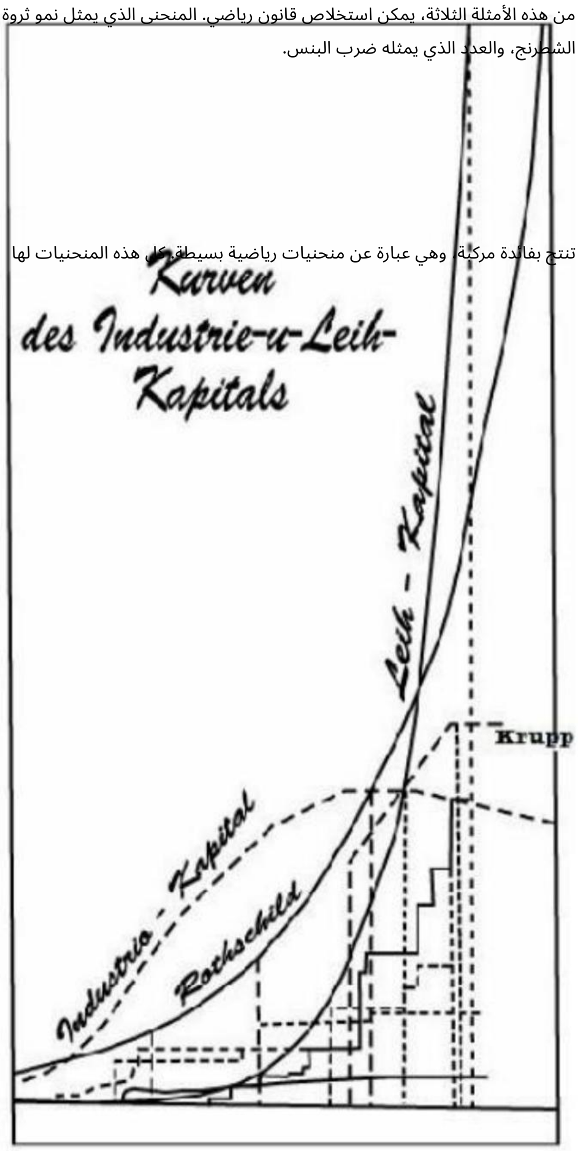
3 من الواضح أن نسبة 17:1 أكثر دقة، ولكن ربما يأخذ فيدر في الاعتبار احتمالية زيادة النسبة.

مثال آخر: سيظل الكثيرون يتذكرون من أيام دراستهم معاناة حساب الفائدة المركبة؛ كيف أن البنس المُستثمر وقت ميلاد المسيح يتضاعف بفائدة مركبة، بحيث يتضاعف كل 15 عامًا. في السنة الخامسة عشرة بعد ميلاد المسيح، أصبح البنس بنسين، وفي سنة 30 ميلاديًا إلى 4 بنسات، وفي سنة 45 ميلاديًا إلى 8 بنسات، وهكذا. قليلون هم من يتذكرون قيمة هذا البنس اليوم: فحجم من الذهب يعادل حجم الأرض والشمس وجميع الكواكب مجتمعة لن يكون كافيًا لتمثيل قيمة هذا البنس المُستثمر بفائدة مركبة.

مثال ثالث: تُقدَّر ثروة آل روتشيلد، أقدم طبقة أثرياء عالمية، اليوم بنحو 40 مليار دولار. ومن المعروف أنه في فرانكفورت حوالي عام 1800، وضع ماير أمشيل روتشيلد العجوز، الذي لم تكن لديه ثروة تُذكر، حجر الأساس لثروته الطائلة من خلال إقراض احتياطي جزئي للملايين التي أودعها الكونت فيلهلم الأول من هيسن لديه لحفظها.

لو أن تراكم الأموال من خلال الفوائد والفوائد على الفوائد لدى عائلة روتشيلد لم ينجح إلا بمعدل بسيط كسعر البنس، لما ارتفع المنحنى بهذا القدر من الانحدار. ولكن بافتراض أن الثروة الجماعية لعائلة روتشيلد لم تزد إلا بمعدل البنس، لبلغت ثروة عائلة روتشيلد في عام ١٩٣٥ ٨٠ مليارًا، وفي عام ١٩٥٠ ١٦٠ مليارًا، وفي عام ١٩٦٥ ٣٢٠ مليارًا، وبذلك ستتجاوز بالفعل إجمالي الثروة الوطنية الألمانية بفارق كبير.

من هذه الأمثلة الثلاثة، يمكن استخلاص قانون رياضي. المنحنى الذي يمثل نمو ثروة روتشيلد، والمنحنى الذي يمكن استخلاصه من عدد حبات القمح في رقعة الشطرنج، والعدد الذي يمثله ضرب البنس.



تنتج بفائدة مركبة، وهي عبارة عن منحنيات رياضية بسيطة. كل هذه المنحنيات لها

نفس الطابع. بعد زيادة متواضعة وتدريجية في البداية، يصبح المنحنى أكثر انحدارًا، وسرعان ما يقترب عمليًا من أن يكون مماسيًا إلى ما لا نهاية.

ومع ذلك، فإن منحنى نمو رأس المال الصناعي يتقدم بشكل مختلف تمامًا.

كما أن هذه المنحنيات تنشأ في الغالب من بدايات صغيرة، وسرعان ما يظهر تصاعد قوي في المنحنيات، حتى يتم الوصول إلى درجة معينة من تشبع رأس المال.

ثم تصبح المنحنيات أكثر تسطحًا، وربما تتراجع في بعض الصناعات قليلاً، إذا أدت الاختراعات الجديدة إلى انخفاض قيمة المصانع والآلات القائمة، وما إلى ذلك. أود أن أختار مثالاً واحدًا فقط هنا، وهو تطوير مصانع كروب. في عام ١٨٢٦، توفي كروب وهو شبه فاقد للأصول. في عام ١٨٥٥، تلقى ألفريد كروب أول طلب له لشراء ٣٦ مدفعًا نيابةً عن الحكومة المصرية.

في عام ١٨٧٣، كان لدى كروب ١٢ ألف عامل. في عام ١٩٠٣، باعت السيدة بيرتا كروب جميع أعمالها وممتلكاتها إلى شركة ألفريد كروب.

شركة مساهمة برأس مال 160 مليونًا. واليوم، يبلغ إجمالي رأس مال الأسهم 250 مليونًا. ماذا يعني اسم كروب بالنسبة لنا نحن الألمان؟ إنه ذروة تطورنا الصناعي. أول صانع للمدافع [الفولاذية] في العالم. إنه مبلغ هائل من الإنتاجية الأكثر ثباتًا وهدفًا وكثافة. بالنسبة لمئات الآلاف من رفاقنا، كان مشروع كروب يعني الخبز والعمل. أما بالنسبة لأمتنا، فكان يعني الأسلحة والدفاع -ومع ذلك فهو قزم مقارنة بمليارات روتشيلد. ما أهمية نمو ثروة كروب خلال قرن من الزمان مقارنة بنمو ثروة روتشيلد من خلال تراكم سهل لا نهاية له من الفوائد والفوائد على الفوائد؟

المنحنيان المرسومان بخط عريض يمثلان فوائد القروض، وفي الواقع، يُظهر المنحنى العلوي تطور ثروة روتشيلد، بينما يُظهر المنحنى السفلي، الذي كان في البداية ثابتًا ثم ارتفع بسرعة، بشكل عام التطور المميز لجميع هذه المنحنيات، حيث يُمكن لتقدم طفيف على المحور الأفقي أن يُؤدي إلى مضاعفة القيمة على المحور الرأسي. يُظهر الخط المُظلل منحنى تطور صناعتنا الإجمالية على مدار الأربعين أو الخمسين عامًا الماضية. تُظهر الخطوط الدقيقة المُظللة بشكل مختلف تطور العديد من المؤسسات الصناعية الكبرى المُختارة عشوائيًا، والتي يُشتق منها الطابع العام لمنحنى رأس المال الصناعي المُظلل.

تجدر الإشارة صراحةً إلى أن منحنيات رأس مال القروض تظهر مضغوطة بشدة. فعلى سبيل المثال، يجب أن يكون منحنى ثروة روتشيلد أعلى ثمانين مرة من منحنى كروب. والغرض من إظهار المنحنيات، بالطبع، هو فقط إظهار الاختلاف الجوهري بين نوعي رأس المال. تُظهر منحنيات رأس مال القروض في البداية تطورًا تدريجيًا متزايدًا؛ ثم يتسارع هذا التطور حتى يصبح أكثر جرأةً وجرًا لكل شيء، متجاوزًا المفاهيم البشرية بكثير، ويسعى نحو اللانهاية.

على النقيض من ذلك، يبقى منحنى رأس المال الصناعي محدودًا! مهما بلغت حدة التباينات التي قد يُظهرها الأثر بالتفصيل، فإن الطابع الأساسي للتطور الصناعي، إجمالًا، سيظل دائمًا على هذا النحو: فبعد تطور أولي قوي، تتبعه فترة نضج وتشبع، يليها عاجلًا أم آجلًا الانحدار.

卐卐卐卐卐

لا شيء يُظهر لنا بوضوحٍ الفرق الجوهري العميق بين رأس المال المُقترض ورأس المال الصناعي. لا شيء يُوضح لنا الفرق بين الآثار المُدمرة لرأس المال المُقترض وأرباح الأعمال (العوائد) لرأس المال التجاري المُستثمر والمُخاطر به في المؤسسات الصناعية الكبرى، أكثر من هذه المقارنة.

لا يسعنا إلا التأكيد على أن إدراك القوانين الرياضية التي يتبعها رأس مال القروض ورأس المال الصناعي، وحده يُظهر لنا الطريق الواضح لإصلاح اقتصادنا المالي المُدمر. نُدرك جليًا أن النظام الاقتصادي الرأسمالي، وليس رأس المال بحد ذاته، هو بلاء البشرية. إن الحاجة المُلحة لرأس مال القروض الضخم إلى الفائدة هي لعنة على البشرية جمعاء!

رأس المال لا بد منه! العمل لا بد منه! العمل وحده لا يكفي. رأس المال وحده لا يكفي!

رأس المال بدون عمل لا يمكن أن يكون إلا عقيمًا! لذلك، فإن المطلب الأهم، والمهمة النبيلة للثورة، والمعنى الأعمق للثورة العالمية، هو إلغاء عبودية الفائدة على المال.

تُقدر قيمة عائلة روتشيلد اليوم بـ 40 مليار دولار. وتُقدر قيمة مليارديرات القطاع المالي الأمريكي الرفيع، السادة كاهن، ولوب، وشيف، وسباير، ومورغان، وفاندربيلت، وأستور، مجتمعين.

بمعدل فائدة ٥٪فقط، يعني هذا دخلًا لهذه العائلات الثماني يبلغ ٦-٥مليارات نسمة، وهو ما يُعادل، وفقًا لأبحاث كارل هيلفيريش، حوالي ٧٥٪من الدخل السنوي لجميع دافعي الضرائب في بروسيا عام ١٩١٢.(كان عدد دافعي الضرائب آنذاك حوالي ٢١مليونًا، ٧٥٪ومنهم يُعادل حوالي ١٥مليونًا. لكل دافع ضرائب، يوجد في المتوسط ١.٥٦اقريبًا؛ أي ٢٣مليونًا).

وهكذا، اضطر حوالي 38مليون ألماني للعيش على ما يحصل عليه المليارديرات المذكورون سابقًا كدخل سنوي. ومن المؤكد أن المليارديرات الأمريكيين ليسوا مجرد رأسماليين قروض بالمعنى الذي تُعرّف به عائلة روتشيلد وما شابه. ولا يهمني إطلاقًا الجدال حول ما إذا كان المليارديرات الأمريكيون حقًا "مليونيرات 100مليون دولار" أو "مليونيرات 1000دولار".

مليارديرات بملايين المارك؛ في الحالة الأولى، يكفي أن نحسب واحدًا أو اثنين من كرويسوس إضافيين. أو لنقبل ببساطة رقم راثيناو ؛"300"حينها سيكون جردنا دقيقًا بالتأكيد. ليس من المهم هنا تحديد رقم دقيق، لكن النسبة المعترف بها بين 300و83 مليونًا تُبين لنا مدى هيمنة رأس المال الدولي المُقرض.

لذلك، دعونا نتخلص من هذه السلاسل الرهيبة التي لا يمكن إلا أن تخنق كل عمل نشط؛ دعونا ننتزع من المال القدرة على تحمل الفائدة، وقوة تحمل الفائدة مرة أخرى إلى أن تصبح البشرية كلها ملزمة بالكامل بفائدة رأس المال المقترض الدولي.

وهكذا فإن هذه النقاط الثلاث هي التي توضح لنا لأول مرة أين تكمن الرافعة وحدها.
يمكن تطبيقها بشكل فعال للتخفيف من ضائقتنا المالية الداخلية.

ومن ناحية أخرى، فإننا ندرك أن هجوم عالم الأفكار الاشتراكية بأكمله ضد رأس المال الصناعي كان خاطئا تماما، لأنه حتى التنظيم الكامل المقصود أو تأميم كل أرباح المشاريع التجارية ــبافتراض اقتصاد غير ضعيف ــ

وسوف يكون هذا المبلغ زهيداً إلى حد السخافة، مقارنة بالأعباء المالية الهائلة التي تفرضها ميزانيات الرايخ والدولة لدينا.

بإلغاء عبودية الفائدة على المال، يُمكن القضاء على كل الضيق المالي بضربة واحدة. نشعر فورًا بأننا نستعيد أرضًا صلبة تحت أقدامنا؛ وسيتضح لنا فورًا أننا خدعنا أنفسنا بأبشع صورة بهذا الاقتصاد السنداتي البائس.

فما هو رأس مال القروض إلا الديون؟ رأس مال القروض هو الديون! لا يسع المرء إلا أن يكرر ذلك مرارًا وتكرارًا. أي جنون هذا عندما يقترض الشعب الألماني بأكمله 150مليارًا لحربه؟ بينما وعد نفسه بمبلغ 7.5مليار فائدة، يجد نفسه الآن في موقف حرج، لا مفر منه منذ البداية، وهو يحاول تحصيل هذا المبلغ من نفسه على شكل ضرائب خيالية تمامًا؟

في هذه الأثناء، تكمن مأساة هذا الخداع الذاتي ليس في غباء اقتصاد سندات الحرب هذا، الذي لطالما أحسنّا استغلاله أكثر من بقية العالم، بل في أن عددًا قليلًا نسبيًا من كبار الرأسماليين يستفيدون منه استفادة هائلة، بينما يضطر جميع العمال، بمن فيهم الرأسماليون المتوسطون والصغار، بالإضافة إلى قطاع الأعمال والتجارة والصناعة، إلى دفع الفوائد. وهنا يتجلى الجانب السياسي للفكرة برمتها. هنا يدركون أن رأس مال القروض الكبير، وهذا وحده [أي ليس رأس المال الصناعي]، هو لعنة البشرية جمعاء. قد يُحرّف المرء الأمر كما يشاء، لكن على جموع الكادحين دائمًا أن يتحملوا في النهاية تكلفة مدفوعات فوائد رأس مال القروض. لا يملك الرأسماليون المتوسطون والصغار أي شيء يُقدّمونه مقابل مدفوعات فوائدهم الرائعة؛ ولا يمكنهم أن يُقدّموا أي شيء، مقابل مبالغ...

يجب إلغاء الضرائب على الفوائد بالكامل. سواءً أكانت ضرائب مباشرة أم غير مباشرة، كالضرائب غير المباشرة والطوابع والرسوم الجمركية وغيرها من الأعباء على التجارة، فإن العمال الكادحين هم دائمًا المستفيدون ، وأصحاب رؤوس الأموال الكبيرة هم المستفيدون. من المدهش حقًا أن نرى كيف أن عالم الأفكار الاشتراكية لماركس وإنجل...

من المدهش حقًا الآن أن نرى كيف أن عالم الأفكار الاشتراكية لماركس وإنجلز، من البيان الشيوعي إلى برنامج إرفورت (وخاصة كاوتسكي)، وحتى القادة الاشتراكيين الحاليين، يتجنبون فوائد رأس المال القرضي كما لو كانوا تحت الأمر. إن قدسية الفائدة محرمة؛ الفائدة هي قدس الأقداس؛ لم يجرؤ أحد بعد على التشكيك فيها. بينما تُحظر الملكية والنبلاء وأمن الشخص والممتلكات وقوانين التاج والامتيازات والمعتقد الديني وشرف الضباط والوطن والحرية إلى حد ما، فإن الفائدة مقدسة ولا يمكن المساس بها. مصادرة الثروة والتأميم، وبالتالي الانتهاكات الصريحة للقانون التي لا يتم تجميلها إلا إلى حد ما، بقدر ما تُرتكب ظاهريًا باسم مجموع الأفراد، هي النظام السائد: كل هذا مسموح به، ولكن الفائدة، الفائدة هي noli me tangere، "لا تلمسني".

إن سداد فوائد ديون الرايخ هو أساس ميزانية الدولة. فثقلها الهائل يجرّ سفينة الدولة إلى الهاوية، ومع ذلك... فهو خدعة كبرى... خداعٌ ذاتيٌّ وحشي، يُروّج له حصريًا لصالح أصحاب المال الكبار.

أودُّ هنا أن أتناول بإيجاز الاعتراضات المتعلقة بصغار المتقاعدين، والتي سأناقشها لاحقًا، حتى لا يضيع الوقت في التفكير فيها. لا تُؤخذ هذه الاعتراضات في الاعتبار عند النظر في القضايا الكبرى، ولكن من البديهي أن هذه التعويضات ستُقدَّم من خلال توسيع نطاق خدمات الرعاية الاجتماعية على أوسع نطاق.

قلتُ : احتيال ! احتيال بالفائدة! كلمةٌ قوية. ولكن إن كانت هذه الكلمة مُبرَّرة، وهي ربما كانت الكلمة الأكثر استخدامًا في الميدان والوطن خلال الحرب، فهي تحمل أكبر مُبرِّر فيما يتعلق باحتيال الفائدة.

لكن ماذا عن سندات الحرب؟ بأول خمسة مليارات، سحب الرايخ من جيوب الشعب مدخراته الفعلية. عادت الأموال إلى التدفق. ثم جاء القرض الجديد ليمتصّ الأموال مجددًا، ومعه آخر المدخرات المتبقية. ثمّ، جاءت المضخة وامتصّت المليارات، ثمّ انحسرت مجددًا، حتى تكبّد الرايخ، بعد تكرار هذه اللعبة الماكرة تسع مرات، ديونًا بلغت مئة مليار.

في المقابل، كان الشعب يحمل بين يديه 100مليار دولار مطبوعة على ورق فاخر -في البداية، تصورنا أننا أصبحنا أكثر ثراءً إلى هذا الحد -ولكن بعد ذلك تأتي الدولة وتقول: "أنا أواجه الإفلاس".

نعم، ولكن لماذا؟ -أنا شخصيًا لا أستطيع الإفلاس حتى لو أخرجتُ أحيانًا ورقة نقدية من فئة مائة مارك من الجيب العلوي الأيمن ووضعتها في الجيب الأيسر. بالتأكيد، سيكون من أكبر الحماقة أن نواصل حماقة اقتصادنا القائم على سندات الحرب بإعلان الإفلاس .

فلنكسر عبودية الفائدة على المال! ولنُعلن شهادات سندات الحرب عملة قانونية مع إلغاء الفائدة، وسيتلاشى كابوس إفلاس الدولة عنا كما يذوب ثلج مارس تحت الشمس.

4إن فيدر هنا ينظر إلى الأمة الألمانية باعتبارها كيانًا موحدًا وليس مجرد تجمع للأفراد: فالأموال التي تم تحويلها من بعض الألمان إلى ألمان آخرين تظل داخل الأمة الألمانية، وهذا يعني أنه من سلطة الحكومة الألمانية تعديل التوزيع، ربما على حساب بعض الأفراد بشكل مباشر ولكن لصالح الأمة ككل.

يقول الناس لي: إن إلغاء مدفوعات الفوائد هو بمثابة إفلاس مقنع للدولة.
لا، هذا ليس صحيحا! -إن شبح إفلاس الدولة ليس في الحقيقة سوى حكاية خرافية ووحش اخترعته قوى المامونية.

إن كتاب فرانز روهر، ما ينبغي على الجميع أن يعرفوه عن إفلاس الدولة، عالق تماما في طرق التفكير المامونية.

على الرغم من أن المؤلف يدرك بشكل عام تمامًا المشاكل الاقتصادية التي تهددنا من خلال التنشئة الاجتماعية، وعلى الرغم من أنه ينصح بشكل حاسم وصحيح بأن إعادة بناء اقتصادنا فقط هي التي يمكن أن تنقذنا في النهاية -إلا أنه لا يستطيع تحرير نفسه من الاعتقاد الخرافي في قدسية الفائدة، وبالتالي فهو يصور إفلاس الدولة بما يتفق تمامًا مع مصلحة المامونية، باعتباره كارثة مرعبة تمامًا.

من المثير للاهتمام ملاحظة أن روهر، على الرغم من معرفته التاريخية الأعمق، لا يستطيع التحرر من النظرة المامونية، ويشير في كلمته الختامية إلى أنه "إذا لم تُجنّب الكارثة الاقتصادية المدمرة، فلن ينجو منها أحد"، بينما يُقرّ في الصفحة 81بأن عواقب سوء الإدارة المالية العامة قد انعكست جزئيًا وبسرعة كبيرة، وفي الصفحة 68يقول إنه على أي حال، لا ينبغي أن يكون هناك شك في أن روسيا (في القرن الماضي) تغلبت على أزمات العملة هذه دون مشاكل دائمة. في الصفحة 76، يقول، وهو يفحص آثار إفلاسات الدولة، إنه على الرغم من حدوث مشاكل اقتصادية عميقة وما إلى ذلك، إلا أنه لم ينتج عنها، في المجمل، تدمير الدولة ولا قوتها الاقتصادية. على العكس من ذلك، لوحظ انتعاش سريع للاقتصاد الوطني وانتعاش للمالية العامة في كثير من الأحيان. عندما يُكمل المؤلف بعد ذلك بثلاثة أسطر أخرى قائلاً إن إفلاس الدولة يعني حتمًا كارثة اقتصادية ويسبب بؤسًا لا حدود له؛ يؤسفني أنني لم أتمكن من فهم هذا المنطق.

لنعد إلى حالتنا الخاصة! أيهما أكثر صدقًا؟ أن نتحدث بسخرية عن استحالة سندات الحرب بينما نضطهد الشعب بعبء ضريبي باهظ؟

أو، لو كان لدى وزير المالية الشجاعة لمخاطبة الشعب علانية والتصريح، "لا يمكنني سداد فوائد سندات الحرب، أو لا يمكنني ذلك إلا إذا جمعت نفس المبلغ بالضبط من الضرائب منكم. ..."ولكن في ذلك الوقت أثناء الحرب كنت في حاجة ماسة إلى المال؛ لم يخطر ببالي شيء أذكى (انظر إنجلترا) ولذا قمت بالاحتيال بسندات الحرب ذات الفائدة المرتفعة. يجب أن تسامحوني أيها الشعب الحبيب؛ لقد كان الأمر كله في النهاية من أجلكم، ولكن إذا أردنا أن نلعب الغميضة لن نلعب بعد الآن ... أنا، الدولة، لن أدفع المزيد من الفوائد، وأنت، دافع الضرائب، لست بحاجة إلى دفع ضرائب لتغطية مدفوعات الفائدة هذه ... وهذا ييسط معاملاتنا تمامًا؛ ونتجنب البيروقراطية الضريبية الهائلة وكذلك البيروقراطية الهائلة التي تدفع الفائدة، وبالتالي نحافظ على كمية هائلة من المال وإمكانات العمل."

لقد انتظرت طويلاً لكشف هذه الخدعة، ولكنني أعتبرها أمراً أساسياً للغاية
هنا لا ينبغي في أي لحظة أن نفقد رؤية الصورة الكبيرة.

卐 卐 卐 卐 卐

وفقًا لإقرارات الضرائب البافارية، يبلغ عدد المتضررين -ولنقل تحديدًا أولئك الذين حصلوا، وفقًا لإقراراتهم الضريبية، على أكثر من 30 ألف مارك كفوائد مدفوعة 822 -شخصًا، أي ما يعادل 0.4%فقط من الملزمين بدفع الضرائب (باير. ش. ز. (1913في جميع أنحاء ألمانيا، أي ما يقارب 10آلاف شخص. (العشرة آلاف الأعلى!)

دعونا نوضح لأنفسنا الآن بأقصر طريقة ممكنة أهم جوانب هذا المطلب الثوري، ودعونا ننظر إلى الأسئلة أولاً من منظورنا الوطني.

لهذا، لا بد أولاً من إلقاء نظرة فاحصة على وضعنا الحالي. وقد أعلن وزير الخارجية يوجين شيفر، في خطابه المهيب في غرفة تجارة برلين، أنه "من المستحيل تجاهله". وهذا صحيح جزئياً فقط. فما يمكن تجاهله هو المديونية الهائلة لاقتصادنا الوطني، والانخفاض غير المسبوق في قيمة عملتنا.

باختصار، حقيقة أننا أصبحنا شعبًا فقيرًا بين عشية وضحاها.

مع ذلك، لا يمكن تجاهل الأعباء المفروضة علينا بموجب معاهدة السلام. فشهادات المديونية الحالية، كما رأينا، تبلغ حوالي 250 مليار دولار. لنفترض أولًا أن دول الوفاق فرضت علينا 50 مليار دولار إضافية كتعويضات حرب بشكل أو بآخر، ليصبح مجموع الديون حوالي 300 مليار دولار.

مهما كان الأمر مُرهقًا للحدود الضيقة لهذه الرسالة، إلا أنه لا بد من ذكر بعض الكلمات عن حجم الثروة الوطنية الألمانية. تُقدّر دراسات هيلفيريش وشتاينمان-بوشر الثروة الوطنية الألمانية بحوالي 350 مليارًا. لا يُمكن إسناد قيمة مُحدودة لهذه النتائج، مهما كانت درجة دقة استخلاصها. فهي لا تُطبّق إلا على فترات النشاط الاقتصادي الهادئ. لكنها مُضلّلة أيضًا نظرًا لشمولها ممتلكات الدولة والبلديات، مثل إصلاح الطرق، وتعديلات المجاري المائية، وما إلى ذلك. من الواضح أنه على الرغم من أن إنتاج هذه الأعمال قد يكون قد كلف أموالاً طائلة، إلا أنها لا تحمل أي قيمة جوهرية بالمعنى الدقيق للكلمة. المعيار الأفضل للثروة الوطنية هو ما يُسمى بالثروة الخاضعة للضريبة، كما تظهر من الإقرارات الضريبية لمساهمة الدفاع أو ضريبة الثروة في زمن الحرب. لهذا، يبلغ إجمالي الناتج 192 مليارًا، أي أقل بكثير من رقم هيلفيريش. ومع ذلك، يمكن إضافة نحو 10% إلى هذا المبلغ، وفقاً للتجربة، بالنسبة للثروات الصغيرة المعفاة من الضرائب قانوناً، ونحو مبلغ مماثل بالنسبة لـ "الاحتياطيات الصامتة 5."

على أي حال، يبدو لي أن الحديث عن ثروة وطنية تتجاوز 250 مليار دولار أمرٌ مُفرط في التفاؤل. لكن حتى هذا الرقم لا يُمثل سوى أهمية محدودة للغاية. الأصح هو التخلي تمامًا عن فكرة الثروة الوطنية التي يُمكن إدراكها رقميًا، والتعمق في إدراك أن الثروة الوطنية تجد تعبيرها حصريًا في الإمكانات العقلية والبدنية للعمل للأمة بأكملها، وبالتالي فهي تنتمي إلى أحجام هائلة لا علاقة لها بالمفهوم الأضيق لرأس المال. في الواقع، لا يزال من الممكن رؤية مصدر آخر للثروة الوطنية في وجود الموارد المعدنية، وثروات الغابات، والتربة الخصبة، لكن هذه الأشياء أيضًا لا يُمكن إدراكها رقميًا، لأن قيمتها تتقلب بين الصفر واللانهاية، اعتمادًا على ما إذا كانت الموارد المعدنية غير مُستغلة، أو بناءً على تقرير جيولوجي، يُمكن حسابها بمليارات الأطنان من الفحم و...

قريباً.

دعونا لا ننسى أن ألمانيا بلد فقير حقًا. فهي تكاد لا تمتلك أي احتكارات. أما من حيث ثروتها المعدنية، فهي متأخرة كثيرًا عن معظم جيرانها، ناهيك عن الموارد المعدنية التي لا مثيل لها في الإمبراطوريات الصينية والهندية والأمريكية. أما من حيث خصوبة التربة، فهي أقل بكثير مقارنةً بحقول روسيا السوداء المباركة، وبالمقارنة مع المساحات الواسعة من الأراضي الاستوائية وشبه الاستوائية ذات الإنتاج السهل. لذلك، في النهاية، لا نملك سوى قدرة شعبنا وإرادته على العمل، بالإضافة إلى توفر فرص عمل كافية، وعلينا أن ندرك تمامًا أنه في ظل هذه الظروف، لا مجال للحديث عن ديون مضمونة، أو ضمانات لأدوات ديننا...

5"الاحتياطيات الصامتة" هي نتيجة التقليل من تقدير القيم الإيجابية والمبالغة في تقدير القيم السلبية في المحاسبة، لذا من أجل خلق مظهر أدنى صافي قيمة ممكنة.

سواء كانت سندات حرب تحمل فائدة أو أوراق نقدية من الرايخ بدون فائدة، فإن وراءها فقط الإمكانات الضريبية للشعب بأكمله -وما هي الإمكانات الضريبية الأخرى سوى وظيفة القوة العاملة لإجمالي السكان العاملين؟

يجب علينا الآن أن نوضح لأنفسنا مجموعة أخرى من الأسئلة المهمة، وبالطبع، المدخلات الرئيسية لمصادر إيرادات ونفقات دولتنا. هناك تباين ملحوظ بين الحيز الواسع الذي يشغله الاهتمام بكسب المال في حياتنا الخاصة، والاهتمام الذي نوليه للمسائل الكبرى المتعلقة بإدارة مالية دولتنا، ومع ذلك، لا يوجد فرق جوهري بين الاقتصاد الفردي والاقتصاد الوطني.

المدخلات الرئيسية لإيرادات الدولة هي: أولاً، الأرباح الصافية لمكاتب البريد والسكك الحديدية؛ ثانياً، أرباح المناجم وإدارات الغابات وغيرها من المؤسسات الحكومية؛ ثالثاً، الرسوم والضرائب غير المباشرة؛ رابعاً، الضرائب المباشرة.

لكي لا أُثير نقاشات نظرية بحتة في مثل هذه المسائل العملية، أودُّ توضيح البنود الفردية من ميزانية ولاية بافاريا لعام ١٩١١ حسب ترتيبها. بلغت إيرادات البريد والبرق والسكك الحديدية ١٢٠ مليونًا؛ وإيرادات الغابات والمناجم، وما إلى ذلك، حوالي ٤٠ مليونًا؛ وإيرادات الضرائب غير المباشرة ٥٣ مليونًا؛ وإيرادات الضرائب المباشرة ٦٠ مليونًا. كما تدفّق مبلغ ٦٧ مليونًا إضافيًا من رسوم الطوابع والرسوم وضرائب الميراث وضرائب الأراضي وتحويلات الإيرادات من الرايخ، وما إلى ذلك.

ماذا عن النفقات؟ نجد هنا في المقام الأول مدفوعات فوائد دين الدولة، بما في ذلك ديون السكك الحديدية البالغة 85 مليونًا. وللبيت الملكي 5 ملايين؛ وللقضاء 27 مليونًا؛ وللإدارة الداخلية 40 مليونًا؛ وللكنائس والمدارس 51 مليونًا؛ وللإدارة المالية 13 مليونًا؛ وللنفقات المتعلقة بالرايخ 50 مليونًا؛ وللمعاشات التقاعدية 36 مليونًا. ونفقات متنوعة 5 ملايين. في ذلك الوقت، وفي هذا العام المالي البافاري الموفق، حققت الميزانية السنوية فائضًا في الإيرادات بلغ 27 مليونًا.

في نطاق تفكيرنا، لا تهمنا إلا النفقات التي يمكن إغفالها من خلال إلغاء عبودية الفائدة. هنا، تبلغ مدفوعات الفائدة على دين الدولة، بطبيعة الحال، 85 مليون مارك؛ أضف إلى ذلك الجزء الأكبر من مدفوعاتنا للإدارة المالية، والذي يبلغ حوالي 10 ملايين؛ علاوة على ذلك، فقد استُنفدت الآن نسبة كبيرة من المدفوعات المتعلقة بالرايخ، والتي لنضيف إليها نصفها، أي 25 مليونًا، وأخيرًا، مدفوعات البيت الملكي البالغة 5 ملايين: ليصبح المجموع 125 مليونًا.

إن اختفاء هذه القيود يعني إمكانية التخلي عن فرض جميع الضرائب المباشرة وغير المباشرة، والتي جلبت، كما رأينا، 53 مليون و06 مليون مارك، بمجموع 113 مليون مارك!

لسنا الآن على رأيٍ بضرورة إلغاء الضرائب المباشرة وغير المباشرة كليًا؛ فهي، بلا شك، ضمن حدودٍ معقولة، تُسهم من جهةٍ في التثقيف، ومن جهةٍ أخرى في التنظيم. ليس من العدل والإنصاف أن تظل أرباح الممتلكات المملوكة صافيةً وخاليةً من الضرائب خاضعةً لضريبةٍ معتدلةٍ ومتدرجة، إذ يجب على الدولة، بطبيعة الحال، أن تحافظ على ملكيةٍ آمنةٍ من خلال أجهزتها الشرطية. ويبدو من المستحسن أيضًا إلزام التجارة والصناعة بدفع مساهماتٍ ضريبيةٍ تُعادل أرباحهما من العمل، إذ يجب على الدولة أيضًا رعاية صيانة وتطوير مسارات التجارة العامة لهما. كما أن فرض ضريبةٍ دنيا مُقابلةٍ على كل مواطنٍ يحق له التصويت هو أيضًا...

إن من مقتضيات العدالة أن تهتم الدولة بأمن الإنسان وممتلكاته.

وفي مجال الضرائب غير المباشرة، فإن التوسع القوي في جميع الضرائب الكمالية الصرفة له تأثير تنظيمي بالمعنى الأفضل، في حين ينبغي إبقاء جميع المواد الغذائية البسيطة والضروريات للشعب خالية من الضرائب!

إن نتيجة هذه السياسة الضريبية لن تكون في الإيرادات المرتفعة -والتي لا يمكن الحديث عنها، لأن الضرائب بالنسبة للغالبية العظمى من السكان لا ينبغي أن تكون عبئا حقيقيا بل مجرد تذكير بأن الإنسان ليس مجرد جوهر فردي بل هو أيضا مواطن للدولة، وأنه بالإضافة إلى الحقوق المدنية لديه أيضا واجبات مدنية.

ينبغي تقليل الحاجة إلى عائدات الضرائب لسداد ديون الشركات المملوكة للدولة، التي تكفي أرباحها الصافية، كما رأينا، لتغطية نفقات الدولة الاعتيادية للمدارس والجامعات وإدارة العدل والإدارة الداخلية، إلخ. وينبغي استخدام عائدات الضرائب لدعم المهام الثقافية الخاصة بالدولة التي لم تتوفر لها موارد كافية في نطاق ميزانية الدولة الاعتيادية. وهنا أفكر بالدرجة الأولى في دور الأيتام، ومعاهد المكفوفين والمقعدين، ومراكز الحضانة، ورعاية الحوامل، ومكافحة السل والكحول والأمراض التناسلية، وبناء المدن والمستوطنات، وخاصةً لإيواء ذوي الاحتياجات الخاصة ورعايتهم رعاية إنسانية.

تتسع آفاقنا. نرى أرضًا بكرًا. هل يعني إلغاء عبودية الربا إلغاء جميع الضرائب؟ لو كنا قد خرجنا من هذا الصراع الهائل شعبًا منتصرًا. في الواقع، دعونا لا نحتفل مبكرًا؛ فالأعباء التي فرضها علينا أعداؤنا ستمنعنا من ذلك. ولكن على أي حال، نرى أرضًا بكرًا استنادًا إلى مثال بسيط للغاية، وهو ميزانية ولاية بافاريا التي استخدمناها للتو...

بشكل عام، نجد علاقات مماثلة إلى حد كبير في الولايات الفيدرالية الألمانية الأخرى، وليس من المبالغة القول إنه من فوائض الشركات المملوكة للدولة، والسكك الحديدية، ومكاتب البريد، والبرقيات، والغابات، والمناجم، وما إلى ذلك، يمكن تغطية جميع نفقات الدولة المتعلقة بإدارة القضاء، وجميع الإدارة الداخلية، بما في ذلك مشاريع البناء الحكومية، وجميع نفقات المدارس والجامعات، وكذلك للأغراض الثقافية، بسهولة. وبالتالي، فإن الوضع مثالي تمامًا.

لماذا لا يكون الأمر كذلك؟ لقد تسللت الفوائد. بسبب دفع الفوائد، أصبحت المواد الغذائية للسكان باهظة الثمن؛ وبسبب الفوائد، تُفرض ضرائب غير مباشرة على السكر والملح، والبيرة والنبيذ، وأعواد الكبريت والتبغ، وغيرها من الضروريات اليومية التي لا تُحصى.

بسبب الفائدة، لا بد من زيادة الضرائب المباشرة، والتي تنقسم إلى ضرائب على الأراضي التي تنتقل في شكل أسعار أعلى للحبوب، وضرائب على المساكن التي ترفع الإيجارات، وضرائب على الأعمال التي تدفع المواطنين إلى إنفاق المزيد من المال على السلع والخدمات.

تُثقل كاهل العمل الإنتاجي، وتُفرض ضرائب على الدخل تُضعف حتمًا مستويات معيشة موظفي الخدمة المدنية وأصحاب الرواتب الثابتة، وفي النهاية، تُدفع ضرائب على أرباح رأس المال، وهي متواضعة في العطاء ونهمة في الأخذ. ووفقًا لإقرارات الضرائب لعام ١٩١١، من أصل ٢٥٣ مليونًا من أرباح رأس المال المُستلمة في بافاريا، دُفعت ٨.١ مليون منها كضرائب حكومية.

لقد رأينا أن جميع أرباح رأس المال، وجميع فوائد رأس المال، يجب أن تُجمع في نهاية المطاف من خلال عمل الشعب بأكمله. ورأينا أن مدفوعات الفوائد على الديون العامة

تشكل الضرائب على الفوائد أكبر بند في ميزانية ولايتنا، وقد رأينا أن أولئك الذين يضطرون إلى دفع الضرائب على مدفوعات الفائدة لا يساهمون إلا بشكل محدود للغاية في إيرادات الدولة.

من حيث الحجم النسبي، دفع الرأسمالي 8 ملايين من إجمالي 60 مليونًا كضرائب مباشرة، وهو ما يمثل ثُمن أو سدس الضرائب المباشرة التي دُفعت في بافاريا عام 1911. مع ذلك، لا تُمثل الضرائب المباشرة سوى حوالي خُمس إجمالي إيرادات الدولة. وبالتالي، لا يُساهم رأس المال المُقترض إلا بحوالي 30 إلى 48 من إجمالي احتياجات الدولة.

لا يمكن إنكار أن التشريعات الضريبية خلال الحرب، وخاصة في السنوات الأخيرة، لجأت إلى فرض ضريبة أقوى على أرباح رأس المال، ولكن الضرائب غير المباشرة الأقوى واكبتها إلى حد كبير، بحيث لم يتغير الحجم النسبي تقريبًا.

تُصبح الصورة قاتمة عند النظر إلى ميزانية الرايخ. فالنسب هنا بحد ذاتها أقل ملاءمة بكثير. لا يملك الرايخ نفس مصادر الضرائب التي تملكها الولايات الفيدرالية. فالضرائب المباشرة محجوزة للولايات الفيدرالية؛ بينما تقتصر شركات الرايخ على مكتب البريد والسكك الحديدية التابعين للرايخ (مع العلم أن هذا لا يشمل سكك حديد ولاية بروسيا)، وبالتالي لا تبقى سوى رسوم المرور والضرائب غير المباشرة.

بلغت أوامر الحجم لمصادر إيرادات الرايخ (انظر كتاب السنة الإحصائية للرايخ الألماني لعامي 1917 و8191) ، في عام 1915، 1 مليارًا من الضرائب غير المباشرة، و8.0 مليار من الإيرادات الخاصة (مساهمة الحرب، والرسوم الثانوية)، وما إلى ذلك. وهنا أيضًا نفس الصورة مرة أخرى. أكثر من الثلث، 1.3 مليار على وجه التحديد، تم التهامه بالفعل في عام 1915 من خلال دفع الفوائد على ديون الرايخ. وهنا أيضًا شق رأس مال القروض طريقه مرة أخرى. وهنا أيضًا يتطلب الأمر جميع الضرائب المباشرة لتلبية احتياجاته. يدفع السكر 163 مليونًا، والملح 61 مليونًا، والبيرة 128 مليونًا، والتبغ، والشنابس، والنبيذ الفوار، ووقود المصابيح، والكبريت، وأوراق اللعب، وعدد لا يحصى من العناصر الأخرى كان لا بد من فرض ضرائب عليها من أجل جمع مليار مارك يتدفق بعد ذلك بالكامل إلى جيوب الرأسماليين.

اليوم، تُعدّ كيفية سداد فوائد دين الرايخ لغزًا. تُستهلك مدفوعات الفوائد وحدها 8 مليارات [سنويًا]، بناءً على 100 مليار من سندات الحرب بالإضافة إلى ائتمانات حرب أخرى. يصعب زيادة إيرادات البريد والسكك الحديدية أكثر من ذلك. ولن يُقبل بزيادة أخرى في رسوم المرور؛ لذلك، ربما لم يتبقَّ سوى زيادة خمسة أو عشرة أضعاف في الضرائب غير المباشرة -وهو أمرٌ مُستحيل! -أو الإدراك الواضح بأن إلغاء عبودية الفائدة على المال وحده هو ما سيُحقق لنا الخلاص. كان اقتصاد سندات الحرب بأكمله خداعًا هائلًا للذات. اقترضت الأمة الألمانية 100 مليار من نفسها لحربها. ووعدت مقابل ذلك بـ 5 مليارات كفوائد لنفسها؛ وعليها بالتالي دفع 5 مليارات ضرائب. تذهب جميع الفوائد إلى الرأسمالي الكبير، الذي يجني الكثير من أرباح رأس المال بحيث لا يُمكنه استخدامها، ومع ذلك، لا تُخصم سوى نسبة ضئيلة جدًا من خلال ضريبة أرباح رأس المال، كما رأينا.

卐 卐 卐 卐 卐

آمل الآن، من خلال المحاور الرئيسية لعرضي، أن أكون قد بددتُ الخوفَ المفهومَ لدى كثيرٍ من القراء من خسارة دخل الفوائد من شهاداتهم القيّمة. دعوني أوضح بإيجازٍ شديد، بمثالٍ واحد، أن اقتصاد الفائدة برمته خداعٌ ذاتيٌّ كبير، وإلى جانب ذلك، أريدُ أن أُلقي نظرةً على مستوىً أعلى من دخل الطبقة المتوسطة الثابت.

لنفترض أن رب الأسرة يحصل على دخل من العمل قدره 10,000 مارك، بالإضافة إلى 5,000 مارك أخرى من أرباح رأس المال. في البداية، سيُدفع حوالي 1,500 مارك كضرائب مباشرة؛ ثم يُدفع ما لا يقل عن 1,000-1,200 مارك على شكل إيجارات مرتفعة.

يُسحب منها عائدٌ أبدي. ومن المرجح أن تُخصم ألف مارك أخرى على شكل ضرائب غير مباشرة من عائلة مكونة من خمسة أو ستة أفراد، وقد أدركنا بالفعل أنه لم يتبقَّ الكثير من أرباح رأس المال السخية التي تمتع بها أصحاب رؤوس الأموال الصغار والمتوسطون في ظل معدلات الضرائب المجزية في السنوات السابقة. في الواقع، لم يعد هناك مجالٌ للحديث عن "الفائض" اليوم؛ بل على العكس، إذا دققنا النظر في المقترحات الضريبية الخيالية الحالية، فمن المرجح أن تُخصم ضرائبٌ أكثر بكثير من دخل العمل.

بطبيعة الحال، يبدو الوضع مختلفًا تمامًا بالنسبة للرأسمالي الكبير، الذي، على سبيل المثال، لا يجمع سوى مليون مارك كأرباح رأسمالية. (وهؤلاء الأشخاص كثيرون جدًا في ألمانيا اليوم). يدفع هذا الرجل المحظوظ ما لا يزيد عن 60-50 ألف مارك من ضريبة أرباح رأس المال. كما يدفع من الضرائب غير المباشرة ما لا يزيد عن ما يدفعه رب الأسرة في المثال السابق. فبميزانيته، لا يزال بإمكانه العيش براحة تامة بمبلغ 50-40 ألف مارك، حتى في ظل غلاء المعيشة الحالي. إذا تبقى لديه ما يقارب 900 ألف مارك نقدًا، فسيحصل مقابلها على 45 ألف مارك أخرى بفائدة 5% على القروض في العام المقبل، وذلك، قانونًا، على حساب القوى العاملة.

لا شك أن المتقاعد الصغير الذي يعتمد في معيشته على فوائده سيتضرر. إذا كان قادرًا على العمل، فعليه بالطبع أن يعقد العزم على كسب دخل من العمل. وبهذا، يكون في وضع أفضل بكثير من ملايين رفاقه الذين لا يملكون سوى إمكاناتهم البدنية أو العقلية للعمل. إذا لم يرغب في ذلك، فعليه أن ينهش ثروته. في النهاية، أمامه عشرون عامًا ليقتات منها مرارًا وتكرارًا، إذا استمر في استهلاك المبلغ السنوي الذي يتقاضاه بفائدة 5%. أما بالنسبة للأشخاص غير القادرين على العمل، أو الذين ضعفوا بسبب المرض أو التقدم في السن، فمن البديهي أنه يجب توفير سبل عيش مناسبة من خلال تطوير الرعاية الاجتماعية لجميع شرائح السكان.

أنا أتصور الرعاية الاجتماعية على النحو التالي:

لنفترض أن سيدةً مسنة، أرملة، كانت تعيش حتى ذلك الحين على فوائد استثمار رأسمالي قدره 60,000 مارك، حُرمت من مصدر دخلها بسبب إلغاء عبودية الفائدة المُعلن قانونيًا. هنا، ومن خلال التوسع الأوسع لنظام المعاشات التقاعدية، ستُتاح لها فرصة الحصول على معاش تقاعدي يُعادل رأس مالها، ويمكن زيادة المعاش السنوي مقارنةً بعائد الفائدة السابق، وذلك أيضًا لتعويض هذه الفئة من الناس عن انخفاض قيمة المال. على سبيل المثال، في مقابل الـ 60,000 مارك المُتنازل عنها في أدوات دين الرايخ أو الولايات أو السندات المغطاة، يُمكن منحها معاشًا تقاعديًا سنويًا مدى الحياة قدره 4,000 مارك. إذا كان للأرملة أبناء وأرادت أن توصي لهم بجزء من ثروتها، فيُسمح لها بتحويل 40,000 مارك فقط إلى معاش تقاعدي، بينما يُحتفظ بالـ 20,000 مارك المتبقية للأبناء. ومن أصل 40,000 مارك، وحسب عمر طالب المعاش، يُمكن صرف ما يصل إلى 1/12 من رأس المال المُستلم سنويًا. علاوة على ذلك، تجدر الإشارة هنا إلى أنه مع إلغاء الضرائب الجائرة نتيجة إلغاء نظام عبودية الربا، ستنخفض تكلفة معيشة الأرملة بشكل ملحوظ.

إن دراسة المصالح الشخصية لكل شريحة من السكان بالتفصيل تتجاوز نطاق هذه المقالة إلى حد كبير. لا يمكن أن يكون هذا المطلب الثوري متعلقًا بالمصالح الشخصية؛ ومع ذلك، فمع تطبيق الفكرة، سيجد المرء أن العواقب الصحية تعود بالنفع الشخصي على كل فرد في النهاية.

وعلى وجه التحديد، من خلال المشكلة التي تم شرحها أعلاه، حول كيفية تحقيق التحرر من الفائدة على سندات الحرب، حاولت بالفعل أن أوضح أن صغار الرأسماليين -وأعني بذلك كل مئات الآلاف الذين تم تحريضهم من خلال الدعاية الأمريكية المفرطة -

إن أولئك الذين يوجهون مدخراتهم إلى الاكتتاب في سندات الحرب لا يحصلون فقط على أي فائدة من الفائدة، حيث يتعين عليهم بطبيعة الحال أن يدفعوا ثمنها بأنفسهم من الضرائب، ولكنهم ملزمون أيضاً بدعم مدفوعات الفائدة على اكتتابات بملايين الماركات، وذلك من خلال التشريعات الضريبية المصممة لحماية رأس المال الكبير.

يبدو لي، بعيدًا عن هذه الاعتبارات المباشرة، أن مناشدة الجميع من أجل مصلحة أبنائهم يجب أن تُقنع بحد ذاتها حامل السند القلق بقبول التخلي عن الفوائد الأبدية لديون الرايخ كأمر طبيعي تمامًا. في هذه الحالة، ما الذي يخسره الوطني، الذي منح وطنه عشرة آلاف مارك في أمسّ الحاجة، سوى مطالبة ربوية بتحصيل 50 ألف مارك كفوائد خلال مئة عام، دون حتى تخفيض رأس المال؟ يجب على أبنائه وأحفاده العمل إلى الأبد، فقط لسداد جميع الفوائد.

يمكن حل مسألة سداد المبالغ المُقرضة بطرق مختلفة. في أفكاري الرئيسية الموجزة حول المشكلة المطروحة، والتي قدمتها إلى حكومة ولاية بافاريا الشعبية [بقيادة كورت آيزنر] في 20 نوفمبر من العام الماضي [1918]، اقترحتُ ببساطة استبدال دفع الفائدة بسدادها بمعدل 5% سنويًا لمدة 20 عامًا. أعتقد أنه يُمكنني فيما يلي تقديم اقتراح أفضل بكثير، وهو اقتراح يستحق الأفضلية بالتأكيد نظرًا لبساطته: "ستُعلن شهادات سندات الحرب عملةً عند إلغاء الفائدة". هذا هو "بيضة كولومبوس". ميزة هذا الإجراء هي في المقام الأول أن أحدًا لا يشعر بأي شيء حقيقي منه. لا تزال شهادات سندات الحرب راكدة في المستودعات؛ لكن لا يحصل عليها أي شاب، تمامًا مثل كتاب أو خزانة أو أي شيء مفيد آخر يُقرضه شخص ما لصديقه.

إذا احتاج أحد إلى المال، فما عليه إلا أن يخرج سند حرب ويدفع به.
في النهاية، تتمتع أوراق سندات الحرب بنفس القدر من الجمال والقيمة الورقية التي تتمتع بها أوراقنا النقدية الأخرى من فئة 10 و20 و100 و1000 مارك. لا مجال للحديث عن إغراق السوق بالعملة في مثل هذا الانتقال السلس من اقتصاد الفائدة إلى اقتصاد وطني خالٍ من الفائدة.

الاقتصاد. جميع شهادات سندات الحرب محمية جيدًا ومُخزّنة في خزائن البنوك، أو في أماكن أخرى يعتبرها الناس آمنة، مثل جورب صوف أو كومة سماد.
في الواقع، لا يُمكن إنكار أن عملتنا الورقية المُصدرة، والتي تصل قيمتها إلى حوالي 40 مليارًا، ليست متداولة أيضًا، بل يُخزّن معظمها بالطريقة المذكورة أعلاه. كانت حاجتنا للعملة في أوقات الازدهار الاقتصادي قبل الحرب حوالي 6-4 مليارات فقط، ومن غير المُتصوّر أن نحتاج اليوم إلى أكثر من ضعف هذا المبلغ في ظل اقتصادٍ لا نقديٍّ أكثر شيوعًا .

سيتم إلغاء الفائدة بنفس الطريقة تمامًا لجميع الأصول ذات الفائدة الثابتة. بالنسبة لهذه الأصول، وكما هو الحال بالنسبة للأصول ذات العائدات، يُوصى بسداد الفائدة على شكل معاشات سنوية لمدة 20 أو 25 عامًا، كما هو مقترح في الأصل، وخاصةً في حالة الرهن العقاري.

إن إلغاء عبودية الفائدة على الرهن العقاري يعني بلا شك حل مشكلة الإسكان، والتحرر من الإيجارات الباهظة. ليس من الواضح إطلاقًا سبب تمسك حامل الرهن العقاري بموقفه.

---

6 في قسم لاحق، يذكر فيدر أنه قرر أن مجرد السماح باستخدام شهادات سندات الحرب كعملة ليس الحل الأمثل.
أفضل فكرة. يقترح تحويلها إلى ائتمان مصرفي بدلاً من ذلك.

يجب أن يتمتع صاحب الرهن العقاري بفائدة أبدية على المبلغ المُقرض مرة واحدة، فلماذا يُمنح تدفقًا سهلًا لا ينضب من السلع، ولماذا يدفع السواد الأعظم من الناس، لمجرد مبدأ الفائدة غير الصحي هذا، إيجارات باهظة عامًا بعد عام؟ لنُقاطع بإيجاز شديد أنه من البديهي أنه لا يمكن الحديث عن إلغاء كامل للإيجارات، لأن إدارة المنازل وصيانتها تتطلب بالطبع جهدًا ومالًا مستمرين. وبالتالي، لا يمكن خفض الإيجارات إلا بقدر ما ينتج تلقائيًا من خلال السداد الكامل للرهون العقارية.

ينبغي التأكيد بشدة على أمر واحد، وهو أن إلغاء عبودية الفائدة لا علاقة له إطلاقًا بعملنا الإجمالي المُنتج للقيمة، ما دام لا يُعيق روح المبادرة، والعمل الإنتاجي، وصناعة السلع، واكتساب الثروة. بل على العكس، وكما رأينا، يُحرّر الشعب العامل بأكمله من عبء خانق، غير معقول، وثقيل؛ وتُطهّر روحنا من سمّ مُسكِر.

يمكننا أن نقول كيف تم الاعتراف بشكل صحيح بمدى جدوى مشكلة الفائدة عبر التاريخ، من خلال حقيقة أن العقول في جميع العصور وجميع الشعوب كانت مشغولة بها ...

في مقاطع مختلفة من العهد القديم، مثل سفر اللاويين 25 وتثنية 15، نجد قواعد بشأن وقف الفائدة في شكل أن السنة السابعة يجب أن تكون دائمًا قبولًا أو يوبيلًا، حيث يتم تخفيض جميع ديون رفاق الشعب.

في عام ٥٩٤ قبل الميلاد، ألغى سولون عبودية الديون الشخصية من خلال تشريع. سُمي هذا القانون "سيساختيا الكبرى" (التخلص من الأعباء).

في روما القديمة، حظر قانون Lex Gemicia العام 332 قبل الميلاد بشكل مفاجئ على المواطنين الرومانيين فرض أي فوائد.

في عهد جستنيان، تم سن حظر على الفائدة المركبة، مع اللائحة التي تنص على أنه لا يجوز المطالبة بمزيد من الفائدة على الإطلاق عندما تتراكم الفائدة المتأخرة إلى مستوى المبلغ المقترض في الأصل.

أصدر البابا ليون الأول (الكبير) عام ٤٤٣ مرسومًا يحظر فيه عمومًا تحصيل الفوائد؛ حتى ذلك الحين، كان رجال الدين وحدهم هم من يُحظر عليهم طلب فوائد على القروض. أصبح حظر الفوائد جزءًا من القانون الكنسي، وقاعدةً مُلزمةً للعلمانيين. كما سارت التشريعات العلمانية تدريجيًا في خطاها مع الآراء الكنسية، بل وهددت بمعاقبة من يتقاضون فوائد. نجد هذا في مراسيم الشرطة في الإمبراطورية الرومانية المقدسة للأعوام ١٥٧٧ و١٥٣٠ و١٥٠٠

وبطبيعة الحال، كانت مثل هذه القوانين الآن موضع معارضة شديدة وتم التحايل عليها في كثير من الأحيان، وفي هذه المراجعة التاريخية القصيرة لا يمكن إلا أن نذكر كحقيقة تاريخية مذهلة أنه على الرغم من أن فرض الفائدة كان محظورًا على المسيحيين بموجب القانون الكنسي في القرنين الحادي عشر والسابع عشر، فقد سُمح به لليهود.

سيكون من المثير للاهتمام للغاية البحث في كل حالة عن الأورام الاقتصادية التي أدت إلى هذه التخفيضات الكبيرة للأعباء. وسيكون من المفيد بشكل خاص معرفة القوى والقوى التي انتهكت حظر الفائدة مرارًا وتكرارًا.

في العصور الوسطى، كان المرابون يُجبرون على العمل بشكل مُبكر؛ إذ كان المزارعون أو المواطنون، بعد أن استنزفوا ثرواتهم، يجتمعون ويضربون المُستغلين حتى الموت. أما اليوم، فلدينا...

دخلت مرحلة مختلفة تمامًا من مشكلة الفائدة. مثل هذه المذابح مرفوضة بشدة.

كما أن الأمر لم يعد مجرد أعراض مرضية فردية محصورة محلياً يمكن مكافحتها عن طريق استئصال الجيب القيحي؛ فما يحدث هو مرض خطير يصيب البشرية جمعاء.

ينبغي التأكيد بكل تأكيد على أن ثقافتنا المعاصرة على وجه التحديد، ودولية العلاقات الاقتصادية على وجه التحديد، هي التي تجعل مبدأ المصلحة قاتلاً إلى هذا الحد.
لا ينبغي اعتبار الاستعراض التاريخي السابق تشبيهًا لظروف اليوم. فعندما تغلب البابليون على الآشوريين، والرومان على القرطاجيين، والألمان على الرومان، لم يكن هناك استمرار للاستعباد بالربا؛ ولم تكن هناك قوى عالمية دولية. كما لم تُموّل الحروب بالاقتراض، بل بالثروات المتراكمة خلال فترة السلم. يقدم ديفيد هيوم لمحة عامة وافية عن هذا في مقاله عن الائتمان العام. وحده العصر الحديث، بما فيه من استمرارية للملكية وقانون دولي، يسمح لرأس مال القروض بالتصاعد إلى ما لا نهاية. فالقرش الذي استُثمر في الربا وقت ميلاد المسيح لم يعد موجودًا، لأن جميع حقوق الملكية منذ ذلك الحين اضطرت إلى الاستسلام للعنف عدة مرات؛ على النقيض من ذلك، فإن القرش الذي استثمره آل روتشيلد في الربا لا يزال موجودًا، وسيظل موجودًا، إذا وُجد قانون دولي، إلى الأبد.

علاوة على ذلك، تجدر الإشارة إلى أن مساحات شاسعة من الأرض لم تنتقل من الاقتصاد الطبيعي إلى الاقتصاد النقدي إلا في العصر الحديث.
ومن المهم للغاية في هذا الصدد أنه لم تُلغَ جميع القيود على فرض الفائدة، وكذلك جميع المحظورات عليها، إلا في منتصف القرن التاسع عشر: كما حدث في إنجلترا عام ١٨٥٤، والدنمارك عام ١٨٥٦، وبلجيكا عام ١٨٦٥، والنمسا عام ١٨٦٨.

وهكذا، فإن مفهوم الفائدة اليوم، باعتبارها جزءًا لا يتجزأ من حيازة المال، لا يتجاوز عمره نصف قرن. ولكن مفهوم الفائدة هذا تحديدًا هو الذي جعل المال، ولأول مرة، قوة شيطانية ذات إكراه عالمي كما عرفناه.

كذلك، فإنّ مديونية الدول للرأسماليين، الناشئة والمتزايدة باستمرار، لا تعود إلا إلى منتصف القرن التاسع عشر . ومنذ ذلك الحين فقط، نرى الدولة تتدهور من كونها وصية على المجتمع الشعبي إلى كونها وصية على مصالح الرأسمالية. وقد بلغ هذا التطور ذروته في سندات الحرب، التي نصادفها في جميع البلدان، والتي، كما أدركنا، لا تخدم إلا مصالح مامونية، والتي ينبغي أن تُتوّج بصرح ائتماني ضخم كقرض عالمي.

هذه التأملات السريعة من شأنها أن تُسهّل علينا التخلي نهائيًا عن افتراض أن رأس مال القروض يجب أن يُقرض القوة الفائقة للنمو الأبدي واللامتناهي من ذاته. موهوب بإمكانية رهيبة للاستنزاف. يجب أن نتخلى عن فكرة أن رأس مال القروض، غير متأثر بالأعمال الدنيوية والآثام، يجب أن يكون قادرًا على الجلوس على عرشه فوق السحاب، غير متأثر بالزوال، غير متأثر بقوى الدمار، غير متأثر بطلقات مدافعنا العملاقة. لأنه حتى المنازل والأكواخ والسكك الحديدية والجسور التي حطمتها القذائف غرقت في الغبار والرماد، فإن الرهون العقارية ستظل قائمة؛

لا تُمحى سندات السكك الحديدية وشهادات المديونية العامة بذلك. إذا وقعت قرى ومدن، بل مقاطعات بأكملها، ضحية دمار الحرب الجنوني، فما النتيجة؟ شهادات مديونية جديدة هي ما تعنيه. بعيونٍ تتلألأ جشعًا، تراقب الأممية الذهبية، المُتوّجة فوق السحاب، اندفاع البشرية الجنوني. ولن يطول البعد حين تصبح البشرية جمعاء في النهاية مجرد عبيدٍ للمصلحة المادية.

الفكرة عالمية، يجب أن تُحرّر العالم أجمع. تحية للأمة التي كانت أول من...
يجرؤ على اتخاذ خطوة جريئة. قريبًا سيتبعه آخرون.
السؤال الذي يوجه إليّ في كثير من الأحيان، حول ما إذا كانت الفكرة قابلة للتحقيق على المستوى الوطني على الإطلاق، هو:
أجب بنعم. نحن مدينون داخليًا.
نحن، بطبيعة الحال، عاجزون في الوقت الراهن أمام مطالبات الفائدة الأجنبية؛ إذ يجب سدادها ببساطة. يجب كبح جماح تدفقات رأس المال الخارجية المفرطة قدر الإمكان، ولكن بقدر ما يمتنع المشرع عن سنّ قوانين ضد القتل والقتل غير العمد والاحتيال، إلخ، لأن الأشرار سيظلون موجودين دائمًا، بقدر ما لا يمتنع شعب بأكمله عن اتخاذ خطوة تُعتبر ضرورية لإنعاش ماليته العامة، لمجرد أن ليس من بين أفضل عناصر الشعب من يحاول تهريب غنائمه إلى خارج البلاد. إذا افترضنا أن مئات الملايين، بل وحتى المليارات، من شهادات سندات الحرب ستُنفق في الخارج؛ فحتى هذا لا يمكن أن يكون دافعًا كبيرًا لعدم إلغاء عبودية الفائدة؛ فبالنسبة المئوية، من بين أكثر من 250 مليار مارك من أصول الاستثمار المحلية ذات الفائدة الثابتة، لا بد أن الغالبية العظمى لا تزال داخل البلاد.

دعونا نلخص الأمر بإيجاز مرة أخرى. -إن إلغاء عبودية الفائدة هو الوسيلة الجذرية للشفاء النهائي والدائم لماليتنا العامة. -إن إلغاء مجتمع الفائدة يعني إمكانية التخلي عن الضرائب المباشرة وغير المباشرة الجائرة، لأن الشركات المملوكة للدولة، وخاصة بعد تأميم القطاعات المناسبة الأخرى (الملاحة الداخلية، والكهرباء، والنقل الجوي، إلخ)، ستوفر فوائض كافية للخزائن العامة لدعم جميع المهام الاجتماعية والثقافية للدولة.

إلى جانب هذا الاعتبار المالي، فإن إلغاء نظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص سيمنح العمل الإنتاجي في جميع مجالات العمل الأولوية التي يستحقها. سيعود المال إلى دوره المناسب، ليكون خادمًا للمحرك القوي لاقتصادنا الوطني. سيعود إلى ما هو عليه، ضمانًا للعمل المنجز، وبذلك يُمهد الطريق لهدف أسمى، وهو الامتناع عن شهوة المال الجامحة في عصرنا.

تشير الفكرة إلى إنشاء جبهة موحدة لجميع العمال: بدءًا من العامل غير المملوك، الذي، كما رأينا، يُثقل كاهله بالضرائب غير المباشرة لإشباع رأس المال المُقرض، مرورًا بالطبقة البرجوازية بأكملها من موظفي الخدمة المدنية والموظفين، والطبقة الوسطى من المزارعين وأصحاب المهن الصغيرة، الذين يعانون من طغيان المال القاسي في شكل مساكن بائسة، وإيجارات الأراضي الزراعية، وفوائد البنوك، وما إلى ذلك، وصولاً إلى كبار القادة والمخترعين ومديري صناعتنا الكبرى، الذين هم جميعًا عالقون في براثن رأس المال المُقرض الكبير، والذين تتمثل مهمتهم الأولى في العمل دائمًا من أجل المعاشات التقاعدية والأرباح والفوائد لقوى المال التي تعمل خلف الكواليس. وتنتمي أيضًا إلى هذه الفئة جميع دوائر المثقفين -الفنانين والكتاب والممثلين والعلماء، بالإضافة إلى غيرهم من المهنيين المستقلين.

على الرغم من أن رأس المال الكبير المقترض، كمجموعة من الأشخاص الطبيعيين أو كتجسيد لمبدأ الفائدة، يسعى بوعي أو غريزي إلى إخفاء حقيقة شهوته اللامحدودة للسيطرة، وعلى الرغم من أن تقاليدنا القانونية بأكملها المستندة إلى القانون الروماني، وبالتالي إلى القانون الذي يخدم حماية البلوتوقراطية، قد أكدت بقوة على حماية الملكية وبالتالي تغلغلت في شعور شعبنا بالعدالة، فإن إلغاء عبودية الفائدة على القروض العقارية لا يزال يمثل تحديًا كبيرًا.

يجب أن يأتي المال، باعتباره السبيل الوحيد للخروج من العبودية الاقتصادية المهددة للعالم أجمع من قبل الأممية الذهبية، باعتباره أحد السبل لطرد سموم المامونية بفسادها وتلويثها لعقلية عصرنا.

تحويل سندات الحرب إلى ائتمان مصرفي

قوبل الطلب الوارد في المادة ،1بتحويل شهادات سندات الحرب وما إلى ذلك إلى عملة قانونية، في مناسبات عديدة باعتراض مفاده أن ذلك يعني إغراق السوق بالعملة بشكل مفرط. وهذا الاعتراض في حد ذاته خاطئ تمامًا. فالتضخم يحدث بمجرد وجود سندات الحرب.

مع ذلك، صحيحٌ أنه على الرغم من خطئه، فإن القلق بشأن الوجود المادي لهذه الأوراق المُعلنة كعملة لم يتلاشى، وبالتالي، على الرغم من عدم واقعيته، قد يُسفر هذا القلق عن آثار جانبية مؤسفة، كما لو أن تضخمًا جديدًا قد حدث بالفعل. لذلك، وبتعديل المادة ،1نطالب، بعد الإلغاء التشريعي للالتزام بدفع الفائدة، بتحويل شهادات سندات الحرب، إلى جانب سندات الدين العامة الأخرى، [ليس إلى عملة، بل] إلى ائتمان مصرفي.

تتميز هذه الصيغة بميزة كبيرة، وهي زوال الوجود المادي لسندات الحرب الورقية؛ إذ تُسلم شهادات سندات الحرب إلى الرايخسبنك من قِبَل البنوك والمصرفيين ومؤسسات الادخار، وغيرها، وتُتلف بعد إصدار سند ائتمان بقيمته الاسمية. وبذلك، سيحصل كل شخص تقريبًا في ألمانيا على ائتمان مصرفي، أي حساب مصرفي مفتوح يُمكنه استخدامه.

ومن شأن هذا الإجراء أن يكون له أيضًا ميزة كبيرة تتمثل في أن الاحتفاظ بالاستثمارات الأكبر في الملكية الخاصة لن يكون ممكنًا، حيث أنه بعد انقضاء الموعد النهائي المحدد سيتم إعلان الشهادات غير المسلمة باطلة.

علاوة على ذلك، سيكون من الممكن على الأقل التحكم في مقدار سندات الحرب التي تُنفق خارج البلاد [مما يؤثر على الميزان التجاري لألمانيا]. ومع ذلك، يجب ألا تمنع النقطة الأخيرة بأي حال من الأحوال تحقيق إلغاء عبودية الفائدة. ونظرًا لأننا نشعر حقًّا بالضعف الشديد مقارنة بالدول الأجنبية، فيجب علينا تلبية (فقط) مطالب الفائدة التي تواجهنا من الخارج. شخصيًا، أنا من الرأي القائل بأنه يجب علينا أيضًا دعم إلغاء الفائدة حتى بالنسبة لحاملي السندات الأجانب. ولا داعي للخوف من أن تُفرض مطالبات الفائدة الأجنبية بقوة السلاح، حيث كان هناك الكثير من التقدم في العودة [من جنون الحرب] إلى شيء يشبه الوعي الذاتي، ولم يحدث قط في التاريخ أن تم اتخاذ إجراء حربي ضد دولة عظيمة بسبب تدابير مالية تؤثر على الأفراد.

ولا ينبغي لنا أيضاً أن نتصور أن الشعب الفرنسي نفسه سوف يصدر إنذاراً نهائياً لألمانيا بسبب مطالبات الفائدة التي رفعها السادة ماير وشولتز وكوهن من ألمانيا، استناداً إلى سندات الحرب الألمانية التي حملوها عبر الحدود.

وإلى جانب ذلك، قد يكون من الممكن، لتجنب حتى ظهور إفلاس الدولة أمام بقية العالم، إجراء يانصيب على سندات الحرب، والتي يمكن بطبيعة الحال تزويرها بسهولة على أساس الإحصاءات التي تم الحصول عليها من خلال التسليم المطلوب للشهادات، بحيث يتم في البداية سحب الأرقام التي من المفترض أنها تنتمي إلى أشخاص في الخارج فقط ودفعها بالأوراق النقدية الرايخية.

الأمر الثالث هو التأكد المُرحّب به من توزيع سندات الحرب، وما يصاحب ذلك من فرصة لا تزال قائمة لتحصيل ضريبة الثروة ببساطة فائقة، بينما لن تحتاج المنح الدراسية بالطبع إلا إلى توجيه مكاتب الرايخسبانك لفرض ضريبة على حساب السيد ن.ن. بمقدار كذا وكذا من المارك. وبهذه الطريقة، تُفرض الضرائب.

إن هذه الطريقة سوف تجعل المدفوعات أقل إيلاما إلى حد كبير -على الرغم من أن حق دافعي الضرائب في الاستئناف سوف يظل موجودا بكامل نطاقه.

بهذا التحويل (التحويل) لسندات الحرب إلى ائتمانات مصرفية، يُمكن تحقيق تسوية اجتماعية مُعينة، من حيث الاستثمارات الأصغر في سندات الحرب، وبالتالي تُسدد جميع الاكتتابات الصغيرة لجميع من يُعتَبَر اكتتابهم في سندات الحرب عملاً وطنياً؛ لنقل حتى 5أو 10آلاف مارك، بالقيمة الاسمية، بينما تُقيد جميع الاكتتابات الأكبر بسعر فائدة يُحدَّد لاحقاً. وتُعامل ائتمانات جميع الأوراق الحكومية الأخرى بنفس الطريقة تماماً.

تعليقات خاصة حول الطلب على القانون في بيان

1 §من الضروري تمامًا أن يتم التعامل مع جميع اكتتابات الديون الحكومية والبلدية بنفس الطريقة، لأنه لا يمكن تنفيذ سوى مثل هذا التنظيم الموحد واسع النطاق لنظامنا النقدي بأكمله، جنبًا إلى جنب مع إلغاء عبودية الفائدة.

في المادة 2

من الواضح أن إلغاء عبودية الفائدة يجب أن يُطبّق بالتزامن على جميع الأوراق المالية الأخرى ذات الفائدة الثابتة، تفاديًا لازدهارٍ غير معقول في هذه الأوراق، وهو ما سيحدث بلا شك إذا أُعلنت الأوراق المالية العامة وحدها خالية من الفائدة. وسيتحقق تخفيض الدين بحد ذاته من خلال السداد السنوي، مما يُتيح إلغاءً ثابتًا ومستمرًا لجميع الأغراض المثقلة بالديون.

في المادة 3

ترتبط هذه الفقرة ارتباطًا وثيقًا بالفقرات السابقة، وكذلك بمطلب تأميم الإقراض العقاري في المادة .5يستمر المزارع أو مالك المنزل المثقل بالرهون العقارية، كما في السابق، في سداد المبلغ الذي كان عليه سداده لدائنيه، ولكن ليس كفوائد أبدية، بل كسداد. وهكذا، بعد 20أو 25أو 30عامًا، وحسب سعر الفائدة السابق، تُعفى ملكية الأرض والمنزل من الديون. (وبالمثل، لا يمكن لبنك الرهن العقاري، بطبيعة الحال، الاستمرار في دفع فوائد السندات المغطاة لحامليها خلال هذه الفترة فقط). ويتزامن مع هذا التحرر من الديون نشوء حق المجتمع في ملكية العقار المحرر من الرهن.

إن السجل العقاري الشامل، أو بالأحرى السجل العقاري، يجب أن يأتي في المقام الأول؛ لأن ملكية العقارات الخالية من الديون لها بطبيعة الحال الحق في سداد رأس المال المستثمر، فضلاً عن المطالبة الدائمة بجزء من الإيجار، لدفع جميع الرسوم والنفقات وما إلى ذلك التي تأتي مع ملكية العقارات، فضلاً عن التعويض المناسب عن العمل الذي يقوم به المالك نفسه7 .

دعونا ننظر إلى هذا الأمر من منظور واسع النطاق من خلال مثال مبنى سكني حضري.
تبلغ قيمة المنزل 100,000مارك. مقابل ذلك، سُجِّل استثمار بنك الرهن العقاري بقيمة 50,000مارك بفائدة 4%في المركز الأول، واستثمار غير مؤسسي بقيمة 20,000مارك بفائدة 5%في المركز الثاني.

إن الصلة بين سجل المساكن وحقوق الملاك الخاليين من الديون محيرة، ما لم تكن الفكرة هي إدارة نمو العقارات الإيجارية بحيث تبقى مربحة بشكل معقول.

المركز الثاني، و000,03 مارك هو المبلغ الذي دفعه صاحب المنزل بنفسه. تبلغ إيرادات الإيجار 7000 مارك. يُدفع منها 2000 مارك للرهن العقاري الأول، و0001 مارك للرهن العقاري الثاني، و0001 مارك للنفقات والمصاريف، وما إلى ذلك: أي ما مجموعه 4000 مارك. وهكذا، يتبقى 3000 مارك لصاحب المنزل كدفعة فائدة [إن صح التعبير] لرأس ماله المستثمر البالغ 30,000 مارك.

بعد تطبيق الإلغاء القانوني للفوائد على النقود، أصبح الوضع بعد عشر سنوات كما يلي: الرهن العقاري الأول 30,000 مارك، والرهن العقاري الثاني 10,000 مارك. استعاد مالك المنزل رأس ماله بالكامل، ولكن من ناحية أخرى، نشأ حق ملكية عام جديد بقيمة 50,000 مارك. وبذلك، يبدأ حق الدولة في تحديد دخل الإيجار الإضافي وتحديد قيمته .

من الظلم الآن، فيما يتعلق بالسداد، وضع مالك المنزل على قدم المساواة مع الرهون العقارية. فرأس ماله ليس رأس مال قرض خالص بالمعنى الأضيق الذي ينبغي أن يتأثر بإلغاء عبودية الفائدة؛ فنحن هنا نتحدث عن رأس مال "المخاطرة"، وتحديدًا عن المال المُحوَّل إلى سلعة ثمينة، وتحديدًا منزل. لذا، يعود الأمر لمالك المنزل إما بمنحه مدة سداد أطول، أو نسبة مئوية مقابلة تُدرج دائمًا في نفقات تشغيل المنزل.

لا يمكن أن يكون الهدف هنا تقديم أي مقترحات ملزمة؛ بل إن ما يتم تقديمه هنا هو مجرد اقتراحات حول كيفية حدوث انتقال سلس من اقتصاد الفائدة إلى اقتصاد خالٍ من الفائدة حتى في مجال العقارات.

لإكمال المثال، لنفترض الوضع بعد 25 عامًا كما يلي: بحلول ذلك الوقت، تُسدد جميع الرهون العقارية؛ فقط النفقات الدائمة تبقى كما هي، أو بسبب عمر المنزل الأكبر، تزداد من 1000 مارك إلى ربما 1500 مارك. ولنفترض أيضًا أن العائد الممنوح لمالك المنزل من هذا المبلغ يتراوح بين 1000 و0051 مارك؛ وبالتالي، يبدو أن حوالي 3000 مارك من إيرادات الإيجار ستُستخدم لتغطية الرسوم غير القابلة للتفاوض، بينما يُمكن التصرف في الـ 4000 مارك المتبقية من أصل 7000 مارك من إيرادات الإيجار بحرية. وبالتالي، لدى الدولة إمكانية خفض الإيجارات بأكثر من النصف؛ وستفعل ذلك، على سبيل المثال، في مساكن العمال، أو قد تخفض الإيجارات بنسبة 20 أو 30 أو 40% فقط، وبالتالي تجني من الفرق مصدر دخل هائل للضروريات العامة الأخرى، وخاصةً بطبيعة الحال لبناء المساكن التي تُدار من قِبل القطاع العام. بالنسبة للقصور، لم تُخفَّض إيجاراتها، أو انخفضت انخفاضًا طفيفًا، مما يُتيح موارد إضافية هائلة لبناء منازل أفضل، أو لأغراض اجتماعية خاصة. إلا أن هذا الوضع المستقبلي يكشف -وأعتبره احتمالاً مثمرًا للغاية- عن المبرر الداخلي لمشاركة المجتمع (الدولة) حتى الآن في تحديد قيمة الإيجار بالطريقة التي شرحتها آنفًا، مع خفض إيجار مساكن العمال.

وفي الحق المتزايد للدولة في المشاركة في ملكية العقارات يكمن أيضًا
الأساس لبنك سليم للإصدارات، وإصدار الائتمان لدائني الرهن العقاري.

في المادتين 4 و 5

تطالب هذه الفقرات بتأميم النظام النقدي بأكمله. فالمال ليس إلا سندًا للعمل المنجز، يصدره مجتمعٌ له نظامه الخاص.

لم يُفصّل فيدر كيفية حسابه لمبلغ 50,000 مارك: فهو يُعادل نصف قيمة الشقة، ولكنه يُعادل أيضًا مبلغ الرهن العقاري للشركة. ولعلّ أهم ما في الأمر هو أنه لا يزيد عن المبلغ المستحق في الرهون العقارية، وبالتالي لا يُسبب أي أذىً لمالك المنزل. ومن المُفترض، بالنظر إلى تركيز فيدر على سهولة الانتقال، أنه إذا كان المبلغ المستحق على المنزل أقل من نصف قيمته، فإن الدولة، وفقًا لخطة فيدر، لن تُطالب بحصة ملكية أكبر مما هو مستحق في الرهون العقارية.

الدولة. إصدار العملات النقدية هو أحد الحقوق السيادية الأساسية للدولة. يُعرّض تزوير العملات النقدية الحكومية لأشد العقوبات؛ لذا، يُعدّ وضع النظام النقدي تحت سيطرة الجماعة مطلبًا اجتماعيًا ملحًا. إن قوة عمل الجماعة هي الركيزة الوحيدة للعملات النقدية، وعدم إدراك هذه الحقيقة الأساسية هو وحده ما أدى إلى تدهور ماليتنا العامة وفوضى عارمة في النظام النقدي.

مع تنازل المصرفيين الخاصين عن الائتمان الشخصي والتجاري، المقترح في المادة 5، يُحدث خللاً أعمق في نظام الائتمان العام. بالنسبة لنظام الائتمان الحكومي، وكذلك بالنسبة للائتمان البلدي، وحتى العقاري، يجب الالتزام بإلغاء عبودية الفائدة بأقصى قدر من الحزم والنشاط، لأنها الشرط الأساسي للدولة الاجتماعية عمومًا.

يختلف الوضع مع الائتمان الشخصي. فنحن نطالب أيضًا، في حد ذاته، بعدم فائدة الائتمان الشخصي؛ إلا أن هذا المطلب لا يحمل نفس الأهمية الهائلة والرئيسية. نتذكر 250 مليار دولار من رأس مال القروض ذات الفائدة الثابتة مقارنةً بـ

الـ 12 مليار سهم الوحيدة التي تدفع أرباحًا.

جميع هذه الائتمانات، والأسهم، وشهادات المشاركة، وأسهم التعدين، وحصص الملكية، وما إلى ذلك، تُعتبر رأسمال مخاطر. ويعتمد عائد هذا الرأسمال على جدية وكفاءة الأشخاص الذين عُهد إليهم بهذه الأموال. وهنا يبرز عنصر المخاطرة وخطر الخسارة، إلى جانب مسألة الثقة الشخصية. ولذلك، لا يزال من الضروري وجود تعويض خاص. لا يُعوّض مالك الأسهم وما شابهها أو يستفيد منها بأي شكل من الأشكال إذا لم تحقق الشركة التي عهد إليها بأمواله أي ربح. ويخسر أمواله بالكامل في حال انهيار الشركة.

والأمر مختلف، على سبيل المثال، مع مالك سندات الدين في خط السكك الحديدية الألماني .(Reicheisenbahn) لقد ضاعت سكك حديد الرايخ [في إلزاس-لوثرينغن] تمامًا بفقدان إلزاس-لوثرينغن. ومع ذلك، لا يزال حامل سندات السكك الحديدية يتلقى فوائدها. ممن؟ من ضرائب الجماعة. قد تعمل السكك الحديدية بعجز مالي كبير، كما حدث في بروسيا وبافاريا في العام الماضي؛ ومع ذلك، لا يزال حاملو السندات يتلقون فوائدهم. ممن؟ من الجزية المدفوعة من إمكانات العمل واستهلاك القوى العاملة.

نود فقط أن نجعل هذا التمييز الأساسي واضحًا تمامًا، حتى نتمكن أخيرًا من فهمه.

للتعرف على المكان الذي يمتص فيه مصاص الدماء إمكانات العمل لدى الناس.

لذا، ينبغي أن يبقى الائتمان الشخصي، أو بالأحرى يُعاد تخصيصه، للتعامل الشخصي من خلال البنك الخاص. وينبغي أن تصبح الكفاءة الشخصية لطالب الائتمان، التي يعرفها المصرفي شخصيًا، العامل الحاسم في الائتمان الشخصي. وستُنظّم الدولة الرسوم التي تُحددها بنفسها، بما يتوافق مع سيولة المال التي ستبدأ في كل الأحوال بإلغاء عبودية الفائدة.

في المادة 6

تنطبق النقطة الرئيسية للمادة الخامسة أيضًا على أصول توزيع الأرباح تحديدًا. وحرصًا على مصلحة الدولة والمجتمع، يجب المطالبة بسداد رأس المال المُقرض أيضًا للمؤسسات الصناعية الكبرى، وذلك بهدف تخفيف مديونية كل منشأة صناعية تجاه المستثمرين فقط.

في الواقع، ما لاحظناه في علاقة رأس مال القروض بجميع الشعوب يتكرر هنا على نطاق أضيق. هنا أيضًا يستغل الرأسمالي العامل،

رئيس العمال، والمهندس، ورجل الأعمال، كلهم على قدم المساواة، لأن الإلزام بكسب الأرباح له الأولوية9 .

ولكن إذا نجحنا في تحرير الصناعات والشركات من مصاص الفائدة الأبدي، فإن الطريق يصبح واضحا لخفض أسعار المنتجات، ولتسليم وتوزيع القيمة الزائدة، جزئيا إلى المجتمع، وجزئيا إلى العمال، والإدارة المتوسطة، ومجالس الإدارة في المؤسسات الخاصة، وبالتالي إلى أولئك الذين هم وحدهم الذين يخلقون التصنيع والقيم.

في المادة 7

في هذه الفقرة، بطبيعة الحال، يدخل مجال التأمين بأكمله في الاعتبار، والذي يمكن بناؤه على أساس مماثل خالٍ من الفوائد. لا يمكن لأقساط التأمين المدفوعة أن تنمو من خلال إضافة الفوائد؛ بل ستتحول شركات التأمين إلى مؤسسات ادخار؛ بمعنى آخر، يتم الاحتفاظ بمخاطر ومزايا التأمين. ولهذا، يجب أن يتحمل المجتمع السياسي المسؤولية.

في المادة 8

فيما يتعلق بانخفاض قيمة أموالنا، والذي نتج فقط عن الكم الهائل من شهادات مديونيتنا التي لا تُحصى، نطالب بضريبة ثروة متدرجة بشدة. ونؤكد في هذا على "التدرج الشديد".

إن فرض ضريبة ثابتة على الثروة بهدف تقليل عدد الأوراق النقدية وما شابهها لن يكون سوى خداع للذات، إذ يُضلّل الناس. فإذا صادرتُ نصف الثروة في كل مكان، وتلقيتُ ثمنها في صورة سندات ولب، فإن كل ما أُنجزه في الواقع هو تقليل كمية الورق، بينما في المقابل، سيزيد عامل التحويل القيمة الوهمية لإجمالي الورق المتداول إلى نفس المستوى السابق. فالقيمة الحقيقية لا تنتمي دائمًا إلا إلى السلع الاستهلاكية والسلع المُستعملة، ولا تنتمي أبدًا إلى قسائم العمل الورقية المُنجزة.

السؤال الآخر هو ما إذا كان من الممكن تحسين سعر صرف عملتنا. ولكن حتى هذا التحسين في سعر الصرف يعتمد، في نهاية المطاف، فقط على إمكانات العمل والإنتاج، أي على إمكانية إنتاج اقتصادنا الوطني ككل.

الاعتراضات ودحضها

لم يسبق لفكرة أن رسخت وجودها دون معارضة، وخاصةً فكرة تُخالف هذه الافتراضات الراسخة حول قدسية الفائدة وحرمتها. مع الاعتراضات المُثارة والمتوقعة، ثمة دائمًا ملاحظة مزدوجة: يجب التساؤل، أولًا، أي جزء من الاعتراضات المُقدمة قائم على تحريف مُتعمد لفكرة إلغاء عبودية الفائدة؟ وثانيًا، ما الذي يجب قوله ردًا على جميع الشكوك الصادقة والقائمة على الحقائق؟

الاعتراض الأكثر شيوعا هو الادعاء بأنه بدون فرض الفائدة لن يتمكن أحد من إقراض المال.

هذه مشكلة شركات المساهمة. الشركات المملوكة بالكامل للعائلات، كما هو شائع في ألمانيا،
لا أملك هذه الخاصية.

في الواقع، لا نريد لأحد أن يُقرض ماله بعد الآن. كان الائتمان هو الحل، وكان...
إن هذا هو الفخ الذي وقع فيه اقتصادنا والذي أصبح الآن محاصراً فيه بلا حول ولا قوة.

إذا كان الشعب بحاجة ماسة إلى رأس مال أكبر، فسيحصل على الأموال اللازمة دون فوائد من الخزانة المركزية للدولة، مع سدادها فقط. في النهاية، سيُصدر أوراقًا نقدية جديدة. لماذا يُصدر شهادات بفائدة؟! سواءٌ أكانت الورقة بفائدة أم لا، لا فرق! سندها الوحيد والوحيد هو إمكانيات الشعب في العمل والضرائب. لماذا يُثقل كاهل كل نفقات الدولة منذ البداية بثقل الفائدة الأبدية؟

نعم، ولكن كيف للدولة أن تؤدي أعمالها الثقافية للمجتمع؟ لا تزال بحاجة إلى المال ولا يمكن أن يكون عادلاً في هذه المهمة إلا عن طريق القروض التي تفرض فوائد.

هذا الادعاء مبني على طريقة تفكير مامونية تمامًا. يجب أن يكون محسوبًا عمدًا للتضليل بعد قراءة متأنية لهذا البيان؛ لأنه في المقام الأول أثبتنا أنه بعد إلغاء عبودية الفائدة يمكن تغطية جميع المهام الثقافية والاجتماعية للدولة من الشركات المملوكة للدولة ومن إيرادات الخدمة البريدية والسكك الحديدية والمناجم والغابات وما إلى ذلك، دون أي شيء آخر. ثانيًا، لدى دولة الشعب ذات السيادة [Volksstaat]السلطة، في أي وقت، لرعاية المهام الثقافية الخاصة من خلال إصدار رموز قيمة خالية من الفائدة بدلاً من الشهادات التي تحمل فائدة والتي يُعلن أنها القاعدة في الدولة المامونية. من المستحيل تمامًا أن نفهم لماذا يجب على الدولة أن تجعل المهام الثقافية الخاصة، مثل بناء السكك الحديدية والقنوات والطاقة الكهرومائية، أكثر تكلفة على نفسها مع وعد أبدي بفائدة غير ضرورية تمامًا. إذا لم يكن بإمكانها تغطية تكاليف البناء من عائدات شركاتها الحكومية الحالية، فلا مانع من إصدار الدولة للمال؛ فالشعب ذو السيادة ملزمٌ بدفع ثمنه، وهو يعتبره وسيلةً للدفع. ولكن، لماذا يقف الشعب، بكل ما يملكه من إمكانياتٍ في العمل والضرائب، وراء ورقةٍ أخرى (القرض بفائدة)، لا تفرض عليه في مجملها إلا التزامًا أبديًا بالفائدة لصالح الرأسمالي؟ إذن، فلتسقط هذه الدولة المامونية!

ثم يقوم الرأسماليون بأخذ الأوراق النقدية الصادرة وتجميعها
مال.

يُدحض هذا بطريقتين. أولًا، سيكون مطلب جعل مجرد حيازة المال غير مربح حينها قد تحقق، وسيتولى الرأسماليون أنفسهم طواعيةً إلغاء عبودية الفائدة، إذ يتخلى الرأسمالي عن الفائدة من تلقاء نفسه إذا كدس أوراقه النقدية في منزله. ثانيًا، خوف الرأسمالي على ماله يجعل ذلك مستبعدًا؛ يكفي أن نتخيل ليالي الأرق التي يقضيها محتكر العملات الذي يحتفظ بمبالغ طائلة من المال مكدسة في منزله، ويرى ممتلكاته باستمرار مهددة من قبل اللصوص والقطاعين وقطاع الطرق وتفتيش المنازل والحرائق والفيضانات. أنا مقتنع بأن المواطن النزيه سيتعب من هذه المخاوف في وقت قصير، وسيجد طريقه سريعًا إلى بنك الدولة. يُصدر بنك الدولة إيصالاً ويصبح الآن مسؤولاً قانونيًا عن الحساب، ولكن ليس عن أي مدفوعات فائدة. وبخلاف ذلك، لا يزال هناك بالطبع احتمال ثالث مفتوح أمام الجميع، وهو على وجه التحديد العمل بأموالهم، وخلق القيم وتصنيع السلع، والمشاركة في المشاريع الصناعية، وجعل حياتهم أكثر ثراءً وجمالاً، ودعم الفن والعلم، وباختصار الاستخدام المفيد لأموالهم مع رفض عبادة المال.

ومع ذلك، قد يحدث أن تظهر الحاجة الخاصة لرأس المال بشكل عاجل لتحقيق بعض الأهداف، على سبيل المثال لاختبار الاختراعات، أو تأسيس شركات من قبل الحرفيين أو رجال الأعمال الشباب الأكفاء، وما إلى ذلك.

وبادئ ذي بدء، ليس لهذا الأمر أي علاقة على الإطلاق بإلغاء عبودية الفائدة!

أولاً، يجب الافتراض منطقياً أن الرأسمالي، الذي لم يعد لديه، بعد إلغاء عبودية الفائدة، فرصة لاستثمار أمواله استثماراً مضموناً ويتوقع استهلاكاً عبثياً للفائدة، ،ليميسكما في عصور سابقة، إلى المخاطرة بأمواله لمثل هذه الأغراض، مما يجعل النقص أو الحاجة في هذا الاتجاه أقل بكثير مما كان عليه الحال حتى الآن. أم لم نسمع، على العكس من ذلك، مراراً وتكراراً من رجال الأعمال الأكفاء، ومن أذكى المخترعين، شكوى تحديداً من صعوبة الحصول على المال في الدولة المامونية لمثل هذه الأغراض ما لم يكن هناك ضمان لـ"أرباح الأسهم"؟ ثانياً، يجب أن تكون مهمة الدولة القادمة هي رعاية كل قوة كفؤة من خلال الدعم السخي. لقد كانت هناك بالفعل بدايات نحو هذا في الدولة البيروقراطية القديمة، ولكنها كانت ضئيلة لدرجة أنه بدلاً من التحفيز، نتج عن ذلك تثبيط وتردد، بسبب اللوائح المزعجة التي صاحبت منح الدعم العام. ثالثًا، تجدر الإشارة إلى أنه بتخصيص ملايين الماركات، يُمكن تحقيق الكثير. إن متعة العمل، واجتهاد المخترع والمهندس والحرفي الألماني، وغيرهم، ومثابرته، عظيمة لدرجة أنه من خلال حق الدولة في المشاركة في نتائج الاختراعات الناجحة، من المرجح أن تُكافأ النفقات بسخاء (إنجلترا مثالاً).

إن إلغاء عبودية الفائدة يؤدي بالضرورة إلى استنفاد الثروة.

يا إلهي! من يدّعي ذلك؟ بالطبع! من يكيّف حياته مع استهلاك فوائد رأس المال ولا يقوى على العمل، فهذا صحيحٌ معه بالتأكيد: باستهلاك 5% سنويًا، سيستنفد ثروته بالكامل في غضون عشرين عامًا. بالطبع، وهذا مُحقٌّ تمامًا! ما نريده تحديدًا هو إلغاء عبودية الفائدة؛ نريد أن يتوقف العيش على المعاش التقاعدي عن كونه المثل الأعلى للمواطن. نريد وضع حدٍّ لهذا الانحطاط الماموني؛ بل لا نريد أن نسمح بعد الآن بأن يعيش شخصٌ واحد، أو كثيرون، في رفاهية دائمة فقط من فوائد القروض -أي على حساب الآخرين!

أكرر: ليس صحيحًا إطلاقًا أن إلغاء سيادة الفائدة سيؤدي إلى القضاء على الثروة واستنفادها. بل على العكس، فإن إلغاء عبودية الفائدة سيعزز خلق الثروة القائمة على العمل الذي يصنع السلع وينتج القيمة، متحررًا من عبء الفوائد الأبدية ومتحررًا من نفقاتها. إن إلغاء عبودية الفائدة يؤدي، كما رأينا، إلى خفض شامل للتكاليف في جميع مناحي الحياة؛ فهو يحررنا من عبء الضرائب المفرط، بحيث تصبح إمكانية تراكم المدخرات لكل عامل أكبر في المستقبل مما كانت عليه حتى الآن. أمر آخر! إن العمل الاقتصادي الوطني المنتج للسلع والقيم في الصناعة والتجارة لا يُعاق بأي شكل من الأشكال، بل يُعزز إلى أقصى حد من خلال إلغاء عبودية الفائدة.

ماذا يحصل العامل إذا لم يحصل الرأسماليون على المزيد من مدفوعات الفائدة؟

هذا السؤال ما كان ينبغي أن يُطرح بعد الآن! أولًا، بالطبع، كان شعار العمال الدائم هو استغلال الرأسماليين للعمال؛ ثانيًا، لقد رأينا بوضوح أن العامل، أكثر من غيره، هو الملزم بدفع فوائد القروض. [بعبارة أخرى، ما يحصل عليه العامل هو ضرائب أقل وتكلفة معيشة أقل].

إن الروابط العائلية تضعف وتتضرر إذا لم يستطع أحد أن يترك أي ثروة خلفه.
الاطفال.

نعم، ما هو الواقع هنا؟ أعتقد عمومًا أن المال لا علاقة له إطلاقًا بالشعور العائلي. أو هل سمع أحدٌ أن أبناء الآباء الأثرياء يتمسكون بـ....

هل يحب آباؤهم أبناءهم أكثر من آباء الفقراء؟ أم أن الآباء الأغنياء يحبون أبناءهم أكثر من الفقراء؟ ما هو الأهم بالنسبة للأبناء، أن يُهيئ لهم آباؤهم أفضل تربية ممكنة، وأن يُعلّموهم الانضباط، فيُنشؤوا جيلاً مجتهداً، أصحاء، وشجعاناً، أم أن يُخلفوا لهم ثروة طائلة؟

في حالات خاصة، لا بد من الاعتراف بالسعي المبرر لتأمين مستقبل الأطفال المالي. ولن يتأثر هذا السعي، وبالتالي حرص الوالدين على أطفالهم، سلبًا بإلغاء عبودية الفائدة؛ بل على العكس. وستزداد إمكانية الادخار عندما يتحرر اقتصادنا الوطني من وطأة عبودية الفائدة الشاملة.

لقد رأينا من مثال الرجل الذي يبلغ دخله 10,000 مارك ودخل معاشه 5,000 مارك أن جميع الثروات المتوسطة والصغيرة تُحرم في الواقع من أي أثر إيجابي بسبب المسار الملتوي للضرائب المباشرة وغير المباشرة على السكن والإيجار وما إلى ذلك. لا يسعني إلا أن أكرر: إن الفائدة على السندات لأصحاب الثروات الصغيرة والمتوسطة هي خدعة، وخداع للذات، وتدوير في حلقات مفرغة، لكن رأس المال الكبير، من خلال صحافته المخلصة، روّج وأعلن بشكل شيطاني في جميع أنحاء العالم الإيمان بقدسية الفائدة وحرمتها. إنه يسمح للجميع، على ما يبدو، بالمشاركة في استهلاك الفائدة اللطيف والمخدر، من أجل تهدئة الضمير المتعب الذي لا بد أن يصاحب استهلاك الفائدة الخامل واللاعملي -ومن أجل تجنيد رفاق للنضال، من أجل الدفاع عن هذا الخير الأسمى للمامونية.

وسيقول الموظف المدني ورجل الدولة: إن الدولة لا تستطيع أن تتخلى عن الالتزام الذي تعهدت به تجاه دائنيها.

ماذا تعني "الالتزامات"؟ هل من الأخلاقي بأي حال من الأحوال الدخول في التزامات يجب أن تعلم الدولة منذ البداية أنها لا تستطيع الوفاء بها إلا إذا سحبت الفائدة من الدائنين من خلال الضرائب المباشرة وغير المباشرة بنفس القدر تمامًا؟ أين الأخلاق في ذلك؟ أم أليس من الأصدق ربما الاعتراف: "لا يمكنني دفع الفائدة إلا إذا جمعت نفس القدر من الضرائب -ولكن في فترة الحرب، كنتُ مضطرًا للمال، ولهذا السبب قمتُ بعملية الاحتيال بسندات الحرب؛ سامحوني أيها الأحباء؛ لقد كان الأمر في النهاية من أجلكم، والآن لا نريد أن نلعب لعبة الغميضة بعد الآن؛ أنا كدولة لا أدفع أي فائدة، وأنتم، دافعو الضرائب، لستم مضطرين لدفع ضرائب مقابل الفائدة؛ هذا سيبسط معاملاتنا بشكل كبير. وهكذا، سنستغني عن البيروقراطية الضريبية الهائلة، وكذلك البيروقراطية غير العادية التي تخدم الفائدة. صحيح؟ هل لدينا اتفاق؟" وأنت يا سيد شيدمان، لا تُعيد نشر اسمك على كل دعاية بصفتك وزير خارجية الحكومة القديمة المُتواطئة وسط تصريحات حمقاء تتعلق بأمن وحرمة سندات الحرب. أنت تُحرج نفسك فقط: لقد ذهبت ثمار هذه الخدعة برمتها إلى رؤوس أموال القروض الكبيرة فقط.

ويعلن المسؤولون الماليون والمحترفون المصرفيون أن إلغاء عبودية الفائدة على سندات الحرب والديون العامة أمر مستحيل لأنه مرادف للإفلاس العام.

سامحوني: وفقًا لخطاباتكم، نحن بالفعل مفلسون علنًا على أي حال، أو لا بد أن نصبح كذلك. لكن الإعلان العلني عن الإفلاس العام سيكون أغبى ما يمكن أن نرتكبه: سيضيف إلى عدم كفاءة أصحاب السلطة الحاليين، قبل الأوان، تأكيدًا تاريخيًا على هذا عدم الكفاءة.

لماذا أعلن إفلاسي؟ لو وضعتُ ثلاث علامات من جيب البنطال الأيمن في جيب البنطال الأيسر،
لا يزال يتعين علي أن لا أعلن إفلاس جيب البنطال الأيمن لهذا السبب!

لم يكن الأمر مختلفًا حقًا مع قرض الحرب! سحب الرايخ من جيوب الشعب أول مليارات كانت موجودة بالفعل، ثم عادت الأموال للتدفق؛ ثم جاء القرض الجديد، فعادت الأموال للتدفق؛ ثم جاءت المضخة مرة أخرى وامتصت المليارات، ثم انحسرت مرة أخرى، حتى عادت الدولة، بعد تكرار اللعبة تسع مرات، لتولد 100مليار من الديون بسعادة. ولذلك، كان الشعب يمتلك 100مليار في أوراق مطبوعة بدقة. في البداية، ظن الناس أنهم أصبحوا أكثر ثراءً بكثير؛ ثم جاءت الدولة وقالت: "أمر مروع؛ لدي 100مليار ديون وأواجه الإفلاس". -نعم، ولكن لماذا؟ هذا على أي حال مجرد خداع للذات! أنا شخصيًا لا يمكن أن أفلس أبدًا إذا كنت أسحب مالي من جيب وأضعه في الآخر بين الحين والآخر. لذلك، يمكننا أن نطمئن بشأن إفلاس الدولة فيما يتعلق بديون سندات الحرب الداخلية. ولذلك، فإننا لا نحتاج حقاً إلى إعلان الإفلاس العام، ويمكننا حقاً أن نوفر على أنفسنا العمل الجبار المتمثل في مدفوعات الفائدة الغبية والضرائب الكبيرة، ولكن الأكثر غباءً.

فلنتحرر أخيرًا من سطوة رؤوس الأموال المقترضة الضخمة! وحدها رؤوس الأموال المقترضة الضخمة تستفيد من هذا الاحتيال الضريبي بفوائد القروض، إذ يتبقى لها فائضٌ من الذهب، ويدفع العمال هذا الفائض على شكل ضرائب غير مباشرة؛ أما الرأسماليون الصغار والمتوسطون، فيطاردون صغارهم ببساطة.

يقول المسؤول الاقتصادي العالمي: إن إلغاء عبودية الفائدة ليس ممكناً بالنسبة لنا في ألمانيا وحدها؛ بل يجب أن يتم ذلك على المستوى الدولي؛ وإلا فإننا سنخسر كل الائتمان، وسوف يتدفق رأس المال بعيداً، وسوف نضطر إلى الوفاء بالتزاماتنا تجاه بقية العالم.

أعترف أنني كنتُ أنا نفسي في حيرة من أمري بشأن هذه المسألة لفترة طويلة. إنها المسألة الأصعب لأنها تتعلق بعلاقتنا مع بقية العالم؛ وفي الوقت نفسه، للمسألة جانبان. من جهة، تُمثل فكرة إلغاء عبودية الفائدة صرخة المعركة لجميع الشعوب المنتجة ضد العبودية الدولية للفائدة على المال؛ ومن جهة أخرى، هي العلاج الجذري لمشاكلنا المالية الداخلية. ولكن في الحقيقة، ليس هذا مبررًا للتوقف عن استخدام العلاج لمجرد أن جارنا المريض لا يستخدمه في الوقت نفسه. ومع ذلك، سيكون من الغباء أن نستمر نحن في ألمانيا في الدوران في حلقة مفرغة وندفع الضرائب والفوائد، وقد أدركنا بوضوح أن هذا النشاط السخيف لا يفيد إلا كبار الرأسماليين لا أحد سواهم. لذا، فلنمهد الطريق بمثالنا المُحرِّر؛ فلنحرر أنفسنا من عبودية الفائدة على المال، وسنرى قريبًا أن قوة هذه الفكرة المُحرِّرة المنتصرة ستحفز شعوب العالم على اتباعنا.

أنا مقتنع بالفعل أن مبادرتنا -إذا لم يتم قمع هذه المبادرة من قبل المامونيون الألمان –سوف يكتسحون الشعوب الأخرى بالضرورة التي لا تقاوم.

يقول سبارتاكوس: إن الفكرة برمتها لا تعني سوى حماية رأس المال؛ فهي لا تزال ويبقى الأمر كما هو: الفقير لا يملك شيئاً والأغنياء باقون.

نعم يا صديقي، من الصعب جدًا عمومًا إجراء مناقشة معك -إذا كنت شيوعيًا في أعماق روحك، وستؤكد بالتالي أن "كل الأشياء ملك لجميع البشر"01

وإذا كنت على دراية بالأفكار الفعلية لقادة البلاشفة العظماء في روسيا، وخاصة لينين، وتعتبرها صحيحة، وبالتالي، تعتبر المهام التالية للجمهورية السوفييتية التي حددها لينين، "المحاسبة الشاملة والسيطرة على كل الإنتاج والتوزيع"، ممكنة إنسانيًا.

10بيتر كروبوتكين، غزو الخبز

ولكن إذا كنت واضحًا تمامًا بشأن حقيقة أن هذه المهمة ليست ممكنة حقًا إلا في ظل طغيان رهيب، وإذا كنت لا تزال في أعماق قلبك شيوعيًا أو سبارتاكوسًا مقتنعًا وما إلى ذلك، فلا داعي لأن نتجادل مع بعضنا البعض أكثر؛ فنحن ببساطة لا نفهم بعضنا البعض ونتحدث لغات مختلفة، والمستقبل سوف يحدد، إما بالنسبة للدولة المقيدة التي يمكن أن تنتج في نهاية المطاف من فوضى البلشفية، أو الدولة الجديدة التي آمل أن تكون ذات اقتصاد وطني محرر من عبودية الفائدة.

ولكن إذا كنت في أعماق قلبك الشيوعي -إذا كنت صادقًا -تجد أنك ما زلت تفكر وتتوق إلى زوجة وطفل، إلى روح إنسانية أقرب إليك من إسكيمو أو زولو كافر، إذا كنت أثناء العمل في المصنع الذي يقوده مدير السوفييت تعتقد أنه سيكون من الجميل أن تمتلك كوخك الصغير، قطعة أرض صغيرة في الحديقة، إذا كان في أعماق روحك حقًا لن يمنحك أي رضا حقيقي أن يكون لديك الحق مثل كلب في الشارع في استخدام أي عاهرة تعبر طريقك، إذا كنت تريد أن تسمي شخصًا ما زوجتك، إذا كنت تفكر فقط في توفير شيء من أجر العمل، والذي يجب أن ينتمي إليك وحدك، فأنت لم تعد شيوعيًا بالفعل؛ إذن أنت بالفعل محطم في قلبك من شعارك المعلن بصوت عالٍ، "كل الأشياء تنتمي إلى جميع الرجال"؛ إذن ما لا تريده على وجه التحديد هو أن تكون كل الأشياء تنتمي إلى جميع الرجال؛ أنت تريد بالضبط ما تتمنى لنفسك -زوجة، طفل، منزل، مزرعة، مدخرات -سواء كنت تمتلكها بالفعل أو كنت تأمل فقط في الحصول عليها، حتى في هذه الحالة يجب أن تنتمي إليك وحدك.

"وهل ترى يا صديقي، إذا كنت تشك فقط في قلبك أن هذا قد يحدث فرقًا بالنسبة لك، إذا جاء فرد عشوائي وأخذ مدخراتك ببساطة باسم "الكل"، وإذا أحضر لك طفلًا آخر وأخذ معه طفلك لأن جميع الأطفال ينتمون إلى "الكل"، إذن يا صديقي، دعنا لا نستمر في الحديث دون أن نفهم بعضنا البعض.

ربما أستطيع أن أطلب منك أن تتأمل ما إذا كانت الرسالة الشيوعية القائلة بأن كل الأشياء يجب أن تنتمي إلى كل الرجال تعني بالضرورة نهاية كل ثقافة، لأن الافتقار إلى أي مفهوم للملكية يجب أن يجبر الإنسان بمنطق مقنع على النزول إلى مستوى الوحش.

إذا كان كل شيء ملكًا لجميع البشر، وإذا كان من الممكن فرض محاسبة ومراقبة جميع الإنتاج والتوزيع السطحي، بالمعنى اللينيني، ففي أفضل الأحوال، ستنشأ مستعمرة نمل. ولكن في هذه الحالة، يمكننا أيضًا الاستغناء عن اللغة والروح والفكر؛ يمكننا، بصمت وغريزة، أن نؤدي عملنا القسري. هناك نهاية للإنسان.11

كفى الآن يا صديقي سبارتاكوس. دع هذا الاعتبار الجوهري يترسخ في ذهنك وقلبك. ستحصل على إجابة أدق لسؤالك خلال حديثك مع الأطراف الأخرى.

والآن أيها الرفاق من الاتجاهين الاشتراكيين المعتدلين والمستقلين!12

لا أستطيع أن أتخيل أن التناقضات أو الاعتراضات الجدية ضد إلغاء عبودية الفائدة يمكن أن تأتي من جانبكم، ومع ذلك يجب أن أتعامل معكم بشكل قاطع، إلى جانب عالم الأفكار الاشتراكية بأكمله، من ماركس إلى الزعماء الحاليين إيبرت، وشيدمان، وكاوتسكي، وما إلى ذلك.

.1الإرادة الاشتراكية: إن الارتقاء بالطبقة العاملة فكرة لا مفر من انتصارها دون قيد أو شرط؛ ونحن متفقون حتى الآن.

.11"نهاية الإنسان" من سفر حزقيال. هناك تعني غاية الإنسان، ولكن هنا قد يكون لها معنيان. غاية الإنسان في ظل الشيوعية تصبح عبودية بلا عقل، أي تدمير الإنسان.

12يشير فيدر هنا إلى الحزب الديمقراطي الاجتماعي وفرعه السلمي، الحزب الديمقراطي الاجتماعي المستقل.

Machine Translated by Google

.2إن الطرق المتبعة لتحقيق هذا الهدف العظيم خاطئة تمامًا تقريبًا،
لأنهم

.3تعتمد على افتراضات خاطئة.

.4إن الفكرة الاشتراكية [الماركسية] للدولة تؤدي بالضرورة إلى الشيوعية، وبالتالي إلى
انخفاض.

.5ولكن لأن الاشتراكية الديمقراطية لها هدف مختلف، وهو الارتقاء بالطبقة العاملة، كل العمال بشكل عام، فإنها تواجه صراعا داخليا رهيبا، لأن النتائج المنطقية للماركسية تؤدي إلى العكس تماما من الهدف العملي للحركة العمالية.

.6ومن هذا الانقسام الداخلي تنشأ حالة من عدم اليقين الواضح في اتجاه
حكومة.

.7من أجل الهدف العملي الكبير (ارتقاء الطبقة العاملة)، يجب اتخاذ موقف حازم ضد سبارتاكوس والشيوعية البلشفية، ومواجهة أساليبهما بكل قوتنا. لكن الاشتراكية الديمقراطية، المنظمة من خلال النقابات العمالية، تشعر اليوم بالضعف أمام هذه الجماعات الراديكالية، لأنها اتخذت الفكر الماركسي مبدأً أساسيًا في تربيتها، ولأن جميع أساليب التفكير الماركسية تؤدي منطقيًا إلى الشيوعية.

الآن الدليل: النقطة الثانية تقول أن المسارات التي سلكتها الديمقراطية الاجتماعية خاطئة بالكامل تقريبًا.

لقد أدى التحريض الشامل الذي شهدته البلاد إلى انقسام عميق بين سكان أمتنا. والافتراءات المتكررة ضد أصحاب العمل من مختلف الأنواع، بل وحتى من جميع المهن البرجوازية، بوصفهم مستغلين ومصاصي دماء العمال اليدويين الذين يعملون ظاهريًا دون مساعدة، قد أدت إلى استياء غير مبرر وغطرسة العمال، والتي تجد تعبيرها اليوم بالضرورة في مطلب "ديكتاتورية البروليتاريا" (البيان الشيوعي). إن المطلب الأساسي لبرنامج إرفورت - نقل وسائل الإنتاج من الملكية الخاصة إلى ملكية المجتمع وتشغيله -قد تم تقليصه اليوم إلى نداء "التأميم".

من الواضح تمامًا لكل سياسي جاد أن تأميم اقتصادنا المنهار بالكامل يعني إفلاسًا كاملًا للدولة. لكن لا يجرؤ أحد على الاعتراف بذلك صراحةً وبحرية للشعب.

لا ينبغي أن يكون شعار التنشئة الاجتماعية، بل إلغاء التنشئة الاجتماعية، هو الشعار الآن. وهكذا، يُحاول المرء تعويض الفشل الفادح لكل تنشئة اجتماعية من خلال مشاريع ضريبية وهمية، ومن خلال هذا المسار "مصادرة ممتلكات المُصادرين" مرة أخرى. كل هذا لا يعني سوى التخلي عن الاقتصاد الوطني بأكمله للدمار الشامل. فبدلاً من النمو (مضاعفة الإنتاج، كما وعدت الأدبيات الاشتراكية بأكملها لفترة ما بعد الثورة، أمرٌ غير وارد)، حدث العكس تمامًا.

لكن أسوأ ما في الأمر هو أن تفكر الحكومة الاشتراكية الحالية في قبول قروض أجنبية كبيرة. بهذا لن يُختم تدهورنا الاقتصادي فحسب، بل سنُسلم أنفسنا بالكامل إلى عبودية الفوائد لدول الوفاق، والتي لن يكون لها رجعة.

إن الفشل الأساسي، والخطأ الجوهري، الذي بُنيت عليه هذه السلسلة الخاطئة من المعاهدات والمطالب والوعود للشعب، هو موقف خاطئ تمامًا تجاه رأس المال الصناعي ورأس المال القرضي. البيان الشيوعي، وبرنامج إرفورت، وماركس،

لم يدرك إنجلز ولاسال وكاوتسكي الفرق الجذري بين رأس المال الصناعي ورأس المال القرضي.

في هذه النقطة، يجب على الاشتراكية الديمقراطية بأكملها أن تتعلم من جديد؛ يجب الاعتراف بهذا الخطأ الأساسي بوضوح والاعتراف به بصراحة دون تحفظ. ثم، يجب على المرء أيضًا استخلاص الاستنتاجات الممكنة الوحيدة بلا هوادة. ومع ذلك، فإن هذه تعني التخلي الجذري عن الغضب غير المجدي، لأنه خاطئ تمامًا، ضد الصناعة وضد صاحب العمل. ينتمي العامل ومعطي العمل معًا؛ لديهما نفس الهدف -العمل والإنتاج؛ لأنه بدون إنتاج وبدون عمل، لا يمكن أن تكون هناك حياة ولا ثقافة ولا تقدم ولا صعود. إن التعارضات الواضحة والحتمية الموجودة بين البشر، لمجرد أنهم بشر، أقل أهمية بكثير من المصلحة المشتركة الكبرى لصاحب العمل والموظف. يمكن حل هذه التعارضات عن طريق عقود الأجور والمنظمات التجارية بما يرضي الطرفين.

ولكن دعونا لا نواصل البحث في هذه الأسئلة التي تعتبر تافهة في نطاق أطروحتنا حول أكبر خطوط القوة السياسية، ودعونا نؤكد فقط على أن مصلحة العمل بشكل جماعي تتوافق تمامًا مع صناعتنا الوطنية، ومع الاقتصاد الوطني لشعبنا.

من يعلّم خلاف ذلك ويعرض التعارضات بين صاحب العمل والموظفين على أنها أكثر أهمية، يكشف عن نفسه باعتباره غير مسؤول على وجه التحديد فيما يتعلق بالعمال؛ لأنه بذلك يضع الفأس على جذور الشجرة التي تغذي العامل وتدعمه.

"ولكن الاشتراكية الديمقراطية فعلت ذلك، وبهذا جلبت على نفسها ذنباً أبدياً أمام العمال الألمان؛ وبهذا جلبت على شعبنا بؤساً لا يوصف، لأنها لا تستطيع الوفاء بكل وعودها، لأنها لا تستطيع أن تجلب لنا السلام القائم على التفاهم المتبادل، لأنها لا تستطيع أن تخلق لنا فرص عمل، لأنها حتى مضطرة إلى تشكيل قوة مسلحة ضدنا، لأنها لا تستطيع الاستغناء عن الخدمة المدنية، لأنها مضطرة إلى المطالبة بالالتزام بالعمل، لأن الاقتراع العام المتساوي والمباشر للرجال والنساء فوق سن العشرين لا يساعد أحداً على كسب لقمة العيش، لأنه بدون ضمان الدولة لأمن الأشخاص والممتلكات لا بد أن تحدث ظروف فوضوية، لأنه بدون تكامل الفرد وتبعيته للمجتمع لا يمكن للدولة أن تتمتع بأي حيوية."

وهكذا، تسري موجة عميقة من خيبة الأمل، يملؤها اليأس، في أرجاء الشعب. وإذا لم يفهم الأفراد ذلك بعد، فإن الوزراء وأعضاء البرلمان وممثلي الشعب يواصلون الكذب على بعضهم البعض ببراءة، مدعيين ضرورة الدفاع عن "مكاسب الثورة" ضد "الرجعية": أما ما يعنيه هذان المصطلحان، إن وُجد، فلا يستطيع أي رجل دولة نزيه أن يُخبر الشعب به بوضوح.

إن الأفعال السلبية للثورة، وخلع سلسلة من السلالات العتيقة، وخلع الضباط، وإلغاء النبلاء، وحل الجيش، وباختصار، "الهدم الأعظم"، ليست في الواقع "مكسبًا".

والرجعية؟! إن عقيدة الحق الإلهي الفاسدة، التي هُزمت، لا تحظى في أي مكان من الشعب بدعم أخلاقي كافٍ يُفضي إلى أي عمل قوي؛ فالبرجوازية، فيما يتعلق بالبرجوازية الحقيقية، جبانة للغاية، وفاسدة أخلاقيًا للغاية، بحيث لا تستطيع التظاهر ضد العمل الواعي طبقيًا: لذلك، ليس من الضروري أن تقلق الطبقة الحاكمة من العمال من رجعية أسرية أو برجوازية.

لكن خيبة أمل الشعب العميقة إزاء ما يُسمى بمكاسب الثورة، أي إزاء غياب أي تحسن حقيقي في أوضاع الشعب، هي الخطر الأعظم. هذه الخيبة تؤدي إلى انجراف جماهير غفيرة نحو اليسار، حيث تُباع الوعود التي قُطعت بالفعل بأقل بكثير.

في نهاية المطاف، لم يعد بالإمكان تقديم وعود مثل "كل شيء للجميع". هذا جنون محض، لكن كل فكرة، كل ظاهرة، كل نشاط يُبالغ فيه ويُبالغ فيه إلى أقصى حد، يصبح جنونًا في النهاية، ثم يتحول إلى نقيضه. وهكذا ينطبق الأمر نفسه على الفكرة الشيوعية القائلة بأن الكل ملك للجميع، لأن هذه الفكرة تنتهي في النهاية وتتحول إلى الكل... لا يملكون شيئًا. لقد وصل الجوع واليأس والبؤس والمرض والحاجة إلى روسيا؛ وفقد الناس آخر ما تبقى من الشجاعة ومتعة الحياة.

أكرر: يكمن الخطأ الجوهري الفادح في عالم الأفكار الاشتراكية في نهاية المطاف في عدم إدراك الفرق الجوهري العميق بين رأس المال الصناعي ورأس المال الإقراضي. رأس المال الإقراضي المُستهلِك للفوائد هو آفة البشرية. إن النمو الأبدي والبطيء واللامتناهي لرأس المال الإقراضي الضخم، وليس رأس المال العامل الصناعي الإنتاجي المُصنِّع للسلع، هو ما يؤدي إلى استغلال الشعوب.

لا يمكنني أن أنسى هنا فحص السؤال حول سبب عدم الاعتراف بهذا الاختلاف الأساسي؛ وما إذا كان قد تم الاعتراف به حقًا، أو ما إذا كان قد تم حجبه لصالح رأس مال القروض الكبير؛ وما إذا كان الزعماء والزعماء في النضال ضد الرأسمالية، وما إذا كان مؤلفو البيان الشيوعي، وبرنامج إيرفورت، والقادة الحاليون قد تحركوا دائمًا بالضمير الضروري.

إنَّ التشكيك في جدية الآخرين المطلقة وقناعاتهم الراسخة أمرٌ بالغ الخطورة والفظاعة؛ ويبدو أنَّ البحث عن الأسباب والعلاقات المتعلقة بأحداث الحياة يزداد خطورةً كلما ازدادت دقةً. لذلك، لا أريد أن أُجيب على هذا السؤال إطلاقًا، بل سأكتفي بالإشارة إلى روابط عميقة وغامضة، مستشهدًا بقولٍ لدزرائيلي، أعظم رئيس وزراء إنجليزي، اللورد بيكونسفيلد. كتب في روايته "إنديميون":

لن يتجاهل أحد مبدأ العرق. إنه مفتاح التاريخ، وسبب غموض التاريخ غالبًا هو أنه كتبه رجال جاهلون بهذا المبدأ وكل ما ينطوي عليه من معرفة. [البارون سرجيوس إلى إنديميون]

البرجوازي.

البرجوازي، الذي تبدو له الراحة واجبًا برجوازيًا، يُقلقه بالتأكيد كل مطلب ثوري جديد، كما هو الحال دائمًا مع كل فكرة جديدة. هذا يُقلقه؛ ربما عليه حتى أن يُفكر في الأمر. كل تغيير بغيض بالنسبة له؛ يُريد راحته، والويل لمن يطمع في ماله. الآن، يُريد المرء منه بالفعل فوائده، دخله من إيجارات المنازل، فوائد سنداته المغطاة، الفوائد التي يُحصّلها من الرهون العقارية؛ باختصار، ما يُشكّل راحته، رضاه، وحظه السعيد.

مع ذلك، علينا أن نتساءل عما سيقوله أعضاء الطبقات المالكة لرأس المال المُقرض. إنهم يُشكلون، بعيدًا عن البرجوازية الحقيقية... البرجوازية نوع بشري لا يُمكن تربيته بعد ذلك؛ أما البرجوازية فهي غصن من شجرة الإنسانية يجب قطعه، وكلما أسرعنا كان ذلك أفضل. هؤلاء هم البابيت المُتغطرسون، الراضون عن أنفسهم، ذوو آفاقهم الضيقة المُحزنة، الذين لا يملكون أي حماس. يُقضون أيامهم في رتابة أبدية مع القهوة، والجريدة الصباحية، ومشروب الصباح، وجريدة الظهيرة، والغداء، وقيلولة ما بعد الظهر، وقص القسائم، ومشروب ما بعد الظهر، والأصدقاء في الحانة، وأحيانًا في دار السينما. يفتقرون إلى فهم كل ما يُحرك العالم، وكل ما يتوق إليه الشباب، وكل ما يُقلق الشعب والدولة والمجتمع، غير مُبالين بالحرب والنصر، فهم يعيشون في حالة خمول وتحلل، مُتغطرسين وخانعين في آن واحد -لكن البرجوازية طبقة واسعة لا يُمكن تجاهلها.

وهكذا، من خلال إلغاء عبودية الفائدة، يتم تدمير الادخار؛ وينتهي الأمر بالناس إلى الفقر.

يجب إنكار تأثير إلغاء عبودية الفائدة عمومًا على الادخار إنكارًا قاطعًا. فالادخار لا علاقة له بالمفاهيم الاقتصادية السائدة، تمامًا كما هو الحال مع الإسراف. فالادخار والإسراف صفتان إنسانيتان، إما أن تكونا موجودتين أو غائبتين، بغض النظر عن موافقة العصر على فكرة الفائدة أو رفضه لها.

في فترات الانتقال، ربما يُمكن تعزيز الادخار أو تقليله. مع ذلك، أميل في هذه الحالة إلى أن الشخص العقلاني والمُقتصد سيقول لنفسه: "لم يعد بإمكاني الاعتماد على راتبي فقط في المستقبل. مع ذلك، أريد أن أعيش في سنواتي الأخيرة وأترك شيئًا لأطفالي؛ لذلك، عليّ الآن أن أدّخر أكثر". أعتقد أن إلغاء عبودية الربا سيُحدث هذا التأثير على غالبية الناس. أما كبار السن، فسيُحالون بالطبع إلى الدعم الحكومي.

هنا أيضًا، لا بد لي من التأكيد مجددًا وبشدة على أنه في ظل العبء الحالي للضرائب المباشرة على العقارات وعبء الضرائب غير المباشرة على كل نمط حياة، لن يبقى شيء من مدفوعات الفوائد المجزية، إلا في حالة الشخص الذي -وهو أمرٌ جائرٌ حقًا ويجب مكافحته- لا يتدفق دخله إلا من مدفوعات الفوائد الدائمة. لذلك، ربما لا يُخشى من تراجع الادخار.

هل رأس المال الكبير (المُقرز) عقيمٌ حقًّا؟ ألم يُهيئ أيضًا وسائلَ التقدم الشامل التي تُثمر للبشرية ثمارًا أعظم مما تُدمّره فوائد رأس المال المُقترض؟

لا! إن طرح هذا السؤال يُثبت أن المصطلحات المامونية قد حجبت رؤيتنا.

لم يُنشئ رأس المال الكبير وسائل التقدم الشامل؛ بل نما من خلال العمل! رأس المال كله عمل متراكم. رأس المال الكبير غير مُنتج في حد ذاته، لأن المال وحده غير مُثمر إطلاقًا. من العقل والعمل والمواد الخام أو الموارد المعدنية المتاحة أو المُطوّرة، تُنتج القيم وتُصنع السلع -من خلال العمل، ومن خلال العمل وحده.

فإذا أُنفق هذا القدر الكبير من المال على أخصب الأراضي الزراعية، في أغنى منجم فحم، فلن تُنتج هذه الأراضي حبوبًا، ولن يُنتج منجم الفحم الفحم من تلقاء نفسه! فلنؤكد هذا قطعًا.

إذا كان الناس قد اخترعوا المال، فهو بالتالي مفيد ومعقول للغاية؛ ففي كل مكان.
في اقتصادٍ معقد، يحتاج المرء إلى هذا "الضمان" (المعترف به عالميًا) للعمل المُنجز. لكن أن تكون هناك إمكانية كامنة في هذه "إمبراطوريات المال" للنمو الأبدي من ذاتها إلى ضخامة -وهذا ما يفعله المال، إن كان قادرًا على تحقيق فائدة -فهذا ما يثور عليه جوهر وجودنا؛ إنه ما يُعلي من شأن المال فوق كل مظاهر الحياة الأخرى؛ إنه ما يجعل المال صنمًا. وكل هذا في الواقع ليس سوى أكبر خداعٍ للذات البشرية!

لا شيء، لا شيء على الإطلاق، يأتي من المال وحده. الطاولة، الخزانة، الملابس، المنزل، الأدوات، باختصار، كل شيء حولنا له قيمة؛ في النهاية، لا يزال بإمكان المرء استخدام قطعة أثاث مكسورة كحطب للتدفئة، لكن بورقة العشرين مارك لا تستطيع فعل شيء؛

لا أستطيع حتى لفّ قطعة جبن فيها. فقط بعد أن يتفق الناس بعقلانية على تسهيل تبادل السلع للاستهلاك، وكتابة قسائم مقابل العمل المنجز، بهذا فقط تكتسب قصاصة الورق معنى وهدفًا، ومن المنطقي جدًا أن يحصل المزارع مقابل حبوبه من شركة تعدين الفحم على المال لا الفحم؛ وبالتالي...

قسائم لأعمال أخرى مُنجزة، مثل المذراة، والأواني، والمحراث، والمنجل. لكن مع ذلك، يجب أن تنتهي سلطة المال.

وهكذا، لم يُحرز التقدم الهائل للبشرية بفضل المال، بل بفضل الرجال أنفسهم، بروحهم الجريئة، وجرأتهم الجامحة، وعقولهم الذكية، وقوة أيديهم، وعملهم المشترك، ومن ثمّ الاجتماعي، الدؤوب. يجب أن نرى ذلك بكل فخر ووضوح. كان الرجال هم الأساس، وليس قطع الورق البائسة التي اخترعها البشر لتبسيط التجارة.

برنامج إضافي

مع أن إلغاء عبودية الربا ليس الهدف النهائي لسياسة الحكم الجديدة، إلا أنه في الحقيقة العمل الأشد تأثيرًا، وهو العمل الوحيد القادر على توحيد جميع الشعوب في عصبة أمم حقيقية، ضد طغيان المامونية الذي يحيط بجميع الشعوب. ولكنه ليس الغاية.

وعلى العكس من ذلك، فإن إلغاء عبودية الفائدة يجب أن يؤدي إلى خطوات أخرى، لأنه، كما رأينا، يمسك بالشر العالمي من الجذور، بل من الجذر الرئيسي.

فقط عندما يتحقق المطلب الأساسي لإلغاء عبودية الفائدة، يُمهّد الطريق لأول مرة للدولة الاجتماعية. يجب إدراك ذلك بوضوح، ويجب تحقيقه رغم كل قوى المامونية. إن الدعوة إلى التأميم [في حين تستمر عبودية الفائدة] ليست سوى محاولة لتكوين احتكار لجميع الصناعات وإنشاء تكتلات عملاقة في كل مكان، حيث سيكون لرأس المال المقترض الكبير، رغم كل ضرائب الثروة، التأثير الحاسم عليها بطبيعة الحال في المستقبل. إن الدولة الاشتراكية القائمة على أساس المامونية هي عبث، وتؤدي بطبيعتها إلى تسوية بين الاشتراكية الديمقراطية، الملوثة أصلاً بشدة بالمامونية، ورأس المال الكبير.

أما نحن، على النقيض من ذلك، فإننا نطالب برفض جذري للدولة المامونية وإعادة بناء الدولة وفقًا للروح الحقيقية للاشتراكية، حيث تكون الفكرة الأساسية الحاكمة هي الالتزام بالتغذية -حيث يمكن لمطلب أساسي قديم للشيوعية أن يجد إشباعه العقلاني والمفيد -في الشكل الذي يتلقى فيه كل عضو من أفراد الشعب استحقاقه المخصص له في تربة الوطن من خلال تخصيص الدولة لأهم المواد الغذائية.

ونحن نطالب كذلك، كهيكل للدولة الجديدة، بتمثيل الشعب من خلال مجلس ممثلي الشعب، الذي يتم انتخابه على أوسع نطاق، وإلى جانب ذلك مجلس عمل دائم، وهو المجلس المركزي الذي يتمتع فيه عمال الأمة بصوت متناسب مع توزيعهم حسب المهنة والطبقة الاقتصادية.

أخيرًا، نطالب بأعلى درجات المساءلة لمديري الدولة. سيتم تناول هذا البناء الجديد للدولة على أساس اشتراكي أرستقراطي في عمل إضافي.

سيصدر قريبًا عن نفس الناشر. إلا أن الشرط الأساسي لكل هذا البناء يبقى إلغاء عبودية الفائدة.

إيماني الراسخ، بل ومعرفتي، تجعلني أُدرك بوضوح أن إلغاء عبودية الفائدة ليس أمرًا واجب التنفيذ فحسب، بل يجب أن يُنادى به في كل مكان بابتهاجٍ لا يُوصف. تذكروا: على عكس جميع الأفكار والحركات والمساعي الأخرى، مهما كانت حسنة النية، التي تهدف إلى تحسين البشرية، فإن اقتراحي لا يهدف إلى تحسين الطبيعة البشرية؛ بل يُطبق نفسه على مادة سامة، على ظاهرة اختُرعت ببراعة -لا، بشيطانية -تتعارض تمامًا مع أعمق مشاعر الإنسان، بهدف إفساد البشرية، وإيقاعها في فخ المادية، وسلبها أفضل ما لديها، ألا وهو الروح. يدًا بيد بجانبه.

لقد انتهى الطغيان المخيف الذي لا يرحم لقوى المال، والتي جعلت الناس مجرد عبيد للفائدة، ولا وجود لهم إلا للعمل من أجل العائد، من أجل الفائدة.

ونحن نشعر بقلق عميق ندرك الوضوح المخيف والحقيقة في الأمثال التوراتية القديمة، التي وعد بها إله اليهود يهوه شعبه المختار: "أريد أن أمنحك ملكية جميع كنوز العالم؛ وعند قدميك يرقد جميع شعوب الأرض وأنت ستحكمهم".

هذه القضية العالمية مطروحة الآن أمامكم جميعًا. لا تُحل القضايا العالمية بلمحة عين، لكن الفكرة واضحة وضوح الشمس. ويجب نشر هذا العمل بجد؛ علينا أن ندرك تمامًا أننا نواجه عدوًا شرسًا، قوى المال التي تُسيطر على العالم. كل قوة في صفنا، والعدالة وحدها في صفنا، عدالة العمل الإنتاجي الأبدية.

مدوا أيديكم إليّ، أيها العمال في كل البلدان، اتحدوا!

الدولة الألمانية على المستوى الوطني

المؤسسة الاشتراكية

مقدمة

بواسطة

أدولف هتلر

كل فكرة عظيمة تحتاج إلى أمرين: إرادة القوة وأهداف واضحة. إرادة القوة والتحرر، تتوهج وتنبض في قلوبنا، وقد عرض غوتفريد فيدر في كتابه "الدولة الألمانية على أسس وطنية واشتراكية"، أهدافنا بوضوح وبساطة وبطريقة مفهومة للجميع. وفيه، تجسدت آمال وتطلعات الملايين، وتجسدت فيه تعاليم حركتنا.

أدولف هتلر

ميونيخ، 8نوفمبر 1923

مقدمة

إلى الطبعة الخامسة

يظهر هنا عملي "الدولة الألمانية على أسس وطنية واشتراكية" ضمن سلسلة "المكتبة الوطنية الاشتراكية". بقي النص دون تغيير جوهري، إلا أن المقاطع التي أشارت إلى ظروف وقت صدور هذا العمل (١٩٢٣)والأمثلة المقتبسة منه حُذفت، واختصرت شروحات المسألة اليهودية، إذ سيُخصص لها عمل خاص.

وينبغي للطبعة الجديدة أن تقدم دليلاً خاصاً على حقيقة أنه لم يتم تغيير أي شيء على الإطلاق في البرنامج الأساسي.

جوتفريد فيدر

مورناو، أكتوبر 1931

"طوبى للشعب الذي يحتاج إلى مساعدة عاجلة"

يفرض فكرة سياسية سامية، والتي،

كونها عظيمة وبسيطة،

"تجبر كل فكرة أخرى من أفكار العصر على خدمتها."

هاينريش فون تريتشكي

مقدمة

إلى الطبعة الأولى

ننظر إلى المستقبل بأملٍ وشوقٍ كبيرين. ستعيش ألمانيا، ولن تنهار. تهتز ألمانيا كما لو كانت على شفا مخاض عصرٍ جديد. ستسقط أغلال الشعور بالذنب المريعة، وكذلك المعذبون الأجانب، وستُخلع بشجاعةٍ لا هوادة فيها، وستتقدم ألمانيا على الأمم.

لو لم يكن كل هذا الألم والضيق مرتبطًا بالانهيار والسقوط، لتمكنا من المشاركة بشعورٍ من السعادة في أيام بناء عصرٍ جديد. إذا ألقينا نظرةً على انحطاطات اليوم، وعلى فوضى الحاضر، نرى في كل مكان إرادةً قويةً، وعملًا جادًا، وحدسًا مُلهمًا. تُحلق الروح الألمانية بجناحيها نحو آفاقٍ جديدة.

إن المهام اليوم قوية وأكبر وأصعب من أي وقت مضى في التاريخ المؤلم للألمان.

لذا، فمن الضروري حل المهمة المزدوجة -وليس فقط "إعادة بناء" الدولة والاقتصاد -
بل لإعطائهم شكلاً جديدًا، وبالتالي شكلاً جديدًا للحياة الثقافية والفكرية لشعبنا.

إن الشوق الألماني القديم لألمانيا الموحدة يجب أن يصبح حقيقة واقعة في النهاية، وسوف ينشأ قانون اقتصادي جديد ويزيل شكل الكابوس من اقتصاد الرأسمالية الفائدة.

إن المهام التي تنتظرنا شاملة وهائلة. تقف روح الماضي خلفنا، شامخةً ومُنذِرةً، مُمتلئةً بالرهبة أمام ما حدث تاريخيًا، على أرضٍ صلبة من أروع التقاليد الألمانية، القائمة على الحكمة الآرية الأقدم، يجب إعادة بناء الشعب والدولة والاقتصاد والثقافة.

وهنا يجب على العمال أن يدركوا مسؤوليتهم الهائلة، فهم يحملون على عاتقهم أمل الأمة كلها –نحو الحرية!

ولكن فكرة الاشتراكية الوطنية هي أكثر من مجرد عودة أو انحراف عن العادات القديمة، فهي تحطم سلاسل الدولة الماركسية والشكل الاقتصادي، وهي، باعتبارها الفكرة الأولى والأكثر تصميماً، تخوض بوعي المعركة الأصعب ضد القوى المامونية، ضد القوة الشاملة للعالم للإمبريالية اليهودية، ضد روح الجشع والأنانية واللامبالاة.

تجد حركة الحرية الألمانية العالمية والعظيمة أقوى مناضليها وأكثرهم عزمًا ووعيًا بأهدافهم في حزب العمال الوطني الاشتراكي الألماني. وقد حدد الحزب أهدافه في برنامج قصير يلخص بإيجاز المطالب الأساسية للحركة في خمسة وعشرين بندًا. وقد شرح ألفريد روزنبرغ، رئيس تحرير صحيفة "المراقب القومي"31، وهي الذراع الجدلي للحركة الوطنية الاشتراكية في ألمانيا الكبرى، نقاط البرنامج كلٌ على حدة في عمل موجز جدير بالشكر 14.

31تم شراء صحيفة Volkischer Beobachterفي عام 1920من قبل الحزب النازي الألماني لتكون بمثابة لسان حال الحزب، وقام بتحريرها ديتريش إيكارت حتى وفاته في عام ،1923عندما تولى ألفريد روزنبرج قيادتها.

41نشر روزنبرغ لأول مرة كتابه .Wesen, Grundsdtze und Ziele der Nationatsozialistischen Deutschen Arbeiterparteiداس برنامج دير Bewegungفي عام .1923

بناءً على هذا العمل، يُمكن على الأقل توضيح ما يريده حزب العمال الوطني الاشتراكي الألماني للأصدقاء والأعداء. من ناحية أخرى، يفتقر أدب الاشتراكية الوطنية إلى عمل شامل يُقدم وصفًا للأفكار السياسية والاقتصادية التي تنطلق منها، والمسارات التي تنوي اتباعها في السياسة الوطنية لتحقيق هدفها النهائي، وهو دولة الاشتراكية الوطنية الألمانية، دولة العمل والأداء. يهدف هذا العمل إلى تحقيق هذه المهمة.

سوف يتعين علينا إذن أن نلقي الضوء على نقطة الانطلاق والطريق والهدف للاشتراكية الوطنية، وسوف نظهر أين ستختلف الدولة الاشتراكية الوطنية الألمانية بشكل أساسي عن الدولة القائمة، وأي المجالات ستبقى دون مساس بشكل أساسي، وفي أي المجالات ستكون هناك إصلاحات جوهرية، وأين سيتعين الدخول في مسارات جديدة بشكل أساسي.

سيتعين علينا البحث عن سبل جديدة للحياة العامة، وخاصةً للسياسة المالية الوطنية، ولمعالجة المسألة العرقية والمسائل المتعلقة بها.
وسيتعين علينا أيضًا التعامل بشكل جذري مع الاعتراضات العدائية والتشويهات والأكاذيب التي أصبحت مسموعة بالفعل.

إن المهمة التي وضعناها على عاتقنا عظيمة للغاية، ومع ذلك فهي لا تمثل سوى جزء صغير من النطاق الكامل لعملية تجديد ألمانيا.

كل الجهود ستكون بلا جدوى إذا كان هناك تصميم على الموت وإرادة غير مقيدة لشخص ما.

لم يعمل القائد على تحقيق فعالية الأفكار.

إن أقوى الإرادة سوف تذهب سدى إذا لم نحمل في قلوبنا صورة واضحة لا تتزعزع عن الشكل الذي ينبغي أن تبدو عليه هذه الدولة الألمانية - ألمانيا، أرض آبائنا وأبنائنا -وفقا لإرادتنا -بعد انتصارنا!

1.الأسس

الأسس الأخلاقية

إن أساس الحكم الاشتراكي الوطني هو المسؤولية الكاملة تجاه الشعب وتجاه الذات.

"المصلحة العامة قبل المصلحة الذاتية" هو القانون الأول للاشتراكية الوطنية.

قد يبدو غريبًا أن يكون هذا المبدأ راسخًا في الدولة، إذ نتعرف من التاريخ على فترات كان فيها رفاهية الجميع في أذهان الحكام أساسًا لقيادة دولتهم. وإذا كان من الضروري اليوم تغليب هذا المبدأ على جميع الاعتبارات الأخرى، فهذا ليس إلا تعبيرًا عن حقيقة أن الأوضاع العامة الراهنة ليست تعبيرًا عن هذا الشعور السياسي الصحيح فحسب. ونرى أيضًا في هذا المبدأ الأول مدى الترابط الوثيق بين الأخلاق والاقتصاد.

إن المصلحة العامة قبل المصلحة الذاتية هي مطلب أخلاقي في المقام الأول. لكنها تعبر في الوقت نفسه بوضوح لغوي ممتاز عن الترتيب الهرمي بين رفاهية الجميع والسعي المبرر للفرد للاستحواذ الشخصي والملكية. وبالتالي، فإن هذا المبدأ الاشتراكي الوطني لا يستبعد الملكية الخاصة بأي حال من الأحوال. بل على العكس: تعترف الاشتراكية الوطنية تمامًا بأهمية الملكية. إنها تعلم أن الملكية الشخصية والحق في التصرف في المقتنيات بحرية هو أساس كل اقتصاد، وفوق ذلك، كل ثقافة عليا؛ لكن الاشتراكية الوطنية اعترفت أيضًا بأنه من أجل الاعتراف بالملكية الخاصة من الضروري رسم حدود واضحة تمامًا، أي حيث تصبح الملكية مجرد أداة للسلطة وتُطبق بطريقة استغلالية ضد رفاهية الجميع.

ربما لا يوجد شخص جاد يفكر بجدية يرغب في مناقضة هذا المبدأ الأول بهذا الشكل العام. تكمن الصعوبة في التقييم الصحيح للمصالح العامة مقابل مصالح الفرد الخاص. على الرغم من وجود شك في...

مع الاتفاق على أن اعتبارات المصلحة العامة يجب أن تُقدم على المصالح الخاصة، إلا أنه من اللافت للنظر، وفقًا للمفاهيم القانونية السائدة بيننا، تحديدًا فيما يتعلق بكيفية استخدام الملكية، عدم وجود أي قيد أخلاقي يتجاوز الحدود الجنائية. ومن المؤكد أن استخدام العنف ضد الآخرين (الابتزاز -القتل -

القتل غير العمد -الخيانة والإثراء غير المشروع، إلخ)، ولكن لم يُحظر قط وفي أي مكان تكديس ثروة طائلة واستخدام الوسائل التقنية المصرفية وبورصات الأوراق المالية، التي غالبًا ما تكون مشكوكًا فيها. علاوة على ذلك، يمنح القانون كل دائن الحق في حرمان المدين المتخلف عن السداد من منزله وممتلكاته بلا رحمة عندما تكون الظروف غير مواتية -

المرض، والوفاة، والتشوهات، وسوء الحصاد، والمجاعة -تجعل الوفاء بالالتزامات المترتبة مستحيلاً. يستطيع أي قاضٍ خبير أن يروي عددًا لا يُحصى من القضايا التي دمّر فيها قانوننا الصارم الوجود الاقتصادي، قضايا تمرد فيها كل حس سليم للعدالة على تسليم رجل مجتهد، مع ذلك، طارده سوء الحظ مؤقتًا إلى ضغوط الدائنين القاسية وقبضتهم.

إن الاعتراف غير المحدود بالحق الشخصي في المطالبات القانونية والسليمة في مجملها لابد وأن يؤدي منطقياً إلى الإضرار بالمصلحة العامة من خلال الاستغلال الأناني لهذه الفكرة القانونية المقلوبة المناهضة للمجتمع في معارضة مبدأ دولتنا "المصلحة العامة قبل المصلحة الذاتية".

Machine Translated by Google

على عكس الصيغة الأساسية الزائفة السائدة بيننا، الرأسمالية، هناك النقيض الآخر، وهو الفكرة الماركسية عن الدولة والاقتصاد. الفكرة الأساسية لهذا الشكل الاقتصادي هي إنكار الملكية الخاصة. يصل المذهب الماركسي إلى حدّ وصف الملكية بأنها "سرقة" (برودون)51. ويطالب، بلغة أجنبية غامضة، لا سيما للبروليتاريين الألمان، بـ"مصادرة ممتلكات من صادروها"61 -أي نزع الملكية! وقد وجدت هذه العقيدة، التي تُدمّر الدولة والشعب والثقافة والاقتصاد، تحقيقها المتطرف، وإن كان منطقيًا، في البلشفية الروسية. ويمكن تلخيص هذا التطرف، من الناحية الاقتصادية، في الجملة التالية:

"كل شيء ملك للجميع".

إن ما نعنيه هنا هو نزع الصفة الشخصية عن الملكية، ونقل كل الممتلكات إلى الملكية المجهولة للكل.

من ناحية أخرى، فإنّ التطرف الذي لا يزال سائدًا بيننا، وهو حقّ الملكية المطلق، قد أوصلنا بالفعل إلى الخطوة الأخيرة أمام معبد الإله مامون، الذي نُقش على بابه بأحرف من ذهب: "كل شيء ملكٌ للواحد". حتى هذا الشكل الاقتصادي المُخيف لا بدّ أن يُفضي بالمثل إلى نزع الصفة الشخصية عن الملكية -ولكن بطريقة أخرى -إذ يُجبر جميع البشر العاملين في النهاية على الخضوع لعبودية ديونٍ مُرعبة لسلطة مالية مجهولة.

وعلى النقيض التام من التطرف الاقتصادي الذي وصفناه للتو في الاشتراكية الماركسية والمامونية الرأسمالية العليا للديمقراطيين الغربيين، فإن المثل الاقتصادي للاشتراكية الوطنية يطالب بتحقيق مبدأ "لكل شخص ما يفضله".

في هذا المبدأ تحديدًا، تترابط الأخلاق والاقتصاد من جديد على نحو وثيق. إن إقصاء المبادئ الأخلاقية من الحياة التجارية سمة مميزة للاقتصاد المعاصر، حيث لا ترجح كفة الميزان إلا القوة المتفوقة المتمثلة في امتلاك أكبر، ودهاء أكبر، ومهارة التهرب من سلطة الدولة حتى في أخطر التعاملات. إن نظرة سريعة على آلاف الأشخاص، ذوي الوجودات المظلمة في الغالب، الذين يمارسون أعمالهم الشنيعة في جميع المدن الكبرى، والذين يتصرفون بمبالغ خيالية، ونظرة سريعة على الدعاوى القضائية العديدة التي تُرفع أمام المحاكم رغم كل مقاومة المشاركين، تُظهر لنا مدى الانحطاط المروع الذي وصلت إليه الأخلاق التجارية في عصرنا. دعونا نتأمل، على النقيض من ذلك، البؤس المروع في أوساط الطبقة المتوسطة والعمال المتزوجين الذين لم يعودوا قادرين على دفع ثمن الحليب والخبز لأطفالهم الصغار وأطفالهم الذين يكبرون، ولنكن واضحين أنه في كثير من الحالات، بالكاد يمكن الحصول على الضروريات الأساسية للحياة من خلال العمل الشريف، وخاصة...

عندما يكون هناك أطفالٌ بحاجةٍ إلى رعايةٍ وتربية. إن محنةَ المهن الفكرية والحرة تتجاوز كل حدٍّ؛ فالفنانون من الطراز الأول، وخاصةً عندما لا يتوافق توجههم مع التوجه اليهودي السائد اليوم، يُسلَّمون إلى الجوع بلا رجعة؛ والقصائد الألمانية الأصيلة لا تُقدَّم في العروض العامة. لكن محنةَ أولئك الذين سُلبت مدخراتهم بسبب سوء إدارة الدولة للسياسة المالية، والمتقاعدين من أصحاب رؤوس الأموال الصغيرة، ومعاقي الحرب، والمُجبرين على المساعدات الخيرية، وكذلك كل من اعتمد على يقين السندات العامة، وكذلك على استقرار عملتنا الوطنية وتغطية الذهب للمارك. مثل هذه الحالة هي تحللٌ للاقتصاد -فوضى. يُكافأ الاجتهاد بأجرٍ زهيد، ويُكافأ الكسل، وتُعاني التجارة الشريفة من ضائقة، والتجارة غير السليمة، والتجارة الوسيطة، والاستغلالية تزدهر على أفضل وجه. كلما كان الإنتاج متفوقًا ثقافيًا، كان المكافأة التي يمكن الحصول عليها أسوأ. الثقة تُقابل بـ

15أعلن بيير جوزيف برودون (1809-1865)في كتابه الصادر عام 1840ما هو هذا الحق؟ أن "la propriete c'est le المجلد".

16هذه العبارة، المستعارة من العبارة الفرنسية "Texpropriation des expropriates"، استخدمها ماركس في كتاب رأس المال، المجلد الأول، الفصل 24: "إن الساعة الأخيرة من إضراب الملكية الخاصة هي التي تجرأ على مصادرة ممتلكات من صادروها".

الخيانة، بل وحتى من قبل الدولة، التي ينبغي أن تكون حامية للقانون والعدالة، والمحامية للأخلاق العامة.

لم نعد بحاجة على الإطلاق إلى الإشارة إلى الفساد في الحياة العامة، وتهويد الصحافة وإفقارها، والقيادة البائسة العاجزة وغير الجديرة بسياستنا الخارجية، للإشارة إلى الانحطاط الشديد الذي وصلت إليه حياتنا العامة وأخلاقنا الاقتصادية.

في مواجهة هذا الإفقار المادي وتلويث الحياة العامة، تُرسي فكرة الاشتراكية الوطنية عن الدولة مبدأً راسخًا للدولة والاقتصاد: "لكلٍّ ما يخصه ،" ولكن قبل كل شيء، "المصلحة العامة قبل المصلحة الذاتية". وبرفع هذا المبدأ إلى مصاف المبادئ التوجيهية للدولة الاشتراكية الوطنية، تُصبح الاشتراكية الوطنية مُرتبطة بأفضل وأعظم فترات التاريخ الألماني.

كان مبدأ "Suum cuique"[17] هو المبدأ الاقتصادي السائد في أوائل العصور الوسطى الألمانية، ولكنه رسّخ لفترة طويلة من خلال تنظيم النقابات، حيث خُصص لكلٍّ منهما عمله الخاص. وقد ضمنت مشاركة المعلم والمتدرب في العمل، مقابل نصف بنس أو ثلث بنس على الأقل، للعامل دخله، وحظي عمله وأدائه المتميز بالتقدير والمكافأة، وفي حالات الأداء المتميز، الشهرة والأرباح الطائلة.

يُزيّن "Suum cuique" أيضًا أعلى وسام بروسي، وسام النسر الأسود، وإن كان هنا بمعنى خاص، وهو أن تاجه يستحق فضلًا خاصًا. يتوافق هذا التفسير تحديدًا مع الاشتراكية الوطنية -ليس لأنه هنا مسألة زخارف بلاطية أو تكريم أحادي الجانب للخدمة العسكرية، بل لأن المضمون الأخلاقي لأداء الواجب المُكافأ تجاه الدولة والشعب يتجلى فيه، وهو أداء واجب يُنفّذ بإيثار ودون تصميم مسبق ودون مراعاة للأجور المتدنية، مع تهميش المصالح الشخصية، نابع من شعور داخلي قوي بالمسؤولية تجاه الدولة والشعب.

نحن الاشتراكيون الوطنيون نُوسّع هذا المبدأ في اتجاه آخر، فنضيف إلى مبدأ "لكلٍّ ما يستحقه" في العصور الوسطى الألمانية، وإلى مبدأ "استحقاق التاج" في دولة فريدريش، مع التأكيد الشديد على: "للمجرم عقابه!". لكلٍّ ما يستحقه، ليستحق التاج، ولكل عمل منظم ومشرف أجره المناسب، ولكل إنجاز خاص أجره الأعلى، ولكل فقير وكل من وقع في محنة ببراءة مساعدة كافية من المال العام، وكذلك لكل من يخالف الأخلاق العامة والكرامة الاقتصادية -العقاب المستحق.

ومع ذلك، نؤكد أنه لا يقع ضمن نطاق واجبات الدولة الاشتراكية الوطنية بأي حال من الأحوال الإشراف على مواطني الدولة فرديًا في الشؤون الاقتصادية، وأن الاقتصاد يزدهر على أفضل وجه متحررًا قدر الإمكان من الوصاية البيروقراطية. ونعلم أيضًا أن تقليل المخاطر في حالة كل مواطن من مواطني الدولة من خلال الدولة -بمعنى "الإنسان الخالي من المخاطر" الذي وصفه ناومان، أي الإنسان الذي يجب أن توفر الدولة وجوده الأساسي -سيحقق عكس ما توقعه ناومان منها تمامًا.81 يجب أن يقتصر واجب الدولة على تهيئة الشروط الأساسية لاقتصاد يحافظ على نفسه

---

[17] لكل شخص ما يناسبه

كان فريدريش ناومان (1860-1919)عالم لاهوت بروتستانتي وسياسيًا ليبراليًا، أسس مجلة "المساعدة" عام ،1896ونشر فيها شكلاً من أشكال الليبرالية الاجتماعية. بعد الحرب العالمية الأولى، أصبح ناومان أول رئيس للحزب الديمقراطي الألماني .(DDP)

خالية قدر الإمكان من ظاهرة الربا المخيفة التي نعرفها في دولة الرأسمالية الفائدة في يومنا هذا.

لذلك فإن رفاهة الدولة يجب أن تصبح مرة أخرى القانون الأعلى، ويجب أن تضع كفاءة الدولة مبدأ "المصلحة العامة قبل المصلحة الذاتية" قبل كل الاعتبارات الأخرى.

لكن هذا المبدأ يفرض على رجال الدولة وموظفي الدولة وأولئك الذين يشغلون مناصب مرموقة في الحياة العامة سمة اختفت اليوم بشكل شبه كامل من الحكومة والحياة العامة –وهي المسؤولية.

حياتنا العامة بأكملها اليوم مُعرّضةٌ مباشرةً للامسؤولية. النواب غير مسؤولين -بل مُحصّنون -عمّا يفعلونه ويتحدثون عنه في البرلمان.

يا له من مصطلح يائس، حين يتذكر المرء أن هذا التعبير مأخوذ من الطب، حيث يُقال إن الجسم مُشبعٌ بالسموم لدرجة أن السموم الجديدة تُضرّ الجسم أقل بكثير أو لا تُضرّ به على الإطلاق، بينما يموت الجسم السليم منها. ليست الكتل مسؤولة عن قرارات الأغلبية، ولا الوزراء مسؤولون عن أداء مناصبهم، لأنهم مجرد موظفين في الأحزاب التي تُشارك تحديدًا في تشكيل الحكومة. إذا حدث خطأ ما، فإن الشعب يُعاني بالفعل من أسوأ الأضرار، ولكن ما يُسمى بالوزير المسؤول لا يُستبدل إلا بموظف حزبي آخر لا يقل عنه مسؤولية. لا يُذكر أي شيء عن المسؤولية الحقيقية.

في عصر الحق الإلهي للملوك، كان الالتجاء إلى الله تعالى، للأسف، في كثير من الأحيان شكلاً خاصاً من أشكال عدم مسؤولية السادة الحاكمين -(وهناك استثناءات نادرة تُقر صراحةً بأن مسؤوليتهم تجاه إلههم مرادفة لشعورهم بالمسؤولية تجاه شعبهم). لكن هذا الإله العزيز، في نهاية المطاف، لم يكن سوى درع واقٍ مريح، يختبئ خلفه، على سلم الموظف المسؤول أمام رئيسه فقط، والوزير المسؤول أمام ملكه فقط، والحاكم المسؤول أمام إلهه فقط، أقصى درجات عدم المسؤولية التي تبديها الطبقة الحاكمة وممثلوها تجاه ضروريات الحياة الفعلية للشعب.

سيتعين على الاشتراكية الوطنية أن تزيل بشكل جذري هذا عدم المسؤولية الذي ترعاه الدولة.

ستُكتب "المسؤولية الكبرى" بحروف حديدية على بوابة دخول الدولة الاشتراكية الوطنية. من يشرف بتولي منصب قيادي في خدمة مصالح شعب عظيم، لا يُذكر بمسؤوليته إلا من يحمل هذا الشعور العميق بالمسؤولية في صدره. يجب تحديد هذه المسؤولية بدقة لجميع موظفي الدولة، وللعاملين في الحياة العامة، وتنفيذها بصرامة لا هوادة فيها. بهذه الطريقة فقط يُمكن تحقيق التعافي، إن صح التعبير.

بهذه الطريقة فقط، يُمكن إحياء ونموّ أغلى ما يُمكن القائد والشعب من أن يُصبحا من جديد مجتمعًا وطنيًا وتاريخيًا حقيقيًا -الثقة. ومن هذه الثقة، ينمو الإيمان من جديد، والذي، بمسؤولية القائد، سيُؤدّي إلى تعافي ألمانيا وتجديدها، وإيقاظ الروح الألمانية، في حالة وطنية من العمل والإنجاز، يجد فيها كلٌّ منّا ذاته.

الأسس الاقتصادية

في الجسم الاقتصادي السليم لا يمكن فصل الأخلاق عن الاقتصاد الوطني.
وإلا، سيعاني الاقتصاد أشد المعاناة، لا سيما فيما يتعلق بأشرف مهمة في أي اقتصاد، ألا وهي تلبية الطلب. فبدون الثقة بالتجارة، وبدون الاجتهاد، وبدون ولاء المسؤولين والعمال، لا يمكن لأي عمل أن يزدهر.

الكفاءة، والعدالة، وروح المبادرة، والطاقة، والثقة المتبادلة بين جميع المشاركين في أي عمل اقتصادي، هي شروط أساسية لا غنى عنها لازدهار أي اقتصاد. كل هذه الأمور لا بد أن تُذكر للاعتراف بأهميتها الاستثنائية.

كل من اضطر للنشاط الاقتصادي في الحاضر والماضي القريب يعلم مدى افتقار هذه العناصر الجميلة اليوم. ومن يتحمل في النهاية أضرار عقائد الخلاص الماركسية وأساليبها العملية، من إضرابات وأعمال تخريب وأعمال إهمال وتقصير؟ -ولكن في النهاية، الشعب نفسه هو الذي فقد، بسبب هذه العقائد التي تُفكك الدولة والشعب، كل شعور بالانتماء، ويرى أهم أعماله في الصراع الطبقي. لذلك، يجب توجيه الشكاوى التي تُسمع، وخاصةً من المعسكرات القومية، إلى هذه الجهة، بأننا لم نعد شعبًا، وأنه يجب علينا أولاً أن نعود شعبًا إذا أردنا استعادة مكانتنا المفقودة في السلطة ومكانتنا الدولية.

هذه الشكاوى مبررة، لكن مع الشكاوى لا يتقدم المرء. لم تتردد الماركسية في تحقيق مُثُلها الاقتصادية والسياسية عندما أُتيحت لها الفرصة، ولم تتردد في القمع الوحشي للمعارضين: في روسيا، أسكتت أعداءها إلى الأبد بقتلها جميع المثقفين البرجوازيين، وبيننا من خلال قوانين حماية الجمهورية.91 من البديهي أن اكتساب السلطة السياسية هو الشرط المسبق لأي إصلاح اقتصادي أو سياسي وطني. نعرف ذلك جيدًا كما يعرفه الشيوعيون والاشتراكيون الديمقراطيون، لكننا نريد السلطة السياسية ليس لذاتها، وليس لاستغلال موقع السلطة المكتسب ضد طبقة معينة، بل لتهيئة الشروط اللازمة للسلام الاقتصادي بين الرفاق الوطنيين المتحدين في مجتمع عمل. إن تلبية الطلب02 هي مهمة الاقتصاد الوطني -وليس الربحية، التي تكاد تكون اليوم حاسمة بشكل حصري في إنتاج السلع. بهذا الموقف الأساسي للاشتراكية الوطنية، ندخل في تناقض صارخ مع الأفكار الاقتصادية الأساسية للدولة الرأسمالية. لم يُنتج ما هو ضروري في المقام الأول، بل ما هو مربح. أي شيء لم يُؤتِ ثماره بفوائد وأرباح كافية لم يُؤخذ به منذ البداية. ولعلّ مثالاً واضحاً على جنون الربحية في اقتصاد رأسمالية الفائدة الحالي هو أن بناء المساكن، رغم الحاجة الماسة إليه -وبالتالي رغم الحاجة الماسة -لا يُنفَّذ ببساطة لأنه غير مربح! إن كون بناء المساكن، إذا ما نُظِر إليه من منظور سياسي وطني أسمى، مربحاً بالفعل، لا يحتاج إلى مزيد من التوضيح، ولكنه واضح تماماً مما ذُكر، لا سيما فيما يتعلق بالمهام الاجتماعية للدولة. علاوة على ذلك، إذا جاع الناس وتجمدوا، فإن الاقتصاد الرأسمالي الموجه نحو الربح لا يرى بأي حال من الأحوال واجبه في تلبية هذه الحاجة من خلال إنتاج أحذية وملابس وملابس داخلية رخيصة وجيدة، إلخ، لأنه مع انخفاض القدرة الشرائية للسكان، فإن هذا ليس "مربحاً". من ناحية أخرى، فإن صناعة الكماليات في جميع المجالات تعجّ بالنشاط، لأنه لم يسبق قط أن اكتُسبت الثروة بسهولة.

---

[19] ألمانيا ما بعد الحرب لديها قانون مماثل، وهو القانون الاتحادي لحماية الدستور (Bundesverfassungsschutzgesetz)، الذي تم إقراره في عام 1950.

[20] إن تلبية الطلب تعني إشباع ضرورات الحياة من خلال الأسعار المعقولة. مجموع كل أولئك المرتبطين معًا في مجتمع وطني.

تتوق إلى إحاطة نفسها بالرفاهية المطلقة كما هو الحال اليوم. لكن فكرة الربحية الرأسمالية تُصبح في الواقع هراءً اقتصاديًا في فروع اقتصادنا التي تُسيطر اليوم على كل شيء، في نظام المصارف وبورصات الأوراق المالية. إن حقيقة سيطرة المصارف تُثبت بوضوحٍ عبثيةَ الفكرة الرأسمالية اقتصاديًا. لم يُطعم طفلٌ قط، ولم يُكسَ شخصٌ مُتجمدٌ قط، ولم يُلبَّ حتى أصغر متطلبات الحياة من "إنتاج" المصارف وبورصات الأوراق المالية. هذا القول ليس شعارًا ديماغوجيًا على الإطلاق، ولا يشمل حتى إمكانية الاستغناء عن مؤسسات المعاملات النقدية، بل يُظهر بوضوحٍ تام الفرقَ الهائل بين تلبية الطلب الاقتصادي الوطني الحقيقي، كرغبات الاشتراكية الوطنية، واقتصادٍ قائمٍ على الربح، مُوجَّهٍ بالكامل نحو الرأسمالية الخاصة.

حتى الدولة الاشتراكية الوطنية سوف يكون لها بنوكها ومؤسساتها المالية الأخرى، ولكنها لن تكون حاكمة الاقتصاد الوطني بل ستكون خدمها، ولن يكون المال سيد الدولة والشعب بل سيكون فقط المساعدة الضرورية لتبادل السلع.

نحن نعلم على وجه التحديد أن هذه المعركة ضد رأس مال البنوك والبورصات سوف تشكل المعركة الأصعب بالنسبة للحركة الاشتراكية الوطنية، لأن أعظم قدر من القوة التي عرفها العالم على الإطلاق يتركز اليوم في رأس مال البنوك والبورصات.

إنها معركة حياة أو موت على السلطة، والخصم يعرف ذلك أكثر من معظم أصدقائنا وأتباعنا. ستكون هذه المعركة أشد صعوبةً بكثير، إذ لا تزال قطاعاتٌ كاملة من الشعب عالقةً في هوس الربحية.

السؤال الجوهري الذي ينبغي الإجابة عليه هنا بوضوح تام هو: كيف تنظر الاشتراكية الوطنية (النازية) إلى الملكية؟ من الملاحظات الجوهرية في الفصل الأول، وخاصةً من التعارض الجوهري الموصوف فيه مع الاشتراكية الماركسية، يترتب على الاشتراكية الوطنية، بطبيعة الحال، الاعتراف الجوهري بالملكية. هذا الاعتراف بالملكية الخاصة راسخٌ في الحياة الآرية. العقل المبدع الذي يدرك البيئة، والذي يتأملها ليخلق ويشكل منها عالمه، الإنسان المبدع الذي ينتزع ثمارها من الأرض بالعمل الجاد، والذي يستقر، ويبني لنفسه منازل ومدنًا، والذي، بعد أن يستقر ويتجذر في دائرة أقاربه، رفاقه العرقيين، الإنسان الذي يمضي بعد ذلك على هذه البنية التحتية المتجذرة في التربة إلى ثقافة أعلى ويخلق لنفسه عالمه بمعنى فكري أعلى، في مجالات الفلسفة والشعر والموسيقى والفن والنحت -هذا الإنسان بالتأكيد لا يمكن أن يتصور الأمر بشكل مختلف عن أن أعمال يديه، التي ولدت من تلقاء نفسه، هي أيضًا ملكه. من هذه المعرفة بالإنسان المبدع ينشأ مباشرة احترام ملكية الآخرين، وينشأ القانون.

في تناقضٍ جوهريٍّ لا يقبل المساومة مع العقل الإبداعي، يقف عقل اللصوص الجشع لرجالٍ آخرين ذوي ميولٍ مختلفة، لم يعرفوا قط روح الإبداع، يتنقلون بلا كلل من مكانٍ إلى آخر، ولم يستطيعوا قط أن يستقروا في أي مكان، ولم ينهضوا نهضةً واسعةً، ومن تراب الأرض، في تطورٍ طويلٍ نحو ثقافةٍ أسمى، بل انتقلوا بعقولهم المتدفقة وأموالهم من بلدٍ إلى آخر، بعد أن "رعوا" المدن أو قطع الأراضي. حتى في حقول الأمم الإبداعية، كان اليهودي في جوهره بعيدًا كل البعد عن الإنتاج الفعلي، فنحن لا نعرف اليهودي كمزارع، ولا كتاجر، ولا كمهندس أو بنّاء ماهر، ولا كعامل مصانع وأجر، والعبقرية الإبداعية الحقيقية غريبةٌ عنه حتى في الفنون الجميلة والعلوم. لا يبدأ العقل المتحرك نشاطه المميز إلا حيث يُبدع عملٌ ما بيدٍ مبدعة، ويُنتج شيءٌ ما، وهناك يعرف العقل الجشع كيف يحصل على هذه السلع.

لقد سيطر التاجر على نفسه، وحركه لتحقيق منفعته المالية. ليس لتلبية الطلب الاقتصادي الوطني، بل لتحقيق أعلى ربح ممكن من خلال هذه التجارة بين المنتج والمستهلك، التي أقامها بين المنتج والمستهلك -فنشأ التاجر. واليوم، أصبح التاجر والصراف مجلس الإدارة وسيّد المصارف. انقلب اقتصاد العالم أجمع رأسًا على عقب على نحوٍ عبثي للغاية. لم يعد العقل الذكي والمبتكر والجريء والمبدع والمنتج هو المسيطر؛ بل العقل الملتوي، العاجز عن خلق أي شيء من تلقاء نفسه، المستغل والجشع، هو المسيطر. المال يسود على العمل والدم.

لقد استطاع العقل اليهودي المتحرك أن يجعل كل شيء متحركًا، حتى الأرض من خلال الرهون العقارية، وأكبر الصناعات العريقة من خلال إخفاء الهوية ومن خلال شركات الأسهم، ومن خلال اقتصاد السندات الحكومية، فصل رأس المال الدولي حتى الحكومات عن شعوبها. اليوم، تعتمد جميع الحكومات على رؤوس أموال القروض الكبيرة، وفيما يتعلق بشعوبها، فهي مجرد محصلي فوائد لأسيادها المجهولين في وول ستريت ولندن وباريس.

لقد كشفت لنا هذه الملاحظات الموجزة السرّ الأعمق للتناقض الصارخ بين الشعوب المبدعة واليهودي الجشع. «الآري يُبدع، واليهودي ينتزع العالم لنفسه.

هنا، يمكن الإضافة بإيجاز إلى وجود فرق دقيق بين الملكية والحيازة. فالحيازة لا تُشترط بالضرورة أن تكون ملكية، فالحيازة لا تُخلق ذاتيًا. أما في حالة الحيازة، فلا يُشكك في أصلها. لقد استولى اليهودي على ممتلكات الشعوب الآرية، وهو الآن يحكم خالقيها بسلطته المالية. هذا الشكل المُجرد للملكية، في صورة مطالبات قانونية وسندات ورهون عقارية، وما إلى ذلك، جعل العالم بأسره اليوم خاضعًا لرأس المال من خلال الفائدة. فالنموذج الاقتصادي الرأسمالي القائم على الفائدة لا يعرف حدودًا للحيازة، بل يُجبر أممًا بأكملها، بكل ما أوتيت من جهد، على أن تصبح خاضعة لفائدة حفنة من أقطاب البنوك والبورصات.

في مواجهة هذا الاقتصاد الرأسمالي المنفعي اللصوصي المخيف، تضع الاشتراكية الوطنية قيودًا على حق الملكية. يكمن مبدأ هذا التقييد في عبارة "المصلحة العامة قبل المصلحة الذاتية". وينبع رفع هذا الحد الأقصى للملكية من حقيقة أن الاشتراكية الوطنية لن ترفض بأي حال من الأحوال حتى أكبر الأعمال الصناعية، طالما بقيت في الملكية الخاصة للمبدعين (مثل كروب، ومانسمان، وثيسن، إلخ)، باعتبارها تتعارض مع مصالح الجميع، خاصةً عندما يكون لدى مالكي هذه الأعمال الكبيرة حسٌّ وفهمٌ للمسائل الاجتماعية، ويكونون قادرين على إيجاد الحدود الصحيحة بين الربح الذاتي المناسب من الإنتاج، والتسعير المناسب للمبيعات وتلبية طلب الاقتصاد الوطني، وشكلٍ مُناسبٍ ومناسبٍ من مشاركة القوى العاملة في عائدات هذه الأعمال.

وهنا نأتي إلى تقديم ملاحظات أساسية موجزة حول الأشكال الخارجية للإنتاج.
تميز الاقتصاد الألماني الصاعد بقوة قبل الحرب بمزيج موفق للغاية من الشركات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة. لكن، بشكل عام، يكمن في الميل نحو الشركات الكبيرة خطر حقيقي على الاقتصاد الوطني، إذ أن الخطوة التالية التي تسبق الشركات الكبيرة لم تعد تخدم تلبية الطلب، بل تخدم المصالح الرأسمالية العليا المتمثلة في هيمنة السوق ودكتاتورية الأسعار. ومع ذلك، من المسلّم به بوضوح أن بعض الصناعات لا يمكن أن تعمل إلا كشركات كبيرة. وهذا ينطبق على الفروع الصناعية التي نسميها عادةً صناعات ثقيلة. ودون الخوض في التفاصيل في هذه المرحلة، يمكن القول ببساطة إن الدولة الاشتراكية الوطنية ليس لديها ما يدعوها للسعي إلى تغييرات جذرية في هذه الأشكال الخارجية للاقتصاد. ترفض الاشتراكية الوطنية جميع أشكال "التأميم" بالمعنى الماركسي. يتطلب مثالنا الاقتصادي الكبير...

عددٌ من أشكال الحياة الحرة اقتصاديًا، تحديدًا في الشركات المتوسطة والصغيرة. نعلم أن الرجال الأحرار والمستقلين، القادرين على التصرف بحرية في عملهم ودخلهم، هم وحدهم من يتحلون بشعورٍ جادٍّ بالمسؤولية تجاه عملهم، وأن هذه هي الأرضية الوحيدة التي تنشأ فيها الشخصيات القوية، وأن الحرية والمسؤولية وحدهما يزدهران الشعور بالمجتمع الذي يوحد أولئك الذين يرتبطون من خلال العمل المشترك بمجتمع حياة ومصير، ويجعلهم بذلك أمةً حرةً واعيةً بذاتها.

وعلى هذه الأرض فقط يمكن توحيد رفاهية الفرد مع رفاهية الجميع.

حول حدود الدولة والاقتصاد

مانشستر12 والاشتراكية الحكومية وجهان لعملة واحدة فيما يتعلق بوضع الحدود التي يجب على الدولة مراعاتها في تدخلها في الاقتصاد. فالمذهب الأول يطالب بأقصى قدر ممكن من الحرية من أي وصاية حكومية، ويفضل أن يقتصر دور الدولة على دور الحارس الليلي. أما الاشتراكية الحكومية فتعتقد أن الدولة نفسها هي التي تدير معظم الأعمال التجارية وتديرها على أفضل وجه. وقد أظهرت أشد أشكال التأميم تطرفًا، وهو المصطلح الروسي الذي يُطلق على إدارة المؤسسات من قِبل الجميع، لكل من تابع التجارب الاشتراكية بنزاهة ووضوح قاطع، أن هذه الأشكال الشيوعية للإنتاج غير قابلة للتطبيق على المدى الطويل.

من تابع تفسيراتنا لأسس الاقتصاد سيتمكن بسهولة من إدراك الأسباب الكامنة وراء هذه الظاهرة. فمن جهة، قمع المبادرة الريادية، وغياب دافع الربح، وإلغاء المنافسة، ومن جهة أخرى، فإن الإكراه على العمل الذي مارسه السوفييت بوحشية لا بد أن يُقلل من مزايا الإنتاج إلى أدنى حد.

إن الشكل التدريجي والأخف من "سيطرة الدولة" على الشركات، كما نعرفه من واقعنا الاقتصادي الألماني، لا يُطبّق بنجاح إلا في مختلف مجالات الاقتصاد العام. ففي المجالات التي تُدار في منافسة مع الاقتصاد الحر، وخاصةً في مجال الإنتاج الصناعي الكبير (الفحم)، يكون النجاح التجاري محدودًا للغاية مقارنةً بالاقتصاد الحر، الذي يتمتع بميزة اتخاذ جميع القرارات المهمة بسرعة واستقلالية أكبر مما هو ممكن بالضرورة في حالة الشركات الحكومية. ولكي يكون لدينا حكم صحيح على الشركات التي تُناسب سيطرة الدولة بشكل عام، يجب أن نكون واضحين بشأن موقع الدولة في إدارة الاقتصاد الوطني بالكامل.

لقد أوضحنا أن الاشتراكية الوطنية ترى أن مهمة الاقتصاد تكمن في تلبية الطلب. المنتج والمستهلك، الصانع والمستخدم، هما المشاركان الرئيسيان في كل اقتصاد. والآن نعلم أن الاستخدام، في التحليل النهائي، فردي بحت دائمًا وفي كل مكان، أو مُعبّر عنه بوضوح تام: كل قطعة خبز لا يمكن استهلاكها إلا من قبل شخص واحد، والملابس أيضًا مخصصة للاستخدام الشخصي فقط، والأمر التنفيذي لا يوفر في أي وقت سوى سقف لدائرة صغيرة متصلة، ومكان العمل لا يوفر في أي وقت سوى مكانة لعدد ربما يكون أكبر ولكنه لا يزال محدودًا من رفاق العمل، لذلك لا يمكننا على الإطلاق التحدث عن استهلاك أو استخدام مشترك للمنتجات. إذا كان الاستهلاك، في التحليل النهائي، فرديًا، فإن الأمر نفسه ينطبق أيضًا على الإنتاج، إنتاج السلع. كلما زادت قيمة نتاج العمل الإنتاجي، كان من الواضح أن هذا ينشأ فقط من قوة إبداعية شخصية للغاية.

بالنسبة لأعمال العقل في مجالات العلوم والفنون الجميلة، وفي مجال الاختراعات والاكتشافات التقنية، فإن هذا واضح على الفور، ولكن حتى في حالة العمل المجمع في

المانشيسترية هي مدرسة فكرية اقتصادية نشأت في القرن التاسع عشر في مانشستر كرد فعل على قوانين كورا الحمائية لعامي ١٨١٥و ١٨٤٦. دعت هذه المدرسة إلى التجارة الحرة ودعمت الصناعيين ضد المصالح الزراعية للأرستقراطيين مالكي الأراضي. كان من أبرز مؤيدي هذه الحركة ريتشارد كوبدن (١٨٠٤-١٨٦٥) وجون برايت (١٨١١-١٨٨٩).

في ظل المشاريع الشبيهة بالمصانع، حيث تُلغي الميكنة بواسطة الآلات العمل الفردي البشري بشكل شبه كامل، لا يزال من الصحيح أن الحذاء الذي يصنعه هذا العامل تحديدًا لا يمكن أن يُصنع إلا من قِبل هذا العامل دون غيره. إلا أن جودة المنتجات تتراجع مع تزايد الميكنة. وفي القطاع الزراعي، تُطبق القاعدة القديمة: "عين الرب تُسمّن الماشية"، أي أن العناية الشخصية للمربي هي وحدها التي تُحقق أعلى النتائج.

لقد انتهت كل محاولات الاقتصاد الشيوعي في كل مرة بالفشل الكامل.
لذا، يجب أن نعلن بشكل أساسي أن كلاً من الاستهلاك والإنتاج يتعارضان مع التنشئة الاجتماعية. فما إن تخلت البشرية عن الأشكال الاقتصادية الأصلية للاقتصاد الفردي في الأسرة، وانتقلت إلى أشكال اقتصادية أكثر تعقيدًا من خلال تقسيم العمل، وشكلت مجتمعات دولة كبيرة، حتى تداخل بين الإنتاج والاستهلاك شيء جديد -التجارة والتبادل التجاري والنظام المالي.

هذه الملاحظة الفلسفية الاقتصادية الواضحة تُقدم لنا أوضح دليل على المجالات التي يتعين على الدولة فيها الحد من نشاطها الاقتصادي. من الواضح جليًا أن المسألة هنا تتعلق بقضايا تهم الجميع على قدم المساواة. ومن المنطقي أن تجد الدولة في نطاق واجباتها تجسيدًا للمصالح المشتركة.

إذا كانت فلسفتنا الاقتصادية صحيحة، فلا بد أن الدولة قد أنجزت إنجازًا نموذجيًا في أحد هذه المجالات، إن كانت قد جرّبته بالفعل.
وقد فعلت ذلك أيضًا في مجال النقل. كان أداء هيئات السكك الحديدية الألمانية قبل الحرب مثاليًا، ولا يزال كذلك حتى اليوم، حيث لا يزال الوفاء بالواجب والضمير سائدين. وكثيرًا ما يُنسب الفضل إلى نظام السكك الحديدية غير الحكومي في أمريكا في إتقانه الخاص؛ وهذا صحيح أيضًا في سياق معين، حيث تتم حركة المرور بحرية أكبر، وكان من الصعب تجنب العديد من الصعوبات الصغيرة المرتبطة بالنظام البيروقراطي. حتى بناء قاطرات ضخمة في أمريكا أثار دهشتنا سابقًا، لكن السبب الرئيسي لذلك هو أن اتساع شبكة السكك الحديدية الأمريكية جعل ذلك أسهل من الناحية التقنية. لكن هذا ليس جانبًا من جوانب النقل، بل حقيقة تقنية لا تدخل في نطاق ملاحظاتنا. من ناحية أخرى، الأهم بكثير بالنسبة لسؤالنا هو أمن النقل في السكك الحديدية. في هذا المجال، كانت السكك الحديدية الألمانية تُدرك دومًا هذه المهمة الأسمى للنقل الحكومي، ويمكنها أيضًا أن تدّعي لنفسها السمعة الطيبة لبذلها كل ما في وسعها، تقنيًا وتنظيميًا. ويتضح من تاريخ حوادث السكك الحديدية الأمريكية والفرنسية قبل التأميم، ما مدى التهور غير المسؤول الذي تعرّضت له حياة الركاب في هذا المجال تحديدًا، ما دامت هذه الحوادث تخدم السعي المتهور وراء الربح لعائلة روتشيلد الباريسية. لذا، نرى هنا مجددًا التناقض الجوهري بين فكرة الربحية الرأسمالية وفكرة واجب اقتصاد تلبية الطلب.

مهمة التجارة هي، في المقام الأول، خدمة الاقتصاد الوطني من خلال نقل آمن وسريع ورخيص للسلع والأشخاص إلى أماكن الاستخدام أو العمل. أما مسألة الربحية، فلا تأتي إلا في المرتبة الثانية في المؤسسات الحكومية، أو أنها مجرد مسألة تتعلق بسياسة التعريفات الجمركية. وينتمي نظام البريد والبرق، بطبيعة الحال، إلى التجارة أيضًا. وحتى في هذا السياق، يكفي أن نذكر بإيجاز أداء إدارة البريد والبرق الألمانية لنُظهر كيف أنجزت الدولة هذه المهمة الاقتصادية الوطنية المهمة بأمان وسرعة وموثوقية.

من ناحية أخرى، لطالما اعتُبرت التجارة مهمةً حصريةً للمبادرة الريادية الخاصة. والآن، لا يُمكن الحديث عن التجارة بوضوحٍ يُضاهي الحديث عن نظام النقل. ففي إطار التنظيم الحكومي، لا يُؤخذ في الاعتبار منذ البداية سوى نوعٍ مُعين من السلع، بل سلع الاستهلاك الجماهيري. وبقدر ما كان يُتوقع قبل الحرب فهمٌ محدودٌ للتنظيم الحكومي لتجارة أهم المنتجات الغذائية -إذ كان مبدأ التجارة الحرة يُسيطر على تفكيرنا الاقتصادي الوطني -فإن المرء لا يتوقع اليوم، في ضوء الربا السافر في أهم المنتجات الغذائية خلال فترة ما بعد الحرب التي لا تزال طي النسيان، أن فكرة أن مهمة الدولة هي توفير تجهيز ونقل وتوزيع أهم المنتجات الغذائية ستُصبح مُتاحةً على أرضٍ خصبة. ونجد، على نحوٍ استثنائي، حتى بين [illegible] الأهمية للدولة. ومن اللافت للنظر أن المنظمات البرجوازية الوحيدة التي بقيت في روسيا هي تعاونيات الإنتاج الزراعي والاستهلاكي، أي تلك المنظمات التي حددت لنفسها مهمة تخزين وجمع أهم المنتجات الغذائية بما يخدم المصلحة العامة، ومن ناحية أخرى، توفيرها للمستهلك بما يخدم المصلحة العامة. دراسة استقصائية لشركتنا الألمانية

تُظهر لنا الحياة الاقتصادية الآن أن هذه الفكرة، حتى بيننا، ليست جديدة تمامًا، بل إن فكرة التعاونيات تترسخ بشكل متزايد في كل مكان، مما يخلق الشروط المسبقة التي وضعتها الاشتراكية الوطنية في الاعتبار لتنظيم هذه المسألة البالغة الأهمية. يضمن الاستخدام التعاوني للمنتجات الزراعية، من جهة، للمزارع الحصول على منتجاته بأسعار مناسبة، ويضمن الشراء التعاوني للأسمدة والأدوات الزراعية، وما إلى ذلك، ويبذل جهودًا خاصة لضمان تلبية الطلب من خلال إنشاء مستودعات زراعية. من جهة أخرى، اتخذت اتحادات المستهلكين، من جانبها، خطوات عملية تمامًا لتزويد المستهلكين بالمنتجات بأسرع ما يمكن، وقبل كل شيء مع قمع التجارة الوسيطة. ومن المقرر أن يحل دمج تعاونيات الإنتاج والتعاونيات الاستهلاكية تحت إشراف الدولة هذه المسألة.

وحتى هنا فإن جوهر السؤال هو مرة أخرى: ليس الربحية، ولكن تلبية الطلب هي المهمة الأولى للاقتصاد.

بالنسبة للتجارة، يبقى هناك ما يكفي من الموارد لشغلها، لا سيما في جميع المجالات التي يُطرح فيها عامل المخاطرة الشخصية. فحتى يكون المنتج الغذائي آمنًا دائمًا، وفي جميع ظروف البيع، تُستبعد منذ البداية العوامل التي تُميّز رجل الأعمال.

النظام المالي هو ثالث أهم شيء يجب إخضاعه للرقابة الحكومية. يُفسر العديد من المنظرين الماليين النقود على أنها وسيلة لتبادل المنتجات؛ وهذا التفسير ليس خاطئًا، ولكنه أيضًا غير شامل وغير واضح. ومع ذلك، يُعبّر هذا التعريف عن شعور صحيح بأن النقود وسيلة لتجارة السلع. إن ادعاء الدولة امتياز سكّ العملات يُثبت بالفعل أنها تعتبر النقود مجالاً بالغ الأهمية في الحياة العامة. كما أن إصدار الدولة لسلسلة كاملة من المواد في قانون العقوبات التي تتناول التزوير يُثبت بالمثل أنها مسألة عامة بالغة الأهمية. في الواقع، حددت الدولة أيضًا، منذ زمن طويل، من خلال سلطتها الخاصة، ما يُعتبر نقودًا صالحة في الحياة العامة.

التجارة. يمثل توجه خاص للمنظرين الماليين -أصحاب النظرية الشارتالية22 -نظرية الدولة للنقود، التي تنص باختصار على أن "النقود هي ما تُعلنه الدولة نقودًا". وبذلك، ينفصل النقود تمامًا عن جوهر النقود، ويكفي ختم سيادة الدولة لصنع "نقود" من الحديد والألمنيوم والخزف، وقبل كل شيء، من الورق. يُعلمنا الحاضر أن هذه النظرية قد أصبحت واقعًا ملموسًا. يتمسك معارضو هؤلاء المنظرين الماليين -أصحاب النظرية المعدنية32 -بالفكرة القديمة القائلة بأن النقود يجب أن تكون ذات قيمة داخلية، وبالتالي يجب أن تكون من معادن ثمينة (الذهب والفضة). لا تُؤكد علاقات الحاضر هذا التوجه، ففي الواقع، تُنتج الدولة النقود حتى من الورق، بل نقودًا يُمكن للمرء أن يشتري بها شيئًا ما، حتى عندما تكون الأوراق النقدية مصنوعة من ورق عديم القيمة تمامًا. لكن مسألة القوة الشرائية لهذه النقود قصة أخرى. هنا يبدو أن انخفاض القدرة الشرائية للنقود، الذي يتناسب عكسيًا مع تضخم كمية النقود الورقية، يُثبت صحة رأي أصحاب نظرية المعدنين، إذ لم تُسبب عملات الذهب والفضة في الواقع فقدان القدرة الشرائية للنقود الورقية. ولكن هذا يعود إلى سبب آخر، ألا وهو الطابع السلعي للنقود الذهبية. فليس لأن النقود الذهبية هي ذهب حقيقي، فهي تحافظ على قوتها الشرائية، بل لأنها أيضًا سلعة. لا تستمد عملة العشرين مارك اليوم قوتها الشرائية من علامة العملة الرسمية المختومة 20"مارك"، بل من محتواها من سلعة الذهب المكرر. ولكن لا يمكننا الإطالة هنا في هذه المسائل المالية النظرية المثيرة للجدل، بل سيتعين علينا التطرق إليها بمزيد من التفصيل عند تصوير النظام المالي للدولة وفقًا لمنطق الإصلاح الاشتراكي الوطني. وهنا يتعلق الأمر بالاعتراف بأن النظام المالي، في حالة السؤال الذي يشغلنا في الوقت الراهن حول حدود الدولة والاقتصاد، ينتمي في كل الأحوال إلى المجالات التي، باعتبارها مسألة بالغة الأهمية في الحياة الاقتصادية بأكملها، تماماً مثل التجارة والتبادل في أهم المنتجات الغذائية، يجب أن تخضع بالتأكيد لأقصى قدر من التنظيم الائتماني من جانب الدولة.

إن أهمية المشكلة المالية في حد ذاتها لا تتطلب اليوم أي تفسير خاص.
إن سلطة القوى المالية الكبرى المسيطرة على كل شيء جليةٌ لمن يرغب في رؤيتها. وقد أدرك صاحب البصيرة منذ زمن طويل أن سوء تصرف الدولة وسوء إدارتها للنظام المالي هو السبب الرئيسي للأوضاع الكارثية التي تعيشها مالية الدولة حاليًا. إن كون معظم ما يُسمى بالبنوك المركزية الحكومية ليست مؤسسات حكومية بحتة، بل شركات مساهمة احتفظت الحكومات فيها ببعض الحقوق الرقابية فقط، يُعطي فكرةً عن اختلال النظام المالي العام.

الأسس السياسية الوطنية

لا دولة بلا سلطة، ولا حكومة بلا سلطة. لا شيء أوضح من ذلك، وأقرب إلى البديهة. ولا بد من إرجاع ذلك إلى الإهمال التام لفكرنا العام، إذا كنا، في الدوائر الحكومية، لا نزال نعتقد اليوم أننا قادرون على الحكم دون أي سلطة عسكرية أو سياسية.

لا يُمكن تصوّر سلطة دون أداة قوة؛ فالسلطة السياسية ووسائل القوة العسكرية مُرتبطتان ببعضهما البعض ارتباطًا وثيقًا، تمامًا كما لا يُمكن الفصل بين الاقتصاد والأخلاق. لاستعادة السلطة المفقودة، لا توجد سوى وسيلة وحيدة وهي خلق أداة قوة عسكرية.

يؤيد أتباع شارتا استخدام الأموال الورقية أو الرموز الصادرة عن الحكومة (باللاتينية: charta) كعملة وطنية.
يعتقد أصحاب نظرية المعادن أن النقود تستمد قيمتها من المعادن الثمينة، ويعارضون النقود الورقية باعتبارها لا تمتلك أي قيمة جوهرية.

يا له من عذابٍ مُريعٍ عوقب به وطننا المسكين لأنه نبذ فكرة القوة واستسلم للضجيج السلمي الذي نسمعه يوميًا وساعةً بساعة. "لمنع وضعٍ أسوأ" استسلمنا بأنفسنا ودمرنا أسلحتنا، "لمنع وضعٍ أسوأ" وقّعنا على إملاء فرساي، "لمنع وضعٍ أسوأ" وافقت حكومة برلين ووافقت على كل ما طُلب منا، "لمنع وضعٍ أسوأ" سمحنا لكل خبثٍ وكل إذلالٍ وكل استغلالٍ أن يُمارس ضدنا. بهذا الشعار الوقح للجبن والذل، انزلق الشعب الألماني إلى بؤسٍ أعمق. لقد أنجزنا ما طُلب منا، و...

تجرأ وزيرٌ، تمنى أن يكون ألمانيًا، الدكتور راثيناو42، على التصريح علنًا: "لا يوجد عجزٌ مطلق عن الوفاء، المسألة فقط هي إلى أي مدى يُمكن السماح لشعبٍ بالوقوع في محنة!". هذا يعني -مع أن كلمات راثيناو واضحةٌ بما فيه الكفاية -أن الأمة الألمانية عاجزةٌ تمامًا، عاجزةٌ سياسيًا تمامًا، وقد كاد أن يُصاب بالجمود الفكري، ولا يمكنها سوى مواصلة العمل. لقد سمحت لنفسها بأن تُثقل كاهلها بعبءٍ هائلٍ من الذنب لدرجة أن أعضاء الشعب المختار يستطيعون، بهذه التعويضات، أن يعيشوا حياةً رغيدةً خاليةً من العمل إلى الأبد في جميع دول العالم على حساب العمل الألماني. لكن الآن، ثمة خطرٌ من أن حتى القوى العاملة الألمانية الهائلة قد تنهار تحت وطأة هذا العبء الخيالي. لذلك، يجب إبقاء الألمان على قيد الحياة باستمرار من خلال المنشطات، وبهذه الطريقة تحديدًا، يجب الحفاظ عليهم عند أقصى طاقتهم البدنية ليتمكنوا من العمل، مستجمعين كل قواهم دائمًا على أملٍ خادعٍ بأن يتحرروا يومًا ما من أعبائهم. "إن المسألة تتعلق فقط بمدى انغماس شعب ما في محنة!" كان هذا هو الشعور السياسي للوزير راثيناو، الذي احتفى به جميع الجمهوريين.

إذا استذكرنا هذا النموذج من فن إدارة الدولة الألمانية الحديثة، فما كان ذلك إلا لتأكيد هذا المثال المروع الذي نراه قريبًا منا، لأمةٍ أعزلٍ لا حول لها ولا قوة، تُجبر على تحمّل كل شيء، حتى السخرية. ويناقض ذلك إيماننا بدولةٍ قويةٍ خارجيًا، وحدها القادرة على ضمان السلام والحرية. نستغني عن الأسباب التاريخية، فهذه ليست مهمة بيان، بل هي من اختصاص المؤرخ.

إن النقيض لفكرة سياسات القوة الموجهة خارجيًا هو الدولة الدستورية الصارمة الموجهة داخليًا. لقد اقتربنا إلى حد ما من هذا الوضع المثالي في دولة القوة البسماركية، ولكن في المجالات المتعلقة بالنظام المالي والاعتراف غير المحدود بالملكية الخاصة والمطالب الناجمة عنها، كانت أفكارنا القانونية متوافقة تمامًا مع الفكرة الرأسمالية.

لا يحتاج الأمر إلى تأكيد خاص على أن الاشتراكية الوطنية، في مجال السياسة الداخلية، تلتزم التزامًا مطلقًا بمبدأ القانون، ما دام الجميع متساوون أمام القانون، وألا تكون هناك أي اختلافات في النظم الاجتماعية. لكن لا بد من تحول جوهري.

إن هذا الأمر لا يمكن أن يتحقق إلا فيما يتصل بالفكرة الأساسية للقانون التي تعني بالنسبة للألماني حاجة داخلية وتبعية طوعية للمصالح العليا للكل، في حين أن وصفات القانون السارية بيننا اليوم تبدو ببساطة كأمر قوة، بل كأمر قوة لا تقف في خدمة الكل، بل وضعت حماية الملكية قبل حماية الكل، على وجه التحديد فيما يتصل بقضايا الملكية.

24كان والتر راثيناو (1922-1867)صناعيًا وسياسيًا يهوديًا شغل منصب وزير إعادة الإعمار في ألمانيا ووزير الخارجية في عام .1922وقد أثار إصراره على وفاء ألمانيا بالتزاماتها بموجب معاهدة فرساي عداء القوميين الألمان وتم اغتياله في يونيو .1922وكان رد فعل حكومة فايمار على هذا الاغتيال هو إصدار قانون حماية الجمهورية في يوليو 1922والذي يشير إليه فيدر كثيرًا.

الشخص. وسيُناقش موضوع النظام الجديد للقانون العام بمزيد من التفصيل في قسم آخر.

ننتقل الآن بإيجاز إلى مسائل شكل الدولة الخارجي. ليس البت النهائي في هذه المسألة مُلِحًّا بأي حال من الأحوال. لا يُمكن حلّها عمومًا إلا بعد تطهير جذري لأوضاعنا السياسية الداخلية. ويبدو لنا أن السبيل الوحيد لتحقيق هذا التطهير السياسي الداخلي هو حصرًا من خلال ديكتاتورية تقطع بعزمٍ تام وتحرق مصادر التحلل والمرض في جسدنا الوطني.

إن المطالب التي نفرضها على مثل هذا القائد عالية للغاية؛ يجب أن يميزه حبه الشديد لشعبه، وإرادة راسخة، ويقين شبه نائم في جميع قراراته. من البديهي أن ترتفع قدراته الفكرية فوق المتوسط، لكن المعرفة والقدرات في مختلف المجالات ليست العامل الحاسم. يمكن للآخرين إدراك المعرفة والتعلم -فكم من رجال يتمتعون بمعرفة عالية، ووضوح فكري كبير، وحدس عظيم، وموهبة فنية رائعة -ولكن إذا كان آخر شيء ينقصهم، الإرادة القوية، والدافع الثابت، القائم على أعمق الجدية الأخلاقية، فلن يتقدموا أبدًا على رأس الأمم، كرواد وقادة، إلى آفاق جديدة. نفكر في عباقرة دينيين مثل المسيح ولوثر، وسافونارولا52 ومحمد، ورجال دولة مثل بسمارك وكرومويل، وجنرالات مثل فريدريش الكبير ويورك62، وغيرهم. يجب أن يكون الديكتاتور متحررًا تمامًا من كل القيود والترددات غير الضرورية، فبالنسبة له لا يمكن أن تكون هناك حتميات، لأنه يجب أن يكون هو من يصنع التاريخ، ويمسك بيد جريئة وحازمة عندما تحين ساعته، وهو يجسد شوق الأمة، ولذلك فهو لا يخطئ أبدًا، ويحمله الحب المتعصب لمن يجلب لهم عمله التحرر. يجب أن يكون قادرًا على الكراهية، بقوة وقسوة كما يحب شعبه ومهمته المقدسة. وفيما يتعلق بمساعديه وزملائه، فهو الأول بين الأحرار والمتساوين.

تشكل هذه الفكرة الألمانية القديمة الأساس لهذا الارتباط الحديدي بين الزعيم

وأصدقائه من أجل القضية.

فهو القائد لأنه أثبت نفسه، وما دام يثبت نفسه.

يبدو أن كل قوة قد تضاعفت بفضل حضوره
فهو يستخرج كل الطاقة الكامنة،
إظهار موهبة كل واحد منهم الفريدة،
ومع ذلك، ترك كل شيء كما خلقته الطبيعة،
ويراقبون فقط أنهم لا يكونون شيئًا آخر
في المكان والوقت المناسبين.

(شيلر، والينشتاين)72

إنه صارمٌ وحازمٌ مع نفسه، يُوجّه نفسه وفقًا لقوانينه الخاصة. لديه الوقت للجميع ويستمع إليهم، لكنه قادرٌ تمامًا على التمييز بين المهم وغير المهم. لتحقيق هدفه، قد لا يخشى...

كان جيرولامو سافونارولا (1498-1452)راهبًا دومينيكيًا، نادى بمحاربة فساد الدولة ورجال الدين، وتنبأ بأن فلورنسا ستصبح أورشليم جديدة قوية إذا صححت رذائلها الأخلاقية. وكان رفضه الإضافي...

دعم البابا ألكسندر السادس للرابطة المقدسة ضد فرنسا مما أدى إلى حرمانه من الكنيسة في عام 1497وإعدامه في العام التالي سنة.

26 كان لودفيج جراف يورك فون فارتنبرج (1830 -1759)مشيرًا بروسيًا عارض تعاون الجنرال البروسي يوليوس فون جراويرت مع الفرنسيين أثناء غزو نابليون لروسيا عام ،1812وكان له دور فعال في تشكيل التحالف السادس ضد نابليون والذي انتهى بنفي نابليون إلى إلبا عام .1814

فريدريش شيلر ، "الصغيرة الصغيرة"، أول مسرحية في ثلاثية فالنشتاين .(١٧٩٩)الترجمة من تأليف صمويل تايلور كولريدج.

الدم والحرب، فلا يهدأ له بال حتى يبلغ هدفه، فيُعزز وجوده بقدر ما يسمح به الواقع، لكنه يستطيع الانسحاب بنفسه، كما فعل الديكتاتور سولا، مُعززًا بذلك عمله بطريقة مزدوجة، فهو يعمل عن بُعد، لكنه لا يُجبر كل شيء، بفضل شخصيته القوية، على أن يُقاس بمعايير استثنائية؛ من ناحية أخرى، سيتمكن أتباع أكثر حرية واستقلالية من التطور إذا لم يُحدد الجبابرة باستمرار الحياة السياسية اليومية، بل ظلّوا قادةً بالمعنى الروحي. هذه البراعة في العمل ستُميز الديكتاتور الذي سيقود ألمانيا إلى القمة مجددًا. إذا وُجد مخرج من هذا المأزق بإنجاز قائد استثنائي، فستُستعاد الشروط الداخلية والخارجية لحياة وطنية مستقلة، وعندها يُمكن للأمة أن تُقرر من جديد الشكل الخارجي للدولة.

ستتأثر نظرتنا لشكل الدولة المستقبلي بشكل أساسي بالطريقة التي ستُشكَّل بها بعض أشكال الحياة العامة، وخاصةً حق الاقتراع والتمثيل الشعبي الناتج عنه. يمكننا بالتأكيد التفكير في إمكانية قيام شكل دولة جمهوري سليم، كما كان الحال في روما القديمة. في الواقع، تُشير جميع الذاكرات التاريخية تقريبًا في ألمانيا إلى شكل الدولة الملكية. لكن فكرة السلالة الحاكمة لا ترتبط ارتباطًا وثيقًا بشكل الدولة الملكية. بل على العكس، يبدو أن مصالح السلالات الحاكمة غالبًا ما تطورت بشكل كبير على حساب الأمم. هناك عامل آخر يدعونا إلى توخي الحذر الشديد في مسألة إمكانية إعادة إدخال شكل الدولة الملكية -نتيجةً للتوريث بين السلالات الحاكمة. في التاريخ المؤلم للشعب الألماني، قد نجد مرارًا وتكرارًا أن الجيل الثالث الذي يلي حاكمًا ذا شأن قد بدد إرث أجداده، وأضرّ بشرف الأمة وكرامتها، وفقد نفوذ الإمبراطورية، ودمر سلام المواطنين ورفاههم. ما يخطر ببال الألماني عندما يتحدث عن مزايا الملكية، وخاصةً في ظل نظام حكم وراثي، هو دائمًا ما يُفكّر فيه أولئك الذين أطلق عليهم التاريخ لقب "العظماء". نفكر بذلك في شارل الأكبر، وأوتو الأكبر، وفريدريك الأكبر ، والقلة ممن يُضاهي هؤلاء الحكام الحقيقيين؛ ولكننا لا نذكر سوى ذكرى عابرة لحالة العجز، والكسل، والأنانية، والإسراف، والخيال، والبعد عن الشعب، وغيرها من الصفات الخطيرة المرتبطة بأسماء لويس الورع، وأوتو الثالث، وفينسيسلاوس، وشارل السادس.

،

28 أصبح شارلمان (حوالي (742-814ملكًا للفرنجة في عام 768ووسع حكمه إلى ما وراء فرنسا إلى كارولينجيان إمبراطورية شملت معظم أوروبا الغربية.

كان أوتو الكبير (912-973)دوق ساكسونيا الذي أصبح ملكًا للألمان في عام 936، وهزم المجريين في عام 955، وغزا مملكة إيطاليا في عام 961. وفي عام 962، توج إمبراطورًا من قبل البابا يوحنا الثاني عشر وحكم من روما باعتباره إمبراطور الإمبراطورية الرومانية المقدسة.

كان لويس لو بيو (778-840)ابن شارلمان، الذي حكم معه كإمبراطور مشارك منذ عام 813. في عام 817، قسّم إمبراطوريته بين أبنائه الثلاثة وابن أخيه برنارد، الذي حكم ملكًا على إيطاليا. إلا أن برنارد تمرد على عمه، فحُكم عليه بالعمى، ثم تُوفي بعد ذلك بوقت قصير. كفّر لويس عن قسوته علنًا، ففقد بذلك الكثير من هيبته كحاكم. وشهدت الإمبراطورية الفرنجية حروبًا أهلية خلال الفترة المتبقية من حكمه.

31 كان أوتو الثالث (980-1002)حاكم الإمبراطورية الرومانية المقدسة منذ عام 996وواجه معارضة شديدة خلال حكمه من الشعوب السلافية مما أجبره على التخلي عن الأراضي الإمبراطورية الواقعة شرق نهر إلبه، على الرغم من أنه نجح مع ذلك في تعزيز نفوذ المسيحية في بولندا والمجر.

32 كان فاتسلاف الأول (حوالي (907-935من سلالة بريميسليد دوقًا لبوهيميا منذ عام 921. في عام 929، هاجم ملك الفرنجة الشرقي، هنري فاولر، بوهيميا، وأُجبر على استئناف دفع الجزية له. قُتل فاتسلاف على يد مجموعة من النبلاء المتحالفين مع شقيقه بوليسلاف، الذي أصبح دوق بوهيميا التالي.

كان شارل السادس (١٣٦٨-١٤٢٢)يُلقب بـ "الحبيب" و"المجنون". عانى من نوبات جنون، وتميز عهده بالصراعات المستمرة لما يُسمى بحرب المائة عام. استغل هنري الخامس ملك إنجلترا عداء شارل المستمر مع بورغندي، وهزم الفرنسيين في معركة أجينكور عام ١٤١٥.

وبموجب معاهدة تروا الموقعة عام 1420، تزوج هنري من ابنة شارل السادس، كاثرين، بالإضافة إلى خلافة عرش فرنسا.

ويكفي أن ندرك بوضوح أن شكل الدولة الأسرية لا يتضمن بأي حال من الأحوال ضمانة لرفاهية الأمة.

إن ما يُعبّر عن ميل الألماني إلى الملكية هو حاجته إلى قائد، واستعداده للخضوع له. ولعلّ هذه السمة الأخيرة تحديدًا سمةٌ مميزةٌ للألماني، فنحن نعرف هذه السمة جيدًا في الشخصية الألمانية بجوانبها الإيجابية والسلبية. فالولاء حتى الموت مكّنه من القتال وتحقيق أعظم الانتصارات، وسمح له باتباع حتى الرايات الأجنبية؛ ولكنه يشمل أيضًا افتقارًا كبيرًا للاستقلالية لدى الفئات الأضعف، لدرجة انعدام القيمة والعبودية، وحب الأشياء الأجنبية، وضعف الحكمة.

ومن ثم فإن مسألة الخلافة ليست صعبة الحل في ألمانيا نفسها.
والسؤال الأصعب يكمن في مشكلة الزعيم.

لقد كان اختيار الزعيم حتى الآن متروكًا إلى حد كبير إلى حد كبير للصدفة.
إن فراش الزوجية الأميري لا يضمن بأي حال من الأحوال الكفاءة الفكرية والصفات الشخصية اللازمة التي يُشترط توافرها في الملك. وإذا تذكرنا الاقتصاد الألماني الحديث، حيث تُحدد العضوية في الحزب المؤهلات اللازمة لتولي أعلى المناصب الرسمية، فلا بد من إيلاء هذه المسألة اهتمامًا خاصًا.

تكمن الصعوبة، على أي حال، في الحفاظ على الصفات الأخلاقية والشخصية لمن يُفترض أن يُوضع مصير الشعب بين يديه. فبينما يتولى الديكتاتور القيادة من تلقاء نفسه، بصفته حاملاً لتطلعات الأمة، يجب أن ينبثق القائد المستقبلي من إرادة الأمة الواعية، وهو الأنسب والأنسب.

وبالتالي، قد يبقى الأمر مفتوحًا تمامًا بشأن ما إذا كان ينبغي جمع القيمة العليا في شخص واحد، أو تشكيل قيادة الدولة من شخصين أو أكثر. على أي حال، يبقى أمر واحد ثابتًا لدينا، وهو أن من يُعهد إليه بقيادة شؤون الدولة العليا، سواءً كان رؤساءً مُتَوَّجًا أو ثلاثيًا قنصليًا، ستكون مسؤوليته العليا، في أفضل الأحوال، مُرَسَّخة في الدستور. لذا، ستكون المسؤولية العليا هي الأساس السياسي الوطني الأهم الذي سيُميز الدولة الاشتراكية الوطنية عن أشكال الحكم السابقة.

إن أحد الجوانب الخاصة للأسس السياسية الوطنية للدولة الاشتراكية الوطنية هو المطالبة بدولة قومية يتم فيها استبعاد أعضاء البلدان والأعراق الأجنبية من قيادة شؤون الدولة وكذلك من تولي المناصب العامة.

يمكن تلخيص الدرس العظيم للتاريخ الألماني بأكمله في أن ألمانيا كانت دائمًا فقيرة وضعيفة وبائسة عندما كان حكامها يسعون وراء مصالح خارجية، وعندما كانت المصالح الضيقة للمقاطعات والمدن الفردية تُعلي من شأن الشؤون المشتركة للرايخ؛ وبالمثل، كانت ألمانيا دائمًا قوية ومقتدرة عندما كانت موحدة، وكان حكامها يفكرون ويشعرون بطريقة ألمانية، وكانت المقاطعات والمدن تشعر بأنها أعضاء في الوطن الأم المشترك الكبير. كان انغلاق الأمة خارجيًا مع كل حرية وتنوع داخليًا. هذه هي الفكرة الصحيحة للدولة الألمانية. كان رايخ بسمارك بالفعل...

كان فريدريش فيلهلم الثالث (1840-1770)ملكًا لبروسيا منذ عام .1797وعلى الرغم من محاولته اتباع سياسة الحياد في الحروب النابليونية وعدم الانضمام إلى التحالف الثالث، فقد أُجبر من قبل الحزب المؤيد للحرب الذي دعمته الملكة لويز على الانضمام إلى التحالف الرابع عام 1806مما أدى إلى معركة يينا التي هُزمت فيها بروسيا على يد نابليون.

كان فيلهلم الثاني (1941-1859)آخر إمبراطور ألماني وحكم من عام 1888إلى نوفمبر .1918لم يدعم فيلهلم قوانين بسمارك الصارمة المناهضة للاشتراكية وطرد المستشار في عام .1890عندما اضطرت النمسا إلى مهاجمة صربيا بعد اغتيال الأرشيدوق فرانز فرديناند في سراييفو، قرر دعم النمسا والمجر على الرغم من إدراكه لمخاطر الحرب التي قد تشمل روسيا وفرنسا وإنجلترا.

لقد اقتربنا كثيرًا من هذا المثال لفكرة الدولة الألمانية، إلا أن إخواننا العنصريين في النمسا الألمانية63 ظلوا خارج الرايخ.

لذا، فإن توحيد جميع القبائل الألمانية في دولة وطنية مغلقة هو أبرز أهدافنا السياسية الوطنية. على الصعيد السياسي الداخلي، يجب الحفاظ على الطابع الاتحادي والفيدرالي للمقاطعات الكبرى، كما نشأ تاريخيًا، أو إعادة بنائه. وتتمثل المبادئ السياسية الوطنية الأساسية في هذا الصدد فيما يلي: جميع وظائف الرايخ التي تتعلق بمركز الرايخ الألماني السياسي القوي تجاه الدول الأجنبية هي من اختصاص الرايخ. وهذه الوظائف هي: وزارة الخارجية، والسفارات والقنصليات، ونظام جوازات السفر، ومراقبة التجارة الخارجية، ونظام الجمارك، وقبل كل شيء، الجيش والبحرية.

من ناحية أخرى، على الصعيد السياسي الداخلي، ينبغي تعزيز فكرة الاستقلال الأوسع للمقاطعات أو الولايات الفيدرالية. فالاستقلال المالي شرط أساسي لوجود الأمة المستقل، لذا يجب تفويض التشريعات الضريبية بشكل رئيسي إلى المقاطعات.

يتم تنظيم التشريعات الخاصة بالقوانين المدنية والتجارية والجزائية بموجب قانون
الرايخ ولكن خاضع في الممارسة العملية للسلطات القضائية والشرطة الإقليمية.

وبنفس الطريقة، سيتم بالتأكيد تنظيم مؤسسات النقل وفقًا لتوجيهات قانون الرايخ، ولكنها ستظل مع ذلك، في ماليتها وإدارتها وتشغيلها، تحت السيادة الإقليمية.

لا يحتاج الأمر إلى ذكر خاص أن حرية الدين يجب أن تظل محمية بالكامل بموجب الدستور؛ من ناحية أخرى، فإن الأديان التي لا تكون كتاباتها مكتوبة بالكامل باللغة الألمانية ومتاحة للجميع والتي يحتوي محتواها على عقائد خطيرة على الدولة لن تتمتع بهذه الحماية.

ويتم التأكيد على الشكل الدستوري للطابع الاشتراكي الأساسي للرايخ بشكل خاص في مجال قانون العمل وكذلك في مجالات التأمين ضد المرض والحوادث والشيخوخة والعجز وسيتم تنفيذه بشكل أفضل مما يحدث اليوم.

الرؤى وتحديد الأهداف

إذا كان كل علاج شامل للأمور المتعلقة بالوقت يتطلب إجابة على الأسئلة الثلاثة: كيف هو الآن؟ كيف حدث؟ وماذا الآن؟ -لأنه بدون هذا البحث الأساسي لا يمكن توقع عمل كامل وضمير -فهذا صحيح بمعنى أعلى عندما يتعلق الأمر ببناء دولة جديدة. إن وصف الوضع الحالي في نطاق هذا العمل له مكان بطبيعة الحال بقدر ما يتعلق الأمر باستخراج الخصائص الأساسية للظروف الحرجة الحالية للدولة والاقتصاد. في مثل هذه المهمة يجب على المرء بشكل خاص تجنب اتخاذ أي أعراض كأسباب. هذا هو بالضبط فن كل تشخيص لا ينخدع بالعوامل الخارجية أو الزوائد ولكنه ينظر بعمق في سبب الأشياء. يصبح هذا أكثر وضوحًا في المثال الطبي أو في حالة الرجل الحي. إذا ظهر تورم في مكان ما في الجسم، فيجب البحث عن السبب أولاً في مرض الجزء المعني من الجسم؛ حقيقة أن هذا الجزء من الجسم مريض لها سببها في حالة سيئة من الدم؛ ولكن حتى هذه المعرفة لا تُعتبر السبب الأخير، بل إن سوء حالة الدم سيكون بدوره نتيجة سوء التغذية أو نقصها. والآن، لن ينجح العلاج إذا كافح الطبيب...

جمهورية النمسا الألمانية هو الاسم الذي أُطلق على الدولة التي تشكلت عام ١٩١٨بعد الحرب العالمية الأولى من الأراضي الناطقة بالألمانية في الإمبراطورية النمساوية المجرية. وشملت، بالإضافة إلى الأراضي النمساوية الحالية، جنوب تيرول وتارفيسيو (الواقعة حاليًا في إيطاليا)، وجنوب كارينثيا وجنوب ستيريا (الواقعة حاليًا في سلوفينيا)، ومنطقة السوديت وبوهيميا الألمانية (الواقعة حاليًا في جمهورية التشيك).

الظاهرة الخارجية فقط؛ وبالتالي، في أفضل الأحوال، سيبدأ تخفيف مؤقت، مسكنًا للآلام، لكن المرض سيستمر. حتى محاولة الشفاء من خلال علاج منقي للدم لن تُحقق شفاءً دائمًا إذا لم يُزل السبب الأساسي، أي سوء التغذية أو سوء التغذية أو الظروف الضارة الأخرى. وحده هذا العلاج من الداخل إلى الخارج كفيلٌ بإحداث شفاء حقيقي. هذا واضح للجميع. وهذا تحديدًا ما يجب إجراء التحقيق فيه إذا كنا نتحدث عن جسد وطني مريض. حتى في هذه الحالة، لا فائدة تُذكر من مكافحة الأعراض الخارجية للمرض. يشعر المرء بالحقيقة المحزنة للمثل الشهير: "يُشنق صغار المجرمين، ويُترك الكبار أحرارًا". إن تكرار الانتهاكات ضد المصلحة العامة ليس سوى دليل خارجي على أن أمورًا تُرتكب خلف الكواليس تُلحق ضررًا بالغًا بالصالح العام. لأنه فقط إذا كان هناك فساد في الدولة، يمكن أن تستمر هذه الأضرار الجسيمة وتُصبح خطرًا دائمًا على وجودها. إذا كانت الدولة نفسها مريضة، فمن الأرجح أن يكون سبب ذلك هو مواقف فكرية خاطئة تجاه اهتمامات الشعب ووظائف الدولة وسلطتها الفعلية. لذا، يمكن توقع الشفاء، في نهاية المطاف، من فكرة جديدة سليمة عن الدولة، من خلال إنشاء قيادة قوية سليمة للدولة، مستقلة تمامًا وغير مثقلة بخطايا الماضي. كل حل ينطلق من تسوية مع السلطات القائمة أو يسعى إلى ربط نفسه مجددًا بالأشكال المنهارة للدولة السابقة يحمل في طياته بذرة انحلاله. وفي هذا الصدد، يجب أيضًا تحذير المرء من الارتباط بأشكال الدولة التاريخية التي لم تكن سيئة في حد ذاتها، ولكنها سرعان ما استسلمت للانهيار.

ما هي أبرز خصائص الأزمة الحالية؟

ظاهريًا وظاهريًا -كما في حالة الحمى -ارتفاع درجة الحرارة، أو بتعبير اقتصادي سياسي: هياج، وتوتر في كل مناسبة، واضطراب وفوضى. من الأهمية بمكان أن كل شخص متكاسل وكسول، بل وحتى جيش المدينين الفعليين بأكمله، لطالما أشادوا بأعلى صوتهم بـ"الراحة والنظام" باعتبارهما الدواء الشافي. الراحة والنظام ليسا هدفًا سياسيًا بشكل عام، بل هما مجرد حالة تُظهر أن الظروف الصحية تحكم الجسم الوطني. ولكن إذا مرضت أمة، فمن الطبيعي والبديهي أن يتجلى ذلك في اضطرابات وفوضى. لذا، فإن الموقف السياسي الذي يدعو إلى "الراحة والنظام" ويسعى إلى إرسائهما فقط هو موقف خاطئ تمامًا؛ من ناحية أخرى، فهو لا يساعد إلا على تعميق المرض، حتى يأتي الموت بأشد التشنجات رعبًا.

حتى القروح والتقيحات، التي تُعتبر مُجسّدة، تتمنى بطبيعة الحال أن يبقى المريض هادئًا تمامًا، لأن البكتيريا العصوية تتكاثر بسرعة مذهلة وتنتشر في جميع أنحاء الجسم وتُفسده داخليًا. لا، بل على العكس تمامًا: تخلصوا من القيح! يجب استئصاله، ولا يُمكن التذرع بآلام العملية الجراحية كسبب مُضاد؛ يجب إخراج المريض من بيئته السيئة، والأهم من ذلك كله، يجب أن يحصل على نظام غذائي صحي وقوي.

الأعراض الأخرى هي ملء المناصب الحكومية بعناصر غير مناسبة، والتصرف في شؤون الدولة من خلال قرارات الأغلبية، وحدوث مثل هذه القرارات الأغلبية في البرلمان التي لا تتحمل أي مسؤولية، وانتخاب مثل هذه البرلمانات وفقًا لاقتراع هو في الخارج الأكثر حرية وعالمية ولكنه في الداخل يتكهن بالنتائج.

إن غياب الحكم لدى الجماهير، وببساطة، يُكبت البصيرة الأعمق والشعور الأعلى بالمسؤولية. إن الحكومة التي تعتمد على الأغلبية البرلمانية -التي تنشأ بمحض الصدفة، والتي لا تُحسم فيها إلا الاعتبارات السياسية الحزبية -لا يمكنها بطبيعة الحال أن تكون الوصي الموضوعي على الصالح العام، بل هي...

موطئ قدم للسياسيين الحزبيين الطموحين والمتشددين. كل هذه الأعراض يمكن تلخيصها في كلمة "البرلمانية".

هذه البرلمانية هي أكذوبة ديمقراطية كبرى تتعلق بقدرة الشعب على الحكم الذاتي. بالطبع، قد نعتقد أن مواطني الدولة الواعين بالمسؤولية قادرون تمامًا على الحكم بسلطوية في الشؤون العامة وقيادة مصير مجتمعهم أو بلدهم، لكن اقتراعًا عامًا، مباشرًا وسريًا لمن تجاوزوا الحادية والعشرين من كلا الجنسين، يحمل في طياته بالضرورة بذرة حكم دنيء من قِبَل الأدنى وعديمي الضمير.

إلى جانب الحكم الفاسد للبرلمانات والحكومات التابعة لها، يحكم اليوم في الواقع، رغم كل الشعارات الماركسية المناهضة للرأسمالية، رأس مال القروض الضخم. التمويل العالي هو الحاكم المطلق للدولة والاقتصاد. لا تجرؤ أي حكومة على اتخاذ أي إجراءات صارمة ضد مصالح الربح في عالم المصارف والبورصات. أصبحت جميع الدول مقيدة بالفوائد والرسوم لهذه القوة العالمية فوق الوطنية من خلال ديون وطنية هائلة. إن نتائج عبودية الفائدة هذه هائلة، فهي تهز العالم بأسره من جذوره في العلاقات الاقتصادية والسياسية الوطنية. لقد أصبح تحصيل الفوائد بالفعل العمل الرئيسي للحكومات. وهذا يعني للدول استغلالاً ضريبيًا مروعًا واستنزافًا من خلال أساليب متنوعة من الضرائب المباشرة، وخاصة غير المباشرة، من خلال تضخم تصاعدي لا يمكن إيقافه أدى في ذروته إلى سلب مدخرات الطبقة الوسطى بأكملها. يمارس هذا الحكم المطلق لحقيبة المال، متسترًا بقناع المطالبة المشروعة بالفائدة، أكثر القواعد وحشية التي حكمت العالم على الإطلاق. إنه يؤدي إلى إفقار وإفقار الجماهير وخاصة تلك الدوائر التي لا يمثل اكتساب المال هدفًا في حد ذاته وبالتالي ليس النقطة المركزية لفكرهم بأكمله. ومن هنا فقط تنشأ النتيجة الأكثر رعبًا لهذه القاعدة المالية المطلقة، أي الانحطاط الأخلاقي للشعوب التي تقف في ظل هذه القاعدة. يتم توجيه جميع الغرائز نحو الاستحواذ والامتلاك، وتغرق جميع مفاهيم الولاء والإيمان في السعي الوحشي وراء الكسب، ويضطر الرجل المحترم إلى تجربة أنه، كمكافأة على احترامه، يجب أن يغرق في أعماق أكبر بينما يجلب انعدام الضمير أرباحًا هائلة في حالة جميع الأعمال الممكنة والمستحيلة. تكافح دوائر كبيرة بشكل يائس من أجل معيشتها، ويصبح الدخل المحتمل من خلال العمل وحده أكثر صعوبة بشكل متزايد.

في الخطوط الأمامية المغلقة يسعى العمال إلى ابتزاز أجور أعلى من أي وقت مضى، والإضرابات تهز أماكن العمل الاقتصادية، وتعوق إنتاجها وتضر بشكل غير مباشر بأولئك الذين يعتمدون على أكبر إنتاج ممكن من السلع للاقتصاد الوطني، أي العمال أنفسهم على وجه التحديد.

وباعتبارها ظاهرة إجمالية، يمكننا تلخيص هذه الظروف تحت مفهوم "المامونية".

الوجه الآخر لهذه المامونية هو النظرة الماركسية للعالم، التي انبثقت من المزاج الفكري لضحايا الانتهاك المامونى. نعلم جيدًا أن مدبري الماركسيين قد تمكّنوا بذكاء من استغلال هذا المزاج الفكري لصالحهم كوسطاء لرأس المال الدولي، وفي الوقت نفسه، صرف كراهية المستغَلّين عن أنفسهم، ولكن علينا أن نتعامل هنا مع نزعة فكرية لا تقف فقط عائقًا، بل عدائية للغاية، ضد إعادة إرساء نظام وطني سليم.

ولاية.

إن جوهر الماركسية يجب أن نلقي نظرة عليه في حقيقة أنها تنكر الملكية الخاصة وبالتالي تقطع الأرض عن كل اقتصاد، وما وراء ذلك، عن كل ثقافة عليا؛ علاوة على ذلك، في حقيقة أنها عززت فكرة الصراع الطبقي وبالتالي مزقت الناس إلى طبقات.

طبقات مختلفة تتقاتل فيما بينها. ويكفي أن نشير إلى بؤس الشعب الروسي المجهول، حيث تُرجمت هذه العقيدة الخاطئة، التي تُدمر الأمة والاقتصاد، إلى واقع ملموس في الدولة السوفيتية.

وإذا بحثنا الآن عن مسببات المرض الحقيقية، فسنجد أنفسنا في كل مكان، وبشكل غريب، ضد اليهود باعتبارهم القادة والمستفيدين الرئيسيين.

إن المسألة اليهودية أصبحت مسألة عالمية يعتمد حلها على رفاهة ورفاهية الشعوب.

وسوف تعتمد ويل الأمم.

وسوف يتم تخصيص عمل خاص لهذه المسألة في سلسلة المكتبة هذه73 .

إن مراجعة التاريخ تظهر لنا أن الأمم اليائسة سعت مرارا وتكرارا إلى تحرير أنفسها من هذا الشر من خلال القمع الدموي والقضاء على اليهود كأفراد -ولكن بعد بضعة أجيال عاد اليهود مرة أخرى أقوى وأكثر قوة ماليا بعد مثل هذه المذابح.

يجب علينا إذن أن نتجنب البحث عن حل للمسألة اليهودية بهذه الطريقة البدائية -في الواقع لا يمكن قتل عصية الطاعون بشكل فردي، ولكن لا يمكن القضاء عليها إلا بقطع الضروريات الحياتية عنها.

إن معاداة السامية المشتعلة في العالم أجمع هي إشارة واضحة إلى أن الأمم قد تعرفت على عدوها الأعظم والأشد فتكًا، ولكن مهمتنا الآن هي توجيه هذه المعرفة العاطفية الصحيحة بطريقة صحيحة ومعقولة.

إن المعركة ضد الماركسية ، وبالتالي ضد اليهود، تتكلل بالنجاح من خلال التثقيف الدؤوب للجماهير المسمومة. إنها المرحلة الأولى من معركتنا.

إن كسر عبودية الفائدة هو المعركة الأخيرة والأصعب في المجال الاقتصادي من أجل تحرير الشعب والدولة من الشبكة الذهبية للأسواق المالية فوق الوطنية.

قوة.

"فقط بعد النضال من خلال هذه المراحل، وعندما يتم انتزاع النصر وتأمينه بالكامل، سيكون الوقت مناسبًا لتنفيذ جميع الإصلاحات الإضافية التي ستمنح الجسم الوطني المنهك والمريض إرادة جديدة للعيش وقوة حيوية جديدة ستدرك أولاً ما هو في أذهاننا جميعًا، والذي نؤمن به جميعًا بقلوب متوهجة والذي نسعى إليه بإرادة لا تنحني:

نهضة ألمانيا.

ألمانيا الكبرى الجديدة، الحرة، الموحدة، في حالة صحية وقوية وقوية من العمل والأداء.

37.نُشر كتاب فيدر عن اليهود، Die Juden، في عام 1933 في المجلد 45 من Nationalsozialistische Bibliothek.

2.البرنامج

أصل البرنامج

كل عمل يحتاج إلى خطة، وكل إنجاز يجب أن يسبقه إبداع فكري. كلما كانت خطط البناء أكثر وضوحًا ودقة، كان تشييد المبنى أجمل وأسرع. حتى الهياكل السياسية الجديدة تتطلب خطة بناء واضحة، وهذا ما يُسمى هنا بالبرنامج السياسي.

إن المتطلبات التي يجب أن تُفرض على أي برنامج سياسي عالية ومتنوعة للغاية. إنها مهمةٌ ذات مسؤوليةٍ عليا، لأن رفاهية شعبك ومحنته تعتمد على مدى نجاح الخطة. يجب أن يتناول البرنامج، بإيجازٍ شديد، جميع مجالات الحياة العامة المهمة، وأن يصمد أمام كل انتقاد، وألا يضيع في التفاصيل، وألا يُظهر للمعارضين أي نقاط ضعفٍ غير ضرورية، وألا يُثير أي آمالٍ طوباوية لا يمكن تحقيقها لاحقًا. يجب أن يكون البرنامج صورةً صادقةً للدولة القادمة والاقتصاد الجديد. يجب أن يُظهر للجميع، بشكلٍ مُختصر، رسمًا تخطيطيًا للنظام الاقتصادي والدولي المنشود، ولكن لا يجوز له أيضًا أن يُقيد أو يستبق التنفيذ في تفاصيله.

لكل برنامج تاريخه وتطوره، ولكنه بلا شك معيارٌ للصواب الجوهري لأي حركة، إذا لم يُغيّر، بعد كل هذه السنوات، أي شيء جوهري في سماته الأساسية، ولم يتبقَّ سوى إزالة بعض الغموض. فقط النقطة الأهم والأكثر لفتًا للانتباه في البرنامج القديم الصادر في 24فبراير 1923، العدد 11"إلغاء الدخل دون عمل وجهد، وكسر عبودية الفائدة" هي التي تتطلب معالجة برنامجية شاملة من منظور سياسي وطني ومالي واقتصادي. لم تكن المعالجة التفصيلية لهذه النقطة آنذاك ضرورةً مُلِحّة، لأن الكتابات الأكثر تفصيلًا المتعلقة بهذا، "بيان كسر عبودية الفائدة وإفلاس الدولة، وحلها"، كانت آنذاك الكتابات الوحيدة تقريبًا، وكانت معروفةً ومألوفةً تمامًا لمؤسسي الحركة وأتباعها الأوائل. كان المحتوى الفكري لهذه الكتابات، إلى حدٍّ ما، هو ما أضاف نطاقًا اشتراكيًا للنشاط.

مع الخطط التي كانت قد حددت في ذلك الوقت بالفعل سماتها الأساسية -إلى إرادة التجديد التي جمعت دائرة صغيرة حول أنطون دريكسلر83 وأدولف هتلر، إلى دائرة الأفكار القومية والشعبوية.

إن هذه النقاط والمطالب البرنامجية على وجه التحديد هي التي تميز حركة الحرية الألمانية الاشتراكية الوطنية بشكل أساسي وجوهري عن جميع المجموعات والحركات والأحزاب الشعبوية والقومية الأخرى، والتي تميز نفسها من خلالها بشكل خاص عن جميع الأحزاب البرلمانية المزعومة والتي هي، من جانبها، مجرد مظهر من مظاهر الحكم المأموني-البلوتوقراطي.

كانت هناك ضرورة أخرى في الصياغة الجديدة للبرنامج وهي الحصول على رؤية أوضح شكل وهيكلة واضحة لمجالات الحياة العامة المختلفة. وهذا ما حدث.

ومن واجبي هنا أن أفكر في عمل رائد آخر يرجع أصله إلى مظهر موازٍ للاشتراكية الوطنية في النمسا وبوهيميا، أعني كتاب

كان أنطون دريكسلر ،(1884-1942)إلى جانب ديتريش إيكارت وفيدر، أحد مؤسسي الحزب الألماني، النظير لحزب العمال الألماني النمساوي الأصل، في ميونيخ. شغل دريكسلر منصب الرئيس الفخري للحزب، الذي أصبح هتلر زعيمه الواضح عام .1921ترك دريكسلر الحزب عام ،1923ثم عاد إليه عندما تولى هتلر السلطة عام .1933

المهندس يونغ93، ممثل الألمان السوديت في تشيكوسلوفاكيا في برلمان براغ.

تعود بدايات الاشتراكية الوطنية النمساوية إلى ما قبل الحرب.
إن نطاق أفكارها كان يعتمد بشكل أكبر على محاولة جعل عالم الأفكار الاشتراكية متناغماً مع الفكرة القومية، في حين أن الاشتراكية الوطنية الألمانية في الرايخ التي نشأت فقط بعد الانهيار ــفي الواقع دون معرفة بوجود الاشتراكية الوطنية النمساوية ــتبنت منذ البداية موقفاً قتالياً أساسياً ضد الماركسية.

واليوم اجتمعت الحركتان على أهدافهما المشتركة.

---

39 المهندس رودولف يونج مندوب من تروباو

البرنامج الوطني والاقتصادي للحزب النازي

هدفنا هو إعادة ولادة ألمانيا بروح ألمانية من أجل الحرية الألمانية.04

الطريق إلى هذا الهدف الرئيسي هو:

أولا: المبدأ السياسي الوطني: الرايخ الألماني هو وطن الألمان.

.1في السياسة الخارجية:

.1إنشاء دولة وطنية مغلقة تضم جميع الألمان.

.2التمثيل القوي للمصالح الألمانية في الخارج.

.2في السياسة العنصرية:

.3إزالة اليهود وجميع غير الألمان من جميع المناصب المسؤولة في الحياة العامة.

.4منع هجرة اليهود الشرقيين والأجانب الطفيليين الآخرين.
قد يتم ترحيل الأجانب واليهود المثيرين للمشاكل.

.3في السياسة المدنية:

.5فقط الألماني الذي يلتزم بالثقافة والمجتمع الألماني يمكنه ممارسة حقوق المواطنة في الدولة.

.6لا يجوز لأي شخص ليس ألمانيًا أن يعيش إلا كضيف في الدولة الألمانية ويخضع للقانون الأجنبي.

.7حقوق ومصالح الألمان تأتي قبل حقوق ومصالح أعضاء الدول الأجنبية.
الأمم.

.IIالمبدأ السياسي الاقتصادي: إن مهمة الاقتصاد الوطني هي تلبية الطلب وليس تحقيق أعلى ربحية ممكنة لرأس المال المقترض.

.8تعترف الاشتراكية الوطنية بشكل أساسي بالملكية الخاصة وتضعها تحت حماية الدولة.

.9ومع ذلك فإن رفاهية الشعب تضع حداً للتجميع المفرط للثروات في أيدي الأفراد.

.10يشكل جميع الألمان مجتمع عمل لتعزيز الرفاهية المشتركة و ثقافة.

.11في نطاق هذا الالتزام العام بالعمل لكل ألماني ومع الاعتراف الأساسي بالملكية الخاصة، يُسمح لكل ألماني بإمكانية الحصول بحرية على دخل عمله والتصرف فيه بحرية.

.12لا يزال هناك توازن سليم بين الشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة في كافة مجالات الحياة الاقتصادية، وفي الزراعة أيضاً.

.13سيتم مكافحة الشركات العملاقة (الشركات والنقابات والصناديق الائتمانية).

.١٤يُعاقَب على الربا والابتزاز، وكذلك الإثراء بلا رحمة على حساب الشعب وإيذائه، بالإعدام. .١٥فرض سنة من العمل الإلزامي على كل ألماني.

---

[40] للحصول على مناقشة تفصيلية لهذه النقاط، راجع Das Programm der NSDAP und seine weltanschaulichen Grundlagen لفيددر، ميونيخ، 1927؛ آر. ETS Dugdale، برنامج NSDAP ومفاهيمه العامة، ميونيخ، 1932

ثالثاً: المبدأ السياسي المالي: النظام المالي في خدمة الدولة، ولا يجوز للقوى المالية أن تُشكل دولة داخل الدولة؛ لذا هدفنا: كسر عبودية الفائدة من خلال:

.16تحرير الدولة والشعب من ديونها المرتبطة بالفوائد للبنوك الكبيرة.
رأس مال القرض.

.17تأميم بنك الرايخ الألماني والبنوك المركزية.

.18تمويل كافة المشاريع العامة الكبرى (تطوير الطاقة الكهرومائية والطرق وغيرها) مع تجنب القروض من خلال إصدار سندات خزانة الدولة بدون فوائد أو بطريقة خالية من النقد.

.19إدخال عملة مستقرة على أساس مغطى.

.20إنشاء بنك البناء والاقتصاد (إصلاح العملة) غير ربحي لمنح القروض بدون فوائد.

.٢١إعادة هيكلة شاملة للنظام الضريبي وفقًا للمبادئ الاقتصادية الوطنية الاشتراكية. تحرير الاستهلاك من عبء الضرائب غير المباشرة، وتحرير الإنتاج من الضرائب المقيدة (الإصلاح الضريبي والإعفاء الضريبي).

رابعا. المبدأ السياسي الاجتماعي: المصلحة العامة هي القانون الأعلى.

.٢٢تطويرٌ سخيٌّ لتأمين الشيخوخة من خلال تأميم نظام معاشات الحياة. سيُضمن لكلّ مواطن ألمانيّ محتاج معاشٌ كافٍ ابتداءً من سنٍّ مُحدّدة، أو في حال العجز المُبكّر عن كسب الرزق بشكلٍ دائم.

.23مشاركة جميع العاملين في المشاريع الإنتاجية حسب الأداء والعمر في عائدات العمل مع حصة مرافقة في المسؤولية عن تحقيق المهام الاقتصادية الوطنية للعمل.

.24مصادرة كل أرباح الحرب والثورة التي لا تعتمد على العمل الشريف وكذلك الممتلكات المكتسبة عن طريق الاحتكار والربا واستخدامها لتطوير التأمين الاجتماعي.

.25القضاء على النقص في السكن من خلال بناء مبان سكنية جديدة شاملة في جميع أنحاء الرايخ عن طريق بنك البناء والاقتصاد الجديد غير الربحي الذي سيتم إنشاؤه وفقًا للمادة 21.

خامساً: في السياسة الثقافية: إن ازدهار جميع العلوم والفنون الجميلة على أساس دولة حرة سياسياً وصحية اقتصادياً هو هدفنا الثقافي الرئيسي.

ويجب أن يتم ذلك من خلال:

.26تربية الشباب ليصبحوا رجالاً أصحاء جسديًا وأحرارًا فكريًا
وفقًا للتقاليد العظيمة للحياة الفكرية الألمانية.

.27الحرية الكاملة للدين والضمير.

.28حماية خاصة للإيمان المسيحي.

.29قمع واستبعاد العقائد الدينية التي تتعارض مع الشعور الأخلاقي الألماني والتي يحمل محتواها طابعًا مدمرًا للدولة والأمة.

.30قمع كل التأثيرات الضارة في الأدب والصحافة والمسرح والفنون.
سينما.

.31حرية التدريس في الجامعات الألمانية، وتشكيل طبقة حاكمة من الرجال ذوي الشخصية.

السادس. عسكريًا:

.32جعل الأمة قابلة للدفاع عنها من خلال إدخال القانون العسكري لكل مواطن حر.
الألمانية.

.33إلغاء القوات المرتزقة.

.34إنشاء جيش ميليشيا للدفاع عن الوطن تحت إشراف هيئة ضباط محترفة يتم بناؤها من خلال نظام هرمي صارم.

.٧إصلاحات أخرى:

.٣٥إصلاح نظام الصحافة. قمع جميع وسائل الإعلام التي تتعارض مع اهتمامات الشعب الألماني. المسؤولية الكاملة عن جميع الأخبار التي تُنشر

مشوهة بشكل زائف أو مغرض.

.36إصلاح حق الاقتراع بإلغاء أشكال الحملات الانتخابية المفسدة الحالية وانعدام مسؤولية المنتخبين (الحصانة).

.37تطوير الغرف المهنية.

.38إصلاح القضاء في مجال

قانون الأراضي –(الاعتراف الأساسي بحق الملكية في الأرض، وعدم جواز تأجير الأرض من قبل رأس المال الخاص، وحق الشفعة للدولة، وعودة الأرض إلى الدولة في حالة الإدارة غير السليمة).

القانون المدني -(حماية أكثر صرامة للشرف الشخصي والصحة، مقارنة بالحماية القانونية أحادية الجانب للملكية السائدة اليوم).

.39الإصلاحات الدستورية:

الدستور: الدستور المقابل للطابع الألماني هو قيادة دولة ذات سيادة تركز على منصب أعلى. -يجب ترك ما إذا كان هذا المنصب الأعلى يشغله ملك يتم انتخابه من قبل الشعب أو اثنان أو ثلاثة من كبار المسؤولين في الرايخ لتحديده لاحقًا من قبل الشعب.

الطبيعة الفيدرالية للرايخ: إن تكوين الشعب الألماني من مقاطعات مختلفة مرتبطة داخليًا من خلال القبائل والتاريخ يشكل شرطًا للاستقلال الشامل للولايات الفيدرالية الفردية فيما يتعلق بشؤونها الداخلية.

إن اهتمام الرايخ هو تمثيل الشعب الألماني في الخارج، وجوازات السفر والرسوم، فضلاً عن الجيش والبحرية.

ثلاثة معارضين رئيسيين يقفون في طريق إنجاز هذا البرنامج الوطني والاقتصادي للاشتراكية الوطنية: الماركسية، والبرلمانية، وفوق كليهما، رأس المال القروض الكبير.

[illegible] الصراع الطبقي التي تفكك الشعب، وضد

.2إن معركتنا المناهضة للبرلمان موجهة ضد عدم مسؤولية ما يسمى بالممثلين الشعبيين الذين -على الرغم من حصانتهم -لا يتحملون في الواقع مسؤولية عواقب قراراتهم، فضلاً عن جميع الأضرار الناجمة عن ذلك (الفساد، والمحسوبية، والرشوة)، والأسوأ من ذلك -الحكومة المعتمدة على مثل هذا البرلمان.

.3إن معركتنا ضد المامونية، والتي تقع فوق جبهتي المعركة الأخريين، موجهة ضد القوة المالية الشاملة للعالم، أي ضد النزيف المالي والاقتصادي الدائم واستغلال شعبنا من خلال رؤوس الأموال الكبيرة.

لكن هذه المعركة هي، من ناحية أخرى، صراع فكري قوي ضد الروح المادية المدمرة للنفس، الأنانية والجشع، مع كل مظاهرها المفسدة المصاحبة في جميع مجالات حياتنا العامة والاقتصادية والثقافية.

في التحليل الأخير والأعمق، يتعلق الأمر بصراع بين نظرتين للعالم تتجلى من خلال بنيتين فكريتين مختلفتين جوهريًا: الروح المنتجة والمبدعة، والروح الجشعة المتنقلة. فالروح المبدعة المتجذرة في الأرض، والتي تتغلب على العالم من خلال التجربة الميتافيزيقية، تجد ممثلها الرئيسي في الإنسان الآري، بينما تجد الروح التجارية والمادية الجشعة، عديمة الجذور، والموجهة نحو الدنيا فقط، ممثلها الرئيسي في اليهودي.

إن الاشتراكية الوطنية، مثل معاداة السامية، تلمح في الروح المادية اليهودية الجذر الأساسي للشر، لكنها تعلم أيضاً أن هذه المعركة الأقوى في تاريخ العالم لا يمكن أن تظل قائمة في المطالب المعادية للسامية السلبية البحتة، وبالتالي فإن البرنامج الوطني والاقتصادي للاشتراكية الوطنية يرتفع إلى حد كبير فوق المعركة المعادية للسامية الرائدة بالتأكيد ولكن السلبية من خلال إعطاء صورة إيجابية وبناءة عن كيف ينبغي أن تبدو حالة العمل والأداء الاشتراكية الوطنية.

إذا تحقق هذا الهدف الرئيسي، فسيُحل الحزب الاشتراكي الوطني. وستكون الاشتراكية الوطنية حينها بمثابة القوت الأساسي للشعب الألماني بأسره. في الواقع، ليس حزب العمال الاشتراكي الوطني الألماني حزبًا برلمانيًا بالمعنى التقليدي للكلمة، بل هو شريحة من الشعب مصممة على التطلع إلى المستقبل، تجتمع حول قائد قوي الإرادة والفكر، ليقود ألمانيا من العار والعجز خارجيًا، ومن الدمار والفساد داخليًا، إلى مكانة قوية ومهيبة خارجيًا، وداخليًا، إلى مجتمع وطني متين اقتصاديًا، مزدهر ثقافيًا، رفيع المستوى فكريًا وأخلاقيًا.

نحن نريد أن نبني رايخ الشوق الألماني كما يغنيه جيبل14:

واحد خارجيا، مع سيف عظيم،
التجمع حول راية عالية،
غنية ومتعددة داخليا،
كل قبيلة على طريقتها!

كان إيمانويل جيبل (1884-1815)شاعرًا وكاتبًا مسرحيًا ألمانيًا كتب العديد من القصائد الوطنية التي تعرضت للهجوم من قبل الدائرة الأدبية الليبرالية المعاصرة "الألمان الشباب" حول الكتاب اليهود، هاينريش هاينه ولودفيج بورن، ولكن تم دعمها لاحقًا من قبل الاشتراكيين الوطنيين.

3.هيكل الدولة الوطنية

الدولة الاشتراكية

الفكرة الاشتراكية الوطنية للدولة الألمانية

سبق أن أشرنا في الفصل المخصص للأسس السياسية للقوة إلى أن كل انحراف للحكام الألمان عن مهامهم الألمانية البحتة كان مصحوبًا بعواقب وخيمة على الشعب الألماني. إذا تأملنا التاريخ الألماني، نجد دائمًا أن التوق الألماني لدولة وطنية منغلقة لم يتحقق إلا في فترات تاريخية قصيرة، وقد تلاشى هذا الحلم الألماني مرارًا وتكرارًا، وعادت ألمانيا مرارًا وتكرارًا إلى حالة العجز والتفكك. ومن هنا، يتجلى درسٌ راسخٌ من التاريخ الألماني بأكمله، وهو أن انغلاق الأمة داخل دولة قوية القيادة هو ما يُمكّن ألمانيا من مقاومة الأخطار الهائلة التي تنجم عنها لمجرد وضعها الجيوسياسي غير المواتي. فألمانيا لا حدود طبيعية لها في أي مكان تقريبًا، بل هي في كل مكان تقريبًا حرة وغير محمية من أي توغلات معادية. فلا البحر الذي يُحيط بإنجلترا، ولا الجبال الشاهقة التي تفصل إسبانيا وإيطاليا عن جيرانها، تُوفر لألمانيا دفاعًا طبيعيًا. فرنسا لديها جانب واحد مفتوح ضدنا، وكذلك روسيا. ألمانيا وحدها تقع في المنتصف بين الأمم الأخرى -قلب أوروبا -وساحة صراعها. على أرض ألمانيا، خاضت الجيوش الإسبانية والفرنسية والإنجليزية والسويدية والروسية والمغولية معارك ضارية، وشهد العالم حروبًا دينية مروعة في حرب الثلاثين عامًا، وفي المقابل، ضحى الألمان بحياتهم في خدمة المصالح الأجنبية في جميع أنحاء البلاد. نزفت الأم جرمانيا آلاف الجروح التي أصابتها جيوشها الأجنبية، والتي أصابتها صراعات أبنائها. تاريخ ألمانيا مأساوي بلا نهاية، لدرجة أن الشوق الألماني إلى رايخ ألماني موحد ومنغلق كان جزءًا من القصص الخيالية، وفي ملاحم بربروسا العجوز في كايفهاوزر[24]. على مر القرون، ظل تحقيق فكرة الدولة الألمانية شوقًا وأملًا لدى خيرة أبناء الأمة، حتى عام 1871، حين صاغ حداد عظيم وحدة ألمانيا. بقي الكثير مما يُطمح إليه في تحقيق الدولة الألمانية الكبرى التي ستضم جميع الألمان الذين يعيشون في ارتباط إقليمي بالوطن الأم. لكن هذا الإدراك الجزئي للشوق الألماني منحنا بالفعل ازدهارًا كبيرًا للتاريخ الألماني كما لم يحدث من قبل إلا نادرًا.

ولكن لا ينبغي لنا أن نأخذ في الاعتبار "إذا" و"لكن"، بل يتعين علينا أن نتعلم من التاريخ.
السياسة تاريخٌ في طور التكوين، وإذا كان من شأن "صنع التاريخ" أن يُنبت خلاصٌ لشعبنا، فإن على حكومتنا، وسياستنا الوطنية، مع احترام ما نشأ في التاريخ، أن تتجنب أخطاء العصور السابقة، وأن تلتزم بأفضل التقاليد. إن الرجل، السياسي الذي لا يملك تاريخًا، والذي يصنع التاريخ من كرسيه بصرامة، لن يجلب على شعبه إلا الويلات، كما شهدنا في السنوات الأخيرة على يد رجال الحكومة الماركسية الألمان الجدد. وبقدر ما يكون الانهيار التام للنظام الاجتماعي القديم كارثيًا وخبيثًا، وخاصةً عندما يكون هذا التدمير مماثلًا لقوة الحركة الماركسية، فإن الحفاظ على القديم قليلٌ جدًا لمجرد أنه قديم.

وهنا تكمن مرة أخرى مأساة الروح المحافظة، التي تفتقر إلى الإبداع والنجاح.

تعتبر سلسلة جبال كايفهويزر الواقعة بين ولايتي تورينجيا وساكسونيا أنهالت بمثابة مثوى الإمبراطور الروماني المقدس فريدريك باربروسا ،(1122-1190)الذي غرق في نهر ساليف في تركيا أثناء الحملة الصليبية الثالثة.

بدون خيال، يرفض كل جديد لمجرد أنه جديد، ولأنه يتمسك بشدة بأشكال عتيقة فقدت جوهرها منذ زمن بعيد. الناس والدولة ليسا مومياواتٍ أو هياكل، بل كائنات حية؛ فالملابس التي تُقطع مرةً لا تصلح للأبد.

إن بعض السمات الأساسية الكبرى فقط هي التي تُستمد من مصير الأمم، ولطالما أثّر إهمال هذه المعرفة الأساسية سلبًا على الأمم. بالنسبة لنا، الألمان، فإن المبدأ السياسي الوطني التاريخي الأساسي هو: "كونوا متحدين!"

مع ذلك، فإن كلمة "متحدون"34 لا تعني "الوحدة"44 ، بل "التوافق"54. ولا يمكن لدولة حرة داخليًا، ذات نفوذ خارجي وثقل دولي، أن تنمو أزهارها الجميلة إلا من خلال اتفاق القبائل الألمانية على مبادئ السياسة الخارجية والداخلية.

بالنسبة للدولة الألمانية، قد لا تكون هناك أي دوافع أوروبية أو دولية، اقتصادية أو كنسية أو إنسانية، بل دوافعها الوحيدة هي رفاه الأمة الألمانية بأكملها. أعني بذلك "دوافع" العمل السياسي. إلى جانب ذلك، تتداخل بطبيعة الحال تأثيرات ذات طابع كنسي واقتصادي وإنساني عام، والتي يجب تقديرها ومراعاتها على النحو الواجب. لكن المبدأ الذي يجب أن يبقى قائمًا هو أن الدولة القومية الألمانية يجب أن تمثل الألمان فقط، وذلك في السياسة الداخلية والخارجية على حد سواء.

هدفنا السياسي الوطني هو:

.1إنشاء دولة وطنية مغلقة تضم جميع الألمان.

.2التمثيل القوي لجميع المصالح الألمانية في الخارج.

الفكرة القومية

إن الشرط الأساسي لإيقاظ الوعي الوطني القوي، أو بالأحرى إعادة إيقاظه، هو:

إزالة جميع اليهود وغير الألمان من جميع المناصب المسؤولة في الحياة العامة.

إن المعركة الدفاعية الحاسمة ضد غزو اليهود في جميع مجالات حياتنا العامة تقريبًا لا تخوضها إلا الاشتراكية الوطنية بكل طاقتها. إن المعركة ضد اليهودية هي كفاح واعٍ من أجل الروح الألمانية والحرية الألمانية.

لا يُمكن مُقارنة تأثير اليهود وتأثيرهم على الشعوب المُضيفة لهم بعلاقات القوة ومعارك الشعوب الأخرى، بل بصراع الحياة والموت بين جسدٍ سليمٍ وجراثيم سامةٍ قاتلةٍ هاجمته. عندما يُهاجم كائنٌ حيٌّ بعصياتٍ سامة، يكون السؤال الوحيد: إما أن تُصبح قوة الجسد السليمة مُسيطرةً على الدخلاء الأجانب، فتُبيدهم، أو لا تعود مُسيطرةً عليهم، فتموت بسببهم. وكذلك الحال بالنسبة للشعوب المُضيفة لليهود في كل مكانٍ في العالم، ليس هناك سوى هذا: إما أن يُقصى اليهود من الجسد القومي، أو يموتوا بسبب اليهودي.

إن المقارنة بين جسم الإنسان والجراثيم تُظهر لنا بوضوحٍ مدى اختلال الرأي المُضلِّل المُتّبع، القائل بأن اليهود شقّوا طريقهم في كل مكان بفضل كفاءتهم العالية فقط، وأنّ مهاجمتهم واضطهادهم لهذا السبب أمرٌ خاطئٌ وظالمٌ للغاية. لا يُمكن القول ببساطة إن عصية الكوليرا أقوى وأكثر فعاليةً من الإنسان، ولهذا السبب تغلبت على الإنسان السليم -كلا،

---

[43] 'إينيج'
44'وحدة'
[45] 'إينيجكيت'

إنه سم للإنسان. وكما هو الحال في معركة الكائن الحي ضد السموم الغازية، حيث تظهر أعراض التسمم الخاصة مصحوبة بحالات الحمى والتشنجات وأعراض الشلل وما إلى ذلك، فإن معركة الأمم التي يهاجمها اليهود تتجلى في أعراض مرضية متشابهة تمامًا -الاضطرابات والاضطرابات في الحياة المدنية والسياسية، والتشنجات الشديدة في الجسم الوطني، والاضطرابات، والإرهاب، والحرب الأهلية بالتناوب مع أعراض الشلل النموذجية تمامًا وخاصة في الأجزاء الفكرية للأمم -في الحكومات. ثم هناك سؤال واحد فقط، هل تنجح الدوائر الواعية وطنيًا التي تدرك العدو في تحذير وتنوير الحكومات أو في تشكيل الحكومة وتحييد اليهود أنفسهم -عندئذٍ يدخل العلاج بيقين؛ إذا لم ينجح في القيام بذلك، فإن الموت الوطني يدخل بالتأكيد بنفس القدر. لا يوجد طريق ثالث. إن العزلة المؤقتة -للبقاء مع الصور الطبية- لا تؤدي إلا إلى علاجات ظاهرة: عاجلاً أم آجلاً تندلع العصيات من جديد في الأوعية الدموية في الجسم، وتكون نهاية هذا الصراع الثاني مميتة بالنسبة للمريض.

إن العامل الحاسم في النجاح النهائي -كما في الحياة عمومًا -هو إرادة القوة. فبدون هذه الإرادة -بدون إرادة الحفاظ على الأمة -تُسلَّم الأمة إلى الانهيار بلا حول ولا قوة. ومن لا ينهار حرفيًا يصبح عبدًا، فلاحًا، عبدًا، وخادمًا للقوة العالمية اليهودية الشاملة.

إنها معركة حياة أو موت. انطلق العديد من الجنود الأكفاء، لكن غالبية رفاقنا الوطنيين ما زالوا نائمين. التعليم المستمر، بلا كلل، هو الحل. ما يجعل هذا التعليم صعبًا للغاية هو وقاحة الآريين وضعفهم تحديدًا في هذه المسائل العرقية الحيوية.

لا شك أن الخليط العرقي القوي داخل شعبنا الألماني نفسه قد دفن تقريبًا الوعي العرقي الواضح والرفيع لدى الكثيرين، فلم يبقَ سوى شعور غامض بالنفور من اليهود الأجانب عرقيًا، بدلًا من معرفة دقيقة بالقوانين العرقية. أما اليهودي، فقد التزم بقوانينه العرقية بصرامة بالغة لأكثر من ألفي عام، مدركًا تمامًا الأهمية البالغة للحفاظ على نقاء الدم من أجل الشخصية والأمة .

من ناحية أخرى، استطاع تصوير التحريض العنصري على أنه هراء بالٍ، وهو أمرٌ كان، للأسف، ممكنًا بالنسبة له فيما يتعلق بالخليط العرقي في ألمانيا، مع بعض التبرير. فبدلًا من مواجهة ازدراء الألمان اليهودي للعلوم العرقية بكل حزم، بمطلب: "أيها الألماني، حافظ على نقاء دمك!"، كان الألمان أدنى حتى في هذا المجال من فنون التربية النفسية لليهودي. لقد جلب قرن التنوير، بمُثُله الإنسانية، لليهود تحررًا من القيود التي صقلها أجدادنا بحكمتهم السامية ضد غزو الروح اليهودية للسطو والربا، أما نحن، فلم نجلب سوى الحيرة والشك حول هذه المسألة الجوهرية. ومع جملة: "اليهود بشر أيضًا" -وهي جملة لم يُجادل فيها أحد قط -مُنح اليهود حقوقًا مدنية متساوية. وقد أدى ذلك إلى تهدئة المقاومة القومية العنصرية ضد اليهود الأجانب ذوي البنية الفكرية المختلفة تمامًا، وتعطيل المعركة ضد التحرر المدني منذ البداية.

ومن هذه المنصة تم الآن غزو اقتصادنا بأكمله،

وفي الآونة الأخيرة، وصلت الحياة العامة إلى الوضع الحالي المتمثل في الحكم غير المقيد لليهود.

46راجع مجلدات المكتبة الوطنية الاشتراكية حول العرق واليهود!

47فنون الإقناع.

وتكشف سلسلة كاملة من شهادات اليهود أنفسهم أنهم يشعرون بأنهم دولة داخل دولة، وأنهم يشعرون بارتباط أوثق برفاقهم العرقيين في بلدان أخرى مقارنة بشعوبهم المضيفة.

ومن هذا الشعور اليهودي بالانتماء الوثيق بين الشعوب تنشأ مخاطر مباشرة على الشعوب الأصلية في مجال العلاقات السياسية الخارجية للأمم في الحرب والسلام.

في البداية، انصبّ اهتمام اليهود على المطالبة بالمزايا الاقتصادية. وهنا أيضًا، كان سعيهم الحثيث وراء الربح، دون أن يُعيقهم شعورهم الاجتماعي تجاه شعوبهم المضيفة، في مصلحتهم.

وباعتبارهم مخترعي وحاملي نظام الائتمان الحديث، سرعان ما أصبح من السهل عليهم إخضاع الاقتصاد المالي بأكمله للدول، ومن خلال البنوك والبورصات، للقطاع الخاص في معظمه، لنفوذهم.

ومن هنا، وبعد إنشاء وضعهم المالي، مدت اليهودية أصابعها أيضًا إلى المنتجات الفكرية والثقافية للأمة؛ وهنا جاءت روحهم المتحركة، وذكائهم السريع، وفهمهم النقدي -وهي خصائص قد تبدو في كثير من الأحيان كمزايا محددة للروح الآرية الجادة والثقيلة والواقعية -لمساعدتهم.

لكن في الواقع، لم يكن الأمر سوى غريزة السرقة، وانعدام الضمير، وانعدام الضمير -وهو ما أُعلن عنه بالفعل في عقائدهم الدينية. بالنسبة لليهودي، وفقًا لتعاليم شولشان عاروخ84، فإن ملكية غير اليهودي أشبه بممتلكات بلا سيد -موجودة حتى يتمكن اليهودي من الاستيلاء عليها! لقد وضع اليهودي جميع وسائل العمل المصرفي وتقنية البورصة في خدمته. إن إخفاء الهوية -نزع الصفة الشخصية عن اقتصادنا من خلال شكل شركة المساهمة العامة القابلة للتداول -قد فصل رأس المال عن العمل إلى حد ما، ويعرف المساهم في حالات نادرة شيئًا عن مصنعه، وليس لديه سوى مصلحة أحادية الجانب في ربحية أمواله.

عندما يستثمرها في شكل أسهم. يجب ذكر هذه الظاهرة هنا، لأن هذا التجريد من الشخصية في اقتصادنا يرافقه تدهوره. إن رائد الأعمال والصانع الذي بنى مشروعه من الصفر، والذي يعرف متطلبات عملائه، والذي لا يزال متمسكًا بشرف العمل القديم، ويعتبر من واجبه إنتاج منتج متين وجيد ودائم يلبي الاحتياجات الفعلية للاقتصاد، يختلف هذا الرائد المتين اختلافًا جوهريًا عن المساهم الكبير المعاصر الذي لا يعرف، من خلال امتلاكه حصة كبيرة من الأسهم بدافع رأسمالي بحت، سوى مصلحة واحدة، وهي السعي لتحقيق أعلى عائد ممكن. وسواء كانت المشاريع تُصنع فيها سلع جيدة ورخيصة، أو تُخلق قيم إنتاجية بشكل عام من قِبل شركة مساهمة، أو لا تُخلق أي قيم، كما هو الحال في شركات الائتمان (البنوك) بشكل عام، فإن هذا الأمر لا يُبالي به الرأسمالي -المساهم. ويترتب على ذلك أيضًا أن الإنتاج أصبح أقل توجهًا نحو الاحتياجات، بل أصبح يحتاج فقط إلى إثارة حاجة ظاهرة من خلال حملات إعلانية مكثفة. في السابق، كان الترويج للمنتجات ممنوعًا تمامًا في ميثاق شرف رواد الأعمال؛ وكان من يفعل ذلك يُسمى مناديًا، وكان رجل الأعمال الجاد يعتبر هذا الترويج للبضائع منافسةً غير شريفة. مع ذلك، كان التاجر اليهودي يُدير هذا النوع من الأعمال التجارية المُنادية بإصرارٍ شديد، حيث كانت مهاراته في الإقناع مفيدة. واليوم، حلّت الإعلانات اليهودية محلّ المنادي اليهودي المُلحّ.

-48الشولحان عاروخ هو القانون الأكثر موثوقية في الشريعة اليهودية وقد تم تأليفه في عام 1563في شمال فلسطين من قبل يوسف كارو.

في مجال العلوم، حدث تطور مماثل، وخاصة في مجال العلوم الاقتصادية، وهو ما يُسمى بالاقتصاد الوطني. تدريجيًا، لم تعد مهمة الاقتصاد الوطني تكمن في دراسة شرعيات وضرورات الاقتصاد الوطني، وفي استنباط مبادئ توجيهية للقيادة الاقتصادية من نتائج هذه الدراسات، بل أصبح يُجرى بشكل متزايد وصف للوضع فقط دون التحقق مما إذا كانت الظواهر والأشكال الاقتصادية التي واجهتها جيدة وملائمة وقابلة للتطبيق على الاحتياجات الفعلية للاقتصاد الوطني. وبهذه الطريقة، نجح الناس، وينجحون اليوم أكثر من أي وقت مضى، في إحداث أضرار جسيمة بالاقتصاد، وبالتالي بالمجتمع الوطني -من منظور علمي -ولهذا السبب، بطريقة ثابتة. يدخل في هذا المجال بشكل خاص مبدأ صناعة خدمات الائتمان الحكومية والخاصة، وخاصة مبدأ الفائدة. لقد تناولنا هذه المسألة بالتفصيل في مكان آخر، وهنا قد يكفي أن نشير إلى حقيقة مفادها أن ما نسميه اليوم بالاقتصاد الوطني ليس إلا تعليمات رأسمالية خاصة للإثراء الشخصي ومحاولة منظمة لتبرير السطو الرأسمالي الربوي على القوى العاملة في الدول المنتجة.

ومن الجدير بالذكر أنه يوجد بين محاضري الاقتصاد الوطني عدد كبير جدًا
نسبة اليهود.

بالنسبة للعلمانيين، الأمر الأكثر إثارة للدهشة هو غزو اليهود للمجال الأدبي والفني.
مجال.

من يتأمل مسرحنا المعاصر سيُصدم من الانحطاط والسخرية السائدين فيه. وينطبق هذا بشكل خاص على ظاهرة السينما الحديثة. تسيطر دراما الفاسقين والفاسقين على مسارحنا؛ وبجدلية ثورية وذكية، يُلقَّن الألماني الصالح أن الأخلاق والآداب والشرف والضمير هي في جوهرها غباء محض لا يمكن للمرء بدونه أن يتقدم. تصاحب هذه الهجمات على الجمهور إزعاج وكالات المسرح اليهودية، حيث تميل معرفة المهتمين بالفن إلى أن تكون أقل أهمية من امتنان الباحثين عن عمل لوكلاء المسرح والحفلات الموسيقية.

ثم تلا ذلك، وعلى نطاق واسع، التلاعب بالرأي العام من خلال الصحافة اليومية. وانتقلت ملكية جميع الصحف الكبرى تقريبًا تدريجيًا إلى أيدي اليهود.

وبذلك، انغلقت الدائرة المحيطة بالشعب الألماني. وأُضيف إلى الحكم الاقتصادي الحكم الفكري. حُجب كل ما يضر بالمصالح اليهودية وأُسكت لأطول فترة ممكنة عن الجمهور؛ وإذا ما برزت أفكار أو عروض، بدأت حملة مطاردة حقيقية، بدايةً من خلال محاولة إضفاء طابع السخافة على هذه الجهود، وإذا لم يُجدِ ذلك نفعًا، لجأت إلى الأكاذيب والتحريف، بالإضافة إلى التشهير الشخصي. وُجّهت محاولات رشوة وتهديدات، وفي النهاية لم يتردد أحد حتى في استغلال الخصم أو المُحذّر اقتصاديًا، أو حتى قتله.

لم يكن هذا السلاح الأخير الأكثر رعباً يُستخدم عموماً، أو نادراً ما يُستخدم، ضد الأفراد، لأنه نادراً ما كان رد فعل صديق حقيقي للشعب لا يتمتع بسلطة سياسية أو حكومية يصل إلى درجة من الفعالية قبل أن ينكسر بالفعل بسبب وابل الأكاذيب والافتراءات في الصحف العامة لليهود.

في الأحزاب، أُجج استياء الجماهير بالمبالغة الشديدة، وأُجج الكراهية الطبقية ضد أصحاب الأملاك وحمايتهم المزعومين، أي سلطة الدولة والجيش. حتى هنا -كما هو الحال في كل مكان في حالة هذه الهجمات على الدولة القومية -كان اليهود هم من حرضوا وأثاروا في الغالب. تجدر الإشارة إلى أن كارل ماركس، مؤسس النظرية الماركسية للصراع الطبقي، كان يهوديًا بالفعل (مردوخاي

وكان نائبه في ألمانيا، فرديناند لاسال94، واسمه الأصلي فايست لاسال، يهوديًا أيضًا.

في الحرب والثورة، اكتملت أعمال اليهود التدميرية ضد الدولة الألمانية. طُرد الأمراء، وقُطعت ألوية الضباط، وأُجبر المسؤولون على الرضوخ بالجوع ليتمكنوا من توفير قواهم البشرية -التي لا غنى عنها حتى للدولة الاشتراكية الرأسمالية العليا في ألمانيا الحديثة. وهكذا، جُردت الأمة الألمانية من سلاحها، وأُخصيت، وسُلبت قياداتها، وحُرمت من ممتلكاتها، وانتُهكت، وهُزِمت معنوياتها، بينما استولى اليهود على هيمنة لا تقبل الشك في كل مكان في الحياة العامة، في الاقتصاد والسياسة، وفي الفن والمسرح.

أساس حكمهم هو ثروتهم الهائلة.

على الرغم من قلة عددهم مقارنةً بشعوبهم المضيفة، فقد تمكنوا من وضع جميع المناصب المهمة في الحياة العامة في أيدي رفاقهم اليهود أو الألمان المقربين منهم. ومع ذلك، فإن إبعاد اليهود عن الجسم الوطني الألماني أمرٌ ممكنٌ تمامًا، لا سيما وأن النشاط الإنتاجي الحقيقي والحيوي في الصناعة والزراعة، وفي المهن والإدارة، يكاد يكون خاليًا تمامًا من اليهود.

إن إبعاد اليهود عن كياننا الوطني لن يؤثر على الإنتاج الزراعي -لم أرَ يهوديًا واحدًا خلف المحراث يشق طريقه -ولن تضطر المصانع إلى التوقف بسبب نقص العمال -فالقوى العاملة ستعرف حقًا أنه لا يوجد يهودي يرفع الفحم في العمل الشاق أو يقف في الحدادة -ولن تُهمل أماكن عمل الحدادين وعمال المعادن والنجارين والإسكافيين -ولن تبقى المنازل بأي حال من الأحوال أنقاضًا بعد طرد اليهود، ولا تذكر الإحصاءات شيئًا عن البنائين والنجارين أو عمال الأسقف أو التزجيج اليهود. ولكن حتى في التجارة والتبادل التجاري، لن يظهر ركود إذا لم يعد اليهود موجودين. في مجال النقل، اهتمت الدولة حتى الآن بحركة نقل الأشخاص والبضائع بشكل مثالي، وعلى أي حال، من رأى اليهود كعمال سكك حديدية أو سائقي قاطرات؟

أو كسائقي الترام، أو كسائقي عربات أو عمال نقل؟

ولكن حتى في مجال الاستعداد النموذجي لليهودي للتجارة والتمويل، فقد أظهرت المناصب الإدارية العسكرية قبل الحرب أنها كانت قادرة على إجراء خدمة تخزين وتمويل دقيقة، وفي التجارة نفسها ينشط مئات الآلاف من الموظفين التجاريين ورجال الأعمال الألمان الذين يفهمون الجوانب الحقيقية وضروريات التجارة، وفي البنك الحكومي والبنك البريدي نمتلك مؤسسات يمكن أن تشكل الأساس لاقتصاد وطني سليم خالٍ من اقتصاد اللصوص اليهود.

إذا رأينا في هذا المسح الموجز إلى حد ما أن اليهود لا يمثلون بأي حال من الأحوال وظيفة لا يمكن الاستغناء عنها في حياتنا الوطنية والحكومية، وأنهم، من ناحية أخرى، يستغلون تفوقهم بأكثر الطرق قسوة لإيذاء الشعوب المضيفة لهم، فإن النتيجة الواضحة والمنطقية هي المطالبة بطرد اليهود من أمتنا.

لا يجوز أن يكون مواطناً للدولة إلا من يتعهد بالانتماء إلى المجتمع الوطني الألماني05 .

كان فرديناند لاسال (1864-1825)اشتراكيًا يهوديًا ألمانيًا، وكان على معرفة بماركس، مع أن الأخير اعتبره انتهازيًا لاستعداده للتسوية مع بسمارك المحافظ. لذلك، لم يدعم ماركس لاسال عندما أسس الأخير الاتحاد العام للعمال الألمان (Allgemeiner Deutscher Arbeiterverein).

(الجمعية) في عام 1863 تهدف بشكل رئيسي إلى الحصول على حق الاقتراع المباشر الشامل.

.50كان هذا الشرط مُدرجًا بالفعل في الجزء الثاني من قوانين نورمبرغ الصادرة في 15سبتمبر/ أيلول ،1935بعنوان "قانون جنسية الرايخ"، المادة :2"مواطن الرايخ هو فقط من ينحدر من دم ألماني أو من أقاربه، ويُظهر من خلال سلوكه رغبته وأهليته لخدمة الشعب الألماني والرايخ بإخلاص". وقد نصّ الجزء الأول من هذه القوانين، بعنوان "قوانين حماية الدم الألماني والشرف الألماني"، على الفصل التام لليهود عن المجتمع الألماني.

من هذه المراجعة للمسألة العرقية، يترتب بطبيعة الحال، وبشكلٍ ضروري، على النتائج الأخرى لحظر هجرة اليهود الشرقيين. إن الاعتقاد بأن طرد اليهود الشرقيين من خلال حظر الهجرة كافٍ، يُعدّ جهلاً تاماً بالمسألة اليهودية. من الضروري للغاية، في الوقت نفسه، إخضاع اليهود المعادين لشعبنا المقيمين بيننا لقانون أجنبي. اليهود الشرقيون، بطبيعة الحال، هم المستودع الكبير الذي يغذي اليهود أنفسهم منه باستمرار. وقد تجلّى الخطر الكبير الذي تنطوي عليه هذه الهجرة في حد ذاتها بوضوح تام من خلال تجارب السنوات الأخيرة. ففي غضون سنوات قليلة، تمكن هؤلاء اليهود الشرقيون، من خلال جميع الحيل والأساليب التجارية الممكنة، من امتلاك ثروات طائلة. قاعات محاكمنا مليئة بالاحتيال الذي تمارسه هذه العناصر الأجنبية. ليس للدولة أدنى مصلحة في هجرة هؤلاء الأشخاص الذين لا يجعلون أنفسهم بأي حال من الأحوال مفيدين بشكل منتج.

إن هذا الموقف الذي اتخذته الدولة النازية تجاه اليهود الشرقيين لا يستبعد أن حتى أعضاء الدول الأخرى الذين هم طفيليون على الجسم الوطني يمكن طردهم.

إن مناقشة هذه الأسئلة تقودنا الآن إلى القسم الثالث من سياسة الدولة في الاشتراكية الوطنية : نحو حق المواطنة.

حق المواطنة

يجب اكتساب حق المواطنة. في هذا المبدأ، تختلف الاشتراكية الوطنية اختلافًا كبيرًا عن الحق الساري حاليًا، والذي بموجبه يحق لكل ألماني بالغ، ذكرًا كان أو أنثى، تجاوز العشرين من عمره، ممارسة حقوق المواطنة. وبالمثل، ووفقًا لدستور فايمار، تُتاح هذه الإمكانية اليوم لليهود. وبالمثل، يمكن لأي أجنبي اكتساب هذه العضوية بعد استيفاء بعض الإجراءات الشكلية.

لا يستوعب دستور فايمار مفهوم المواطنة في الدولة بشكل عام، ولكنه ينص في المادة 110على العضوية في الدولة، وفي المادة 109 على المساواة في الحقوق أمام القانون لجميع أفراد الدولة، ذكورًا وإناثًا. ويستبعد غموض هذا المفهوم، بطبيعة الحال، اشتراط الشروط الأخلاقية والعرقية لاكتساب حق المواطنة. وعلى النقيض من ذلك، تُراعي المادة 113من دستور الرايخ "فئات الأمة" الناطقة بالأجنبية (!)حمايةً خاصة؛ إذ "لا يجوز حرمانهم من حقوقهم في تنمية تقاليدهم الحرة، ولا سيما في استخدام لغتهم الأم في التعليم، وكذلك في الإدارة الداخلية وإقامة العدل".

إذا قارنا مع هذا الاعتبار الشامل للمواطنين الأجانب ممارسة قانوننا لحماية الجمهورية ضد رفاقنا الوطنيين، والالتزام بتسليم ما يسمى بمجرمي الحرب إلى العدو، مع اليقين المضمون في المادة 12 1 بأنه "لا يجوز تسليم أي ألماني من حكومة أجنبية للاضطهاد أو العقاب"، وإذا قارنا مرة واحدة هذه المادة المذكورة على وجه التحديد بالأحكام المشينة التي أصدرها الفرنسيون ضد كروب15 ومديريه، فربما تكون الإشارة إلى حقيقة أن واضع هذا الدستور كان اليهودي برويس25 كافية لإلقاء ضوء واضح على كل هذه الأحداث.

أدار غوستاف كروب فون بوهلين وهالباخ (1950-1870)شركة فريدريش كروب من عام 1909إلى عام 1941. وبالتعاون مع الرايخسفير بقيادة هانز فون سيكت (1936-1866)،تولى كروب إعادة تسليح ألمانيا سرًا، منتهكًا بذلك معاهدة فرساي. وفي عام 1923،عندما احتل الفرنسيون والبلجيكيون منطقة الرور، غُرِّم كروب أيضًا لحيازته...

جنازة عامة كبيرة لثلاثة عشر عاملًا من شركة كروب في إيسن قُتلوا برصاص الفرنسيين أثناء الاحتلال.

52 كان هوغو بريوس (1925-1860)وزير الداخلية اليهودي الألماني في جمهورية فايمار وكان له دور فعال في صياغة دستور فايمار لعام 1919.

ليس "مستقبل البولنديين الأفضل"، كما قال بيتمان-هولويج35 في أحد خطاباته البرلمانية المؤسفة، ولا تحسين أحوال اليهود في رومانيا (حسب كولمان)45، الفكرة الرئيسية للدولة الألمانية، بل رفاهية الشعب الألماني فقط. يُعبَّر عن هذا التوجه في البرنامج الوطني والاقتصادي للحزب النازي (البرنامج، ص. (35تحت البند :7"حقوق ومصالح الألمان تسبق حقوق ومصالح أبناء الدول الأجنبية"، وتحت البند :6"لا يحق لغير الألماني العيش في ألمانيا إلا كضيف ويخضع لقانون الأجانب".

بناءً على ذلك، يجب اكتساب حق المواطنة في الدولة. ويمكن أيضًا فقدانه لعدم الجدارة. وهو حق يُستبعد منه اليهود أساسًا، كما يُستبعد منه أيضًا أبناء الأمم الأخرى.

الشرط الداخلي لطالب الجنسية الألمانية هو الالتزام بالثقافة والمجتمع الألماني. من لا يلتزم بالوطن الألماني بهذه الطريقة، ومن يُعلن نفسه عدوًا للدولة الألمانية، ومن يشعر بارتباط وثيق بأبناء الأمم الأخرى منه بشعبه، لا يمكنه الحصول على أي حقوق جنسية ألمانية، لأنه في الواقع لا يرغب في أي علاقة بالمجتمع الألماني.

يبدو الأمر في الواقع بمثابة جنون عندما يرغب الأشخاص الذين يعلنون علنًا أنهم لا يعرفون وطنًا يسمى ألمانيا، كما فعل كريسبين55 وغيره، في تقديم المشورة بشأن مصير هذا البلد، عندما يزعمون أنهم ممثلون للشعب، كمندوبين، وأنهم ما زالوا يتمتعون بامتيازات خاصة، وعندما لا يزالون يتمتعون بحماية القوانين الصارمة بشكل خاص (حماية الجمهورية) في حالة ترقيتهم من هذا البرلمان إلى مناصب حكومية.

ستُطالب الدولة الاشتراكية الوطنية الألمانية هؤلاء الرجال تحديدًا بمحاسبة صارمة، وسيتعين على أعضاء الحكومات والبرلمانات الثورية تحمّل مسؤولية أفعالهم أو تقصيرهم بأثر رجعي. لذا، يجب أن تُمنح القوانين التي ستُوضع بشأن مسؤولية جميع الأشخاص المعنيين في الحياة العامة صلاحيات رجعية.

"إن الأمر هنا ليس، كما في حالة خطأ الثورة الألمانية، مسألة معركة من أجل أجور "البروليتاريا" الجائعة ضد الرأسماليين المتخمين الذين لا يشبعون، وبالتالي ليس الأمر يتعلق بتضليل المشاعر الصحية والصحيحة للشعب العامل من خلال فكرة الصراع الطبقي، ولكن الأمر هنا يتعلق بالمطلب الأخلاقي بأن تنتهي عدم مسؤولية المستفيدين الحاليين من النظام البرلماني والحكومي الحالي، وأن يتم تقديم أولئك الذين أثروا أنفسهم بطريقة غير معتدلة على حساب حاجة الشعب أو أولئك الذين ساعدوا في مؤامرات الدوائر الأخرى إلى العقوبة المستحقة.

لا ينبغي إثبات صحة شعار "المجرمين الصغار يُشنقون، والكبار يُطلق سراحهم". بل على العكس، ستُراعي الدولة الاشتراكية الوطنية، عند تحديد العقوبة، إغواء المجرمين الصغار كعقوبة مُخففة للغاية، ومن جهة أخرى، ستُقدم كبار المجرمين ضد الشعب الألماني إلى العدالة بصرامة القانون المطلقة.

53شغل ثيودور فون بيتمان-هولويج (1856-1921)منصب المستشار الألماني من عام 1909إلى عام 1917. وخلال الحرب، ويبدو أن بيتمان-هولويج كان يفضل سياسات أكثر اعتدالاً من تلك التي دعا إليها القادة العسكريون.

54شغل ريتشارد فون كولمان (1873-1948)منصب وزير خارجية ألمانيا من أغسطس 1917إلى يوليو 1918. وفي مايو 1918تفاوض على معاهدة السلام مع رومانيا.

انتخب آرثر كريسبين (1875-1946)عضوًا في البرلمان عن الحزب الديمقراطي الاجتماعي في عام 1920وأصبح رئيسًا مشاركًا للحزب الديمقراطي الاجتماعي (SPD)في عام 1922.

Machine Translated by Google

لا يمكن للعمل التطهيري لهذه المحكمة الحكومية أن يقتصر الآن بأي حال من الأحوال على أولئك الذين وصلوا إلى السلطة مع الثورة. بل سيتعيّن عليها أيضًا استهداف أولئك الذين كانوا تحت حكم الإمبراطورية، والذين، بإهمالهم، جعلوا من هذا السقوط الألماني ممكنًا. لقد أُزيل المسؤول الرئيسي -بيثمان-هولويج -من قضاته الأرضيين، وينطبق الأمر نفسه على ثاني أكثرهم إدانة -إيرزبرغر65، الذي، بصفته أب الثورة البرلمانية البائسة في يوليو 1917، أيقظ من جديد رغبة الأعداء في الانتصار المتراجعة. حتى آيزنر75

لقد أُزيلت راثيناو من مسرح نشاطهم المُدمر للأمة، بطريقة غير قانونية بالتأكيد، ولكن وفقًا لقوانين التاريخ الصارمة. لكن لا يزال هناك الكثير ممن طعنوا الجيش المُقاتل بخنجر من خلال تنظيم إضراب الذخيرة في يناير/كانون الثاني 1918، ولا يزال هناك من كسروا إرادة النصر بالكلام والكتابة، ولا يزال هناك من بشر بـ"سلام بلا غالب ولا مغلوب"، ولا يزال هناك من يتقبله كحق، مستغلين محنة الشعب في الحرب والثورة لتحقيق إثراءٍ مُفرط.

من المؤكد أن مثل هذا المطلب السياسي الوطني سينشر الخوف والرعب، وسيخشى عشرات الآلاف على حياتهم لعدم نقاء قلوبهم. لكن بالنسبة للاشتراكية الوطنية، بمطالبتها بالعدالة الاجتماعية، يبقى السؤال قائمًا ومُحيّرًا بشأن مصير الشعب الألماني: هل سيجد طريقه إلى أمة نبيلة، أم سيعيش حياة بائسة في انحطاط وفساد كأمة فلاحية؟ بالنسبة للحركة الاشتراكية الوطنية، يُحسم هذا السؤال أيضًا سبب وجودها.

وعليه، فإن حق المواطنة في الدولة ليس أمرًا يُمنح لكل من وُلد في ألمانيا؛ بل إنه يتضمن في حد ذاته أسمى الالتزامات الأخلاقية تجاه الدولة والأمة. ومع ذلك، يجب حماية الالتزام بهذه المسؤولية تجاه الدولة والأمة من احتمال فقدان هذا الحق مجددًا في حالة عدم الاستحقاق.

ومن ناحية أخرى، فإن اكتساب حق المواطنة في الدولة لن يكون عملاً من أعمال الرحمة، بل مطلباً يمكن لكل ألماني مجتهد أن يطالب به، وهو الذي يثبت جدارته بالانتماء إلى المجتمع الألماني، والذي يتعهد بالانتماء إلى المجتمع الألماني العنصري والتاريخي.

من أدى واجباته العسكرية والعملية، ومن كان فعالاً كعامل مشرف في مهنته، له الحق في الحصول على حق المواطنة في الدولة.

ولكن هذا الحق في المواطنة يرتبط أيضًا بالالتزام بعدم نسيان رؤية الكل الأكبر في كل عمل، وكذلك أن يكون على وعي دائم في نشاطه الاقتصادي بحقيقة أنه يجب أن يلائم عمله الكل، أي أنه حتى مع الحرية الكاملة في مجالات معينة، لا ينبغي توجيه نشاط مواطن الدولة الألماني ضد رفاهية الكل.

كان ماتياس إيرزبرغر (1875-1921) عضوًا في الحزب المركزي الكاثوليكي الألماني، وكان يُعتبر الذراع الأيمن لبيتمان-هولفيغ. خلال الحرب، في منتصف عام 1917، حثّ على إنهاء الحرب عن طريق التفاوض، وقوّض الثقة في الجيش الألماني. وقّع إيرزبرغر الهدنة التي أنهت الحرب العالمية الأولى، وبصفته وزيرًا للمالية في جمهورية فايمار، أيّد معاهدة فرساي. اغتيل عام 1921 على يد أعضاء متطرفين قوميًا من "منظمة القنصل" التي أسسها قائد فيلق فرايكوربس، هيرمان إيرهاردت (1881-1971).

57 كورت آيزنر (1867-1919) كان اشتراكيًا يهوديًا ألمانيًا نظم الثورة التي أطاحت بحكومة فيتيلسباخ
تولى رئاسة وزراء بافاريا في نوفمبر ١٩١٨. أصبح رئيس وزراء بافاريا الجمهوري، وفي مؤتمر برن للاشتراكيين، هاجم الاشتراكيين المعتدلين لعدم اعترافهم بمسؤولية ألمانيا عن اندلاع الحرب العالمية الأولى. اغتيل على يد الكونت القومي أركو فون فالي في فبراير ١٩١٩.

الاقتصاد الوطني

إن مهمة الاقتصاد الوطني هي تلبية الطلب وليس تحقيق أعلى عائد ممكن على الفائدة على رأس المال المقترض.

قد يظن المرء أن هذا المبدأ مُسلّم به في كل اقتصاد، ومع ذلك، يختلف الاقتصاد الاشتراكي الوطني عن الاقتصاد الرأسمالي القائم على المصلحة الحالي تحديدًا في هذا المبدأ التوجيهي. ليس من السهل على الإنسان المنتج الساذج أن يتخيل اقتصادًا وطنيًا لا يخدم تلبية الطلب؛ ومع ذلك، يجب أن يكون واضحًا الآن أن تلبية الطلب بالنسبة لأسياد الاقتصاد الحاليين -رأس مال البنوك والبورصات -لا تُعدّ ذات أهمية تُذكر. لرأس المال الدولي مصلحة.

لا يمكن أن يكون هذا النظام صالحا إلا بقدر ما يمكن استغلال تلبية هذا الطلب بطريقة رأسمالية ربوية.

إننا في واقع الأمر نتعامل هنا مع موقفين مختلفين جوهريا تجاه الاقتصاد.

إن المطلب المُلِحّ الوحيد على الاقتصاد بأكمله من جانب جميع السكان هو، بطبيعة الحال، إشباع الحاجة إلى الغذاء، ثم تلبية الطلب على السكن والملابس، وبعد ذلك فقط تُرتَّب جميع المتطلبات اليومية الأخرى، وصولاً إلى الفنون والملذات الثقافية الراقية. وبين ذلك، تأتي خدمات الدعم، ونظام النقل بأكمله وكل ما يرتبط به، والتجارة والنظام المالي. أما إنتاج السلع، في اقتصاد سليم، فله الهدف الأسمى، وهو تغطية الحاجة بأفضل طريقة ممكنة من خلال دفعة تُغطي تكاليف الإنتاج، وتتضمن دخلاً مُقابلاً من العمل لصاحب المشروع، وحصة ربح مناسبة يُمكن من خلالها تغطية الخسائر الحتمية والتحسينات والتجديدات في المشروع.

لا ينصب اهتمام رجل الأعمال العادل على تحقيق ربح فاحش في حالات فردية، حتى لو أتاحت له الصدف السعيدة ذلك. يدرك رجل الأعمال العادل تمامًا مهامه الاقتصادية الوطنية، وهي إقامة الإنتاج بما يُمكّن من تلبية الاحتياجات بأقل التكاليف على المستخدم، وبما يضمن في الوقت نفسه نمو المشروع وازدهاره، وتخفيض تكاليف الإنتاج باستمرار دون انخفاض الأجور.

ولعلّ إرنست آبي، المؤسس المشارك ومدير شركة زايس في يينا، هو المثال الأبرز على هذا النهج الريادي الصادق . لقد أدرك هذا الرجل تمامًا هذه المهمة الاقتصادية الوطنية التي تقع على عاتق رائد الأعمال، وسعى جاهدًا لتحقيقها بكل ما أوتي من قوة.

لكن في هذا الصدد، ليس لدينا عمومًا أي سبب لتقديم شكاوى خاصة بشأن رواد أعمالنا قبل الحرب. رجال مثل ألفريد كروب95، ومانسمان06، وفيرنر سيمنز16

لقد رسّخت شركات مثل تيسن26، وبورسيغ36، وكراوس، ومافي46، وغيرهم، مكانةً مرموقةً في تاريخ الصناعة الألمانية، حتى على الصعيد الاجتماعي. ولم تكن جميعها خاضعةً لهيمنة السعي الحثيث وراء الربح،

---

58 كان إرنست آبي (1840-1905)فيزيائيًا ورجل أعمال تم تعيينه من قبل كارل زايس، مؤسس جامعة يينا.
شركة كارل زايس إيه جي، التي تُنتج الأجهزة والأنظمة البصرية. أصبح آبي شريكًا في ملكية الشركة.

كان ألفريد كروب (1812-1887)ابن فريدريش كروب ،(1787-1826)الذي أسس شركة كروب للصلب المصبوب في عام .1811وخلال فترة إدارة ألفريد كروب، أصبحت الشركة الشركة الرائدة في تصنيع الأسلحة في ذلك العصر.

60 تأسست شركة مانسمان في عام 1890وكانت في الأصل تنتج أنابيب فولاذية بدون لحامات.

61 كان فيرنر سيمنز (1816-1892)مخترعًا ومؤسسًا لشركة Telegraphen-Bauanstalt في عام .1847واليوم تعتبر شركة Siemens AG واحدة من أكبر الشركات الكهروتكنولوجية في العالم.

62 أسس أغسطس تيسن (1842-1926)مصنع الحديد تيسن-فوسول في عام 1867واستحوذ على شركات صناعية ثقيلة أخرى تم دمجها في عام 1926في اتحاد مصانع الصلب، أكبر كارتل للتعدين والصلب في العالم قبل الحرب العالمية الثانية.

بورسيج هي شركة قاطرات أسسها أغسطس بورسيج (1804-1854)في عام .1837 63

64 Krauss-Maffei هي شركة لإنتاج الآلات تأسست في عام .1838

لقد ظلوا جميعًا بسطاء ومتواضعين بالنسبة لأنفسهم، ولم يكن سوى ازدهار أعمالهم هو نجمهم الهادي.

في الواقع، لقد أدّت القدرة الإنتاجية والابتكارية الدؤوبة للصناعة الألمانية ليس فقط إلى إيجاد فرص عمل وقوت للزيادة الهائلة في عدد السكان، بل إلى انخفاض أسعار أهم المنتجات بفضل التحسينات والاختراعات الجديدة باستمرار، على الرغم من ارتفاع الأجور والتحسن الشامل في مستوى معيشة جميع فئات السكان. يجب ألا ينسى العامل اليدوي الألماني أبدًا أنه مدينٌ بذلك لجهوده الماهرة.

ويجب التأكيد هنا مجددًا وبشدة على أمر آخر: أن الأساس والشرط المسبق لهذا الازدهار الكبير للاقتصاد الألماني كانا الرايخ بسمارك القوي. هذان العاملان، الوضع السياسي الموحد، وبالتالي القوي، للرايخ الألماني، والاجتهاد غير المسبوق لرجال الأعمال والعمال الألمان، مكّنا من تحقيق ارتفاع شامل في مستوى معيشة جميع السكان، وتوفير الطعام والكساء والسكن للزيادة الهائلة في عدد سكان ألمانيا، وتقليص الهجرة من ألمانيا إلى أعداد ضئيلة.

إن أعداد المهاجرين الألمان في العقود التي أعقبت عام 1870 لم تشمل سوى الفائض الصحي من روح المبادرة والتجارة الألمانية التي تدفقت إلى العالم باعتبارها رواد الاجتهاد والأداء الألماني.

في معظمه، كان الاقتصاد الوطني للرايخ الألماني بأكمله يلبي المطالب الأساسية التي نضعها أيضًا على اقتصاد وطني سليم.

تمت تغطية الطلب بشكل كافٍ. ومع ذلك، ظهرت حتى في ذلك الوقت
الأضرار التي لحقت باقتصادنا والتي تم التعبير عنها بطرق مختلفة.

.1لقد سقطت مالية دولتنا في ديون متزايدة في نفس الوقت الذي أصبح فيه الشعب الألماني أكثر ثراءً وقوة، وفي الوقت الذي غزت فيه منتجات الكفاءة الصناعية والتجارية الألمانية أسواق المبيعات في العالم، وفي الوقت الذي خطى فيه اقتصادنا الداخلي من نجاح إلى نجاح، وأصبحت الظروف الطبية والمعيشية أفضل من عام إلى عام.

من الطبيعي أن تزايد الديون ليس علامة جيدة. فهذه الظاهرة تشير دائمًا إلى وجود خلل. إذ يجب اعتباره عبثًا وعبثًا تمامًا ألا تتمتع دولة، يتمتع مواطنوها بثروات متزايدة، بوضع مالي سليم ومزدهر في الوقت نفسه. ولا بد أن يكون هذا الأمر أكثر إثارة للدهشة عندما تتدفق إيرادات هائلة على الرايخ الألماني والولايات الفيدرالية من سكك حديدها وبريدها ومنشآتها التعدينية، بالإضافة إلى غاباتها، وما إلى ذلك، فضلًا عن أن الرايخ والولايات الفيدرالية كان بإمكانها، بحكم سيادتها المالية، المطالبة بالقدرة الضريبية الكبيرة لمواطنيها.

.2كان من الأضرار الاقتصادية العميقة الأخرى الديون المتزايدة على عقاراتنا الزراعية والحضرية. وقد أدركت حركة الإصلاح الزراعي، التي طُبّقت ضدها، بشكل صحيح جزءًا بالغ الأهمية من المشكلة برمتها، لكنها للأسف لم تُحقق فعالية كاملة.

.٣لا بد أن تضخم صناعتنا نتيجةً للائتمان بمختلف أنواعه قد أثار قلق المراقبين ذوي البصيرة الثاقبة. لا شك أن المؤسسات التجارية والصناعية، في أوقات الازدهار المتزايد، لا تستهين بقبول العملات الأجنبية والتزامات الفائدة المرتبطة بها، لأن الزيادة الكبيرة في فرص العمل والدخل تسمح بتحمل هذه الأعباء.

ولكن الويل إذا حلت الأزمات الاقتصادية! حينئذٍ يظهر استخدام الائتمان المرتبط بالفائدة بكل شروره الاقتصادية.

إن شكل شركة المساهمة الذي نشأ في هذه السنوات مع الانفصال الفعلي لرأس المال عن العمل المرتبط به، أي فصل المصالح الرأسمالية الصرفة في ربحية المال، من جانب الدائنين، عن التعاون الصحي لرجل الأعمال الفرد وعن التماهي الكامل لوجوده مع مشروعه، زرع بالمثل بذور الأضرار الاقتصادية العميقة.

.٤كان من شأن تنامي نفوذ مؤسسات الوساطة المالية، أي البنوك، أن يُثير قلق الصديق العزيز للأمة. فمن خدام الاقتصاد، أصبحت البنوك سيدًا مطلق الصلاحيات للاقتصاد الوطني بأكمله. ومن الجدير بالذكر أن هذا النفوذ المتزايد للبنوك لم يصاحبه بأي حال من الأحوال ازدهار متزامن لاقتصادنا الوطني، بل على العكس، كلما ازداد اقتصادنا سوءًا، ازدادت البنوك سطوتها.

لا نرغب في الخوض في هذا التطور أكثر من ذلك، فسيكون هناك الكثير مما يُقال عنه عند مناقشة الاقتصاد المالي والنقدي المحض. كان ذكر الجذور الأربعة للضرر الاقتصادي الوطني الكبير الناجم عن النظام المالي والائتماني ذا أهمية بالغة، لأن هذا الجانب تحديدًا من الاقتصاد ككل أصبح نقيضًا للاقتصاد الوطني الحقيقي، أي اقتصادًا نهبيًا أحادي الجانب للقوى المالية.

من لا تتجسد عليه صورة الجسد المصاب بالطفيليات تلقائيًا، لا بد أن يكون مهتمًا جدًا بالحفاظ على وضعه الحالي، أو أن يكون تابعًا لمستفيدي هذا الاقتصاد الاستغلالي. وللأسف، هذا هو الحال لدى عدد كبير جدًا من الناس. ولذلك، لا تظهر المقاومة الداخلية لهذا النظام الاقتصادي اللصوصي الحديث بنفس القدر.

من المؤسف للغاية أن العلم، وخاصةً العلم، الذي يتعامل مع هذه الأمور بجدية، لا يزال، مع استثناءات قليلة (أوتمار سبان56)، تحت تأثير اقتصاد رأسمالية الفائدة الحالي، ويجد نفسه معتمدًا عليه. لم يعد الاقتصاد الوطني الحالي رائدًا في سبيل الحقيقة والمعرفة الصحيحة، بل أصبح ناطقًا باسم الجريمة الاقتصادية الوطنية.

يمكن لكل إنسان بسيط أن يفهم ويتأمل جميع الحقائق والحكم العظيمة في جوهرها. ولا ينبغي الخلط بين هذا وبين حقيقة أن الوصول إلى هذه المعرفة الأساسية ليس بهذه السهولة بطبيعة الحال. لا شك أن المعرفة بحد ذاتها، أي الحدس، كضوء ساطع يضيء في النفس المتعطشة للمعرفة. إلا أن العمل اللاحق للفهم، الذي يتطلب تكديسًا متواصلًا من البناء، مع اختيار دقيق للمواد، لبناء بنية الفكر بأكملها، بحيث يبدو العمل النهائي واضحًا للجميع.

في مثل هذه الحالات، لا يوجد مديح أروع من أن يتوصل المرء أحيانًا إلى مثل هذه الأفكار بنفسه. وهكذا، تلقيتُ، أثناء عملي على هذا العمل (صيف ،١٩٢٣(

كان أوتمار سبان (1878-1950)اقتصاديًا وعالم اجتماع نمساويًا مناهضًا للاشتراكية، متأثرًا بالنظريات الاقتصادية لآدم مولر - (1779-1829)الذي عارض الاقتصاد الليبرالي المادي لآدم سميث. كان أستاذًا في جامعة فيينا من عام 1919حتى عام ،1938عندما منعه الاشتراكيون الوطنيون من منصبه بعد

ضم النمسا. على الرغم من تعاطف سبان مع التوجه القومي للحزب النازي، إلا أن أفكاره حول الدولة النقابية لم تحظَ بدعم كامل من الاشتراكيين الوطنيين.

عمل ممتاز قام به رجل عجوز الآن، المهندس النمساوي دبليو شوبير66، حيث تنبأ بكل التطور الكارثي للوضع المالي والائتماني النمساوي بوضوح غير مسبوق منذ 30عامًا.

وأشار شوبر إلى حقيقة مفادها أن الانحراف الكامل عن العقائد الاقتصادية الوطنية الخاطئة أساسًا هو وحده القادر على وقف التطور الكارثي للاقتصاد الوطني -
ولكن للأسف دون أدنى نجاح.

كان السبب الرئيسي في ذلك الوقت يكمن في حقيقة أن أصدقاء شوبر من الحزب الاشتراكي المسيحي، بعد اتفاق مبدئي متحمس، ابتعدوا عنه بأعذار كئيبة: "الوقت لم يحن بعد"، ولكن في الواقع، كان ذلك لأنه لم يكن يناسب التمويل المسيحي العالي.

لقد توقف البنك منذ زمن طويل عن كونه الوسيط الموثوق بين رأس المال المدخر ومطالبات الاقتصاد ورأس المال العامل. واليوم، لدى البنوك الكبرى مديروها ومندوبوها في جميع الشركات المساهمة. لا يمكن أن يحدث شيء دون علم البنك بذلك. وما مصلحة البنك الآن في الاقتصاد؟ إن مصلحته الوحيدة هي أن يحقق رأس المال أعلى ربح ممكن؛ وبأي طريقة لا يبالي به على الإطلاق. فهو لا يرى مهمته في تخصيب الاقتصاد من خلال إقراض المال بأرخص الأسعار تحديدًا عندما يكون الاقتصاد الوطني مهددًا بأزمات من أسوأ الأنواع -ومع ذلك ستكون هذه أهم مهامه ؛-بل تميل البنوك الكبرى إلى تقديم حزم ائتمانية وإشعارات ائتمانية في ذلك الوقت تحديدًا عندما تكون الصناعة التحويلية في أمس الحاجة إلى ائتمان استباقي لعملها.

يمكن للمرء أن يفكر أكثر فيما يلي: ما هي الاحتياجات التي تغطيها البنوك؟ -قد يقول قائل: الحاجة إلى المال. بالطبع. ولكن كيف وتحت أي شروط؟ الخباز، وصانع الأحذية، وصاحب المصنع، ورجل الأعمال، يغطون بالفعل الاحتياجات الحقيقية من الطعام والملابس، وما إلى ذلك، ويحصلون مقابل ذلك على القيمة المعادلة، أي الثمن، نقدًا أو عن طريق تحويل الأموال.

وبذلك تُلبى الحاجة، ويستعيد صاحب المصنع، وما إلى ذلك، رأس ماله العامل اللازم للمشتريات ودفع الأجور ومواصلة التصنيع. وهنا تكتمل الدائرة الاقتصادية. يُغطي المُنتِج حاجة المُستخدِم، ويُؤدي المال وظيفته كوسيط في عملية التبادل، ويُنعش الاقتصاد في يد المُنتِج.

يختلف الأمر تمامًا في حالة أعمال الإقراض. أولًا، لا يُلزم أي بنك بالتنازل عن بضاعته -المال -كما هو الحال بالنسبة لكل تاجر، على سبيل المثال. وبالتالي، يضمن البنك منح المال فقط لمن يؤيدونه. علاوة على ذلك، يطلب البنك، في أغلب الحالات، ضمانات تتجاوز قيمة القرض بكثير، ويطلب أيضًا شهادة دين يلتزم بموجبها المدين بسداد الدين بكل ما يملكه ويكسبه. بمعنى آخر، مقابل صرف المال، يجذب البنك إلى نطاق نفوذه أصولًا تفوق بكثير قيمة القرض؛ كما يسمح بتوزيع شهادة دين تُعرّض دخل المدين من العمل لسيطرته. لكن هذا لا يكفي: ففي مقابل هذا القرض المالي المضمون بشكل مضاعف، وفي كثير من الأحيان، يُتيح البنك لنفسه الحصول على المزيد من الفوائد التي تصبح هائلة مع مرور الوقت. وبالتالي، يتعين علينا هنا أن نتعامل مع إجراء لا يشكل أداءً إنتاجيًا على الإطلاق من الناحية الاقتصادية، حيث يتم دفع المبلغ المدفوع -التعهد، أو شهادة الدين -على الفور، وبالإضافة إلى ذلك، يتعين على المدين أن يوافق على دفعة أخرى مستمرة تتجاوز في غضون بضع سنوات قيمة الأموال المستلمة، دون أن يضطر الراهن إلى تقديم أي ضمانات.

كان فينزل شوبر (1846-1928)مهندس سكك حديدية نمساويًا ، وقد أشار في كتاباته الاقتصادية -على غرار البروفيسور الفينيسي جوزيف شليزنجر - (1830-1901)إلى الاعتماد على التمويل الدولي اليهودي باعتباره السبب الرئيسي للمشاكل الاقتصادية في النمسا. ومن أهم أعماله "الشمال وأصوله"، ثلاثة مجلدات، فيينا، ،1880-1882و"القيمة في النمسا" .(1892)

التحرر أو سداد الدين. مثل هذه الأعمال المالية عبثٌ اقتصاديٌ وطنيٌ بطبيعته، إنها رباً محض.

إن المعنى الحقيقي للائتمان، والإيمان بالكفاءة الاقتصادية للغير، هو أن صاحب المال المدّخر لا يرى أنه قادر على استخدام ماله بنفسه بطريقة مربحة، ولذلك يلجأ إلى من يثق به ليعهد إليه بهذا المال، ويضمن له إعادة مدخراته إليه كاملةً وكاملةً عند الطلب. إذا عزز القرض قدرة المدين على العمل الاقتصادي، مما مكّنه من تحقيق أرباح أكبر بكثير، فيمكن اعتبار ذلك عدلاً أو امتناناً إذا منح المدين الدائن، بالإضافة إلى إعادة المال، حصةً معينةً من أرباحه. ساد هذا المفهوم للاقتصاد النقدي والائتماني الخاص العصور الوسطى بأكملها، وشكّل جوهر عقيدة الكنيسة في الفائدة. كان طلب الفائدة يُعتبر ربا. واليوم، أصبحت الفائدة التي اعتبرتها الكنيسة رباً بديهيةً في اقتصادنا بأكمله -وأصبح مفهوم الائتمان الاقتصادي الوطني هراءً اقتصاديًا وطنيًا. لا شك أن هذه العقيدة تُعدّ مصدر ثراء دائم ودون عناء بالنسبة للأثرياء. ليس لأن الذهب -كما يُحب أن يُصوّر -قوةً تُنتج المال من ذاتها، ظاهرةً خارقةً تُخضع كل شيء، مُتحررةً من قوانين الفناء الأرضية، لسحرها الخالد والأبدي، بل لأن الاقتصاد المالي والدولي الحديث يُشعر به ببساطة كقانونٍ يُفيد بأن كل حيازة مالية تحمل في ذاتها حقّ الحصول على فائدة، وهو أمرٌ فطريٌ إلى حدٍّ ما في المال، ولذلك يُقبَل هذا الانقلابُ الفظيع في العلاقة بين العمل والمال كقانون، كأمرٍ لا يُمس، كأمرٍ يجب على العلم الذي يتناوله أن يُقدّم له عددًا كبيرًا من الأسباب المُبرّرة.

بهذه الطريقة فقط أصبح من الممكن تحويل الاقتصاد الوطني بأكمله عن مهمته الطبيعية الوحيدة المتمثلة في تغطية الاحتياجات وبالتالي خلق العمل والغذاء للجميع، وإساءة استخدامه في المقام الأول كأداة للإثراء الشخصي لأصحاب رأس المال المصرفي والبورصة.

من الخدع المفضلة في المعركة السياسية ضد حركتنا تصوير معارضتنا للاستغلال الرأسمالي المفرط لاقتصادنا الوطني، ومعركتنا من أجل اقتصاد وطني يلبي متطلبات العدالة الاجتماعية، على أنها تعارض بين الملكية وأشكال التملك الأخرى، واعتبار مطلبنا "المصلحة العامة قبل المصلحة الذاتية" شيوعيًا. في مواجهة هذا، يجب أن نشير باستمرار إلى المادة 8 من البرنامج الوطني والاقتصادي (البرنامج، ص :35

"إن الاشتراكية الوطنية تعترف بشكل أساسي بالملكية الخاصة وتضعها تحت "الحماية الحكومية".

ومع ذلك، فإن مهمة التشريع هي رسم الحدود فيما يتعلق
تكديس الثروة المفرطة في أيدي الأفراد على حساب الجميع.

من الناحية الإيجابية وبالنسبة للاقتصاد نفسه، ينشأ المطلب رقم 10 من "البرنامج الوطني والاقتصادي"، باعتباره مطلبًا للاقتصاد بأكمله ومهامه بروح الاشتراكية الوطنية: يشكل جميع الألمان جماعة عمل من أجل تعزيز الرفاهية والثقافة المشتركة للشعب الألماني.

ومن هنا ينشأ الطلب الأخلاقي بأن كل ألماني يجب أن يعمل فكريًا وجسديًا وفقًا لقوته، ولكن يجب دمج هذا العمل في الكل.

أؤكد أن هذا مطلب أخلاقي. وبالتالي، فهو ليس مسألة إنشاء

الإكراه على العمل كما تم إدخاله في روسيا السوفيتية. هناك شيء مختلف تمامًا

لقد طالبنا بفرض سنة من العمل الإلزامي على كل ألماني قبل اكتساب حقوق المواطنة الكاملة.

ومرة أخرى فإن الأمر مختلف تمامًا حيث يهدف هدفنا الرئيسي على وجه التحديد إلى ضمان شيخوخة خالية من القلق لجميع الرفاق الوطنيين الذين عملوا بجد في سنوات شبابهم وبلوغهم.

وعلى وجه التحديد، في حالة الاقتصاد الوطني الذي لا يظل تحت ضغط مستمر من التزامات الفائدة والرسوم على رأس المال المقترض، فإنه يمكن ويجب أن يتحقق بسهولة أنه يمنح فوائض كبيرة بطريقة تضمن لجميع الرفاق الوطنيين معاش تقاعدي مناسب وكافٍ -على غرار راتب التقاعد للمسؤولين -عند بلوغ سن معينة أو في حالة العجز عن العمل الذي حدث قبل الأوان.

أطرح هذا المطلب الاجتماعي السياسي هنا لأن تحقيق هذه المهمة يقع على عاتق أداء الاقتصاد الوطني بأكمله، ولأن هذه هي النقطة التي لا يمكن فقط أن نقولها باستمرار للعامل بالمعنى الأوسع للكلمة: يجب أن تعمل!، ولكن لأنها، وراء إجبار العمل، تؤسس شيئًا مريحًا ومصالحًا -احتمال الشيخوخة المضمونة لكل من قام بواجبه طوال حياته.

يندرج ضمن نطاق الاعتراف الأساسي بالملكية الخاصة كأساس لاقتصادنا، بطبيعة الحال، حق كل ألماني في حرية كسب رزقه والتصرف بحرية في دخله من العمل وثروته المكتسبة (رقم 11من "البرنامج الوطني والاقتصادي"). ولا يجوز تقييد هذا الحق الأساسي إلا من خلال القانون، مع مراعاة المبدأ التوجيهي القائل بأن العمل وحده يُعتبر عملاً لا يمس مصالح المجتمع. ولا شك أن التجارة المتسلسلة والاستغلال المفرط يُكلفان الكثير من العمل؛ وبالمثل، غالباً ما يبذل اللص جهداً أكبر في "عمله" مما يبذله البناء في بناء منزل، ولكن هذا "العمل" لا يهدف في الواقع إلا إلى الإثراء الشخصي من جانب واحد على حساب الآخرين وإيذائهم. لذا، فإن هذا "العمل" ضارٌ عموماً، ويجب معاقبته بشدة.

هذا التحديد الصريح ليس زائدًا عن الحاجة، فمن خلال الممارسة القانونية يتضح في كثير من الأحيان، وبدرجة مخيفة، عدد الأعمال التي تُصنف هناك على أنها عمل شريف. وهناك أيضًا سلسلة كاملة من الأنشطة التي تكاد تكون على حافة التناقض، حيث يصعب القول إن هذا العمل لا يزال منسجمًا مع الكل.

على أي حال، لا بد من إيجاد آليات قانونية لقمع جميع هذه الأنشطة أو المشاريع التي تُلحق الضرر بالصحة العامة، ماديًا أو معنويًا. وينطبق الأمر نفسه على استغلال معاناة السكان من خلال التربح والربا.

نطالب بعقوبة الإعدام لمثل هؤلاء المجرمين المعادين للأمة.

إن العقوبة أو حتى السجن غير فعالة ضد هؤلاء الأشخاص عديمي الضمير.

وباختصار فإن السياسة الاقتصادية للاشتراكية الوطنية سوف تعمل على إزالة التركيز الاقتصادي الزائف على الربحية ولهذا السبب سوف تعمل على استعادة المهمة الصحيحة والمعقولة والوحيدة للاقتصاد الوطني: تلبية الطلب.

وهذا لا يستبعد بأي حال من الأحوال الدخل والأرباح بالنسبة للتاجر وصاحب المصنع ورجال الأعمال الشرفاء؛ بل على العكس من ذلك، لا ينبغي بأي حال من الأحوال خلق صعوبات للسعي المبرر للحصول على الأرباح طالما أن هذا السعي يندرج ضمن نطاق المصالح العامة.

إنها إذن مسألة تطهير، ثم مسألة الحفاظ على الاقتصاد الألماني الذي لا يُعترض عليه سواءً من حيث أشكاله أو أدائه. وهذا يُفهم مما تقتضيه الفقرة ١٢من "البرنامج الوطني والاقتصادي": الحفاظ على التوازن السليم بين الشركات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة في جميع مجالات الحياة الاقتصادية، وكذلك في الزراعة.

وهذا ما يحدد أيضًا الموقف الأساسي للاشتراكية الوطنية تجاه الأنظمة الاجتماعية المختلفة.

إن الاشتراكية الوطنية سوف تدعم وتشجع المزارعين بكل الوسائل باعتبارها الأساس لأمة قوية ولتغذية السكان.

إذا كانت الفقرة 17 من البرنامج تتضمن بندًا ينص على نزع الملكية بحرية في ظروف خاصة، فإن المقصود بذلك، كما أعلن أدولف هتلر في 13 أبريل/نيسان 1928، هو "إتاحة الإمكانيات القانونية لمصادرة الأراضي، عند الضرورة، التي تم الاستحواذ عليها بطريقة غير شرعية أو لم تُدار وفقًا لمبدأ رفاهية الشعب. وهذا موجه أساسًا ضد شركات المضاربة العقارية اليهودية". لذا، صُمم هذا البند لحماية السكان الأصليين فقط.

ومن الأمور العزيزة على الاشتراكية الوطنية بشكل خاص ازدهار واستقلال الطبقة المتوسطة التجارية والتجارية السليمة.

وحتى في أشكال إنتاج ما يُسمى بالصناعات الثقيلة، لا يوجد، من وجهة نظر الاشتراكية الوطنية، أي شيء جوهري يُعترض عليه. فهذه الصناعة الضخمة بالتحديد قد برّأت كل شيء بطريقة مثالية، أي أنها لم تتجنب أي تكاليف لإيجاد أساليب إنتاج أفضل وأبسط. إن العبء الحالي على المؤسسات -

إن الرأسماليين الذين يهدفون إلى التشارك – مع وجود عدد مفرط من الناس الذين يمكن الاستغناء عنهم بالفعل (نحن نفكر هنا بشكل رئيسي في ضرورة الاحتفاظ بمسؤولي الضرائب والتأمين الخاصة بنا، وما إلى ذلك) يعملون بشكل طبيعي ضد جهود تأميم الصناعة.

وفي ختام هذه المهام السياسية الاقتصادية التي قامت بها الاشتراكية الوطنية يقف إنجاز تنظيمي ضخم آخر: "إدخال عام من الخدمة العملية لكل ألماني".

وحتى هنا فإن المبدأ الأخلاقي العميق هو الذي يفرض هذا الطلب - الواجب.

من يرغب في ممارسة حقوق المواطنة يجب عليه أيضًا أن يخدم الدولة، ويجب عليه أيضًا أن يثبت وعيه بالواجب وإخلاصه لدولته من خلال العمل وحتى بدون أجر، أي إمكانية الإثراء، تمامًا كما يخدم الجندي وطنه.

ونحن نرى في فكرة الخدمة العسكرية الإلزامية فكرة مكملة تماما لفكرة الخدمة العسكرية الشاملة.

وبقدر ما نود أن نعتبر أنه من الممكن تقليص التدريب اللازم لكي يصبحوا جنوداً أكفاء بشكل كبير مقارنة بفترة الخدمة السابقة التي كانت تستمر عامين أو ثلاثة أعوام، فإننا نعتبر أنه من الضروري والمستحسن أن يكون كل شاب ألماني على دراية بنشاط تجاري واحد أو أكثر يمكنه من خلاله خدمة الدولة.

لقد عانى الوعي بالواجب فيما يتعلق بجودة العمل بشدة في ظل حكم الآلة وفي ظل العقيدة الأكثر تدميراً المتمثلة في عداء العمال الطبقي تجاه رواد الأعمال، لدرجة أن التدريب في هذا المجال تحت إشراف حكومي صارم وفقاً لمبادئ موحدة يبدو ضرورياً تماماً. وبالتحديد، سيرحب رواد الأعمال، بالمعنى الجيد، بمثل هذه المؤسسة ولن يعتبروها بأي حال من الأحوال منافسة. لا يمكن لمثل هذا الجيش من العمال أن يكون منافسة بالفعل، لأنه، وفقاً للتجربة، يجب أن يكون كل نشاط اقتصادي إنتاجي للدولة مثقلاً بشكل مفرط بجهازها الرسمي، لأن توظيف وتدريب قوة عاملة شابة عديمة الخبرة يستهلك الكثير من كفاءتها.

من ناحية أخرى، ستكون مهمة عام العمل والخدمة هذا هي تعريف الشباب في المؤسسات الحكومية النموذجية بجميع التطورات التكنولوجية. وينبغي لهم، إن أمكن، أن...

قدر الإمكان، تغطية الاحتياجات الفعلية للقوى العاملة والرفاق الوطنيين الذين يخدمون عسكريا.

وهكذا فإن المنافسة بين الدولة وبقية قطاعات الاقتصاد الوطني ليست موضع تساؤل، بل قد تعمل الدولة على الأكثر في بعض المجالات كمنظم للأسعار بأسعار السوق التي تترك للتجار الأحرار وأصحاب المشاريع الأحرار مجالاً واسعاً لتحقيق ربح معقول.

ليس من مهام هذا البيان الخوض في التفاصيل. ومع ذلك، لا بد من عرضها بإيجاز، فنحن نعلم أن الحل الصحيح لهذه المسألة سيكون ذا فائدة عظيمة لإنعاش معنوياتنا الاقتصادية، فضلًا عن الفائدة التي سيجنيها الاقتصاد بأكمله من إيقاظ فكرة الواجب تجاه العمل كواجب أخلاقي تجاه الأمة.

فيما يتعلق بموقف المواطن من الاقتصاد الوطني

أعلن بسمارك ذات مرة:

"نحن لا نعيش لنكون سعداء، بل لنقوم بواجبنا."

ويشكل هذا المبدأ الأخلاقي أيضًا أساس موقفنا فيما يتعلق بالدولة والمجتمع.

اقتصاد.

الإصلاح المالي الوطني –المال والائتمان في الدولة الاشتراكية الوطنية

"قاعدة الفائدة."

إن المطالبة بكسر عبودية الفائدة أمرٌ جديدٌ بشكلٍ جذري في أي برنامج سياسي. هذه الحقيقة وحدها كافيةٌ لأوسع الدوائر لتطرح معارضةً شرسةً للاشتراكية الوطنية.

يتألف الجزء الأكبر من المعارضين ممن خسروا كل شيء بالفعل بسبب اقتصاد رأسمالية الفائدة الحالي، والذين نشأوا على هذه الأفكار، ما زالوا يخشون فقدان امتيازاتهم المفقودة. في الواقع، لا تمتلك هذه المعارضة أي زخم، لأن غياب أي زخم داخلي هو بالتحديد سمة من سمات الحلقة المحاصرة في مُثُل معاشات رأس المال.

وهناك مجموعة أخرى تتألف من أولئك الذين يعتمدون على القروض أو على الأقل يعتقدون أنهم يعتمدون عليها.
ومن الطبيعي أن هذه المجموعة لا تخشى إلغاء الالتزام بدفع الفائدة، ولكنها تخشى ألا تتمكن من الحصول على المزيد من رأس المال العامل ما لم يظل كل شيء كما كان من قبل.

مجموعة أخرى هي خبراء الاقتصاد الوطني الرائعين الذين يرون أن المعارضة للمشكلة
إن التحرر من الفائدة هو أساس حكمتهم الاقتصادية الوطنية.

هناك مجموعة أخرى من الأشرار الذين لا يملكون وجهة نظر أفضل ولكنهم، لأسباب شخصية أو حزبية تكتيكية، يقاومون هذا المطلب الأساسي للاشتراكية الوطنية بتأكيدات كاذبة وتحريفات.

إن دوائر التمويل الدولي التي تمارس حكم الفائدة هي، على وجه التحديد،
ومن الواضح أن هذا الطلب هو السبب وراء كون أعدائنا الأكثر قسوة ومرارة.

باستثناء المعارضة الخبيثة والمهتمة بالمهنة فإن الأسباب الرئيسية للموقف العدائي وعدم الثقة هي الجهل والكسل الفكري والغباء.

إننا هنا نتعامل مع خصوم أقوياء للغاية، خصوم قد يفشل أي نظام نحاول فرضه بينهم، فيتراجعون مثل قنديل البحر عن ضغط التفسيرات المقنعة، ولكن بعد تخفيف الضغط مباشرة يعودون مرة أخرى إلى طرق التفكير القديمة.

إذن، ما المقصود بـ"عبودية الفائدة"؟ يُقصد بعبودية الفائدة ديون الدولة والشعب المرتبطة بالفائدة للقوى المالية فوق الوطنية. لذا، فالأمر يتعلق هنا بنوع جديد من العبودية، عبودية لحكم المال. هذه العبودية أشد رعبًا وقسوة من أي شكل من أشكال الحكم في عهد الأمراء المطلقين، لأنها تُمارس بطريقة غير شخصية، خالية من أي شعور إنساني، مهووسة فقط بغريزة لا تشبع للتوسع والتمدد، مع جشع لا مثيل له للسلطة.

التعبير المعتاد لوجود هذه القاعدة هو: "المال يحرك العالم".
لكن هنا، يُستخدم المال فقط كرمزٍ لهيمنة السلطة المالية. فالمال نفسه، سواءً أكان عملات معدنية أم ورقية، ليس جيدًا أم سيئًا في حد ذاته، ولا يُمارس أي نوع من أنواع الحكم. فالمال، كعملة، لا غنى عنه لتبادل السلع والخدمات. ولذلك، فإن جميع محاولات التعامل مع سيطرة القوى المالية من منظور المال وحده خاطئةٌ منذ البداية ومحكومةٌ بالفشل، لأننا في هذه الحالة لا نتعامل مع مسألة نظام نقدي ضيق، بل مع مسائل تتعلق بالسلطة.

المال، كأداة للسلطة، ليس في حد ذاته، كما ذُكر، خيرًا ولا شرًا، بل يعتمد فقط على استخدامه. وكونه يمكن استخدامه أيضًا بطريقة قاتلة، أي إساءة استخدامه، لا يعني...

بأي حال من الأحوال، لا يمكن تحييد إمكانياته المفيدة المتنوعة والضرورية. حتى المال، عند استخدامه بطريقة مفيدة، له تأثير إيجابي على الاقتصاد الوطني. لم يُسمَّ المال خطأً بأنه عصب الاقتصاد الوطني. ما دام المال وفيًا لمهمته كوسيلة للتبادل، وما دام المال المستلم أو المكتسب يُعاد توجيهه إلى الاقتصاد، فلا يمكن أن يُمارس أي تأثير ضار على الاقتصاد الوطني.

ثمة عاملٌ آخر: الرغبة في استخدام المال كوسيلة ادخار. هذه الرغبة في حد ذاتها مبررة تمامًا، بل على العكس، لا يسعنا إلا أن نتمنى أن يعود الادخار إلى مكانته المرموقة إذا -نعم، إذا -كان ممكنًا في ظل الظروف الراهنة. إن الانخفاض المستمر والمهدد لقيمة عملتنا الألمانية نتيجةً لسياسة مالية حكومية غير مسؤولة يجعل الادخار ضربًا من الحماقة، إذ قد تنخفض قيمته بعد بضعة أسابيع أو أيام إلى جزء ضئيل من قيمته السابقة. لذلك، لكي يؤدي المال وظيفته كمال ادخار، يجب أن تكون قيمته مستقرة.

بما أن العملة الألمانية، لأسبابٍ سنبحثها لاحقًا، ليست مستقرة القيمة حاليًا، ولا يُمكن أن تكون كذلك، فإن المُدّخر الألماني يبحث في كل فترةٍ غير مستقرة عن عملةٍ مستقرة القيمة. ومن هذه العملات ما يُسمى بالعملات النبيلة، كالدولار، والفرنك السويسري، والغولدن الهولندي، وعملات الدول الإسكندنافية، وغيرها، بالإضافة إلى العملات المعدنية المصنوعة من المعادن النفيسة.

لكن الآن، تقف المهمة الاقتصادية الوطنية للمال، كرأس مال عامل للاقتصاد، في وجه هذه الرغبة في تراكم نقود مستقرة. لفهم هذه المسألة بعمق، يجب أن ندرك أن المال، في جوهره، ليس سوى "رمز للعمل المُنجز". التفسير الشائع: "المال وسيلة للتبادل" ليس خاطئًا بأي حال من الأحوال، ولكنه لا يُنهي المسألة. إن مهمة المال، بل أهمها، هي التوسط في تبادل السلع. لكن هذه المهمة تُنجزها أيضًا أشياء أخرى مثل أكياس الشاي الصينية، وأصداف الزنوج، إلخ. يكمن جوهر المال الذي تُوزعه الدولة اليوم، وكذلك بدائله، في أنها رموز -يمكن أن نقول أيضًا قسائم -لعمل يقوم به أشخاص آخرون. يجب أن نفهم بـ"العمل المُنجز" كل منتج اقتصادي فهمًا شاملًا، وبالتالي المواد الخام أيضًا، لأن حتى هذه المواد لا تكون ذات قيمة تجارية أو بيعية إلا إذا استُخرجت من المحاجر وطُرحت في السوق. لتسهيل تبادل السلع فيما بينهم، بل لجعله ممكنًا في اقتصاد معقد، كان لا بد من اختراع وسيلة للتبادل تُمكّن مُنتج سلعة واحدة فقط من تلبية احتياجاته المتعددة من خلال هذه الوسيلة للتبادل، والتي كانت ذات صلاحية عامة. يصنع الإسكافي الأحذية والأحذية عامًا بعد عام، لكنه يحتاج إلى خبزه اليومي، واللحم، والحليب، والبيض، ويحتاج إلى الملابس وما إلى ذلك. قد يحتاج الخباز، الذي يشتري منه الإسكافي خبزه، إلى زوج أو اثنين من الأحذية في السنة، لكن لا يمكنه حقًا الحصول على أجره طوال العام مقابل كل الخبز الذي يأكله الجميع بالأحذية فقط، بل يجب عليه أيضًا دفع الدقيق والوقود لطاحونه ومورد الحطب، لكنهما أيضًا لا يستطيعان استخدام أي أحذية أخرى لأنهما يحصلان بالفعل على الأحذية والأحذية من إسكافي آخر.

لكن الخباز لا يستطيع بطبيعة الحال أن يدفع للطحان ثمن دقيقه من منتجاته الخاصة، بل يجب عليه أن يخبز الخبز للمجتمع. بمعنى آخر، من المستحيل تمامًا وجود اقتصاد تبادلي خالص في اقتصاد وطني متطور ذي تقسيم عمل واسع. وسيط تبادل

لذا، لا غنى عنه. في عموم الأمر، يجب أن يكون وسيط التبادل هذا سجلاً معترفاً به عموماً، وتحميه الدولة، لمنتجات الاقتصاد الوطني؛ ويجب أيضاً أن يكون من الممكن شراء أي شيء بهذه السجلات، ويجب إلزام كل شخص بتقديم منتجاته التجارية مقابل هذه العملة التبادلية.

ومن الخطأ أيضًا، على سبيل المثال، أن نقول إن المال هو سجل للعمل الذي تم إنجازه.
بالتأكيد، يُقبل هذا المال كعمل مُنجز، ولكن ليس لأن دورة اقتصادية قد اكتملت به بالفعل، ولكن لأن هذا المال هو في الواقع سجل لكل نشاط من أنشطة العمل العديدة المُنجزة -سجلات يمكن لأي شخص من خلالها تلبية متطلباته من ضروريات الحياة واحتياجاته الأخرى. فقط عندما تُغطى هذه الحاجة، ويُعاد المال إلى الاقتصاد تكتمل الدورة الأساسية للمال. ولكن إذا ظل المال مُكدسًا أو مدخرًا في يد واحدة، فعندئذٍ يتم تنفيذ نصف عملية تبادل فقط، نصف دورة فقط. لم يحقق المال هدفه بعد، بل على العكس من ذلك، فقد سُحب من الهدف الذي اختُرع من أجله والذي وُجد من أجله. يجب أن نعلن بشكل أساسي أن هذا الانقطاع للمهمة الاقتصادية الوطنية للمال أمر غير مسموح به لأسباب اقتصادية وسياسية وطنية. "من الواضح أنه لا يمكن أن يتم توزيع كل مبلغ مالي يتم استلامه على الفور، وأن يتم تزويد السوق المالية بوفرة من المال بحيث يمكن لكل فرد أن يتخذ ترتيباته الاقتصادية بطريقة تحافظ على مبالغ لنفسه لتغطية احتياجاته الشهرية أو المبالغ اللازمة للخدمات السنوية الأكبر لمرة واحدة، ولكن يجب أن يُعلن أنه من غير المقبول تمامًا من الناحية الاقتصادية الوطنية أن يتم سحب العملة التي توزعها الدولة من أجل رفاهية المجتمع من التداول العام باعتبارها أموالًا مخزنة.

وبالتالي فإن النظام المالي يتوافق أيضًا مع واجب الإنفاق، أي واجب
إعادة الأموال المكتسبة إلى التداول.

يمكن للمرء أن يؤكد هنا بوضوح تام أن الادخار لا يُستحيل بأي حال من الأحوال. فالادخار، بمعناه الصحيح، ليس اكتنازًا جشعًا وبخيلًا للمال، ولكن -إذا رغب المرء في استخدام فكرة الادخار مع إغاثة الأطفال -

إن الادخار هو خلق واكتساب السلع، وشراء أو بناء منزل صغير، وشراء الأشياء الثمينة، والمجموعات، والكتب، ،
والصور، والسلع المنزلية، وتوسيع وتحسين المؤسسة التجارية، وتوسيع المخزونات، وما إلى ذلك، وهذا "ادخار" أفضل بكثير من تخزين الذهب.

لقد اضطررنا نحن الألمان تحديدًا إلى تلقي تعليمٍ شاملٍ في هذا الشأن. وقد أثمر هذا "الادخار" الصحيح الذي وصفناه آنفًا، بينما انتقمنا بشدةٍ من الادخار الزائف الذي ركّز على المال.

هذا الشعور الشعبي الصحيح تمامًا تجاه هذه الأمور انعكس بوضوح تام في الملاحم والحكايات الخرافية. فالأموال المكدسة تتحول إلى تراب لا قيمة له، أو تختفي، أو تجلب مصائب لا تنتهي. من ناحية أخرى، دائمًا وفي كل مكان، من "حقق شيئًا" باجتهاده -وبهذا المنطق السليم يفهم دائمًا ازدهار الاقتصاد الخاص، سواءً كان تجاريًا أو صناعيًا أو تجاريًا -

اكتسبت احترامًا وتقديرًا. هذا التطور للثروة أمرٌ لا غبار عليه، فهو لا يتعارض مع روح المال، بل هو، كعضوٍ فاعلٍ في الاقتصاد بأكمله، اجتماعيٌّ بالمعنى الأمثل.

بعد هذه الملاحظات الموجزة، ولكن الضرورية، لأنها جوهرية، حول النظام المالي، دعونا نعود إلى نقطة انطلاق سؤالنا: "ماذا نعني بعبودية الفائدة؟"

إذا نشأ جمودٌ بسبب حجب النقود عن أيدي أناسٍ لا يدركون أهمية المال في الاقتصاد الوطني، أو بالأحرى عن أيدي من يرغبون في استخدام النقود المُجمعة كأداةٍ للسلطة، وأصبح المال المتبقي في التداول أكثر ندرة، وظهرت أزمةٌ مالية. لكن من يملكون النقود لا يزالون، بطريقةٍ سليمةٍ اقتصاديًا على المستوى الوطني، لا يعيدون أموالهم إلى التداول لأنهم سدّوا احتياجاتٍ مستمرةً وبنوا منازل أو اشتروا سلعًا أخرى.

المنتجات التجارية أو الصناعية. وبالتالي، فهم لا يسلبون من رجل الأعمال أو صاحب المصنع، الذي يحتاج حتمًا إلى رأس المال العامل لصيانة مشروعه، منتجاته، بل يمنحونه المال الذي يحتجزونه بشكل غير مشروع، بالمعنى الاقتصادي الوطني، مقابل ضريبة خاصة -مقابل فوائد. الضغط الاقتصادي الوطني

يبدأ.

انقلبت علاقة إنتاج السلع -المنتج -لدى العامل الاقتصادي الوطني بالمال رأسًا على عقب دفعة واحدة. فالمال الذي كان، بحكم جوهره واختراعه، لخدمة الاقتصاد، تحرر فجأةً، وضغط على إنتاج السلع. وبدأ حكم النظام المالي. لا شك أن الاقتصاد الخاص سعيدٌ بقدرته على الحفاظ على مشاريعه على هذا النحو على الأقل، إذ يشعر بأنه ملزم بخدمة الإنتاج على الصعيد الوطني. ويجني محتكر المال من هذا الشعور بالواجب الاقتصادي الوطني للعامل الاقتصادي الوطني فائدةً مزدوجة: أولًا، يُحرر له شهادة دين -وبالتالي سند ملكية -يُلزم المدين بكامل ثروته بسداد المبالغ المقترضة كاملةً، وفي معظم الحالات، تُرتهن أشياء أخرى محددة من الثروة رهنًا خاصًا. ثانيًا، يجب على المدين أن يُلزم نفسه بسداد إضافي مستمر يُسمى فائدة.

لذا، لا يُمنح الائتمان المضمون لأسبابٍ تتوافق مع المعنى الحرفي لكلمة ائتمان، أي الثقة في زيادة الكفاءة الاقتصادية والقدرة على الأداء، بل بقصدٍ محضٍ استغلال حاجة رائد الأعمال الاقتصادي إلى الحصول على جزءٍ من دخله من عمله دون أي جهد. كما لا يُمنح الائتمان لتعزيز الإنتاج، بل لجعل امتلاك المال "مربحًا" فحسب. لا يُبالي الدائن البتة بنوعية الأعمال التي يُمنح الائتمان لها؛ فإذا كان مهتمًا بها، فإن ذلك يحدث فقط لضمان سلامة أمواله، والأهم من ذلك، ضمان أنها تُدرّ فوائد فعلية.

بشكل عام، يُلاحظ أن نظام الائتمان الذي تتوسطه البنوك مبني اليوم بطريقة تجعل الرأسمالي، مالك المال والائتمان، منفصلًا تمامًا عن العمل. لا تربطه أي علاقة شخصية بفروع الإنتاج المختلفة التي "يُوظّف ماله فيها"، كما يُشاع التعبير المُضلّل. ماذا يعرف المساهم عن "جيرمس"، "بوجي"، "فيزر"، "ريبك مونتان"، "أوتافي"، "ساليتيرا"، "ستيوا رومانا"76، وماذا يعرف عمّا يُصنّع في هذه الأعمال؟ ليس لديه أي مصلحة فيها، بل لديه مصلحة أحادية الجانب فقط فيما إذا ارتفعت الأسهم أم انخفضت، ومدى ارتفاع أرباح رأس ماله. كما أنه لا يُبالي مطلقًا بما إذا كانت شركات المساهمة أو غيرها من أشكال النشاط الرأسمالي (شركة مساهمة، شركة ذات مسؤولية محدودة، اتحاد، إلخ) تخدم الإنتاج بشكل عام. الأمر الرئيسي، والأمر الحاسم الوحيد، هو "الربحية". الدليل على ذلك هو الشعبية الهائلة التي تتمتع بها أسهم البنوك. فالبنوك الكبرى، وكذلك جميع مؤسسات الائتمان، لا تقوم عمومًا بأي عمل إنتاجي فيما يتعلق بإنتاج السلع. هنا، في النظام المصرفي الكبير، تُضفي فكرة الفائدة -أي إمكانية تحويل حصة هائلة من دخل العمل الإنتاجي إلى حيازة مالك المال، وبكل سهولة ويسر -رواجًا حقيقيًا. واليوم، يكاد يخلو أي مشروع من الاعتماد على البنك بشكل أو بآخر، ولا يُدار بطريقة رأسمالية فائدة بحتة. فالعمل الاقتصادي الوطني بأكمله يعتمد على رأس مال البنك وسوق الأوراق المالية، ويرتبط به بالفائدة.

67جيرميس هي شركة نسيج أسسها يوهانس جيرميس ؛(1854-1912)وكانت فيسر شركة لبناء السفن، وكانت ريبيك-مونتان شركة تعدين، وكانت أوتافي شركة تعدين وسكك حديدية، وكانت ساليتيرا شركة نترات الصوديوم التشيلية، وكانت ستيوا رومانا شركة تكرير نفط رومانية.

أصحاب المصارف -أصحاب التمويل العالي -هم أيضًا أصحاب الإنتاج. يتوقف عليهم توقف العمل أو غرق السوق بكمية هائلة من النفايات. بالنسبة للقطاع الخاص المنظم، يُعدّ تلبية الطلب أمرًا ثانويًا تمامًا.

وفي حالة هذا الشكل الاقتصادي الرأسمالي القائم على المصلحة لنظام الائتمان الحديث فإننا نتعامل مع الفساد الاقتصادي الوطني الأكثر اكتمالا، مع الانحراف الكامل لمعنى النظام المالي والائتماني من خادم للاقتصاد إلى وضع السيد المطلق للاقتصاد.

لقد أصبح العمل الإبداعي والإنتاجي عبدًا وروحًا يهودية جشعة ماكرة، متنقلة باستمرار، تحكم العالم. لا سبيل إلى الابتزاز إلا بخلق حالة طوارئ مصطنعة من خلال حجب الأموال، اقتصاديًا، على الصعيد الوطني، بشكل غير شرعي. ويُعتبر هذا اليوم عادلًا، كحق لا يجرؤ أحد على المساس به، لأنه يضعه في صراع مع السلطة العالمية لرأس مال القروض الضخم.

لقد تم إتقان عبودية الاهتمام!

لقد تم ذلك من خلال حقيقة أن فنون الإغراء للروح المتنقلة نجحت في ربط حتى الدولة، الحامية المعطاة للنظام المالي، بعبودية الفائدة بحيث تعترف هي الأخرى، بأيدٍ مقيدة، برأس المال الدولي باعتباره سيدها وتسمح لنفسها بالتحول عن مهمتها الفعلية كحامية للاقتصاد الوطني إلى موقف المحضر، وجامع الفوائد لرأس مال القروض الكبيرة.

الاقتصاد المالي الوطني

ومهمتنا الخاصة الآن هي تتبع تطور الاقتصاد المالي الوطني.

وحتى هنا سيكون من الصحيح أن نبدأ بتحديد الحقائق كما نجدها اليوم.

الظاهرة البارزة في الحياة الوطنية لأمم الدائرة الثقافية الغربية هي الديون الهائلة لجميع الدول. فجميعها، سواءً كانت منتصرة أم مهزومة، تتحمل أعباء ديون هائلة في اقتصاداتها الوطنية التي تأثرت بشدة بالحرب.

إن العمل الإحصائي الأكثر أهمية للإمبراطورية البريطانية هو كتاب Statesman Yearbook؛ وهو الكتاب السنوي الوطني الرسمي الذي يقدم للولايات الفردية نظرة عامة دقيقة عن حالة ديونها العامة، وما إلى ذلك.

وفقًا لذلك، بلغ دين إنجلترا -أي الطبقة العاملة الإنجليزية -لرأس المال الدولي -في 31 مارس/آذار 1930، 7,596,000,000 جنيه إسترليني، بفائدة سنوية تُقدر بنحو 350 مليون جنيه إسترليني. من المفيد جدًا تحويل هذا المبلغ إلى ماركات ألمانية، إذ يتضح من ذلك أن مسألة الفائدة هذه تُعتبر مسألة دولية ذات نطاق واسع.

تبلغ ديون فرنسا لدائنيها المحليين والأجانب نحو 279 مليار فرنك ذهبي.

الولايات المتحدة الأمريكية الشمالية، أرض الدولار المباركة، تتحمل دينًا عامًا عبء يبلغ حوالي 16 مليار دولار.

في كندا، وأستراليا، والهند، وإيطاليا، وتشيكوسلوفاكيا، وبولندا، وفي كل مكان، نجد الصورة البائسة نفسها لدينٍ ميؤوسٍ منه على الدول، وبالتالي على الشعوب، لرأس المال الدولي. في كل مكان، تدور الحياة الوطنية حول سؤال واحد: كيف نسدد فوائد قروضنا، أي فوائد ديوننا للتمويل الدولي، لرأس مال القروض الكبير؟

تنشغل وزارات المالية في جميع الدول بلا هوادة في استغلال مصادر ضريبية جديدة، وتُقدم البرلمانات المشورة لأشهر بشأن مشاريع قوانين الضرائب الجديدة، لكن كل مقاومة تُبوء بالفشل. أمام عظمة رأس المال الدولي المُرابي ومطالباته "القانونية" المُعلنة بفوائده، تنهار البرلمانات والحكومات مرارًا وتكرارًا، وتُثقل كاهل شعوبها بأعباء ضريبية غير مسبوقة، بدلًا من أن تتجرأ على وضع حدٍّ لهذا الاحتيال الدولي الهائل برفض قاطع.

أصبح الظلم هو القانون، والسيد عبداً.

كيف تسير الأمور في وطننا الفقير، نشهد ذلك يوميًا وفي كل ساعة.

نهض عملاق العمل الألماني الشاب بقوة وحزم بعد أن حقق وحدة وطنية بالدم والحديد. وأثمر عمله الدؤوب وروحه الإبداعية عن اختراعات جديدة باستمرار. واجتاحت روح المبادرة الألمانية وجرأتها أسواق العالم. وبقلقٍ مُذهل، وجد رأس مال القروض الفرنسي والإنجليزي لعائلة روتشيلد وغيرهم من أقطاب البنوك، وكذلك رأس مال الثقة للماليين الأمريكيين، من أمثال كان ولوبس وشباير، أنفسهم مهددين بشدة في ربحيتهم. واستمرت قيمة المارك الألماني، أي جودة المنتجات الألمانية ورخص ثمنها، في الارتفاع، حتى أصبح من الممكن التنبؤ بموعد وصول المارك إلى قيمة الدولار قبل أن تتفوق ألمانيا على التجارة العالمية الإنجليزية. وشهدنا كيف اتُخذت منشآت النقل الألمانية، والمؤسسات التعليمية الألمانية، ومنظمات الصرف الصحي الألمانية، والإدارات الحضرية الألمانية، والأساليب العسكرية الألمانية كنماذج يحتذى بها في جميع أنحاء العالم، وكيف بنى المهندسون الألمان، كروادٍ في بناء القدرات الألمانية، السكك الحديدية والجسور والشوارع في جميع أنحاء العالم. ولكن كل هذا يعني أن ربحية رأس المال المقرض

كان التمويل الدولي مُهددًا في جميع أنحاء العالم. ثم قرر التمويل الدولي، بمساعدة الماسونية الدولية، تطويق ألمانيا، واستخدام جميع وسائل الأكاذيب والافتراء، لتصويرها كعدو للعالم. -لم يكن إدوارد السابع سوى قطعة مُستغلة في لعبة الشطرنج هذه. تأججت المشاعر القومية ضد ألمانيا، في إنجلترا وفرنسا على حد سواء. لا مكان هنا للإشارة إلى ما قبل التاريخ السياسي للحرب العالمية، ولكن من المؤكد على أي حال أن جانب ألمانيا، على الرغم من قوتها العسكرية، قد خسر، لأنه لا يمكن الحديث بشكل عام عن لعبة سياسية مضادة لمكائد قوى الوفاق (راجع روزنبرغ، الماسونية الدولية86).

حتى المجموعة الوحيدة التي لا تزال لديها نزعة سياسية أجنبية في ألمانيا، وهي "كل الألمان"96، لم تكن تدرك أن هذا الصراع العنيف بين الدول المسلحة لم يكن يهدف إلى تحقيق نجاح سياسي، بل كان يهدف إلى إخضاع العمال الألمان ماليًا لمصلحة عبودية رأس المال الدولي. كان قهر ألمانيا عسكريًا هدفًا خاصًا لفرنسا، بينما كان تدمير البحرية الألمانية هدفًا خاصًا لإنجلترا، ولكن فوق هذين الهدفين الإمبرياليين لفرنسا وإنجلترا، كان السعي الدائم لسيطرة رأس المال الدولي على العالم يعلو فوق هذين الهدفين الإمبرياليين.

بينما كانت الأمم تتقاتل في صراعٍ ضارٍ، وكانت دماء خيرة فرسانها تسيل في ساحات القتال، كانت يهود العالم أجمع في حركةٍ احتجاجية. فقد حان وقت الحصاد ليهوذا كلها.

موّلت الأموال العالية الحرب العالمية؛ وفي جميع دول العالم، جلس الكتبة اليهود في مكاتب تحرير الصحافة الدولية وكذبوا على الأمم وحرضوها على بذل جهود جديدة ضد بعضها البعض. وهكذا، تم جر 26دولة إلى الحرب ضد القوى المركزية. من الشرق تدفق سيل من يهود الشرق على الأراضي الألمانية؛ اندفعوا إلى الأمام، وساوموا ونهبوا وأثريوا أنفسهم، واستولوا على الشقق في المدن وحصلوا على كل ما يمكنهم الحصول عليه. وفي الشركات الصناعية العسكرية، تولى أعضاء العرق اليهودي هذه المهمة المتمثلة في نهب القوى العاملة الألمانية وسوء إدارتها، وفرض اليهود أنفسهم على جميع مناصب الدولة والاقتصاد. كما تم قيادة الانهيار الداخلي عن وعي من قبل اليهود، وهاس، وديتمان، وكوهن، ولوكسمبورغ، وبارث، ثم بارفوس-هيلفاند، وآيزنر، وليفين، وغرادناور07 الذين تم تحريضهم وإثارة غضبهم، بدعم من الطموحين، والحمقى، والمجرمين المتعطشين للسلطة ضد الشعب الألماني.

.68نشر ألفريد روزنبرغ عملاً بعنوان، Das Verbrechen der Freimanrerei (1921)بالإضافة إلى .Freimaurerische
Weltpolitik im Lichte der kritischen Forschung (1929)في سلسلة، Nationsozialistische Bibliothekالمجلد .9

كانت الرابطة الألمانية منظمة قومية ألمانية تأسست عام .1891وخلال الحرب العالمية الأولى، روجت الرابطة للأهداف التوسعية الألمانية، وبعد الحرب، دعمت الجنرال إريك لودندورف (1865-1937)في ادعائه بأن ألمانيا تعرضت للخيانة ("طعنة في الظهر") في الحرب من قبل الاشتراكيين والديمقراطيين.

[70] كان هوغو هاس (1863-1919)اشتراكيًا يهوديًا أصبح رئيسًا للحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني ،(SPD)إلى جانب الألماني أوغست بيبل، في عام .1911واعترف بأنه مسالم ونظم مظاهرة ضخمة مناهضة للحرب في يوليو .1914كان فيلهلم ديتمان (1874-1954)عضوًا بارزًا في الحزب الاشتراكي الديمقراطي الذي حُكم عليه بالسجن لمشاركته في إضراب عمال التسليح في برلين في فبراير .1918وخلال ثورة نوفمبر وبعدها التي أعقبت نهاية الحرب العالمية الأولى، لعب ديتمان دورًا برلمانيًا نشطًا كعضو في الحزب الاشتراكي الديمقراطي المستقل في ألمانيا .(USPD) في عام ،1933بعد صعود هتلر إلى السلطة، فر ديتمان إلى سويسرا.] كان أوسكار كوهن (1869-1934)سياسيًا يهوديًا عمل مع كارل ليبكنخت، مؤسس رابطة سبارتاكوس، وكان صهيونيًا متشددًا. لقد هرب

إلى باريس عام .١٩٣٣كانت روزا لوكسمبورغ (١٨٧١-١٩١٩)ماركسية يهودية أسست، مع ليبكنخت، رابطة سبارتاكوس التي أصبحت فيما بعد الحزب الشيوعي الألماني .(KPD)اغتيلت كل من لوكسمبورغ وليبكنخت على يد فيلق الفرايكوربس عام .١٩١٩انضم إميل بارث (١٨٧٩-١٩٤١)إلى الحزب الديمقراطي الاجتماعي الموحد (USPD)عام ،١٩١٧وكان أحد الأعضاء الستة في مجلس نواب الشعب (Rat der Volksbeauftragten)الذي شُكّل في نوفمبر ١٩١٨بعد سقوط الملكية الألمانية (الأعضاء الآخرون هم فريدريش إيبرت وفيليب شيدمان وأوتو لاندسبيرغ من الحزب الديمقراطي الاجتماعي الموحد، وهاس وديتمان من الحزب الديمقراطي الاجتماعي الموحد).

كان ألكسندر بارفوس (المعروف باسم إسرائيل هيلفاند) (1867-1924)يهوديًا من غيتو بيلاروسيا، وكان له دور فعال في تنفيذ الاستراتيجية الماركسية المتمثلة في "الثورة الدائمة" من خلال اتصالاته الدولية المختلفة مع روزا لوكسمبورج، ولينين، وتروتسكي، والحزب الشيوعي.
الشباب الأتراك. كان ماكس ليفيين (1885-1937)يهوديًا روسيًا بلشفيًا أصبح مواطنًا ألمانيًا في عام 1913وعضوًا

هكذا انهارت الأمة الألمانية من الداخل. برز نجم يهوذا أحمرَ دموي. انهارت آخر أمة قاومت بحزم التمويل الدولي وسحره، فألقت بسلاحها وانحنت أمام نير فرساي المخيف. تنزف من آلاف الجروح، بلا قائد، ليس بسبب طرد الأمراء تحديدًا، لأنهم تحديدًا قد فشلوا تمامًا كقادة حقيقيين، وقد قادت برلماناتها وحكوماتها البرلمانية الأمة الألمانية بالحكم المشؤوم الذي يمكن تطبيقه دائمًا في مثل هذه الأوقات، بعبارة "لتجنب الأسوأ"، إلى عبودية رأس مال القروض الربوية.

في الحزب الشيوعي الألماني .(KPD)في أبريل/نيسان ،١٩١٩أسس ليفين جمهورية بافاريا السوفيتية مع عضو يهودي روسي آخر في الحزب الشيوعي الألماني، يوجين ليفين .(١٩١٩-١٨٨٣)لكن هذه التجربة "السوفييتية" أحبطها الرئيس فريدريش إيبرت، الذي وظّف فيلق الفرايكوربس لحفظ النظام في ميونيخ. أُلقي القبض على ليفين وأُعدم على يد فيلق الفرايكوربس في مايو/أيار ،١٩١٩ بينما فرّ ليفين إلى النمسا والاتحاد السوفيتي، حيث أُعدم هو الآخر عام ١٩٣٧خلال حملة التطهير الكبرى التي قادها ستالين.

كان جورج غرادناور (١٩٤٦-١٨٦٦)عضوًا يهوديًا في الحزب الاشتراكي الديمقراطي، وشغل منصب أول رئيس وزراء لولاية ساكسونيا بعد إلغاء مملكة ساكسونيا. كان اشتراكيًا معتدلًا، وحاول قمع المتطرفين في لايبزيغ بمساعدة فيلق الفرايكوربس، على غرار إيبرت في ميونيخ. لكن هذا كلفه خسارة انتخابية، واضطر إلى الاستقالة عام ١٩٢٠.

إملاءات فرساي،
ميثاق دوز وخطة يونغ

لقد تم تحقيق هدف الحرب العالمية: ألمانيا، الدولة الأكثر اجتهاداً وكفاءة في العالم، تم إبعادها كمنافس في السوق العالمية، تم التغلب عليها عسكرياً، أصبحت بلا قائد وأغويت وتسممت بالمذاهب الماركسية الزائفة، تم تبددها أخلاقياً ودفنها تحت جبل من الديون التي لا يمكنها أن تزيلها من نفسها مرة أخرى، ولكن كان عليها أن تخدم إلى الأبد كعبدة مصلحة لرأس المال الدولي.

وبموجب خطة الدفع في لندن، كان لزاماً على ألمانيا أن تعترف باهتمامها بسداد ديونها.
تحمل ديونًا بلغت 132مليار مارك ذهبي، وأضيف إلى هذه الديون أيضًا الفوائد.

سيكون الأمر سخيفًا لو لم يكن بهذه الخطورة، ولو لم يتعامل الأعداء معه بقسوة، على عكس كل شعارات دعاة السلام: "لكنه لن يكون بهذا السوء"، و"سينتصر المنطق". كلا!

لن ينتصر! وسيبذل التمويل الدولي قصارى جهده لإبقاء ألمانيا في عبودية هذه المصلحة. نحن فقط من نستطيع تحرير أنفسنا.

إنها مأساة الأمة الألمانية العميقة، أنه على الرغم من كفاءتها عمومًا في دائرة عملها الضيقة، إلا أنها سرعان ما تُصاب بالريبة عندما تتجاوز حدود العمل اليومي وتقف أمام أحداث العالم الكبرى. هنا يفقد الألماني الملتزم بالضمير والدقة كل قواه، ويصبح صاحب رؤية وحماس. يصبح "الأستاذ الألماني"، الذي يُنجز أعمالًا بارزة في تخصصه، أمام وقائع العالم، موضوعًا للصحف الهزلية، من نسيان مظلته إلى إطناب الأيديولوجيين؛ يميل الضابط الألماني، الواثق من الكفاءة الممتازة لجنوده، إلى الاستخفاف بالجوانب الروحية غير القابلة للقياس ذات الطابع السياسي وقوة الأفكار، وبالتالي إلى التشكيك في النجاح النهائي؛ يميل المسؤول الألماني إلى اعتبار نفسه رئيسًا للشعب بدلًا من خادمه.

لذا، نرى هذه السمة الكارثية في الشخصية الألمانية، في كل صغيرة وكبيرة،: الألمان متخصصون وحالمون. يتميزون، كأفراد، بكفاءة واجتهاد في جميع المجالات المتخصصة أكثر من أي شعب آخر، بل ويمتلكون القدرة الكاملة على الحماس لأي فكرة عظيمة، والتضحية بحياتهم من أجلها بشجاعة بطولية، لكنهم أقل مهارة في تحديد الحلول المناسبة وإيجادها في خضم القضايا الاقتصادية والسياسية الدولية المتداخلة.

إن انعكاس هذه السمة الجوهرية في شخصية الألماني في المجال السياسي هو افتقاره المتكرر للحس الوطني وعجزه السياسي. يفتقر الألماني العادي إلى حد ما إلى حس الطلبات الكبيرة؛ ولذلك، فهو لا يدرك في الغالب أن أرقام الديون هذه هي مصيره الحقيقي، وأن الاعتراف بها، والاستعداد والسعي لسدادها نقدًا وماديًا، هو السبب الرئيسي للوضع اليائس الذي تعيشه الأمة الألمانية.

ولكنه لا يرى أن المستفيدين من هذا الالتزام الألماني بالسداد ليسوا في الواقع الدول الأخرى، بل التمويل الدولي فحسب.

مع ذلك، بالنسبة للتمويل الدولي، ليس سداد القرض أمرًا بالغ الأهمية، بل الالتزام الدائم بالفائدة هو الأهم. وهذا وحده هو السبب في أن التمويل الدولي، الذي يُمليه فرساي في أجزائه المالية، حدد المبلغ الأساسي مرتفعًا للغاية منذ البداية لدرجة أنه لا يمكن التفكير في سداده. وحتى في حال انخفاض المبلغ الأساسي في نهاية المطاف (على أي حال، فقط مع رفع سعر الفائدة في الوقت نفسه)، ستظل ألمانيا خاضعة لحكم الفائدة إلى الأبد.

وكان فرض حكم الفائدة على شعبنا الكادح الفقير هو الهدف النهائي.

في فترة الحرب العالمية الثانية كان هدف التمويل العالي هو تحقيق هذا الهدف وقد تم تحقيقه بالكامل.

إن البنود ذات الصلة من إملاءات فرساي مخيفة للغاية، فهي تظهر بوضوح شديد مدى الخطورة الكاملة والصلابة المدمرة لقاعدة الفائدة هذه التي تضع كل ما لدينا وكل ما نعمل من أجله في قبضة التمويل الدولي، لدرجة أنني أستشهد بها في مقتطفات مما يلي:

المادة ٢٣١. تُعلن حكومات الحلفاء والحكومات المرتبطة بها، وتعترف ألمانيا (!) بأن ألمانيا وحلفاءها، بصفتهم المنشئين (!)، مسؤولون عن جميع الخسائر والأضرار التي تكبدها الحلفاء والحكومات المرتبطة بها وأعضاؤها نتيجة للحرب التي فُرضت عليهم بسبب هجوم ألمانيا وحلفائها.

وعلى الرغم من الاعتراف بشكل ساخر في المادة 232 بأن "موارد ألمانيا ليست كافية لضمان الاسترداد الكامل لكل هذه الخسائر والأضرار"، فإن المادة تطلب مع ذلك الالتزام "بتعويض كل هذه الخسائر والأضرار".

المادة 233 تنص على ما يلي: "تحدد لجنة التعويضات مدى الأضرار".

تنص المادة 234 على ما يلي: "ستقوم لجنة التعويضات باختبار قدرة ألمانيا على الدفع بشكل دوري ... ولكنها لا تستطيع التنازل عن أي مبلغ دون موافقة الحكومات المختلفة الممثلة في اللجنة".

تنص المادة 234 على ما يلي: "ستدفع ألمانيا قبل تحديد المبلغ النهائي لطلب التعويض ... 20 مليار مارك من الذهب (في شكل ذهب أو سلع أو سفن أو أوراق مالية أو بطرق أخرى)".

وستقوم ألمانيا أيضًا بإصدار السندات المشار إليها في المادة 21ج من الملحق الثاني.

والآن يأتي دور الخنق المالي والسياسي لألمانيا، مُخبأً بشكلٍ أنيق، قرب النهاية في هذا الملحق الثاني، المادة ١٢ج، القسم الثامن مما يُسمى معاهدة فرساي للسلام. تنص هذه المادة ١٢ في أهم نقاطها على ما يلي:

تتمتع المفوضية بجميع الصلاحيات وتمارس جميع السلطات التي تضمنها لها هذه المعاهدة.

تتمتع اللجنة، بشكل عام، بسلطة إشرافية وتنفيذية شاملة فيما يتعلق بمسائل التعويض. وعليها مراعاة الشروط والتحديدات التالية:

أ) يجب تأمين كل جزء من المبلغ الإجمالي للمطالبات المحددة الذي لا يتم دفعه بالذهب أو السفن أو الأوراق المالية أو البضائع أو بأي طريقة أخرى من قبل ألمانيا بموجب الشروط التي تحددها المفوضية من خلال تحويل مبلغ مماثل إلى سندات أو التزامات من أي نوع من أجل التأثير على الاعتراف بالمبلغ المستحق.

ب) ستقوم المفوضية بشكل دوري بتقييم قدرة ألمانيا على السداد وفحص النظام الضريبي الألماني (!)، بحيث يتم أولاً استخدام جميع إيرادات ألمانيا، بما في ذلك الإيرادات المحددة لخدمة الفوائد والديون على قروضها المحلية، بشكل مفضل (!) لسداد المبالغ المستحقة عليها بموجب عنوان أو

التعويضات، وثانياً، من أجل الحصول على اليقين بأن النظام الضريبي الألماني قمعي تماماً مثل أي قوة أخرى ممثلة في المفوضية.

هذه الفقرة تُركّز بشكلٍ شيطاني على القمع الدائم لألمانيا، وهي تنطوي عمليًا على إمكانية النصّ ببساطة، بالإشارة إلى دولةٍ صغيرةٍ مُستغِلّةٍ تُفرَض فيها ضرائب غير مُقيّدة، على فرض الضرائب نفسها حتى في ألمانيا. لكنها تُقرّ أيضًا، في الوقت نفسه، وبصراحةٍ مُطلقة، بأنه يجب أن تُحتَجز الدول الأخرى في نفس عبودية الديون. والآن تأتي الفقرة سيئة السمعة ج.

ج) لتسهيل وتنفيذ استعادة الحياة الاقتصادية في الدول الحليفة والشريكة، ستتلقى اللجنة، وفقًا لما هو منصوص عليه في المادة 232، دفعة أولى من ألمانيا كضمان وإقرار بذنبها، تتكون من سندات لحامليها، تدفع بالذهب، وهي معفاة من أي ضريبة أو رسوم من أي نوع (!) تم فرضها أو يمكن فرضها من قبل حكومات الرايخ أو الولايات الألمانية. تُمنح هذه السندات على شكل أقساط (!) وعلى ثلاثة أقساط كما هو محدد أدناه: 1. يُدفع 20 مليار مارك ذهبي على الفور. 2. يُمنح 40 مليار مارك ذهبي في سندات تحمل فائدة برسوم إضافية بنسبة 1٪ + 5٪ للإطفاء من عام 1926. 3. يُمنح التزام كتابي بدفع 40 مليار مارك ذهبي إضافية في السندات، مع فائدة 5٪ كتغطية، على الفور.

هذا البند هو جوهر إملاءات فرساي بأكملها. نعلم أن لندن

لم يقتصر الإنذار رقم ٧١ على تقليل المدفوعات، بل حدد المبلغ الإجمالي بـ ١٣٢ مليار مارك ذهبي. ثم تنص المادة ١٦ صراحةً على أنه: "اعتبارًا من ١ مايو ١٩٢١، على الحكومة الألمانية سداد فوائد ديونها". وحُدد سعر الفائدة بنسبة ٥٪.

ثم تأتي المادة 17 التي تعطي معالجة لكل انتهاك:

المادة 17. إذا تأخرت ألمانيا عن سداد أي دين يفرضه عليها القسم السابق من المعاهدة، فإن المفوضية تبلغ على الفور كل قوة مشاركة بهذا التخلف وتقترح في الوقت نفسه التدابير التي يجب اتخاذها ضدها.

والآن نأتي إلى أحد البنود الأكثر إثارة للغضب في المعاهدة بأكملها:

المادة ١٨. تتعهد ألمانيا بعدم تفسير التدابير التي يُبرر اتخاذها الحلفاء والقوى المرتبطة بهم (وما الذي لا يُبرر في نظر الأعداء؟) ضد أي عدم امتثال متعمد من جانب ألمانيا على أنها معاملة عدائية. قد تشمل هذه التدابير حظر الاستيراد وعقوبات اقتصادية ومالية، وبشكل عام، جميع التدابير التي قد تبدو للحكومات المعنية ضروريةً.

وبموجب هذا البند، يصبح الباب والبوابة مفتوحين بطبيعة الحال أمام كل أشكال الإرهاب، حتى الأكثر وحشية، كما وقعت الحكومة الألمانية صراحة على أنها لا يجوز لها حتى أن تعتبر ذلك عملاً إرهابياً.

بعد أن حددت لجنة التعويضات المشتركة بين الحلفاء في يناير/كانون الثاني 1921 المبلغ الذي يتعين على ألمانيا دفعه كتعويضات عند 269 مليار مارك ذهبي، قدم رئيس الوزراء البريطاني ديفيد لويد جورج في 5 مايو/أيار 1921 إنذاراً نهائياً مدته ستة أيام إلى السفير الألماني في لندن، مفاده أنه إذا لم تعترف ألمانيا بسداد 132 مليار مارك (وهو حساب مختلف إلى حد ما عن 269 مليار مارك في يناير/كانون الثاني) فضلاً عن الأحكام الأخرى لمعاهدة فرساي، فإن الحلفاء سوف يحتلون منطقة الرور.

أعظم أنواع القمع، وقتل الألمان، والطرد الوحشي، والنهب، والتدمير، وما إلى ذلك "كمعاملة عدائية"!

هذا التسليم المكتوب من الشعب الألماني إلى عدو قاسٍ ومنتقم وعنيد،

علاوة على ذلك، تم تصور ذلك إلى الأبد، لأن المادة 23 تقول:

سيتم حل المفوضية عندما تقوم ألمانيا وحلفاؤها بسداد جميع المبالغ المستحقة عليها لتنفيذ المعاهدة الحالية أو وفقًا لقرارات المفوضية وعندما يتم توزيع كل هذه المبالغ أو ما يعادلها على القوى المشاركة.

هذه هي مصلحة العبودية الأبدية في ألمانيا.

لعلّ أصدقاءنا السياسيين وأعدائنا يدركون الآن ما يجب فهمه من عبودية الفائدة، ولعلّ المرء يدرك لماذا يحتل كسر هذه العبودية المريعة مركز مطالبنا. ولعلّ المرء يدرك أيضًا لماذا يُعتبر هذا المطلب مسألة دولية من الدرجة الأولى. فهو بالنسبة لألمانيا مسألة مصيرية ، وحتى بالنسبة للدول الأخرى، هو المسألة الأكثر حسمًا في طريق التعافي.

بالمقارنة مع هذه المسألة الدولية، تتلاشى جميع المسائل الأخرى، فبدون كسر عبودية الفائدة، يستحيل عمومًا نهضة الدول المنتجة. لو استمرت عبودية الفائدة التي بدأت الآن، لاعتلى الإله مامون العرش. مات الإله، وفنات الأمم، وملأ فوضى بشرية العالم كعبيد فائدة للمالية الدولية. المال يحكم العالم.

كانت لوائح فرساي نقاطًا أساسية، استُبدلت عام ١٩٢٤ بميثاق دوز. وبعد مخاوف التضخم، كان من المقرر أن يستمر نهب ألمانيا "على أسس أكثر صلابة". سمح التمويل العالي بإصدار ضمانات متنوعة، من أبرزها وأبعدها نطاقًا إلغاء تأميم بنك الرايخ وسكك حديد الرايخ. ورغم كل نبوءات "السحابة الفضية"، استمر الاقتصاد الألماني في الانهيار، حتى أن المتعصبين الأعمى لتنفيذ ميثاق دوز أدركوا استحالة سداد المدفوعات وفقًا له. حلت خطة يونغ محل ميثاق دوز. كان من المفترض أن تُحدث "تخفيفًا للأزمة". الآن، انتهت.

يأتي.

يقدم المجلد السابع من كتاب "حول أهوال ميثاق دوز" الصادر عن المكتبة الوطنية الاشتراكية (سعره 1.80 مارك) أدق المعلومات، ويتضمن إعادة طباعة للنص الأصلي مصحوبة بتعليق نقدي شامل. يتناول المجلد الثالث عشر من هذه السلسلة النقاط الرئيسية لخطة يونغ.

اقتصاد القروض

إذا احتاجت الدولة إلى المال، فعليها اقتراضه من مواطنيها الذين يملكون منه أكثر مما يستطيعون استخدامه. ولا بد لها من دفع فوائد على إعادة هذا المال، وإلا فلن تستلمه، فهي تواجه بالفعل صعوبات كافية في سداد قروضها.

استخدم هذه الصيغة الوزير الاشتراكي السابق الدكتور ديفيد27 معي في نقاشٍ في برلين. وقد وضعتُ هذه الصيغة هنا عمدًا لأنها تعكس بشكلٍ مثاليٍّ الفكرَ الرأسماليَّ السائد في عصرنا؛ فكونه ماركسيًّ ا في كلِّ شيءٍ يُضفي على العمل ككلِّه جاذبيةً خاصة.

الآن أعلم من مئات المناقشات والمحاضرات أن الصيغة المذكورة أعلاه مستمدة بالكامل من عالم الأفكار الرأسمالية القائمة على الفائدة الحالي، لدرجة أن أي شخص تقريباً لن يشعر بزيف هذا التفسير لاقتصاد الفائدة والديون في الدولة، ناهيك عن إيجاد إجابة صحيحة عليه.

وهذا له سبب نفسي بسيط للغاية، ألا وهو أن التفسير المذكور أعلاه ينطبق على تغطية الاحتياجات النقدية للإنسان الخاص ضمن نطاق الشكل الاقتصادي الرأسمالي القائم على الفائدة.

بالنسبة للفرد الخاص، كما هو الحال بالنسبة للاقتصاد الخاص بشكل عام، فإن الجملة صحيحة: "إذا كان أي شخص يحتاج إلى المال، فيجب عليه اقتراض هذا المال مقابل فائدة من أولئك الذين يمتلكون من المال أكثر مما يستطيعون استخدامه بأنفسهم".

لكن يجب علينا تجنّب الإجابة على أسئلة الاقتصاد المالي الوطني من منظور رأسمالي خاص، بل من منظور رجل دولة. أعني أنه سيكون من سوء الحظ أن نُقل هذا الفكر الاقتصادي الخاص دون أي نقاش إلى الاقتصاد الوطني.

إن الدولة، بأدوات قوتها، وسلطتها السيادية، لا تُقارن بأي فرد عادي. فالدولة تمتلك ثلاث إمكانيات قوية تُمكّنها، بفضل سيادتها، من تغطية احتياجاتها لتنفيذ مهامها. وهذه الإمكانيات هي: سيادتها الخدمية، وسيادتها النقدية ، وسيادتها المالية.

يُفهم من سيادة الخدمة الحق السيادي للدولة في استدعاء مواطنيها لأداء خدمات مجانية. تتجلى هذه السيادة للدولة على الفرد بأوسع نطاق لها في الخدمة العسكرية الإلزامية، وبشكل أكبر في الخدمة الحربية. أمام المطالب التي قد تفرضها الدولة على مواطنيها في زمن الحرب، يجب أن تتراجع جميع الاعتبارات الشخصية. يجب أن تصمت الأسرة والمهنة والأعمال والدخل، كل شيء عندما تدعو الدولة أبنائها إلى العلم. لكن الدولة لا يمكنها استدعاء مواطنيها للخدمة الحربية فحسب، بل يمكنها استدعاؤهم حتى للمشاريع الاقتصادية الكبرى، ونتذكر قانون الخدمة المساعدة الذي، مع الأسف، على النقيض تمامًا من الخدمة العسكرية، كان ينص على أجر مرتفع ومتزايد باستمرار للخدمات المؤداة، مما أدى سريعًا إلى حدوث فجوة عميقة بين جنود الجبهة، الذين اضطروا إلى التضحية بحياتهم يوميًا من أجل الوطن -دون أجر -وأولئك الذين كانوا يعملون في الوطن، محميين خلف الجبهة، بأجور عالية. وفي هذا السياق، ربما يكون من المفيد أن نتذكر الأداء القوي الذي حققته دول أخرى استندت إلى التزامات الخدمة: فنحن نتذكر بناء سور الصين العظيم، والالتفاف حول مدننا التي تعود إلى العصور الوسطى.

ومن الناحية العملية، فإن ذلك سيكون من ضمن سلطة الدولة السيادية بالكامل.

شغل إدوارد ديفيد (1863-1930)منصب وزير الداخلية في جمهورية فايمار من يونيو إلى أكتوبر .1919

إحياء وتوسيع الخدمة اليدوية والجماعية القديمة37 وحل المهام الاقتصادية الكبيرة معهم بهذه الطريقة للتخلص من القوات الموجودة.

إن سيادة الدولة على سك العملة هي مصدر قوة ثانٍ، تُمكّنها من تغطية احتياجاتها النقدية مباشرةً. لا أحد يُنازع في حق الدولة في سكّ العملات أو إصدار سندات الخزانة، بل إن الدولة، بفضل سيادتها، أنتجت النقود من كل مصدر مُمكن: من النحاس والنيكل والحديد والخزف والألمنيوم، والأهم من ذلك كله، من الورق. يكفي أن أذكر الوقت الذي اعتبرت فيه حكومة الرايخ لدينا أن من المُبرّر إصدار 100,000,000,000,000مارك يوميًا، بالإضافة إلى المزيد من العملات الورقية الجديدة. لن نُسهب هنا في مسألة ما إذا كان هذا صحيحًا ومقبولًا، بل علينا فقط أن نُشير إلى أن الدولة قادرة بالفعل على تغطية احتياجاتها بفضل سيادتها على سك العملة، وأنها ليست مُجبرة على "الاقتراض بفوائد من مواطنيها الذين يملكون منها أكثر مما يستطيعون استخدامه".

كذلك، لا يمكن لأحد أن يطعن في السيادة المالية أو الضريبية للدولة، ومن طعن فيها وسعى لتطبيقها عمليًا كفرد، سيشعر بسلطة الدولة في صورة المحضر القضائي. إن السيادة المالية أو الضريبية للدولة، أي حقها في طلب الخدمات المالية من مواطنيها، بديهية وقديمة هياكل الدولة. وهذا الشكل هو الأكثر طبيعيةً وصحةً، مع أنه في هذا المجال قد حُفظ لعصرنا لتحويل المفهوم المعقول للضرائب إلى هراء تام، وجعل النظام الضريبي وسيلةً للنهب الكامل للشعب لصالح القوى المالية فوق الوطنية. وحتى هنا، لا ينبغي أن يشغلنا أكثر مسألة جواز الضرائب، بل حقيقة أن الدولة قادرة تمامًا على تغطية احتياجاتها النقدية عن طريق الضرائب، وبالتالي، مرة أخرى، بطريقة غير متاحة للاقتصاد الخاص، ولكنها تُغني الدولة تمامًا عن ضرورة تلبية احتياجاتها النقدية من خلال اعتماد التزام بدفع الفوائد للرأسماليين.

من المؤكد أن الدولة، كأي فرد، لديها بطبيعة الحال إمكانية أخرى لتغطية احتياجاتها عن طريق الاستدانة. لكن هذا بالفعل سلاح ذو حدين بالنسبة للفرد؛ أما بالنسبة للدولة، فهو، بتعبير ألماني واضح وسليم، أغبى ما يمكن أن تفعله عمومًا. ولكنه ليس أغبى ما يمكن أن تفعله فحسب، بل هو إجرامي تمامًا فيما يتعلق بمهمة الدولة كحامية للمصالح العامة.

إن اقتصاد القروض الذي تعتمده الدول قد دمر الدول فعلياً وسلّمها إلى أيدي التمويل الدولي، كما سلّم ثروات الأمم إلى القوى المالية، واليوم أصبحت قروض الدولة بمثابة علقة مخيفة لا تستطيع الأمم أن تتحرر منها والتي سوف تنهار منها عاجزة إذا لم نضع حداً حاسماً لهذا الشبح من خلال كسر عبودية الفائدة.

بهذا نكون في خضمّ السياسة المالية الوطنية، وبالتالي في مجال لا يشعر فيه المواطن الألماني العادي بالراحة إطلاقًا. ماذا نفعل الآن بكل هذه الأرقام الكثيرة والكبيرة؟ المواطن العادي لا يقرأ عمومًا مناقشات الميزانية، ويُكنّ احترامًا كبيرًا للطرق السرية والأساليب المُضللة للفن المالي، لدرجة أنه يتمنى لو كان بمنأى عن هذه الأمور تمامًا. في اللاوعي، يرتبط هذا أيضًا بحقيقة أن كل فرد يحمل في نفسه شعورًا طفيفًا بسيادة الدولة الضريبية، ولا أحد يرغب في تذكيره بالأرقام. فقط عندما تصل أوراق الضرائب إلى منزله، يُلاحظ الإنسان المعاصر أن هذه الأمور تُهمّه حقًا بشكل كبير، وأنه دائمًا ضحية لكل نوع من أنواع السياسة المالية الوطنية الزائفة.

73الخدمات الزراعية، سواء اليدوية أو بالحيوانات، التي طلبها أسيادهم من المزارعين في العصور الوسطى

والآن من المثير للدهشة إلى حد كبير أن الأمور المتعلقة بالسياسة المالية الوطنية في الأساس ليست على الإطلاق غامضة أو مبهمة كما تبدو للوهلة الأولى، بل إنها في الأساس واضحة وبسيطة إلى حد يمكن لأي شخص متوسط الفهم أن يدركها على الأقل في خطوطها العريضة.

لذا، لا يحتاج الأمر إلى تفسيرات دستورية مُعمّقة لامتلاك الدولة الإمكانيات الموصوفة لتغطية احتياجاتها النقدية، فالجميع يعلمون وقد اختبروا في حياتهم طبيعة سيادة الدولة الخدمية، ويستلم الجميع يوميًا الأوراق النقدية التي تُصدرها الدولة، ولا يُعفى أحد من الضريبة. لذا، سيكون من الطبيعي أن تُغطي الدولة احتياجاتها النقدية بهذه الطرق الثلاث حصريًا.

أما بالنسبة للفرد، فهذه الطرق الثلاثة غير متاحة، إذ لا يمكنه أن يطلب من جاره العمل أو دفع الضرائب بنجاح، ولا أن يكون آمنًا إذا حاول طباعة النقود بنفسه وطرحها في التداول. لا سبيل أمامه إلا الاستدانة بالربا، إذا كان يعتقد اعتقادًا راسخًا أنه لا يستطيع أن يكتفي بأموال الآخرين، ولا يستطيع تجنب الديون.

لكن أن ترى الدولة عمومًا أن الوسيلة الوحيدة لقبول القروض ذات الفائدة -ومن ثمّ الديون -هي الوسيلة الصحيحة، في حين تحتاج إلى المال، ولا تمارس اليوم سوى حقوقها السيادية الأخرى بطريقة ملتوية لتحصيل الديون المتراكمة من الشعب، فهذه ظروفٌ يبحث المرء عبثًا عن تفسير معقول لها. في الواقع، لا يوجد تفسير معقول لذلك، سوى أن فكرنا بأكمله، حتى في المسائل المالية والسياسية الوطنية، مُوَجَّه أو مُفَسَّر بطريقة رأسمالية خاصة. مع هذا التلوث العام للرأي العام، تلعب هذه التفسيرات التي تبدو منطقية لسياسة الدولة في الإقراض، كما ذكرتُ، دورًا كبيرًا، بل بالغ الأهمية.

لقد أثبت اليهودي براعته في علم النفس حتى في هذه الأمور. في مثل هذه الحالات، يصعب دائمًا عدم الحديث مباشرةً عن الفساد المباشر لرجال الدولة المسؤولين، فالافتراض واضح، ومع ذلك، في معظم الحالات، لم يكن هناك فساد، بل مجرد غموض في شؤون النظام المالي والائتماني، وقصر نظر وتهاون، مما أدى إلى سقوط الإدارات المالية للدولة ببطء ولكن بثبات في هاوية قروض لا ترى مخرجًا منها حتى الآن.

ساهم في هذا التطور للأوضاع بشكل جوهري حقيقة أن المرء اعتبر في البداية تمويل المشاريع العامة الكبرى، كبناء السكك الحديدية وغيرها، والتي كانت تُعدّ مدرة للدخل، عن طريق القروض، أمرًا غير ضار. وقرر المرء على النحو التالي: يمكن تغطية الفوائد فورًا من عائدات السكك الحديدية أو المجاري المائية، وعندها نكون قد سيطرنا على الأسعار. لا تستطيع الدولة، بمواردها الخاصة، سحب مثل هذه المشاريع الضخمة دفعة واحدة من خزينتها، لذا فهي تقبل، لحسن الحظ، المساعدة الائتمانية التي تقدمها البنوك. هذا يُجنّب الحكومة عناء إقرار ضرائب جديدة في برلمان الولاية، ولا يُطالب بموارد الدولة السائلة، ويمكن للسكك الحديدية بسهولة سداد الفوائد من الفوائض. لقد نجحت أساليب رأس مال القروض، التي لا تستطيع في حد ذاتها فعل شيء بالمال إذا لم تجد من يسلبها منه ويدفع لها فوائد إضافية، في تحويل الأسود إلى أبيض وجعل الدولة نفسها جابية لرأس المال الخاص.

حتى أبسط تأمل اقتصادي من جانب حكومة أو برلمان واعي بمسؤوليته كان ينبغي أن يؤدي إلى ما يلي: إذا تم بناء السكك الحديدية بأموال أجنبية وكان علينا أن ندفع ثمنها، سنة بعد سنة، بفائدة 5% فقط، مع كل ما يتعلق بها، فإننا نسدد المبلغ بالكامل مرة واحدة في 20 سنة، ثم في 40 سنة.

مرّت سنتان، ومع ذلك لا يزال الدين قائمًا. هذه المبالغ الطائلة، التي تتجاوز أضعافًا مضاعفة تكاليف الاستثمار الأولية، يجب جمعها مجددًا بشكل غير مباشر من الشعب، الشعب بأكمله، الذي سيدفع تعريفات النقل بالسكك الحديدية التي تُفرض بدقة وفقًا لمبالغ الفوائد هذه. إن إعلانًا واحدًا للشعب عن ضريبة سكك حديدية كبيرة كان أفضل، أو كان سيكون أفضل. حينها، لكانت هذه الضرائب، بالطبع، مرهقةً لسنوات، ولكن ليس لفترة أطول، إذ ستصبح تكاليف النقل والسكك الحديدية قريبًا أصلًا خاليًا من الديون للدولة، مما سيضمن لها لاحقًا إيرادات سنوية ضخمة. لكن من المأثور أن المرء يفضل قطع ذيل الكلب شيئًا فشيئًا ظنًا منه أنه سيكون أقل إيلامًا. وبطبيعة الحال، العكس هو الصحيح. يجب على الشعب دفع تكاليف استثمار مثل هذا المشروع الوطني، ولكن إذا تم تطويره بالقروض، فسيضاف إليه حتمًا فوائد تصل مع مرور السنين إلى أضعاف الدين نفسه. لذا، فإن تمويل هذه الأشغال العامة بالقروض يُعدّ غباءً ماليًا محضًا. وهنا يُمكننا الإشارة إلى ما سيُنقذ الدولة من جنون القروض: لا يُمكن لأحد أن يمنع الدولة، على سبيل المثال، من إصدار سندات ائتمان، سندات ائتمان خزينة الدولة، ودفع تكاليف الأشغال بهذه الطريقة، لمثل هذه المشاريع الإنتاجية. إن إصدار عملة الدولة على هذا النحو، في الحالات التي لا يُمكن فيها أن يكون هناك أي تضخم على الإطلاق، نظرًا لوجود قيمة جديدة أيضًا للعملات الجديدة، سيُحلّ جميع الصعوبات دفعةً واحدة، ويُحرّر الدولة والشعب إلى الأبد من ديون رأس المال الخاص ذات الفائدة.

سنتناول هذه المشكلة بمزيد من التفصيل في موضع آخر. ينبغي أن تكون الإدارة المالية الماهرة قادرة على تنظيم الأمور بحيث تُنفَّذ هذه الأعمال الضخمة من الضرائب الخاصة، إلى جانب استخدام مصادر دخل أخرى للدولة، وبإصدار جزئي للأوراق النقدية الجديدة فقط. ولن يتحقق هذا الاحتمال بشكل كبير إلا إذا أمكن تغطية جميع نفقات الدولة الأخرى، وخاصةً النفقات غير المنتجة للإدارة، والقضاء، والتعليم، وغيرها، من فوائض المؤسسات التجارية للدولة.

قد يبدو هذا، في ظل العجز الاقتصادي المحموم الحالي في قطاعات السكك الحديدية والبريد وغيرها، ضربًا من السخرية، ومع ذلك لم نكن بعيدين عن مثل هذه الاحتمالات، كما أوضحتُ عام ١٩١٩ في أول منشور لي في صحيفة "زود دويتشه موناتشفته" (فبراير)، بعنوان "ماذا الآن؟" تحت عنوان "الوسائل الجذرية". كان التزام الدولة بالفائدة على رأس المال الخاص هو ما يفصلنا عن هذا الوضع المثالي للاقتصاد المالي الوطني. أما الوهم السائد آنذاك، بأن الدولة، عندما تحتاج إلى المال، عليها ببساطة أن تضخه في نفسها بفائدة، فقد حال دون ذلك.

من الواضح، وكان ينبغي أن يفهم الجميع تفسيراتي، أن الدولة لا تلجأ بأي حال من الأحوال إلى النقد الأجنبي، وبالتالي إلى الاستدانة، عندما ترغب في القيام بشيء ما، بل يمكنها، على سبيل المثال، أن تطلب العمل وخدمة الفريق، وأن من حقها في النهاية، بلا شك، إصدار سندات ائتمان لخزانة الدولة لتحقيق هذه الأهداف، بهدف إقامة هذه الأعمال دون إثقال كاهل الشعب. سيكون لهذا الإجراء ميزة هائلة تتمثل في تحرير هذه الأعمال من البداية من جميع التزامات الفوائد والرسوم؛ وستصبح الأعمال فورًا ملكية للدولة خالية من الديون. ويمكن بالفعل استرداد قسائم خزانة الدولة الصادرة وإتلافها من عائدات هذه الأعمال في وقت قصير؛ ويمكن تخفيض منتجات هذه الأعمال، أو أسعار نقل البضائع والركاب، بشكل كبير. وبذلك، أمكن تقديم أعظم الخدمات للاقتصاد الوطني بأكمله، وكان بإمكان الدولة الحصول على مصادر دخل كبيرة تعود بفائدة كبيرة على المجتمع الوطني بأكمله، كما كانت ستجعل الدولة نفسها مستقلة تمامًا عن التمويل العالي. ولكن كان ينبغي أيضًا...

فالدولة هي سيدة النظام المالي وليس المالية العليا، وهذا ما سيكون عليه الحال في الدولة النازية في المستقبل.

لقد كان من قبيل الخدعة النفسية الاحتيالية أن نجحت البنوك في منع مثل هذه العمليات الفكرية الواضحة والبديهية التي ـبمجرد التعبير عنها ـ لم يعد من الممكن تناقضها، وفي إرباك الدولة والاقتصاد بالجملة المذكورة أعلاه وجرهما إلى عبودية الفائدة لرأس المال.

أعلم أنه على الرغم من وضوح هذه الأمور جليًا، إلا أن العديد من قرائي لا يثقون بفهمهم الإنساني السليم، ولا يرغبون ببساطة في تصديق إمكانية حدوث مثل هذا السخافة، ويفضلون افتراض: "هذا لا يمكن أن يكون صحيحًا، لا يمكن أن يكون رجال دولتنا بهذا الغباء -لكنني ببساطة لا أستطيع الحكم على هذا". هذا الاعتراف بضعف الحكم فيما يتعلق بهذا القصور الواضح للدولة في الشؤون السياسية المالية يتناقض تناقضًا مزدوجًا مع النقد الجاهز والتهكم على إجراءات الدولة، ومع حقيقة أن الأمر يتعلق هنا بأمور تمس كل فرد بشدة في جيبه.

لهؤلاء الأشخاص أود أن أترك وجهة نظر أخرى للنظر فيها وهي متعلق بطريقة الموافقة على الائتمان من خلال البرلمان الإقليمي أو الرايخ.

تُناقش هذه المهام الحكومية الضخمة باستفاضة في البرلمانات. وبعد نقاشات مطولة، تُعتمد القروض أخيرًا. يعتقد المواطن العادي الآن أن كل شيء على ما يُرام، وأن الدولة، وهي في الواقع رجل غني وقوي، تمتلك بالفعل الملايين المُعتمدة. ربما سيظل الأذكياء يتساءلون: "هذا يعني فرض ضرائب جديدة". لكنني أعتقد أنني أستطيع الجزم بأنه، باستثناء المطلعين -الذين لا يحتاج النواب ولا الوزراء إلى الانتماء إليهم -ربما يكون واحد فقط على الأكثر مُدركًا أن هذه الموافقة الكبيرة على القروض في البرلمان الإقليمي أو البرلمان الألماني لا تعني سوى السماح بإقراض هذا "القرض" لنفسه بفائدة بطريقة أخرى. وبالتالي، فإن هذه "الموافقة البرلمانية على القروض" تُخوّل الوزير المعني فقط الحصول على هذا القرض بفائدة من البنوك الكبرى. بهذه الطريقة فإن "موافقة البرلمان على الائتمان" تتحول بطبيعة الحال إلى مهزلة وكوميديا، لأن السكان بالكامل -الذين يتعين عليهم في نهاية المطاف دفع رأس المال والفائدة- لم يكونوا في وضع يسمح لهم بتوفير "الائتمان" حقاً، لا، بل يجب أولاً خلقه من خلال رأس مال قروض كبير. ،

الشيء المنطقي والطبيعي الوحيد هو أنه في حالة الموافقة على الائتمان من خلال البرلمان، سيكون هناك في نفس الوقت وبشكل تلقائي موافقة على أن البنك الحكومي سوف يقوم الآن أيضًا بدفع أو تفويض المبالغ المعتمدة على أساس أوامر الدفع من السلطات التنفيذية إلى رجال الأعمال المعنيين.

لقد تمت الموافقة على الاعتمادات، ولكن من أجل الحصول على العملة اللازمة يجب القيام بشيء ما؛ ومن ثم فمن غير المعقول أن يتم أولاً –كما هو شائع الآن –إلغاء قرض ثم يقوم الرأسماليون بعد ذلك بمنح الاعتمادات "الموافق عليها" مرة ثانية بطريقة ما.

قد يُقال إن فائض المال من الدولة يُسحب بهذه الطريقة تحديدًا، وأن هذا لا بد أن يكون له تأثير إيجابي على الوضع المالي العام للبلاد، وأن إدارة الائتمان هذه ستُخفّض التضخم. لكن هذا ليس صحيحًا على الإطلاق، بل لأسباب لا يمكن لأي خبير مصرفي أن يُجادل فيها. يُمكن التسليم بأن جزءًا أصغر من هذه الحوالات ومدفوعات هذه القروض يُدفع نقدًا، والأمر يتعلق هنا بفئة صغار المدخرين الذين يجدون طريقهم إلى البنك بهذه الحوالات، والذين ادخروا مئات أو آلاف الماركات التي يرغبون الآن في استثمارها في شهادات فائدة، في ورقة نقدية سحرية لا يحتاج المرء إلا إلى اقتطاع جزء منها سنويًا لصرف مبلغ معين دون أن تفقد الشهادة قيمتها. لكن الأموال التي تدخل البنك بهذه الطريقة...

إضافةً إلى ذلك، فإن البنوك التي تُودع فيها هذه الأموال لا تُحوّل هذه المبالغ النقدية إلى خزينة الدولة إطلاقًا، بل تُحوّل هذه المبالغ المسحوبة عن طريق التحويل أو المقاصة حصرًا.

ولكن جميع المسودات الأكبر على مثل هذه القروض يتم إجراؤها من قبل الرأسماليين منذ البداية، في بنوكهم، عن طريق التحويل دون نقد أو من خلال عملية المعاملات المصرفية،

إلخ.

في الواقع، لا تصل أي أموال نقدية إلى أيدي الدولة، وإذا تلقتها، فعليها أن تتبرع بها فورًا لتنفيذ أعمالها. وبالتالي، فإن هذه الميزة المزعومة غير موجودة. بل على العكس، ينتج عن ذلك: تصدر الدولة، كما هو معلوم، مقابل المبالغ المقترضة ما يسمى بشهادات الضمان أو السندات. هذه السندات الحكومية هي أوراق مطبوعة بدقة أو دقة متناهية، تحتوي على صك دين يتمتع بجميع ضمانات الدولة على المبالغ المستلمة، بالإضافة إلى التحديدات اللازمة لمواعيد سداد الفوائد، وعلى أوراق قسائم خاصة بها، تتعهد الدولة بموجبها بدفع فوائد المبالغ المذكورة في ورقة القسائم ربع السنوية أو نصف السنوية أو السنوية.

بالإضافة إلى ذلك، يتم إضافة ما يسمى بشهادة التجديد (التالون) إلى هذه القسيمة والتي تمنح المالك الحق في الحصول على قسيمة جديدة إذا انتهت صلاحية الأولى بعد عدد معين من السنوات.

إن شهادة الضمان هذه، التي تصدرها الدولة، والتي تكون مسؤولة عنها بكامل ثروتها عن رأس المال والفوائد، تعني بلا شك قدرة شرائية في يد مالكها. ويمكن لمالك هذه الشهادات الحكومية أن يشتري بها شيئًا لنفسه في أي وقت، سواءً دفعها مباشرةً أو باعها أولًا في البورصة أو مصرفه، ثم دفع ثمنها نقدًا.

لا شك أن إصدار الدولة لشهادات ضمان جديدة يعني تعزيز قدرتها الشرائية -سواء أكان هذا صحيحًا أم مُبررًا، فهذا لا يهمنا حاليًا -وسيحدث الأمر نفسه لو طبعت الدولة، على سبيل المثال، أوراقًا نقدية جديدة. يكمن الفرق في أنه في حالة إصدار شهادات ضمان تُثقل كاهل الدولة، إلى جانب الدين، بالتزام فائدة دائم، بينما في حالة الإصدار الجديد للأوراق النقدية، لا يُؤخذ التزام الفائدة في الاعتبار إطلاقًا. لذا، نرى الآن أن الشكل الأخير، على أي حال، هو الأنسب للدولة والشعب.

ولكن الآن، إذا تتبعنا أسلوب مثل هذه التمويلات بشكل أعمق، يتبين لنا أن التمويل المباشر للأعمال الحكومية الكبيرة مع تجنب طريق القروض يكشف عن مزايا ضخمة أخرى.

لقد رأينا أن الشكل المُعتمد حاليًا لتمويل مشاريع الدولة يُؤدي إلى تعزيز القدرة الشرائية، وهو ما يُمثله إصدار شهادات ضمان جديدة. في هذه الحالة، بطبيعة الحال، سيتم، بل ويجب، صرف كامل مبالغ القروض الجديدة دفعةً واحدة، حتى لو كانت السكك الحديدية والممرات المائية وغيرها من المشاريع الجديدة قيد الإنشاء ولا تُمثل أي قيمة حقيقية تُذكر.

إذا انتقل المرء إلى تمويل هذه المشاريع الحكومية الضخمة بالطريقة التي اقترحتها، فإن تكاليف الإعلان الضخمة عن القرض ستختفي أولاً. ولعل المرء يتذكر المبالغ الطائلة التي تلتهمها العطاءات في الصحف وحدها. علاوة على ذلك، ستختفي النسب المئوية الممنوحة للبنوك ومؤسسات الائتمان الأخرى منذ البداية. حتى هذه، مرة أخرى، ملايين. علاوة على ذلك، يميل المرء إلى إصدار القروض بالقيمة الاسمية، أي أن مشتري هذه الشهادات سيدفع 970 ماركًا فقط أو أكثر مقابل سند بقيمة 1000 مارك، ومع ذلك فإنه يحصل على المبلغ كاملاً مع الفوائد. حتى هذه الخسائر التي من البداية...

تُصبح عبئًا على الدولة أو المؤسسة، وتصب في مصلحة الرأسمالي. بل إن المرء يميل إلى "تزيين" هذه القروض بمزايا أخرى، كما يُقال في سوق الأوراق المالية، من خلال تقديم مزايا إضافية خاصة قد تشمل حتى إعفاءً ضريبيًا. أتذكر هنا قرض علاوة التعدين الذي أظهر أروع هذه المزايا التي انحدرت إليها دولة على الإطلاق. لقد استُخدم شيطان اليانصيب والمقامرة في خدمة إعلان القرض، حيث وعد بدفع أرباح بالملايين على عدد كبير جدًا من السندات بقيمة 1000 مارك؛ إلى جانب ذلك، عُرضت ما يُسمى بمدفوعات المكافآت، بالإضافة إلى سعر فائدة مُعلن بنسبة 5%، ولكنه كان مُعطى بشروط، بالإضافة إلى إعفاء قرض علاوة الادخار من جميع الضرائب في حالة سلسلة من الضرائب! لم يُفكّر أحدٌ في مصدر هذه المبالغ الطائلة لدفع هذه الأقساط والمزايا، وجوائز اليانصيب الخيالية، مع أنه كان من الواضح لكل جادٍّ وواعٍ أن هذه المبالغ ستُسحب مجددًا من جيوب الشعب. إذ استُخدمت هذه المبالغ فورًا في أكثر النفقات إلحاحًا. هذه كلها جرائم مالية وسياسية بحق الشعب، لا يسع المرء إلا أن يتساءل عن الوقاحة المُطلقة التي تُروّج لها.

إذا لم نسلك طريق الإقراض إطلاقًا، بل سلكنا طريق خلق النقود مباشرةً، فستُزال جميع هذه الأعباء الشاقة وغير العادلة من ميزانية الدولة - ولن نضطر حتى إلى جمع المبالغ اللازمة دفعةً واحدةً من النقود الورقية الجديدة ، ولكن يمكن أن يحدث هذا ببطءٍ شديد، وفقًا لتقدم الأعمال الجديدة. وسيكون لهذا ميزةٌ هائلةٌ أخرى، وهي أنه لن يكون هناك أيُّ شكٍّ في إصدار أموالٍ غير مغطاة، لأن الأموال الجديدة لن تُمنح إلا عند اكتمال جزءٍ كبيرٍ آخر من الأعمال. سيتعين علينا هنا التعامل مع أموالٍ مغطاةٍ بالكامل بالقيم الحقيقية، وبالتالي مع أموالٍ مستقرة، مع أموالٍ تُقابلها ساعاتٌ عديدةٌ من العمل المُنجز.

لكن حتى هذا الشكل من الإصدار المتتالي للنقود الجديدة للإنشاءات، والذي يبدو بالفعل أكثر ملاءمة، ليس بأي حال من الأحوال الخطوة النهائية. إذ لن يكون من الضروري إطلاقًا طرح مبلغ من المال يعادل قيمة الأعمال الجديدة للتداول، لأن الأوراق النقدية الصادرة حديثًا تعود بالفعل إلى خزائن الدولة العامة؛ وبالتالي يمكن إصدارها مرة أخرى دون الحاجة إلى طرح سلاسل جديدة للتداول. والآن لنخطو خطوة أبعد، أي لنعلن إصدار كل شخص لعملته الجديدة الخاصة لمثل هذه الدولة الخاصة.

إننا في الواقع لا نستطيع أن نعتبر المهام في حد ذاتها ضرورية على الإطلاق من حيث الأساس، حتى وإن كان بوسعنا أن نفسر بشكل جيد جواز عملية التمويل، وخاصة الوضوح، في إصدار المال الخاص للبناء، ونرغب في الالتزام بها لأغراض معينة.

هذه الخطوة الأخيرة هي التمويل الكامل غير النقدي لمثل هذه المشاريع الحكومية. وكما سبق بيانه، من الخطأ افتراض أن الدولة ستحصل، من خلال القرض، على سيولة نقدية تُمكّنها من دفع رواتب رواد الأعمال والعمال في مشاريع السكك الحديدية أو محطات الكهرباء.

مع ذلك، سيضطر رواد الأعمال إلى سحب المبالغ اللازمة أسبوعيًا من بنوكهم لسداد أجور عملهم نقدًا. ويتعين على البنوك، بدورها، تغطية هذه الطلبات الضخمة على أرصدة خزينتها من البنوك المركزية أو بنك الرايخ، إلخ. في الأوقات العادية، تكفي السيولة المتوفرة بالكامل لدفع أجور القوى العاملة الأسبوعية، ومن غير الملائم، على سبيل المثال، تركيز قوى عاملة أكبر مؤقتًا في مكان واحد لبناء محطة توليد الكهرباء في فالخنسي البافارية، لأنه لو لم يكونوا يعملون هناك، لوجب عليهم حتى عند توزيعهم على مشاريع أخرى توقع استلام أجورهم الأسبوعية، أو الحصول على أموال من خلال تأمين البطالة. وهذا يعني أن تلبية الاحتياجات الإجمالية لوسائل الدفع للقطاع الوطني بأكمله مهمة عامة للدولة.

الاقتصاد، بغض النظر عما إذا كانت هناك قوى عاملة أكبر يتم توظيفها مؤقتًا في مكان واحد لتنفيذ أعمال الدولة الكبيرة أم لا.

إن توفير وسائل الدفع لسداد الأجور وتنفيذ التحويلات غير النقدية الأخرى لرجال الأعمال هي مهام معاملات الدفع وليس لها أي علاقة سببية على الإطلاق بالوضع الائتماني.

لذا، سيكون من البديهي والطبيعي أن تُلزم الموافقة على الائتمان لبعض مشاريع الدولة الكبرى، من خلال التمثيل القانوني لجميع السكان، في الوقت نفسه، بمنح البنك الحكومي تفويضًا، بناءً على هذه الائتمانات المعتمدة، بسداد المدفوعات اللازمة. ومن البديهي، وفقًا للقواعد المتبعة، أن هذه المدفوعات لا تُسدد إلا بعد أن تفحص مختلف الجهات الحكومية المتعاقدة (الإدارات الزراعية، إدارات هندسة الطرق والأنهار، أقسام بناء السكك الحديدية، الإدارات المتخصصة لأغراض خاصة، إلخ) مبالغ المدفوعات التي يطلبها رواد الأعمال، وتأذن بالسداد وفقًا للوائح والعقد.

إن عملية الاحتيال بالقروض برمتها -لأنها ليست سوى الشكل الحديث لخداع الأمة -لا طائل منها على الإطلاق ولا تؤدي إلا إلى الضرر.

مؤسسة الرايخسبانك

بنك الرايخ ليس، كما قد يعتقد كل مواطن ساذج، بنكًا حكوميًا في الواقع، بل شركة مساهمة. وبالتالي، ليس بنك الرايخ مؤسسة حكومية بأي حال من الأحوال، حتى لو كانت الدولة تتمتع، حتى يونيو/حزيران ١٩٢٢، عندما كان "مستقلًا" تمامًا بناءً على مطالب دول الوفاق، ببعض الحقوق التنظيمية. حتى أن مسؤولي البنك كانوا يُعيَّنون ويُدفع لهم من قِبل الرايخ، لكن المجلس الاستشاري كان يتألف حصريًا من ممثلين عن عالم البنوك الكبرى واليهودية العالمية - وهما نفس الدائرة.

عند تأسيسه في عام 1873، سجل المجلس الاستشاري الأول بين حوالي 15 عضوًا الأسماء التالية: البارون روتشيلد، المستشار التجاري الخاص بليشرودر، المستشار التجاري الخاص مندلسون، ثيودور بلاوت، المستشار التجاري الخاص أوبنهايمر، المستشار التجاري الخاص فارشاور، والمستشار التجاري الخاص زويكر، المستشار التجاري شتيرن، المستشار التجاري جيلبكي؛ وبالتالي أحد عشر يهوديًا كبيرًا من أصل أصيل، وكزينة، أربعة سادة آخرين يحملون أسماء ألمانية.

لقد كانت هذه مرة أخرى حركة شطرنج ذكية عندما أوصى المصرفي المستشار لبسمارك، بليشرودر، المستشار الرايخ القديم بتطوير بنك الرايخ ليس كمؤسسة دولة بحتة لأنه بذلك لن يكون من الممكن الاستيلاء عليه من قبل العدو في حالة الحرب على أساس الأمن المعترف به دوليًا للملكية الخاصة، بينما كبنك دولة بحت فإنه سيكون عرضة على الفور لهجوم العدو.

في الواقع، كان اليهودي الذكي، إلى جانب كبار الممولين الآخرين، يهدفون بطبيعة الحال إلى ضمّ المؤسسة المالية الرئيسية للرايخ إلى نطاق نفوذهم. وقد نجح هؤلاء السادة في ذلك أيضًا، وتنازل الرايخ تمامًا عن أحد أهم مجالات سيادته النقدية، ألا وهو حقه في إصدار الأوراق النقدية.

يحتل الرايخ بنك اليوم مكانة خاصة للغاية في النظام المالي للرايخ الألماني، وهي المكانة التي لا يزال حتى اليوم أقل الناس أهمية يدركون عواقبها المروعة على الدولة والشعب.

لا بد من أن تكون مهمة التحقيق الفردي هي فحص الطريقة التي أساءت بها البنوك الكبرى استخدام نفوذها الحاسم على الرايخسبانك، منذ تأسيسه، لتحقيق أهدافها الأنانية.

طوال فترة حكم بسمارك، سيطرَتْ نظرته الحكيمة واحترامه على سوق الأوراق المالية؛ ولم يستخدم بسمارك حق النقض (الفيتو) الذي منحه إياه المستشار في قانون بنك الرايخ إلا مرة واحدة في تاريخه، وذلك عندما منع قبول الأسهم الروسية. أما اليوم، فقد أصبح بنك الرايخ، بفضل الضغط الودي من المصرفيين الدوليين، كما ذُكر سابقًا، مستقلاً تمامًا. وبالتالي، لم تعد لدى حكومة الرايخ أي إمكانية للتأثير بشكل حاسم على سير العمل.

إن عبودية الأمم للفائدة تعني سيطرة البنوك والبورصات. إن كسر عبودية الفائدة هو بلا شك أعظم مهمة للاشتراكية الوطنية.

كل ما يحدث اليوم في الدولة والاقتصاد - كل شيء يصبح مطلبًا لفوائد رأس المال الكبير مقابل العمل الإنتاجي. إذا بُني خط سكة حديد، ينتج عنه قرض، وإذا شُنت حرب، تنتج عنه قروض حربية، وإذا طُوّرت موارد طبيعية أو طاقة مائية، تنتج عنها قروض طاقة مائية، وإذا وُسّع مصنع، تُصدر أسهم جديدة، وإذا أُسست شركة جديدة، يُختار شكل شركة رأسمالية بفائدة يسمح بتدفق العمل والمخاطرة إلى رواد الأعمال، ويحصل الممولون على النصيب الأكبر من الأرباح. إذا لم يعد الأمر يعتمد على القروض، فسيكون الأمر أبسط بكثير وأكثر...

تم اختيار أسلوب طباعة النقود على نطاق واسع، كما حدث في فترة تضخم عام ١٩٢٣، والذي ساهم بدوره في تحقيق أكبر قدر من المصالح لرؤوس الأموال الكبيرة. وكما في قصة الملك ميداس، الذي تحول كل ما لمسه إلى ذهب، فإن كل ما يحدث اليوم يتحول إلى أوراق مالية بفائدة.

للأسف، يتمتع المصرفيون العالميون بشهية واسعة، والأوراق المالية هي طعامهم المفضل، وهو ما يناسبهم تمامًا. لا يمكننا أن نتوقع جوعهم، كما هو الحال مع الملك ميداس، الذي، كما هو معروف، تحول حتى الطعام في فمه إلى ذهب. على العكس، سيجوع العمال أولاً قبل أصحاب المصالح.

وهم أيضاً لا يفكرون إطلاقاً في التنازل عن حكمهم أو تخفيفه، لذا لا بد من كسر هذه القاعدة الفائدة.

والآن يتعين علينا أن نسلط الضوء على جانب ثالث من شأنه أن يكمل ويكمل صورة الاستغلال الرأسمالي للمصلحة حتى بالنسبة لعامة الناس، وهو التضخم.

تضخم اقتصادي

التضخم هو التعبير الواضح عن بؤسنا المالي والسياسي. التضخم
يؤثر على الجميع -كل من يجب أن يكسب رزقه -بشدة مخيفة.

لكن من أين يأتي التضخم؟ يُطرح على هذا السؤال عدد كبير من التفسيرات، بعضها مأخوذ من منظور ضيق للمجيب، وبعضها مستوحى من قاموس الشعارات الديماغوجية، وبعضها يُشير إلى أسباب جزئية فعلية دون أن يُصيب السبب النهائي المُحرك بدقة. عندما يُحدد مختلف الأطراف أسباب التضخم هذه، سرعان ما يختفي النظام الاجتماعي والمهنة دون أن تُصنّفها جهة ما على أنها سبب التضخم.

لمن تابع شروحات كتاب عبودية الفائدة، ليس من الصعب إيجاد الإجابة. فالذنب الأصلي للتضخم يقع على عاتق التزام العمل بفائدة رأس المال.

الفائدة –الضريبة –التضخم، وهكذا تسير السلسلة المنطقية التي تبدأ من
إن وعود الدولة الكارثية والعبثية بالفوائد، تُلزم الدولة بسحب التزامات الفائدة المُسلّم بها من الشعب عبر الضرائب؛ الضرائب، بل الضرائب بمختلف أنواعها، المباشرة وغير المباشرة، بالإضافة إلى الضرائب غير المباشرة الأكثر إثارةً للاعتراض، وهي ضرائب إصدار الأوراق النقدية غير المغطاة، ثم تُجرّ معها التضخم. وهكذا تستمر في دورة لا نهائية، لأن التضخم يُسبب نفقات متزايدة للدولة، التي تُحاصرها حمى القروض، وتعتقد دائمًا أنها لا تستطيع تغطيتها إلا بقبول ديون جديدة. هذه الديون الجديدة تحمل في حد ذاتها فوائد جديدة، وتجعل الفوائد الجديدة ضرائب جديدة ضرورية، ويفشل التشريع الضريبي تدريجيًا تمامًا، لأنه في حالة انهيار العملة، تبقى جميع عائدات الضرائب متأخرة كثيرًا عن انخفاض قيمة العملة، والآن تستسلم الدولة دون مقاومة للبلشفية المالية المتمثلة في طباعة النقود، كما شهدنا بفظاعة في تضخم عام ١٩٢٣.

كُرِّست أعمالي الجدلية الأولى في المقام الأول لكشف هذه الروابط. في "البيان من أجل كسر عبودية الفائدة"47، وضَّحتُ في خطوط عريضة الأهمية الشاملة لمشكلة الفائدة، وفي "إفلاس الدولة: الحل"، كشفتُ بوضوحٍ عن غباء نظام القروض الحكومية، وأشرتُ إلى قوانين الضرائب العديدة التي زادت من غلاء معيشة الجماهير العريضة، التي كان لا بد من استخدام إنتاجها بالكامل لخدمة الفائدة. في "الإضراب الضريبي القادم"، مع سيل القوانين الضريبية الجديدة لعامي 1920و1291، وكذلك "ميزانية الرايخ" لعام 1918، قُدِّم الدليل القاطع على أن الإدارة المالية بأكملها للرايخ والولايات مُقيَّدة تمامًا بخدمة الفائدة لرأس مال القروض الكبير. ومع ذلك، في الكتاب الأخير، يُشير بالفعل إلى الطريق لعكس هذه الظروف المزرية تمامًا بمثال ملموس تمامًا.

ومن الواضح تمامًا أنه من خلال إغراق الاقتصاد الوطني بالنقود الورقية،
يجب أن تنخفض القوة الشرائية لهذه العملة الورقية بشكل مطرد.

وبما أن المال في جوهره، كما أدركنا، هو رمز للعمل المنجز، فإن ما يسمى بنظرية كمية المال، على الأقل في سماتها الأساسية، يجب أن تكون

القدرة الشرائية المحتملة هي القدرة الشرائية المُدّخرة التي لا تُؤثر سلبًا على السوق حاليًا. ويندرج تحتها النقد المُكدّس، بالإضافة إلى رأس المال المُدّخر المُستثمر بثبات.

القوة الشرائية الفعلية هي إجمالي مبلغ جميع مطالبات الطلب على الاقتصاد الوطني والتي تكون في شكل نقد
أو في شكل أوراق مالية يتم تطبيقها على سوق السلع وتسعى إلى تحويل نفسها إلى سلع مادية.
إن القدرة الشرائية المحتملة يمكن أن تتحول في أي وقت إلى قدرة شرائية فعالة، وفي حالة هذه الظاهرة نتحدث عن "الهروب من السوق".

هذا ما نعترف به. تُعلّم هذه النظرية أن كمية النقود المتداولة في الاقتصاد الوطني يجب أن تبقى في علاقة مستقرة معينة لمنع حدوث تغيرات في القوة الشرائية. تقف النقود إلى حد ما مقابل مخزون السلع، ويُحسب من كمية السلع ويُنتج عدد معين من وحدات قيمة العملة المتداولة، أي متوسط سعر السلع. هنا أُشدد بشدة على صفة "المتوسط". بل يجب القول إن متوسط مستوى الأسعار -وبالتالي ليس مقدار الأسعار الفردية بأي حال من الأحوال - يعتمد إلى حد ما على مقدار القوة الشرائية الإجمالية الموجودة في البلد. لكن القوة الشرائية مفهوم أشمل بكثير من مجرد كمية الأصول النقدية. لكننا لا نريد أن نضيع هنا كثيرًا في التفاصيل الاقتصادية، وإلا فيجب التطرق هنا إلى مسألة القوة الشرائية الفعلية والمحتملة وتأثيرها على الأسعار. على أي حال، من المؤكد، على سبيل المثال، أن مضاعفة العملة المتداولة ألف مرة لا بد أن تؤدي بطبيعة الحال إلى مضاعفة الأسعار ألف مرة تقريبًا. في الواقع لم ترتفع الأسعار حقًا، بل إن القوة الشرائية للمارك تراجعت فقط في تناسب عكسي مع مضاعفة قيمة العملة.

السبب الرئيسي للتضخم هو التزام الدولة بدفع الفائدة. هذا الالتزام يجعل الضرائب ضرورية، إذ لا تستطيع الدولة أن تعطي إلا ما تستخلصه من مواطنيها.

إن هذا الشكل من أشكال سرقة المواطنين من قبل الدولة هو، كما رأينا، شكل ثلاثي:
إما من خلال الضرائب المباشرة، أو بشكل أكثر فعالية من خلال الضرائب غير المباشرة، أو بشكل التضخم غير المباشر الخاص. هذا الشكل الأخير هو الأكثر إثارة للاعتراض، وهو أيضًا ما تسعى الدول المفلسة من خلاله إلى إنقاذ نفسها -إنه التزوير الأمثل. لكن هذا الشكل الأخير ضارٌّ للغاية لأنه يُدمّر ببساطة ثروة مدخرات أكثر شرائح السكان كفاءةً واجتهادًا.

هذا أحد أكثر فصول مأساة الشعب الألماني إثارةً للصدمة. مئات الآلاف من العمال اليدويين الكادحين، والموظفين، والمسؤولين، وأصحاب المهن الحرة، والأطباء، والمهندسين، وغيرهم، ادّخروا طوال حياتهم، من خلال عمل دؤوب لا يكل، لأنفسهم ولأسرهم لينعموا بشيخوخة خالية من الهموم ومستقلين. جمعوا مدخراتهم بنسًا بنسًا وماركًا بمارك، وكل مارك يعني ضمانًا للحد الأدنى من المعيشة لكل يوم في الشيخوخة. لكن الدولة، التي عهد إليها هؤلاء التعساء بمدخراتهم، لم تدفع، في تضخم عام ١٩٢٣، بأي شكل من الأشكال ثمن مارك أُودع لديها كمدخرات -حتى عندما كانت هذه البنسات المدخرة مودعة آنذاك في قطع ذهبية لامعة -حوالي ٣٠ مليون مارك ٧٥٠، يق رولكنها استغلت انخفاض العملة الذي سببه هو نفسه وقالت: مارك = مارك. وبذلك، سلب هذا النظام جميع هؤلاء الرجال ثمار عملهم الدؤوب ودفعهم إلى أشدّ محنة. ثمّ خدعتهم الدولة بمنحٍ بائسةٍ وهزيلة، واضطرّت الجمعيات الخيرية الخاصة إلى التدخل للمساعدة -لكن هذا الشكل تحديدًا كان مُخزيًا للغاية للمتضررين، إذ بقيت هذه العطايا، التي تلقّتها من أيدي خاصة، منحًا حقيقية، عطايا خيرية كان على هؤلاء التعساء أن يشكروا عليها، مع أنّ الأمر كان نهبًا مُنظّمًا لحقوقٍ اكتسبوها بشقّ الأنفس. حقوقٌ لو أُعيدت، لما كان هناك حتى "شكر" من المسروقين.

أُنشئت العملة الورقية في أغسطس/آب 1914 نتيجةً لانخفاض قيمة المارك، وفُصلت الصلة بين المارك الذهبي والذهب. استمر معدل التضخم في الارتفاع حتى نوفمبر/تشرين الثاني 1923، عندما استقرت العملة بإعلان إصدار رينتن مارك جديد بقيمة تريليون مارك ورقي. رينتن مارك، الذي دخل حيز التنفيذ عام 1924، استُبدل لاحقًا في العام نفسه بالرايخ مارك.

لقد أشرنا في مقاطع أخرى إلى أن مبدأً زائفًا انتقم بوحشية من هؤلاء المساكين -وهو في الواقع مُثُلُ معاش رأس المال. ليس الأمر كما لو أن هذه الدوائر استحقت هذا المصير، بل على العكس -سيكون من واجب الدولة الوطنية النبيل تعويض هؤلاء المسلوبين قدر الإمكان. ومع ذلك، يبقى أن نأمل أن يستمر هذا الدرس المروع في لاوعي الشعب، وأن يتلاشى مُثُلُ معاش رأس المال، وأن يُساعد مُثُلُ الادخار الصحيح -الفكرة الألمانية البحتة لرعاية المسنين، ورعاية النساء والأطفال من خلال إنشاء منازلهم الخاصة، وحقولهم، وحدائقهم، إلخ -على تحقيق اختراق وانتصار.

الشكل الثاني من أشكال نهب الدولة للمواطنين المذكور أعلاه هو الضرائب غير المباشرة. تُعدّ الضرائب غير المباشرة، في عواقبها، جريمة اجتماعية بالفعل. فهي تُلحق الضرر بالغالبية العظمى من السكان بشدة وقسوة، وبشكل لا يُستهان به، بينما لا يكاد يُطال الأغنياء عمومًا بالضرائب غير المباشرة.

الضريبة المباشرة، إذا ما حُددت وفقًا لقدرة دافع الضرائب على الأداء الاقتصادي، هي في حد ذاتها ضريبة عادلة وصحيحة. كما أنها، باعتبارها مساهمة في أداء الدولة لمهام مجتمعية، ليست ضريبةً بالضرورة تُؤدي إلى زيادة تكلفة الإنتاج، إذ لا تُفرض إلا في حال وجود فوائض فعلية تتجاوز تغطية ضرورات الحياة الكافية. ولكن، كما تُعامل الضريبة المباشرة اليوم، فإنها، شأنها شأن التضخم، تُعتبر نهبًا محضًا، وتتعارض تعارضًا مباشرًا مع ضمان الملكية المنصوص عليه في المادة 153من دستور فايمار.

باختصار، تجدر الإشارة مجددًا إلى أننا نتعامل هنا مع تضخمٍ ناجمٍ عمومًا عن التزام الدولة بدفع الفائدة للتمويل الدولي. يتعلق الأمر هنا بامتصاصٍ متواصلٍ للدماء من الجسم الاقتصادي لأمتنا لصالح القوة المالية فوق الوطنية التي تعمل دولتنا كجابيةٍ للضرائب من أجلها.

إن الأمر يتعلق هنا بنوع خاص من التضخم –التضخم الرأسمالي المرتبط بالفائدة.

ينشأ التضخم الطبيعي عند نقص المحصول أو تفشي وباء في البلاد، عندما يفوق الطلب الطبيعي العرضَ الحالي. إلا أن هذا التضخم يكون دائمًا مؤقتًا. في العام الخصيب التالي، يزول الضائقة وتعود الأسعار إلى مستواها الطبيعي.

إن التضخم الرأسمالي القائم على الفائدة يشبه ناراً تلتهم كل كنوز العالم وتجعل البشرية كلها عبيداً للفائدة في التمويل الدولي، أو حتى يتم كسر عبودية الفائدة.

الإصلاح المالي الوطني

وبعد هذا التشخيص الشامل لمرض مالية دولتنا، ومشاكلنا المالية،
وباستخدام النظام بشكل عام، قد نأمل أن نتمكن من تقديم الوصفات الصحيحة للعلاج.

لا تندرج هذه اللوائح والإجراءات التي تُنظّم الانتقال من الوضع الراهن إلى الوضع المستقبلي ضمن نطاق هذا العمل. وحيث إن هذه الإجراءات صحيحة، فإن المبدأ العام الذي يقضي بتجنب أي اضطراب في الحياة الاقتصادية، قدر الإمكان، هو أنها لا تُطبّق. وبطبيعة الحال، لن يحدث ذلك دون صرامة مُعيّنة هنا وهناك ودون تدخلات مؤقتة، ولكن حتى في حالة إجراء عملية مُعدّة بعناية فائقة، لا يحدث ذلك دون فقدان كمية ضئيلة من الدم.

هدفنا النهائي العظيم هو كسر عبودية الاهتمام.

الإجراء الأول والأساسي، الذي ينتج عن تسليم النظام المالي الوطني إلى مؤسسة خاصة، وهي الرايخسبانك، هو تأميم الرايخسبانك.

من الواضح تمامًا من نطاق هذا البنك أن "بنك الرايخ" يجب أن يكون مؤسسة تابعة للرايخ، تمامًا مثل مكتب البريد أو محكمة الرايخ. ويجب التصريح قطعًا بأنه من المُضلِّل للرأي العام أن يُسمح لبنك الرايخ (بيك) بحمل هذا الاسم.

لذا، ينبغي أن تكون مهمة بنك الرايخ الحقيقي مزدوجة. أولًا، تقع على عاتقه مسؤولية توفير الأعمال المالية للرايخ، ما دامت هذه الأعمال لا يمكن توفيرها من خلال مناصب إدارية فردية وبشكل مباشر، كما هو الحال في البريد والسكك الحديدية. ثانيًا، يجب أن يُشكّل دعمًا قويًا للاقتصاد الوطني بأكمله في الوساطة الائتمانية لمعاملات الدفع. علاوة على ذلك، يجب أن تتمثل مهمته في ضمان توفر أصول نقدية كافية باستمرار للمعاملات النقدية.

لهذه المجموعة من المهام، يجب أن يكون الجهاز التنفيذي للإدارة المالية الوطنية، التي يجب أن توضع تحت إمرته بالكامل. يجب أن يكون مسؤولو الرايخ بنك مسؤولين حكوميين، مثلهم مثل المسؤولين الآخرين أيضًا. إن المجلس الاستشاري، الذي يتكون من ممثلي كبار اليهود، كما هو الحال اليوم، غير ضروري تمامًا بطبيعة الحال. في الواقع، يكفي أن تُعيّن الدولة مفوضًا خاصًا للدولة للإشراف على السلوك المالي للبنك، يكون مسؤولاً عن السلوك المالي للبنك. سيتم تحديد مهام البنك بدقة بموجب قانون الرايخ بنك الخاص به بحيث يوفر السلوك المالي للبنك بالفعل ضمانًا بأن مؤسسة الرايخ بنك تخدم المصالح الوطنية فقط.

لكن لدينا الآن مؤسسة مصرفية تلبي تمامًا هذه المتطلبات التي يجب أن نضعها على الرايخبنك. هذا هو بنك ولاية بافاريا. بنك ولاية بافاريا هو في الواقع بنك وطني بحت، ولن يستطيع أحد الادعاء بأنه لم يقم بمهامه كمؤسسة مصرفية بطريقة لا لبس فيها. هذا بطبيعة الحال مع التحذير من أنه عمل أيضًا وفقًا للأعراف العامة للاقتصاد الرأسمالي القائم على الفائدة. ولكن على أي حال، خدم هذا البنك المعاملات النقدية دون اعتبار ربحية رأس مال البنك كمهمة أولى. وبذلك تجلى الظاهرة اللافتة للنظر التالية: أن البنك، برأس ماله الصغير للغاية البالغ 8ملايين مارك فقط، كان في وضع جيد جدًا لخدمة جميع متطلبات المعاملات النقدية وإدارة إيرادات بالمليارات.

ليس من غير المثير للاهتمام أن نذكر أنه في كتاب بورصة الأوراق المالية السنوي (كتاب بورصة الأوراق المالية السنوي لسالينج، دليل لرأس المال والمساهمين، لعام 1914/1915، الذي قدمه

البنك الألماني، يُتجاهل وجود هذا البنك البافاري الحكومي (الذي كان يُعرف آنذاك باسم "البنك البافاري الملكي")، رغم وجود فرصة ومكان لذكره في الصفحة ٦٤٤ من هذا الدليل لهذه المؤسسة الحكومية المهمة. لكن من الواضح أن البنك الذي لا يخدم أغراضًا رأسمالية خاصة حصريًا، بالنسبة للتمويل العالي، ليس بنكًا.

من اللافت للنظر أيضًا أنه بعد الحرب مباشرةً وفترة ميونيخ البلشفية، بُذلت جهودٌ لتوسيع نطاق بنك الدولة البافاري، كما يُطلق عليه المصطلح التقني المُثير في سوق الأوراق المالية، وذلك لجعل هذه المؤسسة المستقلة مُتاحةً لتحقيق الربح من رأس المال الخاص. وهكذا، نجد نموذجًا عمليًا محفوظًا لمطلبنا في بنك الدولة البافاري. وبذلك يُدحض الاعتراض القائل باستحالة إدارة بنك كمؤسسة حكومية.

بالنسبة لبنك الرايخ نفسه، اقترح قانون بنك الرايخ تأميمًا يمنح الرايخ الحق، بعد إشعار مدته عام، لأول مرة في 1 يناير 1891، ثم على مدى عشر سنوات، إما في حل بنك الرايخ والاستحواذ على أصوله (بما في ذلك المباني ذات القيمة الهائلة) مقابل دفع صافي قيمة الأصول (!) أو الاستحواذ على جميع الأسهم بقيمتها الاسمية (!!). وهكذا، في 1 يناير 1921، كان الرايخ قادرًا على تصحيح خطأ فادح ارتكبه تشريع الرايخ بحق الشعب الألماني لو استحوذ على كامل ممتلكات بنك الرايخ مقابل مبلغ زهيد قدره 180 مليون يورو - وهي القيمة الاسمية لأسهم بنك الرايخ.

"المخبر الشعبي" الذي لم يكن في ذلك الوقت تحت سيطرة حزب العمال الوطني الاشتراكي الألماني، والذي كان في ذلك الوقت بالفعل تحت قيادة رجال ينتمون إلى الرواد الفكريين للاشتراكية الوطنية، والمجلة الأسبوعية للدكتور ش.

وقد أشارت صحيفة "دير دويتشه فينانزمان" إلى هذا الأمر في الوقت المناسب ــ بطبيعة الحال باعتبارها الأصوات الوحيدة في الصحف العامة الألمانية ــ ولكن من دون جدوى بطبيعة الحال.

من اللافت للنظر أيضًا أنه على الرغم من أن أسهم بنك الرايخ مسجلة بأسماء، إلا أن ما لا يقل عن 2153 أجنبيًا كانوا يمتلكون أسهمًا فيه!
وللأسف، لا يتضح من إفصاحات بنك الرايخ ما هو الجزء الذي تصرف فيه هؤلاء الأجانب (2153) من إجمالي رأس مال بنك الرايخ (اعتبارًا من عام 1913). على أي حال، إنها مسألة نسبة مئوية كبيرة جدًا بعد أن ذُكر أن عدد المساهمين المحليين يبلغ 16,646 فقط. من الواضح الآن أنه في حالة المساهمين المحليين، ربما تم الاستحواذ على مبالغ أقل بكثير، بينما من الطبيعي الافتراض بأن الأجنبي، عندما يشتري أسهم بنك الرايخ الألماني، لا يستحوذ على سهم واحد أو سهمين فحسب، بل على مجموعة متكاملة على الفور. هذه الحقيقة تخفي الوضع المذهل المتمثل في سحب مبالغ طائلة على شكل أرباح، حتى خلال الحرب، من "بنك الرايخ الألماني" إلى دول أجنبية.

الآن، فإن تقاسم الأرباح في الرايخسبنك، الذي يستمد أرباحه الرئيسية من خصم الأوراق النقدية - كما تعلمنا أعلاه - هو أمر أصلي للغاية. أولاً، يتلقى المساهمون توزيعات أرباح تفضيلية بنسبة 3.5٪، ومن الربح المتبقي يتم توزيع الربع على المساهمين. يتم تحويل ثلاثة أرباع هذا الربح المتبقي إلى الرايخ، بعد تحويل 10٪ أخرى إلى صندوق احتياطي. في عام 1913، تم تحويل 31،025،555 مارك بهذه الطريقة إلى الرايخ. ولهذا السبب، منح الرايخ لهذه المؤسسة الرائعة ما يسمى بامتياز طباعة الأوراق النقدية، أي الحق في إصدار الأوراق النقدية وفقًا لاحتياجات معاملاتها. حتى اندلاع الحرب، كان من المفترض على الأقل أن يحتفظ الرايخسبنك جاهزًا، كغطاء لهذه الأوراق النقدية، بما يصل إلى ثلث الذهب أو الفضة في العملات الألمانية أو الأجنبية أو في السبائك. حتى بعد سقوط هذا القيد، لم يعد هناك أي عائق أمام طباعة النقود الورقية بلا حدود. كان الغطاء الوحيد (!) الذي كان لدى بنك الرايخ لنقوده الورقية هو سندات خزانة الرايخ الرائعة - وهكذا، مرة أخرى، لم يكن هناك سوى غطاء آخر.

ورقةٌ تقف خلفها دولةٌ مفلسة. فلا عجب إذن، في ظل هذه الظروف، أن يحدث انهيارٌ لا يمكن إيقافه للعملة الألمانية.

لا شك أن من المهام الحكومية الهامة للغاية بالنسبة للبنك المؤمم أن يحرص دائمًا على تلبية مطالب الاقتصاد بوسائل الدفع بالكامل؛ لأنه فقط إذا لم تحدث أي عقبات هنا، حتى لو كانت المؤسسات المالية الأخرى قادرة على تلبية جميع المطالبات بالكامل، فإن ابتزاز الفائدة على أساس نقص النقود - والذي يمكن أن يؤدي إلى أعظم الأزمات العالمية -

في المقابل، تعود المبالغ النقدية الصادرة، حتى في أوقات ضعف الاقتصاد، إلى الرايخسبنك عبر قنوات لا حصر لها لمعاملات المال العام، ليتمكن من سحب الأوراق النقدية من التداول. في حالة بنك إنجلترا، من المعتاد، كما هو معروف، ألا تُعاد الأوراق النقدية العائدة إلى البنك، بل تُستبدل بأخرى جديدة مع إتلاف القديمة. ويحدث هذا أساسًا لأسباب صحية.

والآن فإن مسألة العملة سوف تكتسب في المستقبل أهمية متزايدة بعد أن تكتسب ما يسمى بالبدائل النقدية، مثل الكمبيالات والشيكات، وخاصة المعاملات النقدية غير النقدية، أهمية متزايدة.

في ظل اقتصاد المقاصة هذا، ستكتسب مكاتب الشيكات البريدية، التي تُعدّ اليوم نموذجًا يُحتذى به في المعاملات النقدية الصرفة على أساسٍ غير نقدي وخالٍ من الفوائد، أهميةً بالغة. تُعدّ مكاتب الشيكات البريدية اليوم بمثابة الخلايا الأساسية التي يُمكن تطويرها بسهولة لنظامٍ مثاليٍّ للمعاملات النقدية تحت إشراف الدولة، بما يتوافق تمامًا مع النقل الوطني للركاب والبضائع.

لا شك أن معاملات الدفع عبر مكاتب الشيكات البريدية تتم بسرعة وموثوقية أكبر. ولا يهم إن لم تُصرف سندتا الائتمان والخصم خلال 48 ساعة كحد أقصى، في حين أن البنوك اليوم تُصدر سندتا الائتمان للمبالغ المستحقة الدفع بعد 8 إلى 14 يومًا فقط. وإذا احتاج عميل البنك إلى أموال لتمويل مشروعه، فإنه لا يزال مضطرًا للمطالبة بالائتمان المصرفي. أما في حالة المعاملات النقدية عبر مكاتب الشيكات البريدية، فيتم إلغاء احتساب الفائدة بالكامل. وهذا يعني تخفيفًا وتبسيطًا هائلين لمعاملات الدفع، وخاصةً في مواعيد استحقاق نهاية العام. ويتلقى عميل الشيك البريدي في 2 يناير من كل عام - وكذلك يوميًا عند الطلب - المعلومات الدقيقة عن حالة حسابه في حساب الشيك البريدي.

وبالتالي، فإن وساطة المعاملات النقدية عبر البنوك ليست مفيدةً للاقتصاد بأي حال من الأحوال. فالمعاملات النقدية الصرفة عبر البنوك تُثقل كاهل الإنتاج بمؤنٍ متنوعة، والبنوك وحدها هي المستفيدة من الفوائد، وليس من يستفيد منها أبدًا. بالنسبة لمالك المصنع ورائد الأعمال العادل، لا يُعَدّ الحصول على فائدةٍ تُقَدَّر ببضعة ماركاتٍ على القروض المؤقتة أمرًا بالغ الأهمية. يُوجِّه رائد الأعمال العادل نفسه بحيث لا يتبقى لديه في البنك سوى مبلغٍ من المال يكفي لسداد الأجور والمدفوعات الجارية الأخرى.

تتوافق حسابات الشيكات البريدية تمامًا مع هذه المطالب، وليس من قبيل الصدفة أنه حتى أثناء الحرب، وجهت جمعية "الفابيين" الإنجليزية، "جمعية فابيان"67، في لندن، مذكرة إلى وزير الخزانة بعنوان: "كيف ندفع تكاليف الحرب؟"، أشارت فيها إلى تنظيم حسابات الشيكات البريدية الألمانية والنمساوية كدعم. الأعداء دائمًا ما يكونون ثاقبي البصر، وعندما يُشيرون إلى...

جمعية فابيان منظمة اشتراكية ديمقراطية تُفضّل الإصلاح على الثورة. تأسست عام ١٨٨٤، وكان من بين أعضائها الأوائل جورج برنارد شو، وهربرت جورج ويلز، وآني بيسانت، وليونارد، وفيرجينيا وولف، مع أن أبرزهم كانا سيدني وبياتريس ويب. وكان سيدني ويب هو من وضع دستور حزب العمال الناشئ عام ١٩٠٠.

إذا كان لدى المرء مؤسسة خاصة ببلده كنموذج، فمن المؤكد أن فيها شيئًا ما.

ما قيل عن تأميم بنك الرايخ ينطبق بطبيعة الحال على تأميم البنوك المركزية الأخرى، وبالتالي على "البنك المركزي البافاري" في بافاريا. البنك المركزي البافاري هو أيضًا شركة مساهمة خالصة، حيث يمكن لغالبية المساهمين، على سبيل المثال، أن يقرروا ببساطة توزيع احتياطيات الذهب الخاصة بالبنك، التي يعود إليها امتياز إصدار الأوراق النقدية، على المساهمين. في الواقع، ما زلنا نتذكر محاولات المصرفي اليهودي شفايسهايمر في ميونيخ في هذا الاتجاه. هذه المرة، فشلت الخطة بسبب اعتراض الحكومة البافارية. كانت الدولة البافارية قد استحوذت آنذاك على سدس الأسهم، بينما استحوذ بنك الرهن العقاري والخصم البافاري على سدس آخر، ووزع الثلثان المتبقيان على المساهمين.

إنه لأمرٌ مُريعٌ للغاية أن تخشى دولةٌ ما من تعريض مخزون الذهب في البنك المركزي للخطر نتيجةً لتدخل "مساهمي" هذا البنك. من يُدرك صلابة اليهود يُدرك أن الخطر الذي لحق بمخزون الذهب في بافاريا لم يكن ليزول ولو قليلاً بفضل ثبات الحكومة ولو لمرة. في المقابل، لا يوجد سوى وسيلة جذرية واحدة لتأميم البنوك المركزية. فإلى جانب البنك المركزي البافاري، لدينا في ألمانيا أيضاً بنك بادن، وبنك ساكسونيا في دريسدن، وبنك فورتمبيرغ المركزي.

في حالة تأميم الرايخسبنك والبنوك المركزية، ستتولى الدولة مسؤولي وموظفي البنوك، كما هو الحال مع موظفيها. وبذلك، ستُمارس الدولة حصريًا حق إصدار الأوراق النقدية. ولا يمكن إصدار هذه الأوراق إلا بعد صدور قرار من وزارة المالية، وبضمان تغطية كاملة. وفي هذا الصدد، تُحل المهمة الكبرى المتمثلة في استقرار عملتنا. ومع ذلك، فإن هذه المهمة ليست من اختصاص البنوك المركزية الصغيرة؛ إذ يتعين عليها فقط ضمان عدم إصدار أي أوراق نقدية دون تغطية.

فيما يتعلق بإصدار الأوراق النقدية، تُعتبر القرارات الصادرة حتى الآن سارية المفعول. ويُعاقَب كل تقليد بأقصى درجات الصرامة وفقًا لأحكام قانون العقوبات، القسم الثامن، المواد من ١٤٦إلى ١٥٢.

سيتم تعويض المساهمين. وسيتم استبعاد أي مطالبة من جانب المساهمين بأسهم البنك الذهبية قانونيًا.

إن تحقيق استقرار حقيقي لعملتنا مستبعد تمامًا طالما أننا نتوقع، بالطريقة المذكورة، أن يتحمل الشعب الألماني فوائد ورسومًا جمركية لا يمكن الوفاء بها على المدى البعيد. ومن الخطأ أيضًا السعي إلى الحفاظ على وسيلة جذرية لاستقرار العملة.

إنها ليست مسألةً خاصة يمكن فصلها عن المشكلة الدولية لاقتصاد الفائدة. فما دام هذا الاقتصاد الدولي النهبيّ للتمويل العالي اليهودي قائمًا، ستظل عملات الدول المختلفة دائمًا موضع مضاربةٍ مرغوبًا فيه من قِبل التمويل العالي. علاوةً على ذلك، يعتمد استقرار العملة -وهو ما يُعبّر عنه المعنى الباطني لمصطلح "العملة" -على عوامل أخرى، أهمها نشاط أو سلبية ميزان التجارة. وهنا تمتد نظرتنا إلى ما وراء حدود وطننا، ويدخل الاقتصاد الوطني في علاقاتٍ متبادلة مع الاقتصادات الوطنية للدول الأجنبية.

لكي نحدد مسارنا بسرعة في هذا المجال الضخم للتمويل الدولي، علينا أن نضع في اعتبارنا مجددًا أن معنى وهدف هذا الاقتصاد الدولي ليس ربحية رأس المال الخاص، بل تلبية الاحتياجات. كل ما عدا ذلك ليس سوى ملحق أو مساعدة. الاقتصاد المالي الدولي -معاملات الدفع الدولية

-إلا أن ما يبدو اليوم هو الشيء الرئيسي، والذي يلعب اليوم الدور الرئيسي. إن المصارف الدولية هي التي تحكم العالم اليوم، وهي التي "تغطي" الحاجة النقدية للدول، ولذلك انتحلت السلطة لنفسها؛ والمصارف الدولية هي التي تتحكم اليوم بالإنتاج في صناديق ضخمة، كالحديد والصلب والنفط والأغذية المعلبة والحبوب والدهون والنفط والقطن، إلخ. موّلت المصارف الدولية الحروب، والمصارف الكبرى مولت وتحكمت في جميع مؤن الحرب. لم يكونوا هم أنفسهم منتجين، ولم يشاركوا في الإنتاج، ولم يشاركوا بنشاط في أنشطة الحرب؛ لقد جنوا الربح فقط من كل شيء، من الدماء والدموع، من أهوال الحرب، من جوع الجماهير، من تبذير الأثرياء الجدد، من جنون المضاربة لدى جمهور البورصة.

كل ما يُصبح ذهبًا وقيمةً ذهبيةً في التمويل الدولي. كل عملٍ تقوم به الدول المنتجة يُثير اهتمام التمويل الدولي. حتى هنا، في الاقتصاد الدولي، نشهد انقلابًا كاملًا في العلاقة الصحيحة والمعقولة بين رأس المال والعمل.

يعمل العمال بعقلانية ويعرضون منتجات عملهم في السوق العالمية لمبادلتها بمنتجات أجنبية (خام، شبه مصنعة أو كاملة التصنيع).
لا يُفترض بالاقتصاد الرشيد أن يستبدل العملات الأجنبية (الدولار أو الجنيه الإسترليني) بالأجهزة البصرية الموردة، ثم يلغيها ويواصل المضاربة بالعملات الأجنبية. في ظل اقتصاد مزدهر، ما كان ليخطر ببال أي صاحب مصنع أن يفعل ذلك. فهو، بطبيعة الحال، يحتاج إلى العائدات لمنتجاته الأخرى، لمواصلة الإنتاج، ودفع أجور عماله، وشراء مواد خام جديدة. من المستحيل تمامًا أن يجمع الاقتصاد الألماني بأكمله عائداته من صادراته من المنتجات الصناعية بعملات أجنبية أو بالعملات الأجنبية، لأن الاقتصاد الوطني الألماني نفسه ملزم بشراء احتياجاته من المواد الخام من القطن لصناعة النسيج الضخمة، والنحاس لصناعتنا الكهربائية العملاقة، والحرير، والجوت، والفواكه الاستوائية، وزيادة الطلب، بما يتجاوز الإنتاج المحلي، والأغذية والأعلاف، وغيرها، على سبيل المثال لا الحصر. لذا، يجب صرف المبالغ المستلمة من الأموال الأجنبية فورًا. وهذا في حد ذاته أمر طبيعي تمامًا، ففي الأوقات العادية لا يمكن للمرء أن يفعل أي شيء بالعملات الأجنبية في بلده إلا استبدالها. وهذا هو الحال حتى اليوم. لا يمكن دفع أجر العامل الأمريكي بالفرنك الفرنسي، ولا يدفع أجر رجل الأعمال الإنجليزي في متاجره بالليرات الإيطالية. ولا يوجد أيضًا أي معنى في نقل العملات إلى دول أجنبية حيث لا يمكن استخدامها على الإطلاق كوسيلة دفع قانونية. تخدم العملة المحلية، وينبغي أن تخدم فقط، الاحتياجات الداخلية للبلد الذي يصدر العملة. وكما أن معنى إنتاج السلع في الاقتصاد الوطني لا يكمن في تداول النقود ثم الاحتفاظ بها كما هي وحجبها عن الاقتصاد، فكذلك لا يكتمل التبادل الاقتصادي الدولي للسلع إلا عندما يتم سداد ثمن الاستيراد بالتصدير.

الوضع النظري المثالي الآن هو أن تتمكن كل دولة من تغطية وسداد احتياجاتها من الواردات من خلال صادراتها فقط. حينها، وعندها فقط، يمكن الحديث عن استقرار مطلق للعملات الأجنبية. الآن، ومن المفهوم أن يوجه جهد كل اقتصاد وطني يسعى للنمو نحو تحقيق فائض في الصادرات على احتياجات الواردات. هذا وحده يدل على زيادة الثروة. عندها، يمكن الحديث عن ميزان تجاري نشط. إذا ظلت احتياجات الواردات أعلى من الصادرات، فيجب تحويل عناصر من الثروة الداخلية إلى الدول الأجنبية لتعويض هذا العجز. ولكن، بما أنه لا يمكن استخراج هذه العناصر من دخل العمل، فيجب أن تُؤخذ من الثروة فقط. يحدث هذا إما من خلال تصدير الذهب أو الأوراق المالية. ومع ذلك، فإن "التصدير" الأخير ليس سوى بداية عبودية المصالح الدولية. هل يمتد "تصدير الأوراق المالية" هذا إلى...

إن وجود أوراق مالية داخلية قائمة أو إخفاءها في صورة "سندات" أجنبية أمرٌ لا يُبالي به الدول المتأثرة به. ولكن بما أن جنون الربحية الناتج عن رؤوس الأموال المقترضة الكبيرة هو السائد في الفكر الاقتصادي الدولي، فإن جميع الشكوك المعقولة حول سلامة الاقتصاد الوطني تُسحق بواسطة الصحافة والبرلمانات، وينتشر خضوع جميع الدول للتمويل الدولي، مما يجعل هذا السند ينتشر على نطاقٍ مخيف.

حتى هنا في الاقتصاد الدولي، تتجلى نفس الظواهر التي تتجلى في الاقتصاد الوطني الداخلي، والأزمات المروعة التي تهز مختلف الاقتصادات الوطنية اليوم هي في الأساس نتيجة لاستعباد جميع دول الدائرة الثقافية الغربية، كما تعلمنا آنفًا. فالدول ذات العملة الضعيفة، التي ضعف اقتصادها الداخلي للغاية (روسيا) أو أصبح وضعها الداخلي غير مستقر بسبب الثورة (ألمانيا)، والتي لا تزال فوائض إنتاجها الضخمة تُصادر مجانًا كتعويضات من العدو، لم تعد لديها قوة شرائية فائضة، وبالتالي لم تعد قادرة على سداد احتياجاتها من الواردات بالبضائع، بل بالنقود الورقية التي تضخها بكميات كبيرة في الدول الأجنبية لشراء العملات الأجنبية بها.

ومن ثم فهم يضرون بنفس الطريقة بالاقتصاد الداخلي وكذلك بالاقتصادات الخارجية.
من ناحية أخرى، تعاني الدول ذات العملات القوية من ارتفاع قيمة عملاتها (سويسرا، على سبيل المثال). لم تعد قادرة على تصدير منتجاتها إلى الأسواق الكبيرة السابقة، نظرًا لارتفاع أسعارها نتيجةً لارتفاع قيمة صرف عملاتها. وتستطيع هذه الدول تغطية احتياجاتها من الواردات بسهولة بفضل عملتها القوية.

ولكن عندما تكون المنتجات النهائية أرخص بكثير في الدول ذات العملة الضعيفة، يتجه التجار والمستغلون إلى الدول ذات العملة الضعيفة ويشترون وينهبون هذه الدول، مما يضرّ بالبلدين -ضرر الإنتاج المحلي وضرر الاستهلاك في الدول التي تم شراؤها، حيث ينخفض مستوى مخزون السلع الضئيل أصلاً بشكل أكبر بسبب هذه المشتريات الجامحة. وبالتالي، تنخفض القوة الشرائية للعملة الوطنية في الدول ذات العملة الضعيفة مرة أخرى.

إن انهيار كل شيء منذ وقت ليس ببعيد، في ظل هذه العلاقات المضطربة تمامًا، يعود إلى حقيقة أن الحاجة الدولية المتبادلة تسود ببساطة، حتى فوق كل مكائد التمويل الدولي. إلا أن كل شيء يحدث في اللحظة الأخيرة، مع أنين وتذمر، لأن مفتاح الربط -مطالب الفائدة لرأس المال الدولي -قد أُلقي في أعمال الاقتصاد الدولي. أو، كما هو موضح في الصور الطبية: في الدورة الدموية السليمة للاقتصاد الدولي، بدأ سرطان صغير في البداية، ولكنه اليوم ضخم بالفعل، ليس له سوى مصلحة أحادية الجانب في امتصاص كل الدم إلى نفسه على حساب بقية الجسم وأخذ ضريبة عبور، مصلحة، من كل شيء. يتدفق كل الدم بالطبع إلى القلب، لكن القلب يُخرج أيضًا مع كل نبضة دمًا ملوثًا. إن بنك الدولة الذي لا يخدم إلا المعاملات النقدية الصرفة يتوافق تمامًا مع هذه الصورة -ويتوافق مع هذا السرطان تمامًا نشاط التمويل الدولي، الذي يسيطر أيضًا على جميع أموال العالم من خلال بنوكه الائتمانية، ويسيطر على الاقتصاد الدولي بأكمله ويأخذ الفوائد في كل مكان. كل هذا ليس ضروريًا! دول العالم لا تحتاج بأي حال من الأحوال إلى سلطات مالية فوق وطنية. من البديهي أن المؤسسات التي تنظم المعاملات النقدية الدولية دوليًا، مثل غرف المقاصة أو حسابات الشيكات البريدية، ضرورية. مكاتب الصرافة الحكومية قادرة على القيام بذلك، وستتولى ذلك.

على أية حال، هناك ما يكفي من السبل والوسائل، المشابهة تمامًا لكيفية إمكانية إنشاء اتحاد بريدي دولي، لتنظيم حتى معاملات الدفع الدولية.

بالأساس من خلال المقاصة، دون أن يستفيد التمويل الدولي ضعفين أو ثلاثة أضعاف من كل هذه العمليات التجارية البسيطة، ويصبح ضخمًا وضخمًا على حساب الدول المنتجة. التفاصيل هنا لا لزوم لها.

لذا، وكما أُكّد سابقًا، لا يمكن فصل استقرار العملة عن العلاقات الدولية. ومع ذلك، هناك مجموعة من الإمكانيات لإزالة مصادر الخطأ وعدم المسؤولية الكامنة في قصور الإدارة الداخلية أو في التلاعب غير المحدود بطباعة الأوراق النقدية.

جميع التدابير المقترحة تندرج ضمن نطاق الأنظمة المُجرّبة؛ ومثل تأميم الرايخسبنك والبنوك المركزية، فإنها ببساطة نتيجة منطقية لموقف جديد للدولة تجاه مهامها كحامية للمعاملات النقدية. إنها لا تمثل سوى رد فعل طبيعي على ظروف خدمت مصالح التمويل العالي فحسب، وعلى حساب الشعب بأقصى كلفة. ويتمثل التوسع المنطقي لتأميم الرايخسبنك في تنظيم الدولة للمعاملات النقدية وتوسطها فيها، وفقًا لنموذج نظام الشيكات البريدية، الذي سيتم توسيعه وتطويره بشكل أكثر ملاءمة لهذا الغرض.

إن كل هذه التدابير تمثل بالفعل خطوات قوية إلى الأمام، ولكنها يمكن أن تنفذ أيضاً دون الحاجة إلى تحويل الموقف الاقتصادي بشكل أساسي إلى معنى المبدأ الاشتراكي الوطني المقدم بكل تأكيد: "إن مهمة الاقتصاد هي تغطية الاحتياجات وليس ربحية رأس المال الخاص".

إن هذا التحول الجذري والنظام الجديد في مجال النظام المالي والضريبي، وخاصة في تمويل المهام الكبيرة للدولة مع تجنب طريق القروض، فضلاً عن التدابير السياسية المالية التي تقترب بالفعل من نطاق وظائف مجال السياسة الاجتماعية، سوف تشغلنا في الفصل التالي.

طرق جديدة

تمويل الأشغال العامة الكبرى.

من أهم مهام الدولة تنفيذ مشاريع اقتصادية ضخمة يتجاوز تنفيذها موارد رأس مال رواد الأعمال الخاصين، ويتعلق تنفيذها بمصالح عامة وقانونية كبيرة، ويعتمد على استغلال الموارد الطبيعية أو مصادر الطاقة الطبيعية. لذا، فهي مهام تتعلق باستغلال القوى الطبيعية المملوكة للمجتمع، أو تقع ضمن نطاق المهام التي تقع على عاتق الدولة بشكل رئيسي، مثل قطاع النقل بأكمله.

نرى أنه من الممكن تمامًا تحديد المجال الذي يمكن فيه تطوير مبادرات الدولة بدقة، دون أن يُقيّد ذلك المبادرات الريادية الخاصة أو أن تضطر الدولة إلى منافستها. علاوة على ذلك، يُسند تنفيذ هذه الأشغال العامة الضخمة، بطبيعة الحال، بشكل شبه كامل إلى مؤسسات خاصة.

لقد سبق أن وصفنا بالتفصيل في الملاحظات الأساسية كيف بنت الدولة نظام النقل الألماني بشكل مثالي. لا شك أنه كان من الممكن تطويره بشكل أكثر عقلانية وأقل تكلفة من قبل القطاع الخاص، ولكن في حالة المهام التي يكون فيها أمن ملايين البشر على المحك، فإن الأمر لا يتعلق بذلك بقدر ما يتعلق بأقصى قدر ممكن من المتانة. الآن، مشروع النقل هو بالتأكيد مهمة حكومية بحتة.

إن الموثوقية والالتزام بالمواعيد والأمن والتعريفات الموحدة للسكك الحديدية والبريد يجب أن تكون وجهات النظر الحاسمة لنظام النقل -وليس- ربحية رأس المال الخاص.

لكن هذا السؤال يرتبط ارتباطًا وثيقًا بشكل تمويل مثل هذه المؤسسات العامة الكبيرة.
المهام.

لقد رأينا بالفعل الهراء الداخلي الذي يتكشف في حقيقة أن "الائتمانات" التي يوافق عليها البرلمان يجب أن "تتم الموافقة عليها" مرة أخرى من قبل رأس المال الخاص، الأمر الذي يضطر الدولة بعد ذلك إلى تحمل عبء غير عادي للغاية من خلال الوعد بالفائدة.

لن يكون من الضروري هنا الإشارة بشكل عام إلى العواقب الوخيمة لهذا الوعد بالفائدة. فالعمل الحالي يُثبت هذه الحقيقة بشكل رئيسي. مع ذلك، تجدر الإشارة هنا بشكل خاص إلى التكلفة الباهظة للغاية، والطريقة التي لا تُصدق لمن يسمع هذه الأرقام لأول مرة، التي جعل بها هذا الوعد بفوائد قروض الدولة تعريفات السكك الحديدية، على سبيل المثال.

بلغت تكاليف رأس مال شبكة سكك حديد الرايخ الألمانية بأكملها، التي بُنيت أو شُيّدت عبر قروض، حوالي 25 مليار مارك ذهبي حتى عام 1914. وبلغت مدفوعات الفوائد على هذا المبلغ، بمتوسط فائدة تراوح بين 3.5% و4%، ما بين 800 و900 مليون مارك ذهبي. وبلغ صافي الإيرادات، بعد خصم تكاليف النفقات الشخصية (المسؤولين والموظفين) ونفقات المواد (الفحم ومواد التشحيم)، ما بين 800 و1100 مليون مارك.

وهكذا، استهلكت مدفوعات الفوائد صافي إيرادات السكك الحديدية الألمانية بالكامل تقريبًا. وكان من المُضلِّل للرأي العام دائمًا أن يُفسَّر بنوع من الغرور أن إيرادات البريد والسكك الحديدية تُشكِّل العمود الفقري لميزانية الدولة. وبالطبع، كان من الممكن أن يكون الأمر كذلك، لو لم تكن مدفوعات الفوائد قد استهلكت صافي الإيرادات بالكامل. ويمكن استخلاص مقارنة أخرى مثيرة للاهتمام، وهي أن إجمالي نفقات الأجور والرواتب لجميع مسؤولي وموظفي السكك الحديدية الألمانية، ولعمال السكك الحديدية في المصانع وعلى الخطوط، مجتمعةً، بلغ بالضبط ما يعادل فقط

تمامًا كما فعلت هذه الفائدة المفروضة على رأس المال المُقترض! بمعنى آخر: لم يحصل جيشٌ ضخمٌ من عمال السكك الحديدية الألمانية، حتى أعلى المناصب، وعددهم 782,731 شخصًا، على دخلٍ يُعادل تمامًا ما جنته يد رأس المال المُقترض الخاملة تمامًا.

كان دفع هذه الفوائد لرأس مال القروض من السكك الحديدية وحدها أكبر من إجمالي نفقات جيشنا الضخم آنذاك! -بل وكل ما يتعلق به، بما في ذلك الإشراف العسكري، والإدارة العسكرية للعدل، بما في ذلك أنظمة إدارة الحامية والبناء العسكري، ونظام التعليم والتطوير العسكري، والمعاهد التقنية، وصندوق الإغاثة وصندوق أرامل العسكريين -بالإضافة إلى ملابس وتسليح القوات! بلغ إجمالي المبلغ المخصص لجيشنا بأكمله في عام ١٩١٣ - أي في آخر عام كامل من السلام، ٧٧٥,٣٨٥,٣٠٠ مارك. تُقدم هذه الأرقام المقارنة فهمًا عميقًا. فبينما كان الجانب الاشتراكي والديمقراطي ينتقد باستمرار "عبء التسليح العسكري" في الجلسات البرلمانية والصحافة، لم نجد كلمة واحدة ضد أعباء الفوائد هذه -التي تفوق بكثير جميع النفقات الأخرى -من القروض العامة. بل كان من الممكن دفع تكاليف البحرية بأكملها من فوائد القرض لتلبية الاحتياجات العامة. بلغ إجمالي نفقات سلاحنا البحري الفخور ١٩٧ مليونًا في عام ١٩١٣. ويجدر بنا أن ندرك أنه كان من الممكن تغطية جميع هذه النفقات دون أي تكلفة لو لم تكن ميزانية دولتنا مثقلة بأعباء الفوائد الباهظة.

إن حفنة من كبار أصحاب رؤوس الأموال المقترضة -بضعة آلاف من "المتطفلين"، من صغار المدخرين الذين يملكون بضعة آلاف من الماركات، لا يلعبون أي دور على الإطلاق في مثل هذه القروض العامة -
وهكذا تمكنا من جمع مبالغ، سنة بعد سنة، وبدون أي عمل أو جهد، كان بوسعنا أن نحافظ بها على إدارة الرايخ بأكملها، وجيشنا بالكامل، وبحريتنا، وندفع بها رواتبها.

من لا يدرك، بالنظر إلى هذه الأرقام، الأهمية البالغة لمشكلة الفائدة عمومًا، وللسياسة المالية الوطنية الفاشلة تمامًا، واقتصاد القروض خصوصًا، لا يمكن مساعدته. علاوة على ذلك، فإن الأرقام والبيانات التي تُقدم هذه الرؤية متاحة للجميع، وهي موجودة في الكتاب الإحصائي السنوي للرايخ الألماني، الذي أصدره مكتب الإحصاء الملكي السابق بأقصى درجات الدقة، وكذلك في الكتاب الإحصائي السنوي للرايخ الألماني، ودار نشر بوتكامر ومولبريخت، التي أصدرها مكتب الإحصاء الجمهوري للرايخ.

إن كون هذه الاختلالات بين النفقات الضرورية لإدارة الرايخ والجيش والبحرية، ونفقات الدولة على سداد فوائد رأس مال القروض، ظلمًا فادحًا، لن يتضح تمامًا إلا عندما ندرس الطريقة التي يُغطي بها الرايخ الآن حاجته المالية لهذه الفوائد. وهنا نصل إلى مسألة الجمارك والضرائب. لا بد لي من الإشارة هنا مجددًا إلى العرض الشامل لهذا الوضع في كتابي "الإضراب الضريبي القادم"، حيث قدمتُ الدليل القاطع على أن الجزء الأكبر من الضرائب يتحمله عامة الشعب العامل. وهكذا، ندرك أن الدولة، في البداية، تتجه نحو القروض لتنفيذ مهام عامة ضخمة، متجاهلةً تمامًا إمكانيات سيادتها المالية، أي أنها تُثقل كاهل ميزانيتها، بحيث تضطر إلى استخدام جميع إيراداتها الصافية لسداد الفوائد، وتُثقل كاهل الشعب بالرسوم والضرائب فقط ليتمكن من الوفاء بالتزاماته المتعلقة بالفوائد. إن كل المهام التي تقع على عاتق الدولة في جوهرها، يتعين عليها الآن مواجهتها في البرلمان الإقليمي والرايخ ضد أعظم المقاومة، وأخيراً ترى الدولة نفسها في دور جامع الفوائد على رأس المال المقترض، كما نراها اليوم.

إن المخرج من هذا المأزق قد تم الإشارة إليه منذ زمن طويل -وبعد هذا الفحص التفصيلي للظروف السخيفة الحالية أصبح من الواضح أنه:

ستقوم الدولة بتمويل جميع المشاريع العامة الكبرى للرايخ بحكم سيادتها المالية وبعد موافقة الشعب من خلال البرلمان مع تجنب طريق القروض بشكل صارم من خلال التخصيص المباشر للوسائل من خلال معاملات التحويل غير النقدية أو من خلال إصدار سندات خزانة الدولة الخالية من الفوائد.

وأستطيع أن أوضح هذا الإجراء بشكل أفضل من خلال مثال: تطوير الطاقة الكهرومائية البافارية.

تعود الخطط والجهود المبذولة للاستفادة من الطاقة الكهرومائية الهائلة الموجودة في الأنهار الجبلية، إلى جانب البحيرات الجبلية الكبيرة، إلى أكثر من عقدين من الزمن. لا شك أن مسألة الطاقة الكهرومائية هذه تتعلق بمصادر طاقة البلاد التي تخص المجتمع، والتي كان من المقرر استخراجها منه واستخدامها لتحقيق ربح شخصي. وبالتالي، يتضح أن تطوير هذه الهياكل الضخمة قد أثر على العديد من المصالح القانونية العامة والخاصة. يتعلق الأمر هنا بمجال يقع حصريًا ضمن نطاق نفوذ الدولة. وقد وافق الشعب أيضًا على القروض شفويًا من خلال ممثليه في ديسمبر 1920. وقد خضعت هذه القروض للمشورة الكافية والاختبار وإعادة التخطيط مرارًا وتكرارًا، وكان من الواضح تمامًا المزايا الاقتصادية الكبيرة. قررت الدولة والشعب استغلال مصادر الطاقة، والآن، بعد هذه الموافقة على القروض، لم يتبقَّ لهما سوى اتخاذ القرار المناسب بأن المبالغ التي يجنيها رواد الأعمال يمكن أن يدفعها بنك الدولة مباشرةً على أساس القروض المعتمدة. وسواء كان ذلك سيحدث من دون نقد، أو عن طريق التحويل إلى معاملات الجيرو، أو من خلال المشورة الائتمانية إلى حسابات الشيكات البريدية أو نقدًا، فهو في النهاية مسألة لا أهمية لها.

من الواضح والجلي حقًا، إذا تخيلنا أن بنك الدولة سيصدر لهذه الأغراض أمواله الخاصة بمبلغ الاعتمادات اللازمة والمعتمدة. وبالتالي، فإن سندات إنشاء الطاقة الكهرومائية هذه تمثل إلى حد ما سندات خزانة الدولة التي سيتم إصدارها لمحطات المياه المتصاعدة كائتمان استباقي بضمان الدولة. وبالتالي، كان الأمر يتعلق بأموال مغطاة بطرق متعددة. تتكون التغطية أولاً من أعمال Walchensee الجاهزة أو المتصاعدة، إلخ، وثانيًا من ضمان الدولة بأن يتم قبول الأموال بقيمتها الكاملة من الخزانة العامة بدلاً من الدفع. ستكون سندات الإنشاء في الوقت نفسه سندات جزئية على محطات المياه، دون أن تكون مطالبات الفائدة ملزمة بها. ومع ذلك، كما هو معروف، فإن هذا ليس هو الحال مع أي أوراق مالية أخرى متداولة.

من الممكن جدًا أن تُدرج سندات إنشاءات الطاقة الكهرومائية هذه المواصفات في نصّ بصمتها، مع تغطية قيمتها بالكامل. على سبيل المثال:
"هذه الورقة النقدية من فئة ألف مارك تُغطي جزئيًا قيمة المنشأة التي تُقام لاستغلال الطاقة الكهرومائية البافارية. وهي مقبولة في جميع خزائن الولايات كدفعة".

وإذا أردنا أن نذهب إلى أبعد من ذلك، فليس هناك ما يمنع الدولة من التعهد، بعد إتمام العمل، مقابل إيداع السند، بتوفير عدد معين من كيلوواط الساعة من الكهرباء أو عدد معين من مئات الأوزان من النيتروجين.

لن يرفض أحدٌ قبولَ نقودٍ تُصدرها الدولة، مُغطاةٍ بالكامل بالسلع المادية، والتي يُمكن استخدامها في الوقت نفسه، إلى حدٍّ ما، كقسيمةٍ تموينيةٍ للكهرباء. بل على العكس، يُمكننا الجزم بأنَّ هذه النقود ستحظى بشعبيةٍ خاصة، فهي مستقرةٌ تمامًا كالدولار، أو أفضل بكثير، إذ يُمكن الحصول مقابلها على كميةٍ مُحددةٍ من الكهرباء أو النيتروجين، بغض النظر عن التقلبات الاقتصادية. ومن علامات ضيق الأفق الشديد أن يُثارَ الاعتراضُ في الدعاية العامة لمختلف المُناقشين بأنَّ "لا أحد سيقبل هذه النقود".

لم يتردد أحد قط، حتى هؤلاء السادة المتحاورون، في قبول النقود التي أصدرتها الدولة. لقد قبل الجميع، حتى أكثر العملات الورقية تضررًا من بنك الرايخ، رغم أنها كانت مجرد نقود تضخم. ومع ذلك، قبلها الجميع، حتى عندما حاول المضاربون الأذكياء التخلص منها بأسرع وقت ممكن مقابل العملات الأجنبية أو السلع.

في الواقع، لم يرفض أحد حتى عملة الطوارئ للمدن والمجتمعات، وهي عملة ورقية مكشوفة مماثلة. والآن، ألا ينبغي قبول عملة ورقية مغطاة مفضلة، مثل عملة البناء المغطاة بالكامل بالأصول المادية، لأعمالنا الكبرى فورًا؟ من المؤكد أن حتى أولئك الذين يعترضون على أموال الحكومة الخالية من الفوائد، نيابةً عن أسيادهم أو بروحهم، لا يؤمنون بذلك أساسًا.

لقد ثبت بالفعل وبشكل لا يقبل الجدل، على الرغم من جميع شكاوى "المعادن" الذين يريدون اعتبار النقود مصنوعة من المعادن النفيسة فقط، أن "النقود" هي ما تُعلنه الدولة نقودًا - سواء أكانت هذه النقود مصنوعة من ورق أو خزف أو حديد أو جلد أو أي مادة أخرى، فهذا أمر لا يُهم على الإطلاق. يختلف الأمر تمامًا عندما يتعلق الأمر بالقدرة الشرائية لهذه النقود. في هذا الصدد، يُصيب "المعادن" في أن العملة المصنوعة من الذهب تحتفظ عمومًا بقيمتها التبادلية حتى في حالة الاضطرابات السياسية التي تُهز الدولة. إلا أن استقرار النقود المعدنية المصنوعة من المعادن النفيسة لا يعود إلى طابعها النقدي، بل إلى كونها سلعة ، أي الذهب.

لا شك في مبرر الدولة لتغطية حاجتها النقدية لمشروع ضخم بالطريقة الموصوفة. أولاً، الدولة ذات سيادة، أي أنها لا تحتاج إلى تأثير من أحد، فهي صاحبة السلطة، وثانياً، يمكن لمثل هذا الإجراء أن يصمد أمام أشدّ التدقيق التجاري صرامة. تُصدر الدولة هذه النقود بطريقة تُعتبر سنداً ائتمانياً على أساس ائتمانها. فلماذا يُقلّل أحدٌ من أهمية ائتمان الدولة مقارنةً بائتمان أي بنك، خاصةً عندما تُنتج الدولة أعمالاً مفيدة لرفاهية المجتمع؟ حتى لو قيل إن الدولة تدفع ثمن العمل المُنجز (لرواد الأعمال والعمال المشاركين في مشروع فالشينسي) نقداً، فهذا صحيح بالفعل، لأنه لاحقاً، بعد إتمام الأعمال، تقبل الدولة هذه الورقة مرة أخرى كدفعة مقابل العمل الذي قامت به (إمدادات الكهرباء أو النيتروجين، إلخ). وبذلك تكتمل الدورة الاقتصادية. وهكذا، تُسترد سندات البناء من فواتير الكهرباء وغيرها من السنوات الأولى، وتُتلف، ويُنشأ عمل فني تنظيمي حكومي ضخم في سوق حرة للفوائد، ملكًا للجميع دون فوائد. عملٌ استغل، دون أن يُثقل كاهل مستهلكي الكهرباء، مصدرًا ماليًا كبيرًا آخر للدولة، مما يُقرّبها من الهدف الأمثل المتمثل في سياسة مالية وطنية سليمة - دولة خالية من الضرائب.

علاوة على ذلك، تجدر الإشارة إلى أن عملية إصدار أموال البناء الخاصة بمشروع معين لا تستلزم إطلاقًا إصدار كامل المبلغ المُعتمد في أوراق مالية، لأن الجزء الأكبر من المدفوعات لأصحاب المشاريع لا يُدفع نقدًا، بل يُصرف نقدًا، من خلال التحويلات. ولكن حتى لو افترضنا إصدار كامل مبلغ البناء الجديد في أوراق نقدية حكومية جديدة، فإن هذه المبالغ، مقارنةً بالمبالغ الأخرى التي تحتاجها الدولة حاليًا، لن تكون كبيرة على الإطلاق.

في الوقت الذي كسر فيه أحد رأسه في البرلمان البافاري بسبب الائتمان البالغ 800 مليون يورو لمشاريع الطاقة الكهرومائية البافارية - أو بالأحرى: لم يكسر رأسه بل لجأ مرة أخرى إلى "قرض" بقيمة 8000 مليون يورو تمت الموافقة عليه في البرلمان "دون مناقشة في القراءة الثالثة لأغراض الطوارئ العامة".

-،

وهنا أذكر مرة أخرى الاعتبارات التي مفادها أنه في حالة مثل هذا التمويل من خلال الإصدار الجديد من النقود، لن يحدث أي نوع من التضخم، ومن ناحية أخرى فإن إصدار السندات ذات الفائدة أثناء فترة البناء يعني في كل الأحوال وجود خطر معين من التضخم.

التضخم حيث يجب أن يتم دفع الفوائد بالفعل حتى لو لم يتم تنفيذ أي عمل إنتاجي بواسطة الأعمال.

مع ذلك، لا يتأثر التوازن الاقتصادي الوطني بين المال والسلع المادية، بمعنى نظرية الكمية، بأي شكل من الأشكال؛ فمقابل زيادة وسائل الدفع من جانب المال، تزداد السلع زيادةً أكبر. وإذا سُحبت النقود الصادرة مرة أخرى وأُتلفت لاحقًا، بفضل عائدات هذه الأعمال، فإن التوازن الاقتصادي الوطني يتحسن بطبيعة الحال لصالح الثروة الوطنية وفقًا للقيمة الإجمالية لهذه الأعمال الجديدة.

حتى هنا، تجدر الإشارة إلى مدى تأثير الفائدة على تكاليف منتجات هذه الأعمال. وقد خلص أوسكار بوبينغ77، في دراسة مُفصّلة لهذه المسألة، إلى أن تكاليف إنتاج كيلوواط/ساعة تزداد كلفةً بسبب إثقال القروض بفوائد هائلة تصل إلى .(!) %500والآن، تصلنا الكهرباء من محطاتنا الكهرومائية البافارية بتكلفة أعلى بخمس مرات لأننا لجأنا مجددًا إلى طريق القروض "الأقرب". وحتى هنا، من المناسب أن نتخيل أن جميع النفقات المادية والشخصية لتشغيل وصيانة محطات الكهرباء البافارية الكبيرة ومكاتبها بين المدن -وبالتالي جميع أجور ورواتب جميع العاملين في هذه المحطات -من عمال المضخات، والميكانيكيين، والعمال، والعمال اليدويين، والمشرفين، بالإضافة إلى الجهاز الإداري الفني والتجاري بأكمله، وصولًا إلى المديرين، لا تجني من عملهم سوى خُمس المبالغ التي يجنيها أصحاب القروض -وهم أصحاب رؤوس الأموال -سنويًا، دون جهد أو عمل -كفوائد.

الفائدة تلتهم كل شيء، الفائدة تزيد من تكلفة كل شيء. رأس المال المقترض وحده هو الذي يستفيد، والسكان هم من يعانون من الضرر. السكان الذين يبنون الأعمال بقوتهم الخاصة هم من يعانون من الضرر؛ فمن يبني إذن الأعمال البافارية؟ -في الواقع المهندسون البافاريون والعمال البافاريون ورؤساء العمال ورجال الأعمال البافاريون؛ توفر المصانع البافارية معظم الآلات والمعدات -ومقابل ما لا يتم إنتاجه في بافاريا نفسها يجب تقديم الحبوب أو الماشية البافارية، وبالتالي يجب تقديم العمل البافاري مرة أخرى في المقابل -فقط الشعب البافاري لا يضع المال للبناء (على ما يبدو!)، وبالتالي فهو يحتاج إلى كبار الرأسماليين من نيويورك ولندن وباريس وبرلين. يجب على الشعب البافاري الاقتراض من جميع دول العالم وإثقال كاهل الطاقة الكهرومائية بدفعة فائدة تجعل الكهرباء أغلى بنسبة !٪500

أليس هذا جنونًا؟ أليست هذه جريمة اقتصادية؟ من أولئك الذين لم يفعلوا شيئًا سوى كتابة شيك أو توجيه مصرفي لتوقيع قرض بافاري للطاقة الكهرومائية، يتلقون مقابل ذلك، عامًا بعد عام، فوائد يدفعها الشعب البافاري.

ليس هذا فحسب، بل إن محطات المياه لم تعد ملكًا للشعب البافاري، بل أصبحت مرهونة للرأسماليين. ومن المضحك بشكل خاص أن كبار الرأسماليين لن يُقرضوا "أموالهم الوفيرة" لدولة ليست في حد ذاتها "صالحة" لرأس المال والمصالح، والتي لا تزال تتمتع بسمعة طيبة لدرجة أنه يمكن للمرء أن...

ضخّوا 800مليون فيه. وفي الواقع، تضمنت عروض سندات الطاقة الكهرومائية ضمانًا جذابًا ومطمئنًا للرأسماليين، وهو أن "الدولة البافارية بثرواتها الكاملة تضمن رأس المال والمصالح ."(!) -

---

كان أوسكار بوبينغ (1882-1956)مهندسًا ميكانيكيًا بافاريًا عمل في الجامعة التقنية في ميونيخ.
كان مؤلفًا لدراسات مثل Die Wasserkräfte بايرنز (1919)و .(1922) Bestimmung strömender Flüssigkeitsmengen in offenen Gerinnen
Zur

يا صاحب المال، ماذا تريد أكثر من ذلك! إذًا، تُقرّ ولاية بافاريا صراحةً بأن قيمتها كبيرة لدرجة أنه يُمكن إقراضها 800مليون يورو لمشروع الطاقة الكهرومائية في بحيرة فالشينسي ومشروع نهر إيزار الأوسط، لكنها لا تستطيع استخدام سيادتها المالية وتمويل هذه المشاريع من خلال سلطتها الخاصة. لماذا؟ لأنها غارقةٌ في دوامة القروض والفوائد، ولأن رجال دولتها المسؤولين لا يملكون القدرة على التفكير والشعور بالمسؤولية الكافية للحكم على هذه الخطط البسيطة والواضحة لفائدة...

التمويل الحر من تلقاء أنفسهم؛ ولذلك يلجأون إلى خبراء مصرفيين محترفين. هذا يشبه تمامًا أن يسأل مريضٌ بالسل عصيات السل لديه عما إذا كانوا يرون أنه من الصواب أن يذهب إلى دافوس أو إلى إنجادين87 للتخلص من مرضه، فيطمئنونه: "لا، لا تفعل هذا، فقد تضرك الرحلة، وربما يقع حادث قطار، بل ابقَ في منزلك، في بيئتك المعتادة. في حالتك، لا يجب عليك إجراء أي تجارب! إلخ." باتباع هذه النصيحة، وهي صحيحة تمامًا من وجهة نظر عصيات السل، ينمو الاستهلاك بشكل طبيعي، وتتكاثر العصيات بشكل رائع. وهذا بالضبط ما يحدث في حالتنا في الاقتصاد المالي والاقتصاد الربوي.

إن تلقي النصيحة من خصومه سمةٌ مميزةٌ للألمان الغافلين. فإذا ظهر رجلٌ يُحب شعبه بشغف، ويُنصحهم بهذا أو ذاك، ويُنبه المسؤولين إلى هذا الخداع أو ذاك، فمن المُرجح بنسبة عشرة إلى واحد أن المعنيين سيهرعون إلى الوغد ويسألونه بسذاجةٍ مُطلقة: "قل لي، فلانٌ أخبرني أنك وغد، أرجوك أخبرني إن كان ذلك صحيحًا!". وإذا شرح له الآخر بصدقٍ مُطلق: "لكن ما رأيك إذن؟ أنا وغد! -على العكس، أنا أعز صديق لك، لطالما ساعدتك في تجاوز ضائقتنا المالية"، فإن السائل الساذج يكون سعيدًا للغاية -لقد فعل ما يكفي، وهو سعيدٌ للغاية لأنه لا يُرهق نفسه. ولكن الصديق المزعج للشعب لا يعتبره بشكل عام جديراً بإجابته ـوتظل الأمور عالقة في روتين سياسة القروض الرأسمالية القائمة على الفائدة حتى يتم رهن آخر بند من الثروة الوطنية المجانية للقوى المالية وتدفع الأمة بأكملها الفائدة فقط للتمويل الدولي.

في الختام، لا بد لنا، في هذا السياق تحديدًا، من الإشارة إلى أن الدولة البافارية -عندما لم تكن مسألة تطوير الطاقة الكهرومائية البافارية من مهام الدولة المهمة، أي عندما كان الأمر يتعلق بمعالجة الأزمة المالية لحكومة نوفمبر -سارعت إلى إصدار حوالي 130مليون ورقة مالية من سندات الخزانة البافارية من بنك الدولة البافاري. وقد حدث ذلك دون أي غطاء، وكان الجميع يقبلون هذه الأوراق النقدية البافارية بنفس سخاء أوراق الرايخ بنك، وكان بإمكان الجميع شراء ما يكفيهم من الخبز باستخدام القسائم البافارية كما يفعلون باستخدام أوراق الرايخ بنك. في الواقع، لم يكن من الضروري أن تكون ولاية بافاريا بأكملها، كان يكفي أن يطبع رئيس بلدية ميونيخ، عاصمة المقاطعة، وبعض شيوخ المدينة، أسماءهم على مثل هذه القطع الملونة من الورق، وحتى هذه الأموال الطارئة تم تداولها، أخذها الجميع ووزعها الجميع تمامًا مثل قصاصات الرايخ بنك، وهذه الأموال الطارئة نفسها أنجزت مهمة أي مال -كونها مساعدة في تبادل السلع -بطريقة لا يمكن الاعتراض عليها.

لم يتأثر سوى مكتب واحد بشكل غير سار للغاية بهذه القطع الاصطناعية من المقاطعات والمجتمعات المحلية -التمويل العالي -وأجبروا على إصدار قانون الرايخ في أكتوبر 1921بموجبه كان من المحظور تمامًا على المقاطعات والمجتمعات المحلية إصدار

78 اشتهرت دافوس في سويسرا، منذ منتصف القرن الثامن عشر ، كمنتجع طبي لمرضى الرئة. أما إنجادين، فهو وادٍ في جبال الألب السويسرية.

Machine Translated by Google

كان هذا القانون قانونًا واضحًا لحماية اليهود ، وأعقبه عام ١٩٢٢ "قانون حماية الجمهورية".

أستطيع أن أتخيل بسهولة الخوف المفاجئ الذي انتاب التمويل الدولي عندما أدرك أن الناس في الأموال الخالية من الفوائد، حتى في شكل أموال الطوارئ غير الضارة، يحملون في أيديهم سلاحًا -بطبيعة الحال دون أن يعرف الناس ذلك -يمكنه بضربة واحدة تمزيق الشبكة الذهبية التي أنشئت بالأكاذيب والخداع من خلال قرون من العمل السري والمزيف وتحرير الشعوب من عبودية الفائدة.

في ذلك الوقت، في حالة إصدار أموال الدولة البافارية، طالب الرايخسبانك سريعًا بسحب هذه الأموال مرة أخرى، وهو ما حدث أيضًا بطريقة مطيعة خلال عام 1921. والسبب: أن هذه الأموال لم تجلب للتمويل أي فوائد عالية كما تفعل أموال الرايخسبانك من خلال الطريق غير المباشر لسندات خزانة الرايخ.

في الدولة الاشتراكية الوطنية، سيتم مستقبلًا تمويل وتنظيم جميع مشاريع الدولة الكبرى بالطريقة الموصوفة، مع تجنب تام لطريق القروض. ولن نلجأ، بطبيعة الحال، إلى الطريق غير المباشر المتمثل في تمويل مشاريع البناء الخالية من الفوائد إلا إذا تعذر جمع الموارد اللازمة من فوائض مؤسسات الدولة الأخرى أو من الضرائب الخاصة لهذه الأغراض الخاصة. على أي حال، نعلم أن هذا النوع من التمويل يفتح آفاقًا هائلة وغير مسبوقة لاستغلال الموارد الطبيعية للبلاد، وتحسين طرق النقل، وما إلى ذلك.

إن كل أمة غنية بقدر قدرتها على تنظيم العمل.97

يتجلى هذا في خطاب هتلر أمام الرايخستاغ في 30 يناير/كانون الثاني 1939، حيث أعلن: "بسبب الحاجة، تعلمنا في المقام الأول أن نأخذ في الاعتبار رأس المال الأكثر أهمية للأمة، ألا وهو قدرتها على العمل". (مقتبس من كتاب ر. دي روسي دي ساليس (محرر)، أدولف هتلر: نظامي الجديد، لندن: أنجوس وروبرتسون، 1942، ص 457 وما بعدها).

بنك البناء الاجتماعي والاقتصادي

بالارتباط المنطقي مع الفصل السابق، يأتي إنشاء بنك اجتماعي للبناء والاقتصاد، مهمته إصدار أموال بناء خالية من الفوائد، وخاصةً لبناء المساكن. وبالطبع، لا ينبغي أن يُدار هذا البنك كمؤسسة حكومية، بل كمؤسسة خاضعة للقانون العام. لذا، منطقيًا، ينبغي أن يأتي الحديث عنه بعد عرض النظام الضريبي الاشتراكي الوطني، ولكن بما أن هذا البنك ليس سوى تمويل خالي من الفوائد، يُنقل إلى ظروف الاقتصاد الخاص، وخاصةً إلى نظام بناء المساكن -وهو بالتالي فرع من فروع الاقتصاد ذي أهمية عالمية -فإن وضعه في المرتبة الأولى ربما يكون مبررًا.

إن عدم جواز إدارة بنك بناء كهذا كمؤسسة حكومية بحتة يعود إلى أن هذه المؤسسة المالية القانونية العامة يجب أن تتمتع بحرية أكبر في التصرف من مؤسسة حكومية. ولن يكون هذا مبررًا لو اقتصر الأمر على بناء المساكن فحسب، ولكن في كثير من الحالات، ستكون هناك مهام بالغة الأهمية تؤثر بشكل غير مباشر على المصلحة العامة، وعندها ينبغي، بل يجب، أن يتمتع البنك، المسؤول بالفعل عن إدارة الدولة، بحرية التصرف في إصدار قروض بدون فوائد بعد دراسة شاملة لجميع الشروط.

لكن حرية اتخاذ القرار هذه غير ممكنة في المؤسسات الحكومية البحتة. لذا، يجب ترك الأمر للمبادرات الخاصة.

على سبيل التوضيح، يمكن تقديم هنا رسم تخطيطي لمثل هذا القانون الذي تم إقراره
في عام 1922 لبافاريا:

قانون بشأن تطوير بنك البناء الاجتماعي والاقتصادي البافاري.

المادة 1

سيتم تأسيس بنك بافاري وطني للبناء الاجتماعي والاقتصادي .(BWB)

تقع على عاتق بنك التنمية الألماني مهمة تقديم الدعم المالي للمؤسسات الحكومية أو المؤسسات الوطنية ذات القيمة الاقتصادية للأفراد (سواء كانوا أفرادًا أو جمعيات) التي تخدم تنمية البلاد أو تعود بالنفع على الرفاهة العامة.

المادة 2

هيئة مكافحة الفساد هيئة خاضعة للقانون العام. وستُصدر الوزارة بأكملها مرسومًا بشأن التنظيم والإدارة والنشاط والإدارة التنفيذية.

المادة 3

يُسمح لبنك BWB بإصدار سندات خزانة خالية من الفوائد في البداية
من الأصول المادية بمبلغ يصل إلى 50 مليون مارك ذهبي.

لا يجوز أن يتم الإصدار إلا بطريقة قانونية بحيث يكون مقدار المبالغ النقدية المصدرة في أي وقت والمتداولة مغطى بأوراق مالية مادية ذات قيمة مماثلة على الأقل (رهون عقارية خالية من الفوائد، أوراق بيع الأوراق المالية، رهن عقاري، إلخ) ويتم ضمان سداد أو إعادة سندات الخزانة من خلال إيرادات الشركات أو المؤسسات التي سيتم تطويرها في غضون فترة زمنية مناسبة، بحد أقصى 50 عامًا.

المادة 4

مجموع الرهونات والأوراق المالية المستحقة على سندات الخزانة الصادرة عن بنك البحرين والكويت
يشكل رابطة التغطية لـ .BWB

المعاملات القانونية من أي نوع والتي من شأنها أن تزعج أو تضر بالتأمين أو التغطية العقارية
تعتبر البيانات التابعة لجمعية التغطية باطلة.

أي تغيير في الملكية أو الحيازة، من أي نوع، للأشياء أو الحقوق الخاضعة لمؤسسة التغطية، لا يؤثر على وجود الأوراق المالية، ويظل مرتبطًا بالشيء حتى بالنسبة للمشتري الجديد؛ ولا يُعفى السلف من المسؤولية الشخصية إلا بموافقة مؤسسة التأمين على تغيير شخص المدين. تُعتبر أي ترتيبات مخالفة باطلة...

المادة 5

يتم تسجيل جميع مكونات وحقوق منظمة التغطية الخاصة بـ BWBفي هذا السجل العام؛ والمبادئ والنتائج القانونية صالحة لهذا الكتاب على نحو مماثل للسجلات؛ ويتمتع السجل بالثقة العامة وافتراض الحق في حد ذاته.

يجب منح حق الوصول إلى السجل أو الأقسام ذات الصلة منه لأي شخص يثبت وجود مصلحة قانونية في الوصول إليه.

يجب نشر ملخصات مماثلة للميزانية سنويًا بشأن المبالغ الإجمالية لسندات الخزانة الصادرة، بالإضافة إلى المبلغ الإجمالي للأوراق المالية المستحقة لبنك البحرين والكويت عن هذه السندات، بالإضافة إلى الإضافات والخصومات، وعلى عمليات السداد والاسترداد الناجحة لسندات الخزانة.

المادة 6

سندات الخزانة الصادرة عن بنك BWBهي عملة قانونية. على الجميع قبولها بكامل قيمتها الاسمية مُقارنةً بأسعار صرف العملات القانونية الأخرى للدولة.
إذا رفض الدائن قبول أوراق الخزانة الصادرة عن البنك المركزي الأردني بدلاً من الدفع بالسعر الأدنى للصرف المذكور أعلاه، فإن المدين يتحرر من دين هذا المبلغ طالما أنه عرض فعلاً الدفع بأوراق الخزانة.

يُصدر بنك BWBسندات الخزانة بدون فوائد، ويتفق، في عقد، على الشروط العامة والخاصة للشروط القانونية المتبادلة المتعلقة بفترات الإصدار وأسعاره، والأوراق المالية والرهون العقارية التي يتعين على المدين سدادها، بالإضافة إلى السدادات والشروط القانونية الأخرى ذات الصلة. تُتاح نسخة من هذه العقود للجميع كملحق للقيود في سجل جمعية التغطية.

يحق للبنك المركزي للتمويل العقاري تحديد الرسوم الإضافية أو الرسوم الخاصة بالتكاليف الإدارية عند الالتزام بالقروض أو التحصيلات السنوية أو عند تحديد الأقساط أو الخصومات المقابلة في أي وقت بطريقة عامة موحدة.

يجوز إصدار أو عرض سعر في البورصة أعلى من السعر الأدنى المحدد في المادة الأولى.

لا يجوز سداد المبالغ المدفوعة إلا من خلال سندات الخزانة من نفس النوع الذي تم إصدارها به.

المادة 7

يخضع نشاط البنك المركزي فيما يتعلق بمراعاة الأحكام الواردة في هذا القانون لرقابة وإشراف مجلس رقابي عام يتكون من وزير المالية أو من يمثله، ووزير الداخلية أو من يمثله، ووزير العدل أو من يمثله، وثلاثة أشخاص يتم انتخابهم من مجلس النواب لمدة سنتين.

المادة 8

بند العقوبة: عقوبات بالسجن على الإضرار المتعمد بأوراق مالية جمعية التغطية، وكذلك على الأعمال التجارية أو الاعتيادية، وخاصةً في أسواق الأوراق المالية، أو تخريب أوراق البناء أو سعر صرفها، أو الشروع في ذلك. بالإضافة إلى ذلك، تُفرض غرامات مالية باهظة على ذلك، حتى على الأشخاص الاعتباريين.

في "الشروط التنفيذية"، صدرت تعليمات دقيقة لتشكيل مجلس الإدارة والمجلس الاستشاري الذي يضم ممثلين عن الوزارات والبرلمان وشركات البناء. وتتمثل مهمة هذا المجلس الاستشاري في مراقبة الاستخدام القانوني لسندات البناء، وفحص سداد الأقساط، والتحقق من تعويضات الرهن العقاري، والموافقة على أسس الرهن بسندات بناء خالية من الفوائد، إلخ.

ثمّ نظّمت الشروط الإضافية السداد والتصفية، وتسجيل الأسهم على سلسلة سندات البناء الصادرة وعلى الأوراق المالية المسجلة لها،
بالإضافة إلى المزيد من القيود على تصاميم البناء المعتمدة، إلخ. في ذلك الوقت، حفّز إنشاء مثل هذا البنك الاجتماعيّ الحاجةَ الهائلة للسكن، وعجزَ الرايخ والمقاطعات بأيّ شكلٍ من الأشكال عن السيطرة على الضائقة بشكلٍ فعّال. كان بإمكان مؤسسات الإسكان المعنية، بالطبع، توفير مساحاتٍ سكنيةٍ هنا وهناك، لكنّها لم تستطع بناء أيّ مساكن جديدة. عانى نشاط البناء الجديد من نقص المواد، وخاصّةً من حقيقة أنّه في ظلّ الرقابة الطارئة القائمة على الإيجارات، كان بناء مساكن جديدة "غير مربح" إطلاقًا لرأس المال الخاص.

ولم تكن المنح التي قدمتها الرايخ والأقاليم لتغطية ما يسمى بنفقات البناء المفقودة كافية حتى الآن لمواجهة الانخفاض المستمر في قيمة العملة.
حتى مشاريع بناء المساكن الفردية التي بدأت هنا وهناك لم تُفلح في حل أزمة السكن العامة. حتى إنشاء صناديق قروض عقارية رخيصة كان مستحيلاً، فمع استقرار الإيجارات آنذاك، لم يكن حتى أرخص تمويل للبناء يُغطي فائدة قدرها .4%

وهكذا، وكما سبق أن أشرنا في الملاحظات الأساسية، فإنه على الرغم من أعظم الاحتياجات ـ بسبب عدم كفاية الربحية ـ فإن هذه الاحتياجات ببساطة غير مغطاة.

إذا نجحنا في إزالة أعباء الفائدة السنوية المتكررة، وإذا اتخذنا التدابير اللازمة لتوفير تمويل بدون فوائد لمن يحتاجون إلى السكن، فسيكون من الممكن تحفيز سوق الإسكان على نطاق واسع. ومع ذلك، لن يقتصر الأمر على إزالة الحاجة الماسة إلى السكن بكل ما يترتب عليها من أضرار اجتماعية وصحية، بل سيُحفز السوق الداخلية أيضًا بشكل استثنائي، لأن جميع المهن المساعدة التي لا تُحصى، من أقفال ونجارين وسقّافين وسباكين وزجاجيين وتركيبيين وخزف وتركيب أرضيات وبلاط، ودهانين وجصّاصين، يعتمدون عليها، فيجدون بدورهم عملًا ورزقًا، وتتعزز قدرتهم الشرائية.

وهذا يعني أنه يتم تقديم أموال البناء بدون فوائد.

يتم إصدار هذه السندات الإنشائية من قبل "بنك البناء الاقتصادي والاجتماعي".
يُدفع للموردين ورواد الأعمال ثمن البناء بهذه الأموال. ويسدد مالك المبنى المبلغ المستلم بدون فوائد على أقساط مناسبة خلال فترة تتراوح بين 30و05 عامًا، وفقًا لطبيعة البناء ومتانته. تختلف سندات البناء عن عملة الرايخ أو الأقاليم، تمامًا كما كانت تختلف سندات بنك الرايخ عن سندات خزانة القروض.
وكما ذُكر سابقًا، تتمتع سندات البناء هذه بتغطية مادية كاملة، إذ تُنشأ في الوقت نفسه أصول مادية جديدة (منازل) لصالح بنك البناء، مساوية في قيمتها للسندات الصادرة.

والتي يتم تأمينها قانونيًا من خلال تسجيل الرهن العقاري الخالي من الفوائد بنفس المبلغ.

عمليًا، لن تُذكر القيمة الكاملة للمباني الجديدة في سندات البناء، بل تُذكر فقط نفقات البناء الفعلية. لذا، يجب توفير الأرض على الأقل من قِبل شركات البناء أو جمعيات البناء أو المجتمعات المحلية، بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يُساهم المحتاجون للسكن بنسبة تتراوح بين %10و03% على الأقل من قيمة المبنى، على أن يُحتفظ بنسبة %5منها لتغطية التكاليف الإدارية لبنك البناء.

ثم يُسدّد القرض دون احتساب أي فوائد إضافية. وبهذه الطريقة، تنمو قيمة العقارات المجانية لأصحابها عامًا بعد عام، وكذلك القيم المحتفظ بها ضمن إجمالي قيمة العقار كتغطية لسندات البناء الصادرة.

وبالتالي فإن كمية أوراق البناء المتداولة تقل وفقا للسدادات التي تتم.

إن الطبيعة القانونية لهذه الأموال المخصصة للبناء لا تتمثل إلا في إصدار سند.
المدين في هذا السند هو بنك البناء. دائن السند هو المالك الحالي لـ
هذه الرابطة.

لا يُمكن منع أحد من إصدار السندات، فالأمر دائمًا يتعلق بالظروف الخارجية، وما إذا كانت السندات الصادرة عن جهة ما مقبولة عمومًا كوسيلة دفع.
وكما ذُكر مرارًا، فإن سندات البناء تكون دائمًا، وفي أي ظرف اقتصادي وسياسي مُحتمل، مُغطاة بالكامل بالأصول المادية المُقابلة لها. لذا، لا مجال لوقوع البنك في صعوبات مالية في أي وقت.

غير أن القبول الشامل مضمون في اللحظة التي تتعهد فيها الدولة بتحمل الضمان لاسترداد سندات البناء في فترة زمنية محدودة، وخلال مدة السندات، بقبول السندات في سجلاتها كدفعة أو عندما يتم إعلانها كوسيلة دفع قانونية.

إن قبول هذا الضمان لا يعني عمليًا تخفيف العبء عن الدولة، بل على العكس. فاليوم، يتوجب على الدولة إنفاق ملايين الدولارات سنويًا على المنح التي أقرتها لتغطية نفقات البناء المفقودة، ثم استردادها من خلال الضرائب العامة. ويُلغى هذا الأمر نهائيًا.

إن المنح التي تقدمها الدولة الآن هي في الواقع أموال ضائعة يجب على المجتمع استعادتها، والتي تذهب إلى بعض الأشخاص المحظوظين الذين تمكنوا بالفعل من الحصول على مثل هذه المنح.

وهكذا، حتى عندما لا يتمكن أحد المتأخرين عن السداد من بين المستفيدين من سندات البناء الخالية من الفوائد في وقت ما من الوفاء بالتزاماته، فإن هذا لا يلعب أي دور فيما يتصل بالادخارات الهائلة التي تحققها ميزانية الدولة لأنها أيضاً لا تضطر بهذه الطريقة إلى تقديم أي تضحيات تضيع بالكامل.

وبما أن الأمر يتعلق بمهمة ذات أهمية اجتماعية كبيرة، فمن المبرر إنشاء
شركة قانونية عامة مستقلة كأداة وحاملة لتنفيذه.

بهذه الطريقة، تُعزل هذه المؤسسة عن نطاق الأشكال الاجتماعية الاقتصادية الخاصة التي ترتبط بها بطبيعتها نوايا الكسب الشخصي والإثراء في نظر الشعب. من جهة أخرى، تُعزل المؤسسة عن نطاق مشروع الدولة الصرف، الذي يُوجد تجاهه، وإن كان ذلك ظلمًا، نفورٌ من عامة الناس في جميع الشؤون الاقتصادية.

في اللوائح التنفيذية يجب تسجيل كل ما هو أساسي
لا غنى عنها للجمهور ولأمن إدارة أعمال البنك.

يمكن للمجلس الاستشاري المقترح أن يمتد تأثيره إلى ما هو أبعد من ذلك. فهو في حد ذاته انعكاسٌ لجميع جماعات المصالح المعنية.

إن إنشاء بنك البناء كشركة قانونية عامة له أيضًا التأثير الجانبي اللطيف المتمثل في أن كامل مجمع قيم الثروة التي تم إنشاؤها بهذه الطريقة لا يظهر كملكية للدولة ولكن كملكية لكيان قانوني مستقل، وهو بنك البناء.

وبالتالي، فإن البنية القانونية أو الصفة القانونية لهذا البنك الإنشائي هي كما يلي: يُعتبر البنك الإنشائي كيانًا قانونيًا بحكم كونه شركة قانونية عامة معترفًا بها أو مُنشأة؛ ولا يتألف هذا البنك الإنشائي إطلاقًا من أعضاء فرديين؛ بل هو في حد ذاته صاحب الحقوق والواجبات الناشئة عن أنشطته. ومع ذلك، فهو ليس جهة رسمية، ولا مؤسسة حكومية، ولا عضوًا في أي جهاز حكومي.

إن إنشاء مثل هذا الشكل القانوني ليس أمرًا شائعًا وتقليديًا، بل هو أمرٌ منصوص عليه في القانون، إلا أن الظروف الراهنة تتطلب مؤسساتٍ حديثةً مماثلة. وهنا تكمن فائدةُ إرساءِ نظامٍ كهذا: تجاوزُ حدودِ التقاليدِ للتكيفِ مع متطلباتِ العصر.

يمكن تفسير كيفية سير الأعمال التجارية بشكل أفضل من خلال مثال فردي: يعلن بنك البناء مسبقًا عن الأساسيات والشروط الأساسية التي يجب الوفاء بها إذا كان من المقرر النظر في طلب الموافقة على أموال بنك البناء.

يوجه مقدم الطلب طلبه مع الوثائق اللازمة إلى بنك البناء، وفي الحالات الإيجابية يبرم عقدًا مع المحتاجين إلى السكن (أصحاب المنازل).

يُنص في هذا العقد، في المقام الأول، على جميع ما ينص عليه قانون بنك البناء ولوائحه التنفيذية، بما في ذلك الالتزام باستخدام أموال البناء فقط في تشييد المبنى، والالتزام بالرهن العقاري، وسداد الأقساط. كما يُحدد هذا العقد جميع الشروط القانونية الأخرى المترتبة على ذلك. ويجب تحديد ما إذا كان من يحتاج إلى سكن لا يحق له بيع العقار مرة أخرى، وهو أمرٌ مُبينٌ عمليًا في أمر الرهن. وتُنظم شروط انتقال الميراث وحالات التخلف عن السداد وفقًا لذلك بسداد قسط أو أكثر.

(تنشأ التفاصيل من طبيعة هذا الأمر).

لأن جميع شركات التوصيل وجميع العمال يتقاضون أجورهم فقط بأوراق بنك البناء التي يصدرها بنك البناء نفسه، فإن أوراق بنك البناء لا تُتداول لأول مرة في جميع الظروف إلا بقدر ما يؤول إليه المقابل من المدفوعات للعقار. تصل أوراق بنك البناء من العمال والموردين إلى الجمهور؛ ونظرًا للضمانات الموجودة، وخاصةً لأن الدولة تتحمل ضمان أوراق بنك البناء وتقبل خزائن الدولة أوراق بنك البناء كوسيلة للدفع، فإن الجمهور سيقبل أوراق بنك البناء كأي عملة أخرى. وبالتالي، يبقى الأمر متروكًا لمالك المنزل في كيفية الوفاء بالتزامه تجاه بنك البناء بسداد 2% سنويًا من المبالغ المقترضة بأوراق بنك البناء. بمعنى آخر، يجب على مالك المبنى والمدين بالرهن العقاري لبنك البناء إصدار 2%سنويًا بأوراق بنك البناء من المبالغ المتداولة. عمليًا، سيتمكن مدينو الرهن العقاري من تحصيل أوراق بنك البناء المتداولة بالفعل مع العملة المحلية قبل تاريخ انتهاء مستحقاتهم، وبالتالي سداد مدفوعاتهم.

الالتزام. إن المكان الأنسب للحصول على أوراق مالية للبناء هو مواقع البناء التي يمكن العثور عليها قيد التشغيل في أي وقت.

إذا افترضنا، لتكوين فكرة، أنه خلال عام واحد، تُصدر أوراق نقدية لبنك البناء في ميونيخ بقيمة 10ملايين مارك ذهبي، فإن 200ألف مارك ذهبي ستعود إلى بنك البناء سنويًا؛ وبالتالي، بعد 50عامًا على الأكثر، سيعود المبلغ بالكامل ويحصل عليه بنك البناء، وبعد 50عامًا على الأكثر، تُسدد المنازل المبنية منه وتصبح ملكًا لأصحابها خاليًا من الديون. وقد تم السداد بالكامل دون دفع أي فلس واحد كفوائد عبثية؛ ويتم السداد أيضًا من خلال وسيلة بسيطة تتمثل في إنشاء بنك البناء، المرتبط بضمان الدولة.

يتمثل العمل الاجتماعي في أن الدولة أنتجت قيمة المنازل من العدم، وأنها خلقت دخلاً لآلاف العمال ورجال الأعمال من خلال بناء هذا المبنى بأكمله.
وإذا افترضنا أن الأمر يتعلق بآلاف المنازل الفردية، فإن آلافًا من المعدمين يتحولون بذلك إلى مالكي أراضٍ.

وسوف يتم تقديم اعتراضات وتحفظات مختلفة، ويمكن اقتراح أهمها:

.1اعتراض التضخم. هذا الاعتراض قصير النظر وغير ذي صلة؛ فكما سبق شرحه في فقرات سابقة، لا ينشأ التضخم إلا عند إصدار نقود مكشوفة. وهنا، تُشكّل التغطية المادية تحديًا لأوراق النقد الإنشائية؛ لذا، لا أهمية لتداول كميات كبيرة منها.

.٢الاعتراض على أن هذه المسألة جديدة وغير مُجرّبة. هذا الاعتراض غير قابل للتطبيق، وربما تكون المسألة جديدة بالنسبة لألمانيا. في أماكن أخرى، اعتاد المرء على شهادات الدين المعفاة من الفوائد والمغطاة بأصول مادية. والمثال النموذجي على ذلك هو الضمان الإنجليزي الذي طُرح قبل مئة عام ولا يزال قائمًا. الضمان هو أمر يمنح المالك الحق في كمية معينة من الحديد الخام مودعة في مخزن مركزي معين. تُستخدم سندات الضمان هذه كعملة؛ ولا تتأثر القوة الشرائية للضمان إلا بتقلبات سعر الحديد الخام في السوق العالمية.

لو كانت لدينا في ألمانيا، على سبيل المثال، مثل هذه الضمانات، لكانت مستقلة تمامًا عن العملات الألمانية وتقلباتها. كانت قيمة هذه الضمانات مرتبطة بسعر خام الحديد، وكانت قيمة هذه الأسعار بدورها تُنظّم تلقائيًا وفقًا للعملة.

وفي مذكرة الضمان نجد مثالاً هاماً على الطبيعة الشعبية لشهادة الدين الخالية من الفوائد وأمر الدين المغطى بأصل مادي.

وبما أنه يتعين إنجاز تشييد مبانٍ جديدة ذات أهمية اقتصادية وطنية كبيرة، فمن الضروري بناء مستعمرات كاملة على التوالي.

إن الرغبة في بناء منازل فردية أو حتى منازل متصلة فقط هي وجهة نظر خاطئة، عندما يرغب الشخص الذي يبحث عن منزل بنفسه في أن يصبح مالكًا.

الضرر الذي يجب معالجته هو أزمة السكن، وبالتالي، لا يتعلق الأمر أساسًا بالإسكان، بل بتوفير فرص سكنية. وسيُعالج هذا الأمر أيضًا من خلال تشجيع بناء الشقق التجارية للإيجار. لذا، لا شيء يمنع مالك منزل للإيجار من الطراز القديم من الحصول على قروض بناء لبناء منزل جديد. وفي هذه الحالة تحديدًا، سيكون من الممكن المطالبة بدفعة مقدمة نقدية تتجاوز 10%فقط من إجمالي قيمة المبنى.

القيمة؛ كثيرٌ من هؤلاء الأشخاص مستعدون ومستعدون لإنفاق مبالغ طائلة من أموالهم الخاصة على بناء المساكن إذا حصلوا على منحةٍ تُعادل المبلغ المتبقي أو الجزئي بدون فوائد من بنك الإنشاءات. إن خلوّ أموال بنك الإنشاءات من الفوائد يُتيح مراعاة هذا الجانب من انتعاش سوق البناء، وهو جانبٌ بالغ الأهمية للمدن الكبرى.

ولكن هذا البنك الاجتماعي والبناء الاقتصادي سوف يتجاوز في وقت لاحق حدود تمويل المباني السكنية إلى إصدار قروض خالية من الفوائد للمشاريع ذات الأهمية الاقتصادية الوطنية، والصناعات، والأشغال العامة، وتحسينات الزراعة، وما إلى ذلك، حتى لو كانت فترة السداد أقصر.

الدولة بلا ضرائب

الهدف الرئيسي للدولة الاشتراكية الوطنية هو: دولة بلا ضرائب. وإن بدا هذا في ظل الظروف الراهنة ضربًا من الخيال، وإن بدا للكثيرين وعدًا أشبه بوعدٍ بعيد المنال، فإننا نعلم مع ذلك أن هذا الهدف في متناول اليد، على الأقل بقدر ما يلزم من تخفيف الضغط الضريبي الهائل عن كاهل الشعب.

بكل وضوح، قدّمنا في الفصول السابقة الدليل على أن معظم الضرائب اليوم تُستَهلَك بدفع الفوائد فقط. ندفع الضرائب على كل قطعة خبز نأكلها، وكل غرفة دافئة تُكلّف ضرائب إضافية، وكل عملية شراء تُثقلها ضريبة المبيعات.

ولكن كل ما يذهب إلى الضرائب بهذه الطريقة لا يكفي، إلى حد كبير، لسداد الضرائب على ديون التعويض وحدها.

إن تجاهل هدف رئيسي كهذا، كالدولة بلا ضرائب، كمثالٍ مثالي، يُظهر دائمًا نقصًا في الذوق والفهم النقدي. بالنسبة لمن سار معنا على دروب السياسة المالية المعاصرة الواسعة والمعقدة، ولم يفقد خيط أريادن -التزام الدولة بالفائدة- لا بد أن يكون من السهل أيضًا إيجاد مخرج من متاهة مينوتور هذه.

"إن من يرفع نفسه فوق الانحطاطات ويستعرض من وجهة نظر راقية الروابط الموصوفة: التزام الدولة بالفائدة -الضريبة -التضخم، ومن يعترف بالتزام جميع دول الدائرة الثقافية الغربية بالفائدة كحقيقة تهيمن على كل شيء، ومن يعترف بأننا نعيش في عصر انقلاب كامل للظروف الصحية والمعقولة بين العمل والثروة، ومن لا يستطيع أن يتجنب المنطق الملزم القائل بأن الدولة، بحكم سيادتها المالية، ليست مقيدة تمامًا بطريق القرض ولكنها قادرة على تمويل جميع مهام الدولة العامة الكبيرة بشكل إبداعي من خلال حقها الخاص، بالنسبة له، فإن المطالبة بدولة لا تعتبر الإدارة المالية للدولة أن مهمتها الأولى هي استخراج أكبر قدر ممكن من الضرائب من مواطني الدولة ولكن على العكس من ذلك، إزالة كل ضغط ضريبي مرهق وتخصيب الاقتصاد الوطني، هي الخطوة الأخيرة فقط في عالم سياسي مالي جديد.

بوسعنا تقديم دليل رقمي على أن الدولة بدون ضرائب ليست مثالية على الإطلاق، بل إن إمكانية ذلك واردة في كل ميزانية رسمية للدولة إذا تحررت من عبء الفوائد المتراكم عليها. ويثبت تاريخ حالات إفلاس الدول، الذي يروي عشرات الحالات التي تخلصت فيها الدول من أعباء الفوائد والديون المتراكمة عليها عن طريق الإفلاس، قدرتها على القيام بذلك دون محاسبة.

"سيكون من الصعب للغاية أن نعود هنا مرة أخرى إلى التفاصيل الدقيقة التي قدمتها في عملي الجدلي الصغير، "إفلاس الدولة: الحل"، أي تعديل مدفوعات الفائدة من القروض العامة في التحويل المتزامن للسندات إلى أصول مصرفية خالية من الفائدة، لا يستحق بأي حال من الأحوال الاسم السيئ للإفلاس، ولكن هذا الشكل من تحرير الدولة والشعب من ديونها المرتبطة بالفائدة يعني في الواقع تحرير الدولة والاقتصاد من السلاسل التي لا تطاق.

مع ذلك، كان تعديل مدفوعات الفوائد هذه سيُمكّن، حتى قبل الحرب، من تغطية نفقات الدولة لإدارة الدولة بأكملها. وقد عرضتُ ميزانية ولاية بافاريا لعام ١٩١١ كمثال. في ذلك الوقت، بلغت إيرادات ولاية بافاريا مما يُسمى بالمؤسسات التجارية الحكومية (السكك الحديدية والبريد والبرق) ١٢٠ مليون مارك ذهبي، وإيرادات غابات الدولة ٤٠ مليونًا. بلغ إجمالي

بلغت نفقات الإدارة الحكومية بأكملها لإدارة العدالة (جميع المحاكم الجزئية مع كامل نفقاتها من الموظفين والمواد، وجميع المحاكم الإقليمية، والمحاكم الإقليمية والمحاكم العليا في ميونيخ ونورمبرغ، إلخ) 27مليونًا. بالنسبة للإدارة الداخلية الكبيرة والمتطورة بعناية في ولاية بافاريا بأكملها -وبالتالي بالنسبة للعديد من المحاكم الجزئية، وحكومات المقاطعات، وقسم شرطة ميونيخ، والدرك، بالإضافة إلى العديد من الهيئات والسلطات الأخرى مثل السلطات الطبية، ومستشفى التطعيم الإقليمي، ومؤسسات البحث عن الأغذية والأغذية شبه الفاخرة، والمصحات والملاجئ العقلية، والمحكمة الإدارية، ومكتب الإحصاء الإقليمي، والسلطات الأرصاد الجوية، وغرف التأمين، إلخ -تم صرفها في ميزانية الدولة. بالنسبة للتعليم والمدرسة والكنيسة، وبالتالي بشكل خاص لجميع المدارس المتوسطة والمدارس الثانوية والمدارس الإعدادية والمدارس اللاتينية ومدارس التعليم الثانوي والمدارس الإعدادية والمدارس المهنية العليا ومؤسسات تدريب المعلمين وجميع مدارس البناء الحكومية والمدارس المتخصصة والمدارس التجارية والموسيقى والمدارس الزراعية والمدارس الزراعية المحلية ومعهد Weihenstephan80 ومعهد البحوث البيولوجية وجميع المعاهد التعليمية النسائية، ثم، قبل كل شيء، للجامعات بمجموعاتها ومعاهدها التي لا تعد ولا تحصى، والجامعة التقنية وجامعات الفنون الأخرى والجامعات التجارية وأكاديمية الموسيقى ثم متحف Maximilianeum81، بالإضافة إلى المعاهد المركزية للعلوم والفنون وأكاديمية العلوم والمجموعات العلمية للدولة والمتاحف البافارية ومكتبة الدولة ومسرح الدولة وما إلى ذلك، لهذا المجال الهائل من أنشطة وزارة الثقافة مع آلاف المسؤولين، مع كنوزها الفنية الهائلة في المجموعات والمتاحف، والتي تتطلب جميعها بالفعل مبانٍ وإدارة ورعاية، في في عام ١٩١١، صُرف ٥١ مليونًا. وفي مجال وزارة المالية، التي لا تقتصر مهامها على جني الأموال من الشعب فحسب، تقع أنشطة إدارة الغابات التي تضم مئات من عمال الحراجة، بالإضافة إلى إدارة المناجم، ومصانع الصهر، ومصانع الملح، وجميع مكاتب الجمارك المركزية والفرعية، ومكتب سك العملة المركزي، وإدارة ديون الدولة، والبنك الحكومي، ومكاتب المساحين، ومكتب المساحة الإقليمي، ثم أيضًا إدارات المنتجعات الصحية الحكومية، ومكتب مصنع الجعة في ميونيخ، إلخ. وقد تسبب هذا المشروع الضخم أيضًا في تكلفة قدرها ١٥ مليونًا. أما نفقات وزارة النقل ، فقد غُطيت من إيراداتها التشغيلية الخاصة، في حين أن معاشات موظفي الخدمة المدنية القدامى تطلبت مبلغًا كبيرًا للغاية بلغ حوالي ٣٦ مليونًا.

في عام 1911 40 مليون

وهكذا فإن مجموع ما طالبت به إدارة العدل، والإدارة الداخلية بما فيها المباني -التي لم أذكرها صراحة أعلاه -وكذلك إدارة المالية، وكذلك التعليم والتنمية، والمعاشات بلغ 27+40+51+13+36=167 مليون.

إن الفوائض التي سلمتها مؤسسات الدولة والبريد والسكك الحديدية والمناجم والغابات إلى خزانة الدولة، والتي بلغت نحو 160 مليون روبل، كانت كافية تقريبا لتغطية كامل الجهاز الإداري الضخم للدولة ـــ من دون سنت واحد من الضرائب!

كانت الدولة بلا ضرائب لتتحقق لو لم يُستخدَم إجمالي الضرائب المُستخرَجة من الشعب البافاري، أي 60 مليونًا من الضرائب المباشرة و35 مليونًا من الضرائب غير المباشرة، بالإضافة إلى 31 مليونًا من الرسوم، أي ما مجموعه 134 مليونًا، بالكامل لسداد فوائد رأس مال القروض. أما مدفوعات فوائد ديون الدولة البافارية وحدها،

---

80 Weihenstephan هو دير يعود تاريخه إلى القرن الحادي عشر في بافاريا العليا تم تحويله في عام 1803 إلى مدرسة غابات ومصنع جعة تابع للدولة.

81 تم تصميم متحف ماكسيميليانيوم في ميونيخ من قبل الملك ماكسيميليان الثاني ملك بافاريا كمقر لمؤسسة الطلاب. منذ عام 1949 أصبح مقراً للبرلمان البافاري.

وطالبت بـ 84.6 مليون (!)وكان على بافاريا أن تدفع 50 مليونًا إلى الرايخ أيضًا لسداد الفائدة على ديون الرايخ.

لقد قدمتُ لمحةً موجزةً عن جوانب حياتنا الحكومية، الكبيرة والصغيرة. ويبدو هذا مهمًا للغاية لأن الاشتراكية الوطنية تُراعي أيضًا العملَ الاستثنائيَّ والمثاليَّ الذي أنجزته الدولة القديمة، والذي لا يتطلب أي إصلاح أو تحسين، طالما أنه لا يتعلق بأمورٍ لا يمكن البتُّ فيها.

حتى بالنسبة لأي جهاز حكومي، صحيح أنه لا يمكنه الصمود إذا لم يرغب في الجمود. في كثير من المجالات، لن يضرّ روحٌ أكثر نضارةً وحرية، وهنا وهناك، من المناسب إجراء إصلاحات جذرية. في كثير من فروع جهازنا الإداري، لا بد من أن تحلّ روحٌ جديدة على الأقل، لا سيما روح المسؤولية الحاسمة للموظف الحكومي تجاه مهامه والأشخاص الذين يخدمهم.

لقد تم إجبار مجال واحد فقط على اتباع طرق خاطئة تمامًا -الإدارة المالية للدولة.
إذا توافرت الظروف الموصوفة آنفًا، فهذه علامة على ضرورة إحداث تغيير جذري. وهذا ينطبق على الدولة قبل الحرب، إذ كانت آنذاك مُلزمة بخدمة فوائد رؤوس أموال القروض الخاصة.

لا شيء يكشف بشكلٍ أوضح عن اعتماد الدولة على رأس المال المُقترض الذي كان موجودًا آنذاك من دراسة توزيع الضرائب على مختلف أشكال الدخل. ووفقًا لميزانية عام ١٩١١، التي استندنا إليها في ملاحظاتنا حتى الآن، قُدِّرت قيمة العقارات بـ ١٢.٦ مليون مارك، والعقارات بـ ١٢.١ مليون مارك، والمؤسسات التجارية بـ ١٧ مليون مارك، ولكن من ناحية أخرى، بلغت قيمة معاشات رأس المال، التي يبلغ إجمالي دخلها التقاعدي ٢٥٣ مليون مارك ذهبي، ١٠ ملايين مارك فقط. وهذا يُعدّ في الواقع معاملةً مُتساهلةً للغاية لمن يستطيعون العيش دون جهد والعمل على حساب القوى العاملة.

إن العدد الهائل من الدخول التقاعدية الصغيرة -ونحن نفكر في مجموعة المعاشات التقاعدية التي تتراوح بين 70 و007 مليون مارك -يمثل في الواقع الجزء الأكبر من التزامات ضريبة المعاشات الرأسمالية، أي حوالي 150 ألفًا، ولكن لا دخلهم من فوائد رأس المال ولا مدفوعاتهم الضريبية، التي تبلغ حوالي 0.7 مليون، تلعب دورًا في ميزانية الدولة -ولكن ما يجعل هذه الأرقام جديرة بالملاحظة بالنسبة لنا هو الظروف التي خلقت فيها رأس مال القروض الكبير في هؤلاء المئات من الآلاف من المتلقين للفوائد الصغيرة حارسًا وقائيًا قويًا ضد جميع الهجمات ضد الجهد والدخل الخالي من العمل من الفائدة.

من السهل بطبيعة الحال إقناع هؤلاء المستفيدين الصغار من الفوائد بأن مدخراتهم تضمن لهم، إلى حد ما، استحقاقًا دائمًا للفوائد، إذ إن التشابه واضح بين هؤلاء الذين كدّوا طوال حياتهم وعملوا بالفعل من أجل مدخراتهم ومستفيدي المعاشات التقاعدية في ظل ظروف الدولة والموظفين. لكن ما يميز هذا الموقف عن فكرة المعاش التقاعدي هو الفارق الجوهري في أن استحقاق المعاش التقاعدي يعتمد على الشخص وينتهي بالوفاة، بينما استحقاق الفوائد مادي ويرتبط ارتباطًا موضوعيًا، مستقلًا عن الشخص، بحيازة المال كـ"استحقاق قانوني أبدي".

وسوف نتناول هذه الارتباطات بمزيد من التفصيل في مناقشة معاشات الشيخوخة العامة، لأن هذه الملاحظات سوف تسمح لنا بإيجاد الانتقال من المصلحة الأبدية غير المبررة إلى المطالبة المشروعة لكل رفيق وطني بشيخوخة خالية من الهموم.

لا يدخل هؤلاء المتلقون للفائدة الصغيرة في الاعتبار عندما نتناول المسألة التي نتعامل معها بشأن المعاملة المتساهلة للغاية لرأس مال القروض من جانب الدولة القديمة، بل فقط أولئك الذين يبتلعون حصة الأسد من معاشات رأس المال والذين يتقدمون بعد ذلك مرة أخرى باعتبارهم المانحين الماليين الكبار للدولة.

لذا، فلنتخلص من هذا الهراء الاقتصادي الوطني المتمثل في الإدارة المالية للدولة الموجهة نحو المصالح الرأسمالية، ولنتوجه إلى دولة الاشتراكية الوطنية الحرة، دولة العمل والأداء الخالية من كل الضرائب.

بمجرد تحرر الدولة من عبء التزاماتها المالية، سيتضح ما يمكن للدولة تحقيقه. إذا أُضيفت مصادر دخل جديدة واسعة النطاق، مثل استغلال الطاقة الكهرومائية والموارد الطبيعية للبلاد، فإن الدولة بدون ضرائب لن تكون مجرد حلم، بل واقعًا سعيدًا.

إذا أردنا مع ذلك الحديث عن سياسة ضريبية للدولة الاشتراكية الوطنية، فذلك لأن هذه المصادر الضريبية كانت تُموّل العديد من المهام التي تنتظر حلاً حكومياً، والتي لم تعد تُخصص لها أي أموال في ميزانية الدولة. نفكر هنا في مجالات واسعة كالصحة الوطنية، ومكافحة الأمراض التناسلية، وإدمان الكحول، وتشجيع الرياضة البدنية، ودعم الفنون والعلوم بشكل أكبر، وإجازة الأمومة، ورعاية الأطفال، وبناء المدن الخضراء، وقبل كل شيء، الوفاء بديون الشرف التي يتحملها الشعب الألماني تجاه جرحى الحرب وأراملها وأيتامها.

ينبغي أن نأخذ ما يلي كمبادئ توجيهية لنظام الدولة الاشتراكية الوطنية في مجال السياسة الضريبية:

.1يتم استبعاد الضرائب المفروضة على دفع الفوائد على القروض الداخلية.
.2لا يجوز فرض الضرائب إلا لتغطية نفقات الدولة لأغراض غير إنتاجية، وللإدارة، وإدارة العدالة، والجيش، والشرطة، والنظام الصحي، والتعليم، وذلك بقدر ما لا تكفي فوائض المؤسسات التجارية للدولة، والسكك الحديدية، والبريد، والتلغراف، والغابات الحكومية، والمناجم الحكومية، وكذلك إمدادات الكهرباء من القواعد الحكومية الكبيرة بين المدن، لتغطية هذه النفقات.

.3لتغطية الاحتياجات الخاصة أو حالات الطوارئ الخاصة، وخاصة في حالة الحرب، فإن الضرائب المباشرة وغير المباشرة ليست مسموحة فحسب، بل إنها أمرت بها.
.٤يمكن فرض الضرائب المباشرة على الممتلكات بأي شكل من الأشكال، ولكن في هذه الحالة، يجب التخطيط لتدرج شامل. يجب أن يُعفى الدخل من الضرائب إلى الحد المناسب. في هذه الحالة، يجب دراسة ما إذا كان دافع الضرائب لديه أسرة وأطفال أو واجبات رعاية أخرى بدقة أكبر من ذي قبل.

.٥يُعفى موظفو الدولة أساسًا من الضرائب. أما بالنسبة للمتزوجين، فيُعفى أطفالهم من الضرائب.
يجب ضمان المخصصات.
.٦تُفرض الضرائب غير المباشرة في الأوقات العادية على السلع الكمالية فقط. وتمتلك الدولة في هذا السياق وسيلةً ممتازةً للتحكم في أسعار إنتاج السلع التي لا تُلبي سوى رغبات الترف والبذخ والإسراف في الأكل والشرب، وإسراف الموضة، ورفعها. حتى السلع شبه الكمالية كالتبغ والكحول والنبيذ، ما دامت لا تُقدم أغراضًا صحية، ستُفرض عليها ضرائب غير مباشرة. من ناحية أخرى، يجب تجنب جميع الضرائب غير المباشرة، التي تستغل الشعب اليوم بأكمله، بشكل جذري. ونعني هنا جميع الضرائب غير المباشرة غير المنطقية التي تُفرض فقط لزيادة الأسعار، على السكر والملح والكبريت والمصابيح والليموناضة، وكذلك الضرائب على الفحم التي تزيد تكلفة الإنتاج بشكل كبير، وكذلك الضرائب على النقل الشخصي ونقل البضائع، وقبل كل شيء ضرائب مبيعات السلع.

.٧يجب أن يُنفَّذ تحصيل أرباح الحرب والثورة كمهمة عدالة. ولهذه المهمة، بطبيعة الحال، يجب أولاً إرساء أساس حسابي معقول يُمكن على أساسه مقارنة الثروة الحالية بالسابقة. ومن الواضح أنه هنا أيضًا يجب التمييز بين الثروة الناتجة عن العمل الإنتاجي، والتي مثّلت الحرب، مع ذلك، طفرةً خاصة لها. إنه ليس أكثر من حقٍّ و...

من المناسب أن يتم توجيه جزء من أرباح الحرب الكبيرة هذه إلى المجتمع.
ومن ناحية أخرى، يتعين علينا أن نجري تقييماً أكثر دقة للثروة التي تنشأ عن التجارة الوسيطة والمضاربة.

٨.تُقيَّد، قدر الإمكان، رسوم الطوابع والرسوم، حتى الضرائب التي تُقيِّد حرية التصرف في عناصر الثروة، ما لم يكن هذا التصرف مُضرًّ ا بالصالح العام.
وينطبق هذا أيضًا على ضرائب الميراث والهبات.

في الأساس، ينبغي للسياسة المالية الضريبية أن تسعى إلى تحقيق الهدف النهائي المتمثل في "دولة بلا ضرائب"، لأنه ليس من مهمة الدولة استخراج الأموال من مواطنيها من أجل إدامة اقتصاد قروض الدولة الزائف في الأساس، ولكن من مهمة الدولة رفع الرفاهة العامة للشعب.

الدولة ليست مُحصِّلة لفوائد القروض الكبيرة، بل لحماية مواطنيها وممتلكاتهم، ولجعل موارد البلاد الطبيعية في خدمة المجتمع. وكما ذُكر سابقًا، ينبغي أن تُؤخذ موارد مهام الدولة غير المُنتِجة أساسًا من فوائض الشركات التجارية الحكومية، وثانيًا من ضرائب السلع الكمالية، وثالثًا من الثروة والدخل اللذين يتجاوزان ما يُمكن الحصول عليه من خلال مجرد أداء العمل، وعندها فقط من الطبقة الوسطى المُلاكية، وكذلك من الضرائب غير المباشرة على السلع شبه الكمالية التي لا يُعدّ استخدامها ضروريًا للغاية. وفي أوقات الحرب فقط، حيث تُهدَّد حياة الأمة بأكملها، يُمكن للدولة أن تُطالب حتى المجتمع -كما يُمكنها بالفعل مطالبة الجميع بالخدمة العسكرية من خلال سيادتها الخدمية -وخاصةً الطبقات المُلاكية، بتقديم مساهمتها المالية في إدارة الحرب على شكل ضرائب مباشرة وغير مباشرة.

في الختام، يُمكننا التطرق أكثر إلى مسألة "المؤسسات التجارية الحكومية". يُفضّل الآن الإشارة إلى أن المؤسسات الحكومية ليست "مربحة".
لقد ناقشنا مُطولاً مسألة الربحية الأساسية.

في إطار الجهود المبذولة لإدارة السكك الحديدية، وما إلى ذلك، "بطريقة عملية"، أو "لتحريرها من سيطرة الدولة غير الاقتصادية" أو "لتحويلها إلى اقتصاد مختلط"، لا يخفي إلا رغبة خفية لدى رؤوس الأموال المقترضة الكبيرة في جعل حتى هذا العنصر الضخم من ثروة الأمة صالحًا لخدمة مصالحها. فإذا سلمت الدولة حتى هذه العناصر من الثروة، فإنها تُسلم بالكامل إلى رؤوس الأموال المقترضة، ولا يبقى لها، باستثناء الإذن لها بالعمل كمحصلة لفوائد رؤوس الأموال المقترضة، مجالٌ تكون فيه ذات سيادة، أو مجالٌ تستطيع فيه العمل بطريقة تنظيمية، وتحصل منه على إيرادات كبيرة لتغطية مهامها.

التحرر المالي والسياسي للدولة

لقد وصفنا أولاً التدابير الواجب اتخاذها لجعل الظروف التي نمر بها الآن مستحيلة في المستقبل. تتطلب هذه المهام بالفعل خدمات إبداعية، ولكن مع ذلك، يمكن تحقيقها دون المساس بالشروط القانونية القائمة أو تغييرها. يختلف الأمر عن فك قيود ديون دولتنا المرهونة بالفوائد تجاه دائنيها الداخليين والخارجيين.

الإجراءات الواجب اتخاذها هنا في حد ذاتها بسيطة للغاية، إلا أن تنفيذها سيُسبب صعوبات جمة. أما حلُّ التزام الفائدة الأبدية على القروض الداخلية فهو: الإلغاء القانوني لهذه الفائدة. في المقابل، سيُثير رأس مال القروض الكبير، مُدافعًا عن مصالح صغار المتقاعدين، ضجةً كبيرةً ويُطلق أشدّ التهديدات رعبًا ضد دولة "تدوس حقوقًا لا تُنتهك تحت أقدامها"، و"تُخالف القانون وتسلبها آخر ذرة من ثقتها". سيُحرّك رأس المال الكبير، بطبيعة الحال، جميع الوسائل لمنع "الجريمة الفادحة ضد القوانين الاقتصادية الأساسية". بالطبع! -لا يُمكن للمرء أن يتوقع أن تتخلى قوة دولية فجأةً عن مطالبتها بالحكم.

في هذه المعركة الأمر يتعلق فقط بالحفاظ على الأعصاب الحديدية وعدم السماح لنفسك بالفشل.
كن خائفًا من عواء عمال الصحافة الذين تدعمهم الأموال العالية.

وسوف يخوض اليهودي هذه المعركة بمنتهى الإصرار والعناد، لأنها مسألة "شرفه" كما قال روتشيلد العجوز: "أموالي هي شرفي، ومن يأخذ مالي يأخذ شرفي مني".

والآن لا ينبغي بأي حال من الأحوال أن تؤخذ أموالهم من أصحاب السندات الحكومية، ولكن يجب إزالة المطالبات القانونية التي أصبحت في تأثيرها ظلماً كبيراً للمجتمع الوطني.

لكن من وجهة نظر الدولة، وكذلك من وجهة نظر السكان الذين يتعين عليهم جمع مبالغ طائلة من خلال عملهم لتلبية هذه "المطالب القانونية لدائني الدولة"، فإن الأمر لا يتعلق بمطالب قانونية، بل بأكبر ظلم على مر العصور -نهبٌ متواصلٌ للطبقة العاملة لصالح شريحة صغيرة من كبار الرأسماليين بدعم من الدولة. إن الدولة التي تُقرّ "كسر عبودية الفائدة" لا ترتكب ظلمًا بأي حال من الأحوال، لكنها تُكفّر عن ظلمٍ بالغٍ كانت هي نفسها عميلةً له.

وهذا يعني بطبيعة الحال إعادة تنظيم كاملة للدولة الحالية؛ إذ يتعين عليها أن تقرر ما إذا كانت ترغب في خدمة الكل، أو ما إذا كانت ترغب، كما هو الحال الآن، في أن تكون حارسة المالية الدولية.
لا مجال للتسويات في هذه المسألة. هنا، لا سبيل إلا إلى تحقيق الهدف والحل بحزم.

إن الدولة الاشتراكية الوطنية واعيةٌ حقًا بهذا القرار الجسيم -فسيكون من الصعب للغاية اتخاذ مثل هذه الخطوة الحاسمة إذا لم نكن نعرف تمامًا ما الذي يجب أن نبنيه بدلًا من اقتصاد رأسمالية الفائدة. ولكن لأننا نعرف هذا، فإننا نخوض هذه المعركة الأعظم في تاريخ العالم بيقينٍ تام من النصر. نعلم أن حكم الفائدة لا يقوم إلا على الأكاذيب والخداع، ولأننا نعرف ذلك وأدركناه بوضوح، نعلم أيضًا أن شبكة الأكاذيب والخداع هذه، مهما بُنيت بشق الأنفس، يمكن تمزيقها بشدّة.

لا بد أن يشغلنا سؤال واحد فقط، وهو السؤال الأخير: ماذا ستقول الدول الأجنبية لمثل هذا الإصلاح الجذري وخاصة رفض دفع المزيد من الفوائد للدائنين الأجانب؟

نعم، ماذا ستقول الدول الأجنبية عن ذلك؟ هذا السؤال بحد ذاته بالغ الأهمية بالنسبة لمحنتنا الألمانية، وكذلك للموقف العالمي لأكبر الدوائر.

ما هي "الدول الأجنبية" عمومًا؟ هل هم الفرنسيون، الإنجليز، الأمريكيون؟ هل هم السويديون والهولنديون والنرويجيون؟ هل هم الروس أم الصينيون؟ أم الهنود أم الفيجيون28 أم الزنوج الكونغوليون؟ في الواقع، جميع هؤلاء ينتمون إلى "دول أجنبية" بالنسبة لنا. الآن، العدد الأكبر من هؤلاء "الأجانب" لن يقولوا شيئًا على الإطلاق، وأقل عدد من الصينيين، وكذلك أقل عدد من الروس والفرنسيين سيعرفون عمومًا ما يدور حوله الأمر. وأخيرًا، تبقى حكومات أعدائنا في الحرب، ومن ثم بطبيعة الحال -باعتبارهم المعنيين حقًا- المصرفيون الدوليون اليهود، الذين "سيقولون شيئًا عن هذا الأمر". ومع ذلك، فإن ما سيقوله التمويل الدولي عن ذلك سهل للغاية. ستُصوّر، بكل ما أوتيت من وسائل، هذا الإجراء بأنه جريمة غير مسبوقة في حق البشرية المثقفة، وستُثير، من خلال صحافتها المُخلصة، بكل الأكاذيب والتزييفات الممكنة، ما يُسمى بالعالم المُتحضر ضد هذا الإخلال غير المسبوق بالالتزامات المُتعهد بها، وستُحرض على انهيار أوروبا بالكامل، وستُحاول تحريض فرنسا، بصفتها حاملة الحضارة الأوروبية الأنسب، على شن حرب مفتوحة ضد ألمانيا. كل ما ستقوله الدول الأجنبية، أي رأس المال اليهودي، ضد محاولة اغتيال كهذه ضد السلطة المطلقة لليهودية الكبيرة.

لذا، يُمكن للمرء أن يُجنّب نفسه السؤال في حد ذاته والإجابة عليه. فمن الواضح جليًا أن القوة التي تُوجّه ضدها حرب التحرير لن تخضع دون قتال، فالأمر لا يتعلق هنا بالألمان، الذين تُقدّس مصالحهم وحقوقهم الأجنبية في الغالب أكثر من حقوق الألمان، بل برجالٍ تُميّزهم إرادةٌ جامحةٌ للسلطة.

في جميع هذه المسائل التاريخية النهائية، من غير المجدي إطلاقًا التكهن بما سيفعله العدو الآن، إذ من البديهي أنه لن يسمح بالتحرر أو الثورة فورًا. يختلف الأمر تمامًا عن مراعاة وسائل القوة التي يمتلكها الخصم ومعرفة نقاط القوة التي يمتلكها. علاوة على ذلك، إذا عرف المرء بدقة ما يجب عليه فعله وما سيفعله، فعليه مراقبة كيفية صد العدو للهجوم، وعندها فقط يمكنه اتخاذ التدابير المضادة. لا يمكن لأي خطة عسكرية أن تحدد مسار الحملة بعد الهجوم الأول، لكنها في الواقع يمكن أن تُقدم التوجيهات العامة لخطة عمل فعّالة. وينطبق الأمر نفسه هنا.

في حالتنا، يصعب تحديد الخصوم، لأن الأمر يتعلق بقوة غير شخصية وفوق وطنية. لذا، يجب أن تُراعي خطة الحملة أولاً القوى والمصالح التي لا تُؤخذ في الاعتبار كقوى معارضة. وهذا مهم لتجنب استخدام القوى دون داعٍ في اتجاه لا يُهدده أي خطر.

خلف السؤال "ماذا ستقول الدول الأجنبية عن هذا؟" يختبئ في المقام الأول القلق من أننا في مثل هذه الحالة لن نحصل على أي ائتمان أو طعام أو أي مواد خام أخرى من الخارج.
والآن ما هو الوضع هنا؟

وباعتبارنا اقتصادًا وطنيًا، فإننا لا نستطيع في الأمد البعيد أن ندفع ثمن وارداتنا إلا من خلال صادراتنا، أي تبادل السلع بالسلع، ولكن ليس باستخدام النقود الورقية وليس من خلال "الائتمانات".
كل هذا يُجدي نفعًا لبعض الوقت، طالما أن الدول الأجنبية تُقدم ائتمانًا حقيقيًا، أي طالما أن الموردين الأجانب المختلفين واثقون من أن المستوردين الألمان سيدفعون ثمن البضائع المعنية بكامل قيمتها. لكن هذا ممكن فقط إذا حصل المستوردون على أموال أجنبية كمصدرين للبضائع الألمانية. الخوف من عدم حصولنا على أي قطن أو دهون،

82سكان أرض النار، الأرخبيل قبالة الطرف الجنوبي لأمريكا الجنوبية.

النحاس أو العلف، بسبب رفض مدفوعات الفائدة الدولية، يجمع مسائل لا علاقة لها ببعضها البعض أساسًا. حتى القوة المصرفية الكبيرة اليهودية لا يمكنها على المدى الطويل منع فوائض الدول المنتجة للمواد الخام من الوصول إلى المصانع وأماكن العمل الألمانية بأي شكل من الأشكال، وبالمثل لن تجد السلع الألمانية الجاهزة طريقها إلى أسواق البيع العالمية. يحدث هذا التبادل المتبادل للسلع بين مختلف الاقتصادات الوطنية بالفعل وفقًا لقوانين العرض والطلب الملزمة. بالطبع، تحت الإكراه، وبشكل مؤقت، يمكن أن تحدث قيود وتوقفات هنا كما شهدنا ذلك في الحرب، ثم مرة أخرى في منطقة الرور38. لكن هذه كلها إجراءات قسرية تضر بالدول الأجنبية بطريقة مماثلة.

لذا، يمكننا الافتراض بيقين أن تجارة الجملة ستنجح في تغطية الحاجة الماسة للواردات. ستكون هناك دائمًا دول محايدة تصلنا عبرها هذه الواردات.

علاوة على ذلك، فإن الاقتصاد الوطني الذي يستعيد وعيه بواجباته الوطنية، والذي سيستعيد بذلك كفاءته في مجال تصدير السلع، يمكنه أن يعتمد بشكل كبير على استعادة الثقة السابقة. أما الائتمانات الوسيطة المؤقتة في الاستيراد والتصدير، فهي من اختصاص بيوت التجارة، وتستند إلى ائتمانها الشخصي.

لهذا السؤال جانبٌ آخر، وهو الخوف من إجراءاتٍ سياسيةٍ إلزاميةٍ بسبب تعليق سداد الفوائد الوطنية لسندات الحرب وغيرها من السندات ذات الفائدة للرايخ أو الولايات الاتحادية. حتى هذا مُستبعدٌ للغاية، إذ يتعلق الأمر هنا بمطالبات الفائدة من دائني القطاع الخاص الأفراد على سندات الحكومة الألمانية، والذين لا يُعقل اتخاذ أي إجراءٍ سياسيٍّ بشأنهم. في الواقع، لم يحدث حتى الآن في تاريخ إفلاسات الدول أن أعقب تدخلٌ عسكريٌّ تعليقُ إحدى الدول لسداد فوائدها. إن الرأي المُخالف، القائل بأن الفرنسيين سيتخذون في هذه الحالة إجراءاتٍ انتقاميةً فوريةً، لا يُمكن قبوله منطقيًا بأي حالٍ من الأحوال، وإلا لاضطر الأعداء آنذاك إلى التدخل عسكريًا لمواجهة تراجع المارك الألماني. وقد حرم تراجع العملة في النهاية الدائنين الأجانب للسندات الألمانية من كل شيء. والآن، لا تتوقع إجراءاتنا إلغاء هذه الديون الحكومية الألمانية الداخلية على الإطلاق، بل إلغاء الفوائد وتحويل السندات إلى أصولٍ مصرفية. ومن ناحية أخرى، يمكن تقديم الدفع النقدي على الفور للدائنين الأجانب.

كيف يمكن في مثل هذه الحالة، أي عندما يتلقى السيد إكس. إلينوي أو شيكاغو معلومات من مصرفيه مفادها أن الحكومة الألمانية تسدد سندات الحرب نقدًا وأن هذا المبلغ قد تم إضافته إلى حسابه، أن يغضب بشدة ويحرك حكومته ضد ألمانيا؟

لا ينبغي أن نتوقع مقاومة جدية من أي طرف إذا أعلنت حكومة ألمانية قومية إلغاء الفائدة على جميع السندات ذات الفائدة مع تحويل هذه السندات في نفس الوقت إلى أصول خالية من الفائدة في البنوك الحكومية أو حسابات الشيكات البريدية.

من المهم بالنسبة لنا ألا يتضرر المجتمع من خلال إجراءاتنا، فمقاومة الجانب الرأسمالي لا يمكن أن تُعيق هذا العمل التحريري. سيتضح من خلال هذا الإجراء تحديدًا أن فصل النفوس سيحدث هنا، وأن الكتيبة المغلقة لأولئك الذين سيشعرون في هذا الإجراء الحكومي بالتحرر.

---

[83] عندما تبين في أواخر عام 1922 أن الألمان قد تخلفوا بشكل خطير عن سداد قيمة الأخشاب والفحم كتعويضات حرب للحلفاء، قام الفرنسيون والبلجيكيون، تحت إشراف رئيس الوزراء الفرنسي ريموند بوانكاريه، باحتلال منطقة الرور الصناعية في يناير 1923. كان رد الفعل الألماني على هذا الاحتلال هو في الغالب مقاومة سلبية، والتي نالت تعاطف العالم وأدت إلى "تليين" شروط التعويضات في ميثاق دوز لعام 1923.

أبريل/نيسان 1924 (انظر أعلاه ص 94)، والذي دعا أيضاً إلى انسحاب قوات الاحتلال المتحالفة من منطقة الرور.

سيشمل تحرير العمل من الضغط الهائل جميع العمال قريبًا. وحدهم دائرة البنوك والبورصات، ومن هم في دائرة صغار المتقاعدين المحاصرين بمصالحهم الخاصة، سيظلون معارضين لهم.

العامل لا يهتم بفوائد البنوك على أصوله المؤقتة، ناهيك عن دفع فوائد مرتفعة على القروض؛ فهو يرغب في العمل والكسب بأمواله كرأس مال عامل. لهذا السبب، لن يكون جميع رجال الأعمال وأصحاب المصانع والحرفيين مهتمين كثيرًا بالحفاظ على نظام رأسمالية الفائدة. - يتضح هذا جليًا لكل من يضع في اعتباره أن فوائد الحكومة -كما أوضحنا بجلاء -لا تُحصّل إلا من خلال الضرائب المباشرة أو غير المباشرة على دخل العمال المنتجين.

من لديه هذه المعرفة بوضوح في ذهنه لا يمكن أن يتأثر في أي لحظة، لأنها في الواقع مجرد مبدأ أساسي: أن الدولة لا تستطيع أن تعطي إلا ما يجب عليها أن تأخذه من مواطنيها مرة أخرى في شكل ما.

يجب في جميع الأحوال استخلاص فوائد الدولة من العمال المنتجين. لا يُستثنى أي عامل من هذا المبدأ، ولا سيما العامل اليدوي الذي لا يملك سندات بفائدة. هذا الوضع يؤثر عليه بشدة، لأن الضرائب المباشرة، وخاصةً غير المباشرة، تؤثر عليه بشدة أيضًا. وبما أن العامل يُطالب بالضريبة من خلال ضريبة الدخل المباشرة على شكل خصم من الدخل قبل جميع الدوائر الأخرى، فقد جعله ذلك مُدركًا لهذه الأمور؛ وينطبق الأمر نفسه على جميع أصحاب الأجور والرواتب. من المؤكد أن هذه الدوائر أقل وعيًا بالضرائب غير المباشرة الأكثر تطرفًا -على الرغم من أنها تشعر بها غالبًا في التضخم، كما وُصف في فصل "التضخم". الضريبة غير المباشرة هي أكثر الضرائب غير الاجتماعية. إنها تُثقل كاهل العمل لصالح رأس مال القروض الصرف. لا يمكن لأحد الانسحاب منها، وبالتالي فهي تُضطهد صاحب الدخل الأقل بشدة. ومن ناحية أخرى، فإن الضرائب غير المباشرة -ضرائب الفحم والملح والكبريت والسكر والبيرة والمشروبات، وضرائب النقل الشخصي، وما إلى ذلك -لا تزعج على الإطلاق مالك الثروة الرأسمالية الكبيرة.

لذلك، هناك واحد من دائرة العمال يعارض مثل هذا العمل التحرري
لا يمكن أن يكون ذلك إلا نتيجة لعدم المعرفة والفهم لهذه الروابط.

إن الأمر الأخير والأصعب الذي ينبغي لنا أن نتعامل معه في هذا الفصل هو مسألة إزالة التزامات الفائدة الدولية ـأو بعبارة أخرى، رفض دفع المزيد من مدفوعات الفائدة على ديون الحرب.

إن هذا السؤال مرتبط ارتباطًا وثيقًا بالسؤال التاريخي الألماني، بل هو في الواقع السؤال الألماني بشكل عام، لأنه يقول: هل تريد الأمة الألمانية الحرية أم العبودية؟

نعلم أنه في مثل هذه الأسئلة النهائية، وحدها الإرادة الحازمة قادرة على تحديد النصر وتحقيقه -لذا، يتجاوز الجواب على هذا السؤال نطاق الملاحظات السياسية المالية. لكن من الضروري أن تعلم الأمة التي تسعى جاهدةً لنيل حريتها أن عبوديتها هي في المقام الأول عبودية مالية سياسية، وأن السياسة والاقتصاد هما الركيزتان الأوثق هنا. لكن هذا تحديدًا هو الجديد في الوضع الراهن، إذ تحكمه وجهات نظر القوة المالية السياسية، بينما تأتي وجهات نظر القوة العسكرية السياسية في المرتبة الثانية.

يمكننا بالفعل الحديث عن العصر المأموني كعهد جديد. لقد اعتلى الإله مامون عرش هذا العالم. ينحني أمامه الإمبراطور والملك. البرلمانات والحكومات خدامه الخاضعون. لقد استطاع أن يُثير حركاتٍ واسعة -مثل سعي الأجراء لتحسين أوضاعهم. وبالمثل، جعل رأس المال الدولي...

لقد أصبحت الصحافة العالمية في خدمة أهدافها ـكما جعلت نفسها أيضاً مديرة للثروة الثقافية ومزورة لكل الفنون والآداب الوطنية الأصلية.

وباعتبارنا أبرز حاملي هذا الغزو الماموني وحكم العالم، فقد تعرفنا على اليهود، وبالتالي فإن دائرة معرفتنا تُغلق مرة أخرى بالسؤال الأهم من بين كل الأسئلة ـالسؤال اليهودي.

حل مشكلة الفائدة هو حل المسألة اليهودية. حل مشكلة الفائدة، بمفهومنا، هو كسر السيطرة اليهودية العالمية، لأنه يُحطّم نفوذ يهود العالم، أي نفوذهم المالي.

ولكن حل مشكلة الفائدة، علاوة على ذلك، من الناحية البنّاءة، هو في نفس الوقت
الوقت أيضا هو الحل للمسألة الاجتماعية.

إن رفض جميع مدفوعات الفوائد والرسوم المتعلقة بديون الحرب سيضع المالية الدولية، أو فرنسا، أمام مسألة سيطرتها على الإدارة المالية لألمانيا بأكملها. فإذا أُلغيت جميع ضرائب الرايخ التي تُستخدم الآن لدفع الفوائد للعدو، فإن هذا سيعني، في المقام الأول، خلاصًا داخليًا من الظلم الضريبي الجنوني، وهو عمل اجتماعي سياسي عظيم ذو نطاق واسع، وسيضطر العدو إلى محاولة تطوير إدارته المالية الخاصة في ألمانيا.

ولكن إذا رأى الشعب الألماني جامع الضرائب الفرنسي أو اليهودي جالساً في كل مكتب ضرائب ومعاشات، وإذا تم أخذ أفضل الأبقار من حظائر المزارعين من قبل هؤلاء القمعيين الأجانب -فإن الغضب والسخط ربما يصبحان قويين للغاية بحيث يمكن لليلة واحدة أن تكتسح الشبح الأجنبي بمكانس دموية وتحرر ألمانيا.

سواء كانت القوة العسكرية، بشكل عام، ستتولى مثل هذه المهمة في خدمة
ولذلك فإن القوة المالية لا تزال موضع شك كبير.

إن آفاق إرادتنا للتحرر ليست بأي حال من الأحوال سلبية كما بدت للوهلة الأولى، بل على العكس. ففي المرة الأولى التي رفضت فيها ألمانيا بالإجماع تسليم "أبطال حربها"، انتهى شبح الهزيمة.

من المؤكد أن التمويل الدولي سيسعى الآن إلى أساليب أخرى، لا سيما أسلوب المقاطعة وخنق السوق العالمية بالكامل. ومن المؤكد أيضًا أنه لن ينجح في هذا الأخير، كما أن مقاطعة البضائع الألمانية ستوجه ألمانيا، في البداية فقط في نشاطها الاقتصادي، ولفترة من الوقت أيضًا حصريًا، إلى سوقها الداخلية. لذا، فإن مهمة السياسة الداخلية الماهرة -وخاصةً من خلال الترويج السخي في مجال بناء المساكن -هي وحدها القادرة على تجاوز الأوقات الحرجة وتسخيرها لرفاهية الشعب، إلى أن تُحدَّد مسارات جديدة نحو العالم.

سيُفتح هذا الطريق الجديد نحو العالم من خلال كسر الهيمنة اليهودية حتى بين الأمم الأخرى، لأن سبيل الأمم الفردية أيضًا إلى اقتصاد وطني سليم لا يمكن أن يتحقق إلا بشفائها من سمّها الداخلي الناجم عن النزعة اليهودية-المامونية. حينها ستُفتح تلقائيًا المسارات الطبيعية للتجارة الدولية السليمة والتبادل الاقتصادي بين الأمم -وستعيش البشرية، بعد تحررها من الاضطهاد اليهودي، عصرًا من الازدهار غير المسبوق -وقبل كل شيء، ألمانيا -قلب العالم!

الإصدار 1.0

نُشرت سنة 130 هجرية، في كالي يوجا أكتوبر 2018 من التقويم المسيحي بواسطة دار سوديتنلاند.

SUDETENLAND
VERLAG

حرره إينار بيركمان.

الغلاف الأمامي للكتاب من تصميم إيتالو.